وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم السياسية
تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية

إعداد الطالبة الباحثة:
وفاء بوراس

إشراف الأستاذ:
أ. د. صالح زياني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. سفيان منصوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
د. صليحة محمدي	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة باتنة1	عضوا مناقشا
د. ايمان دني	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساعدني على إتمام هذا البحث، وأخص بالذكر مشرفي الأستاذ الدكتور **صالح زياني** الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولم يتوان لحظة عن إفادتي بتوجيهاته ونصائحه فله كل احتراماتي وتقديري، والشكر الجزيل لرئيس لجنة التكوين في الدكتوراه الأستاذ الدكتور **عبد الحق زغدار** على مرافقته لنا خلال مرحلة التكوين وكل المساعدات والتوجيهات التي يقدمها لطلبة الدفعة منذ بداية التسجيل في الدكتوراه.

وأعبر عن الشكر والعرفان أيضا لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة1، ولا أنسى أيضا أعضاء اللجنة الذين سيناقشون هذه الأطروحة، لهم مني كل التقدير والإحترام.

الإهـــــــداء

... إلى والِدَيَّ، زوجي الكريم، ابني العزيز ماسيل، وجميع أفراد عائلتي.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تبحث الدراسة في تطور دور منظمة حلف شمال الاطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط، بما أنها أصبحت مسرحا لمواجهة العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ظهرت على السطح، والتي باتت تعتبر بمثابة محرك رئيسي لسياسات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، إضافة إلى أنها أصبحت تشكل مجالا جديدا لاهتمام منظمة حلف شمال الأطلسي في مواجهة هذه التهديدات والمتمثلة أساسا في: الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تطوير ووضع استراتيجية اطلسية تتكيف مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، فلم تبقى مهمة الحلف امنية عسكرية وانما اكتسبت أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية، انطلاقا من حتمية الربط بين ما هو أمني وما هو سياسي في المنطقة، حيث قامت المنظمة بتطوير هياكلها وتوسيع أهدافها وسياستها، كما شرعت في إقامة ترتيبات ومبادرات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذه التهديدات، وذلك من خلال إطلاقها لمبادرة "الحوار الاطلسي المتوسطي" والتي تعتبر بمثابة استراتيجية هامة من استراتيجيات منظمة حلف شمال الاطلسي، ومبادرة هامة وتعاونية لدعم الامن والاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط.

وقد قامت منظمة حلف شمال الاطلسي بتسطير مجموعة من الاستراتيجيات والمشاريع في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أخذت المنطقة حيزا معتبرا من التوجهات اللاتماثلية للمنظمة بعد الحرب الباردة، والتي تراوحت بين تزايد مدركات المنظمة وبين تخوفاته من توسع التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولعل المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي تمت صياغته في عام 2010 هو الأهم من بينها، حيث يسمح هذا المفهوم على غرار غيره من المفاهيم بالتواجد الفعلي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة المتوسطية، لما يحمله من مبادئ ومقاربات تتلاءم والأهداف الاطلسية والمتمثلة بالأساس في مواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، ونذكر بالخصوص الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وابقائها تحت المظلة الأمنية للحلف بتكاليف أقل، ورؤى تتماشى وأجندة الحلف الامنية في المتوسط.

ABSTRACT:

The research paper aims at reviewing the evolution of the role of NATO in the Mediterranean region, since it has become a hotspot of fighting against many upsurging security threats. A security shift that has been considered as a major driver for the policies of major powers, especially the United States and the European Union. Furthermore, the Mediterranean is actually a new area of focus for the North Atlantic Treaty Organization in facing these new threats, mainly: terrorism, organized crime, and illegal immigration, through the elaboration of an Atlantic strategy that adapts to the international state of affairs since the end of the Cold War. The mission of NATO as changed from a mere military perspective to rather include political, economic and social dimensions, as the military and the political in this region are intertwined. So the organization has developed its structures and expanded its goals and policies, and has also working on for security arrangements and initiatives aimed at eliminating the sources of these threats through, for instance, launching the "Atlantic-Mediterranean Dialogue" initiative, which is considered one of the important NATO strategies, and an important and cooperative initiative to support security and stability in the Mediterranean region.

The North Atlantic Treaty Organization has outlined a set of strategies and projects in the Mediterranean region, as the region took a significant portion of the organization’s new Post-Cold-War trends shaped by the organization’s increasing perceptions of fears coming from the eventual of the expansion of new security threats in the Mediterranean region. The new strategic concept that was formulated in 2010 is the most prominent, where it has been argued that actual presence of the North Atlantic Treaty Organization in the Mediterranean region is primordial, due to principles and approaches convergence, what is more is that the region is in forefront facing of new security threats in the region, such as terrorism, organized crime and illegal immigration, so while maintaining the Mediterranean under the security umbrella of the alliance, it is intended to lower the costs with a shared visions between NATO and its Mediterranean partners.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الاستراتيجية الأطلسية الجديدة؛ تغير أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد.

المبحث الأول: الاستراتيجية الاطلسية خلال الحرب الباردة.

المطلب الأول: نشأة وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي.

الفرع الأول: التطور الكرونولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثاني: البنية العسكرية والسياسية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي وفق معاهدة المنشأ

الفرع الثاني: اعادة هيكلة القوات الأساسية والبنية العسكرية

المطلب الثالث: استراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة.

الفرع الأول: استراتيجية الاحتواء

الفرع الثاني: استراتيجية الانتقام الشامل

الفرع الثالث: استراتيجية الحرب المحدودة والاستجابة المرنة

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الاطلسي في سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ التحول الاستراتيجي الجديد للحلف.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لاستراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي.

الفرع الأول: النظرية الواقعية والأداء العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية وتصوراتها الأمنية

الفرع الثالث: النظرية البنائية والبعد الأمني- الاجتماعي

المطلب الثاني: مجالات التحول؛ من الدفاع الجماعي الى الأمن الجماعي.

المطلب الثالث: تبني منظمة حلف شمال الأطلسي لما يعرف بالمفاهيم الاستراتيجية الجديدة.

المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الاطلسي والموجة الثانية من التجديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

الفرع الأول: الوظيفة العسكرية ومتطلبات فرض السلام

الفرع الثاني: الوظيفة السياسية من خلال تعزيز الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي

الفرع الثالث: الوظيفة الاقتصادية عبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء

المطلب الثاني: المفاهيم الاستراتيجية لما بعد أحداث 11 سبتمبر

الفرع الاول: المفهوم الاستراتيجي لعام 2002 ضمن أولويات قمة براغ

الفرع الثاني: قمة إسطنبول 2004 وتوسيع عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي

الفرع الثالث: قمة ريغا 2006 والتركيز على بناء القدرات وتقييم الأداء

الفرع الرابع: الرؤية الاستراتيجية للمنظمة ضمن اهتمامات قمة بوخارست 2008

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاطلسية لإدارة الأزمات؛ نحو تكريس مفاهيم استراتيجية جديدة

الفرع الاول: قمة لشبونة 2010 وتكريس مفاهيم الدفاع الجماعي والتعاون الأمني

الفرع الثاني: إدارة الأزمات كاستراتيجية جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي؛ تعدد الرهانات وتنوع المقاربات

المبحث الأول: منطقة المتوسط كخط امني جديد.

المطلب الاول: منطقة المتوسط؛ رؤية مفاهمية

الفرع الاول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

الفرع الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الاقليمية

الفرع الثاني: تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط

الفرع الثالث: الأمن البيئي في منطقة المتوسط

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والحضارية لمنطقة المتوسط

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط

الفرع الثاني: الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط

المبحث الثاني: دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ مقاربة معرفية

المطلب الاول: المقاربة الأمنية للأمن المتوسطي

المطلب الثاني: مفهوم ومصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية

الفرع الأول: المفهوم العام للتهديدات الأمنية اللاتماثلية

الفرع الثاني: مصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط

الفرع الأول: أطروحة الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة

الفرع الثاني: العوامل والأسباب الداخلية

الفرع الثالث: دور العامل الخارجي في ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

المبحث الثالث: واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط حسب الاستراتيجية الأطلسية

المطلب الاول: تدفقات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

الفرع الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

الفرع الثاني: تعدد وتنوع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط وأسباب التدفق

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني للضفة الجنوبية للمتوسط

المطلب الثاني: ظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط

الفرع الأول: توصيف خطر ظاهرة الارهاب على دول المنطقة

الفرع الثاني: الأعمال الإرهابية في عرض البحر المتوسط

المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

الفرع الأول: في مفهوم الجريمة المنظمة

الفرع الثاني: واقع الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

الفرع الثالث: صور ومظاهر الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط؛ ميكانيزمات وآليات جديدة من أجل الامن المتوسطي.

المبحث الاول: الاستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط

المطلب الاول: الناتو؛ اطار عمل متطور لمكافحة الارهاب في منطقة المتوسط

الفرع الاول: التنسيق في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية

الفرع الثاني: استراتيجية المسعى النشط لمكافحة الارهاب

المطلب الثاني: مبادرات تعزيز الحوار المتوسطي لمواجهة ظاهرة الارهاب

الفرع الأول: قمة براغ الاطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

الفرع الثاني: قمة اسطنبول الاطلسية 2004 والانتقال من الحوار الى الشراكة

المطلب الثالث: قدرات منظمة حلف شمال الاطلسي للتصدي للإرهاب وأهم التحديات

الفرع الأول: أهم قدرات المنظمة للتصدي لظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الاطلسية لمكافحة الارهاب في المتوسط

المبحث الثاني: استراتيجية حلف شمال الاطلسي لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

المطلب الاول: الجريمة المنظمة؛ سياسات الوقاية والمكافحة

الفرع الأول: سياسة مكافحة الشبكات الاجرامية ضمن اولويات قمة اسطنبول

الفرع الثاني: الحماية من انتشار الأسلحة بكل انواعها

المطلب الثاني: جهود وسبل التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

الفرع الأول: التعامل مع تهديد الجريمة المنظمة في البحر الابيض المتوسط

الفرع الثاني: التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة.

المبحث الثالث: استراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

المطلب الاول: الهجرة غير الشرعية: الاهتمام الجديد لحلف شمال الاطلسي في منطقة المتوسط

الفرع الأول: مبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

الفرع الثاني: قدرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: برنامج 5+ 5؛ نظام الأمن الاوروأطلسي لمجابهة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: مبادرة 5+5 كإطار أمني إقليمي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرع الثاني: آليات المبادرة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: ميكانيزمات مكافحة الهجرة غير الشرعية في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي

الفرع الأول: جهود تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني: سبل التعاون الاطلسي للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية.

مقدمة

مقدمة:

لقد ظلت البيئة الأمنية وآليات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتغير منذ نهاية الحرب الباردة، وبالتوازي مع هذه التغيرات ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الاطلسي حيث، تزايد عدد القضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين تحت مظلة منظمة حلف شمال الأطلسي في تعريف سياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأنشأت آليات تعاون جديدة استجابة للبيئة الأمنية المتغيرة.

وقد شهدت نهاية الحرب الباردة تنامي العديد من التهديدات والتحديات التي غيرت الممارسات الراسخة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأدت إلى وضع تعريفات بديلة للأمن المتوسطي داخل منظمة حلف شمال الاطلسي. فهي لم تؤثر فقط في تصورات الدول واستراتيجيتها وإنما أجبرت الباحثين في اعادة النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن، حيث انتقلت الدراسات من المفهوم الصلب للأمن إلى المفهوم اللين، وأصبح البعد الأمني هو المحرك الرئيسي لمختلف السياسات الدولية، وتجسد هذا أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو الأمر الذي انجر عنه تغير الأهمية الجيوبوليتيكية للعديد من المناطق والأقاليم وخاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أصبحت تعرف اهتماما دوليا من منطق انها تشكل مصدرا للتهديد وزعزعة للاستقرار. وقد أصبحت الاختلافات بين المفاهيم الأمريكية والأوروبية للبحر الأبيض المتوسط، التي تطورت بشكل مطرد منذ منتصف السبعينات، واضحة. وكان السبب الأكثر أهمية وراء هذا التنوع بشأن تعريف الأمن المتوسطي هو اختفاء التهديد السوفياتي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

تعتبر منظمة حلف شمال الاطلسي التي تأسست عام 1949 بتوقيع معاهدة واشنطن، من بين أهم المنظمات الإقليمية التي أدت دورا بارزا خلال الحرب الباردة، فقد تمكنت من التكيف مع ديناميات الامن الدولي المتطورة في مواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، كونها حلف عسكري دفاعي، يسعى إلى تحقيق أمن الدول الأعضاء عبر الدفاع الجماعي، وقد استمرت المنظمة بعد نهاية الحرب الباردة في أداء مجموعة من الادوار والاستراتيجيات ما دفع المنظمة إلى صياغة وتبني مفاهيم استراتيجية تتماشى ومتغيرات البيئة الأمنية الجديدة. وذلك من أجل ضمان البقاء والاستمرارية واعتبرت هذه المفاهيم بمثابة أجندة

أمنية وسياسية لمنظمة حلف شمال الاطلسي. وفي هذا الاطار تعتبر منظمة حلف شمال الاطلسي المنظمة الأكثر نموذجية، من حيث نجاحها وتكيفها من أجل الاستمرار، حيث أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة، ما يعني انتهاء سبب وجودها بانهيار الاتحاد السوفياتي، اتجهت المنظمة إلى استراتيجية جديدة لضمان البقاء، وبالتالي السيطرة والهيمنة على الأوضاع الامنية الدولية، ومن هنا أوجدت العديد من الوسائل والطرق التي تضمن لها ذلك.

قد كان لإعادة تعريف الأمن في سيناريو ما بعد الحرب الباردة موضع اهتمام المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، وبالتوازي مع توسيع مفهوم الأمن في السياق الأكاديمي، وسعت منظمة حلف شمال الأطلسي خلال التسعينات نطاق ما تعتبره الآن تهديدات أمنية جديدة منها: عدم الاستقرار خارج حدود منظمة حلف شمال الأطلسي، ظاهرة الإرهاب، أمن الطاقة، المخاطر الصحية، تغير المناخ وندرة المياه، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية...، كلها ظواهر وردت بوضوح في المفهوم الاستراتيجي لعام 2010، وقد بدأ هذا التركيز يتبلور كجزء من التحول العام الذي خضعت له منظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، واضعة في اعتبارها الحاجة إلى التكيف مع التهديدات الأمنية الناشئة حديثا، لكي تظل لاعبا فعالا على الساحة الدولية وخاصة في منطقة البحر الابيض المتوسط. وكان المغزى الضمني من أن استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط يعني أيضاً تأسيس حلف مستقر، وللمرة الأولى أصبح رسمياً في إطار المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1999م، وصف منطقة البحر الأبيض المتوسط بأنها: "منطقة ذات أهمية خاصة للحلف الاطلسي"، والذي يرتبط أمنها واستقرارها ارتباطاً وثيقاً بأمن أوروبا، ولقد قطعت منظمة حلف شمال الأطلسي شوطاً هائلاً منذ عام 2014م في استعادة الردع على طول جانبه الشرقي. ولكن "الاستراتيجية الجنوبية" للحلف وجهودها الرامية إلى تعزيز الدفاع والاستقرار على طول حدود منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لا تزال قاصرة، وهذا يمثل فرصة ضائعة لتخفيف التهديدات الأمنية المتنوعة والمتنامية في منطقة البحر الابيض المتوسط. فعدم الاستقرار، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة بكل انواعها، فضلاً عن إهمال التهديدات الأقرب إلى الحدود بالنسبة لحلفاء الجنوب، يهدد أيضاً الأمن داخل الدول الأعضاء، وهو ما يشكل ضرورة أساسية للأمن عبر الأطلسي في عصر يتسم بتكثيف المنافسة بين القوى العظمى. ولقد عمل الحلفاء في منظمة حلف شمال الاطلسي على توليد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية منظمة

حلف شمال الأطلسي في جنوب المتوسط، من أجل تحقيق ذلك سخرت المنظمة كامل إمكاناتها وتوفير الموارد اللازمة لتجسيد هذه الإرادة.

ولغرض احتواء المخاطر والتهديدات الموجودة في منطقة المتوسط وخاصة دول الضفة الجنوبية للمتوسط من إرهاب وهجرة غير شرعية وجريمة منظمة وكذلك خطر امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من التهديدات، شرعت منظمة حلف شمال الأطلسي في تبني استراتيجية ومقاربة تعاونية شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف، والذي يربط الامن الاورو-أطلسي بالأمن والإستقرار في الفضاء المتوسطي عامة. على هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة...إلخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها دول حلف شمال الاطلسي. وقد كانت منظمة حلف شمال الاطلسي من بين المبادرين والمهتمين بهذه المنطقة الجيواستراتيجية، إذ تبنت برنامج للحوار المتوسطي قائم على إقامة علاقات شراكة ثنائية عبر التشاور السياسي والتعاون للعمل بهدف تبديد الريبة والشك الموجودة بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط ونظرائهم في الحلف الأطلسي. بعد فترة الحرب الباردة شهدت منظمة حلف شمال الأطلسي مجموعة من التغيرات ولدتها البيئة الأمنية الجديدة، والتي أثّرت بدورها على مسألة استمراريتها وأدوارها التي يتوجب عليها أداؤها، واستجابة لهذه المتغيرات، قامت منظمة الحلف بإعادة صياغة استراتيجيتها، ضمن أطر وأدوار جديدة سمحت لها بالتواجد في ادارة صنع القرار الدولية، ومكنتها من إعادة التكيف مع الأحداث التي تلت الحرب الباردة على غرار أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

ولإعادة تنشيط استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخاصة في الجنوب. يجب أن تركز منظمة الحلف على ثلاث مجالات أساسية وهي: تجديد أجندة الحلف لتحقيق الاستقرار، تعزيز جهود الدفاع والردع والاحتواء التي تبذلها منظمة حلف شمال الأطلسي في الجنوب، وتعزيز الزعامة الإقليمية. اذ نجد أن إيطاليا هي الحليف الأكبر لقوات الحلف في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تقع في المركز الجغرافي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة، لابد عليها أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز جهود منظمة حلف شمال الأطلسي باعتبارها الاداة الرائدة في الجنوب.

ان منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها قناة استراتيجية بين أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، قد كانت لفترة طويلة مركزاً للمجتمع عبر الأطلسي لأسباب جيوسياسية، اقتصادية وأمنية. وكل من منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لديه مصالح عدة في المنطقة. حيث أن تسعة من حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي . ستة منهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً لديهم سواحل في البحر الأبيض المتوسط (فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، واليونان، وتركيا، وسلوفينيا، وألبانيا، وكرواتيا، والجبل الأسود).

فمع تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة، أصبح موقف منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه الجنوب أكثر تركيزاً، وتضاعفت أنشطتها وظهرت الحاجة إلى التواجد اكثر من اي وقت مضى. ففي قمة بروكسل لعام 2018م، أيد رؤساء دول وحكومات الحلف بإنشاء "حزمة بشأن الجنوب"، والتي تضمنت مجموعة من مبادرات التعاون السياسي والعملي التي أسهمت في تبني نهج أكثر استراتيجية وتركيزاً وتماسكاً في التعامل مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد أصبحت التهديدات الامنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تأخذ أهمية كبيرة ليس فقط بسبب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وانما بما تتميز به قضايا الامن من ديناميكية، فمن الضروري على منظمة حلف شمال الاطلسي السعي لتنفيذ استراتيجيتها وفكرة الشراكة الامنية المتوسطية مع الدول الأعضاء في الحلف وذلك لمجابهة مثل هذه التهديدات في المنطقة.

ولهذا ومن اجل بناء سياسة أمنية حقيقية في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط يتطلب ذلك رؤية جديدة تتبناها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي، لأن الأمر يتعلق باتخاذ قرارات حكومية بل وحتى حكومية دولية قادرة على بناء منصة أمنية مشتركة في المنطقة المتوسطية، فعلى الحلف ان يعمل جاهدا من أجل تفعيل الاستراتيجية الجديدة ليصل إلى مبتغاه وهو مواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في معرفة الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المتوسطية، كون الموضوع يسلط الضوء على أكبر وأهم فاعل وهو منظمة حلف الأطلسي، ومحاولة رصد دورها في مجابهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجه المنطقة. وبما أن قضايا الأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط تأخذ أهمية كبيرة وخاصة، ليس فقط بسبب الاهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط ولكن كذلك ما تتميز به قضية الامن المتوسطي من ديناميكية خاصة.

كما تنبع الأهمية العلمية للموضوع في ارتباطه بأهم قضايا السياسة الدولية الراهنة وكذا مسالة الامن التي تعتبر من المسائل الجوهرية والمحورية لسياسات الدول الكبرى، حيث ترتبط بمصالح الدول المؤثرة بشكل كبير في هذه السياسات. وقد شكلت التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط وخاصة ظاهرة الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي شكلت عنصرا محوريا ضاعف من أهمية موضوع دراستنا، حيث ركزت استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي حول سياسات واستراتيجيات مجابهة هذه التهديدات في المنطقة المتوسطية.

كذلك يكتسي الموضوع قيمته العملية في كونه يطرح مقاربات جديدة –ليست بديلة وانما مكملة لتلك التقليدية للتعامل مع التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، فالدراسة المجراة حول دور منظمة حلف شمال الأطلسي في مواجهة هذه التهديدات، تتعدى كونها دراسة افقية تهتم بتوضيح التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط الى مستويات اخرى عمودية اكثر فاعلية تهتم بتوظيف ميكانيزمات وآليات جديدة تعتمدها منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة هذه التهديدات والحفاظ على الامن المتوسطي واستقرار المنطقة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتفاوت أسباب اختيار موضوع الدراسة بين أسباب ذاتية واخرى موضوعية، منها:

❖ الأسباب الذاتية:

تنبع الأسباب الذاتية لإختيار هذا الموضوع من اهتمامنا بالدراسات المتوسطية والأمن والتعاون، فضلا عن الاهتمام الكبير لاكتشاف استراتيجيات أكبر القوى المتمثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية مجتمعة تحت مضلة منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذا الرغبة الذاتية في بلورة فهم افضل لدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط. اضافة الى محاولة معرفة استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي، خصوصا وان منطقة المتوسط شهدت العديد من التغيرات ومن أهمها ظهور التهديدات الامنية اللاتماثلية، فقد شكلت ظاهرة الارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة أهم هذه التهديدات وبالتالي محاولة معرفة كيف رسمت منظمة حلف شمال الأطلسي استراتيجية امنية جديدة في منطقة المتوسط. كذلك الرغبة في معرفة الادوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وارتباطها بالأمن والاستقرار في المنطقة.

❖ **الأسباب الموضوعية:**

ترجع الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع الى كونه يدخل ضمن صميم الدراسات التي يتعين اثراءها، وذلك في محاولة لفهم الدور الذي يضطلع به أكبر وأهم فاعل في المنطقة المتوسطية والمتمثل في منظمة حلف شمال الأطلسي. باعتبار ان الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية وفيه صراعات داخلية وإقليمية، ضف الى ذلك التهديدات الأمنية التي برزت بشكل كبير مع نهاية الحرب الباردة كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، كذلك كون المنطقة احدى أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى، بالتالي أردنا أن نستكشف تطبيق استراتيجية الحلف في المنطقة. وقد تضاعف اهتمام منظمة حلف شمال الأطلسي بمنطقة البحر الابيض المتوسط في العقود الاخيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويظهر هذا من خلال دراستها لاستراتيجيتها الأمنية الجديدة بغرض مواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية وخاصة ظاهرة الارهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي انتشرت بشكل رهيب في المنطقة. لذلك تطمح هذه الدراسة الى المساهمة في تقديم اضافة نوعية في مثل هذه المواضيع.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه الى:

- ❖ إضفاء دراسة أكاديمية وعلمية في هذا الحقل من الدراسات العلمية وكذا معرفة أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.
- ❖ فهم واستيعاب الاستراتيجية الجديدة والتوسعية لمنظمة حلف شمال الأطلسي لمجابهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية. وكذا معرفة اهم التهديدات الامنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة تهديد الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.
- ❖ معرفة كيف استطاعت منظمة حلف شمال الاطلسي المحافظة على استمراريتها، وتكييف نفسها مع الاوضاع والظروف والمتغيرات الدولية الراهنة، وكذا ظهور ما يعرف بالتهديدات الامنية اللاتماثلية التي سيطرت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
- ❖ التعرف على أهم إسهامات منظمة حلف شمال الاطلسي واستراتيجيتها في حفظ السلم والأمن وفرضهما في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط.

أدبيات الدراسة:

في سياق مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع بحثنا، تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات الأكاديمية المتوفرة حول موضوع دراستنا، والتي كانت بمثابة منطلقا للبحث واطارا مرجعيا للدراسة، سنحاول القاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

- دراسة مانديز أليمان **Méndez Aléman**، وهي الدراسة المعنونة بـ: **"أمن البحر الأبيض المتوسط. هل حلف شمال الأطلسي هو الحل؟" LA Sécurité Méditerranéenne L'Otan est –elle la solution**، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة منطقة البحر الأبيض المتوسط من حيث تعريفها وتحليل المخاطر ومختلف التهديدات التي تواجها، بالإضافة الى دراسته للحلف الاطلسي وتطوراته بعد نهاية الحرب الباردة، كما قام الباحث بدراسة مختلف المبادرات والشراكات الاطلسية التي قام بها الحلف الاطلسي من اجل التصدي لهذه التهديدات التي تواجه المنطقة، والمتمثلة أساسا في مبادرة الحوار المتوسطي والذي لعب دورا هاما وفعالا في التعاون العبر الاطلسي لمكافحة التهديدات وخاصة منها ظاهرة الارهاب التي انتشرت بكثرة في منطقة المتوسط.
- دراسة روزالين مارلي ربيبث **Roseline Mariller-Ribet** و سوزان لا لوند **Suzanne Lalonde:** المعنونة بـ: **"الناتو: نحو مفهوم موسع للأمن" L'OTAN : Vers Une Conception Élargie De La Sécurité**، وهو عبارة عن مقال تناولت فيه الباحثتان مساهمات قوات الحلف الاطلسي في العمليات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، وأفغانستان، والعراق، والتي تشكل دليلاً على تنامي مسؤوليات حلف شمال الأطلسي على الصعيد العالمي. ولمواجهة هذه التحديات، شرع الحلف في عملية التحول والتجديد حيث تغيرت مهامه وعملياته العسكرية وتوسعت الى حد ابعد، حيث اصبح الحلف يتدخل في ادارة الأزمات. وكان هذا التطور واضحا بوضوح في مؤتمر قمة واشنطن لعام 1999 واستمر في مؤتمر قمة براغ في نوفمبر 2002. كما تناولت الدراسة إعادة التشكيل الكاملة لهياكل منظمة حلف شمال الاطلسي، التي تمثل رؤية جديدة للمنظمة وتغييرا عن الهدف الاساسي الاصلي للحلف.
- دراسة ديك لوردجيك: **Dick A. Leurdijk** المعنونة بـ: "الحوار الاطلسي المتوسطي: ظهور خط الجبهة في الحرب على الإرهاب" **«NATO's Mediterranean Dialog : The**

"Emergence of a Front Line in the War on Terrorism، ان الباحث لوردجيك في دراسته رأى أن حلف شمال الأطلسي بدأ حواراً حول منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ عشرة أعوام، على افتراض مفاده أن الأمن في أوروبا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تؤكد هذه الحجة فحسب، بل أضافت أيضاً شعوراً جديداً بالإلحاح إلى الحاجة إلى الاستجابة لما يسمى "التهديدات الجديدة للقرن الحادي والعشرين" . كالإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. والهجرة غير الشرعية، والآن وفي الفترة التي سبقت قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول، وصفت أهمية البحر الأبيض المتوسط بأنها "أحد الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب"، الأمر الذي يؤكد على أهميتها الجيوستراتيجية الجديدة. وهو يبرر ضمناً تواجد حلف شمال الأطلسي في المنطقة على افتراض أن حلف شمال الأطلسي "لديه مصلحة مشروعة في التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد قام الحلف بمبادرة الحوار الاطلسي المتوسطي وكذا مبادرة اسطنبول للتعاون وغيرها من المبادرات التي كلها تخدم مصالح الحلف.

- دراسة تباني وهيبة بعنوان: "**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**". حيث حاولت الباحثة في هذه الدراسة التطرق للتغيير الذي عرفه مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة والذي ارتبط بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الدول والتي ظهرت بشكل كبير كالجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها...وخاصة في منطقة المتوسط والتي تعتبر من المناطق الأكثر تأثرا بهذه التهديدات، وعليه شرع الحلف بإقامة ترتيبات واستراتيجيات بهدف القضاء على مصادر تلك التهديدات.
- دراسة الدكتور فاتح طيفور: **Fatih Tayfur** التي تحمل عنوان: **"الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط": SECURITY AND CO-OPERATION IN THE MEDITERRANEAN**، رأى الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع أن البيئة الأمنية وآليات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتغير منذ نهاية الحرب الباردة، وبالتوازي مع هذه التغيرات، ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة للتحالف الغربي. أولاً، لقد تزايد عدد القضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخاصة مع ظهور التهديدات الامنية الجديدة وثانيا، أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي تعريف سياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأنشأت

آليات تعاون جديدة للإستجابة للبيئة الأمنية المتغيرة. ومن هذه المبادرات التي تناولها الباحث في الدراسة، مبادرة حلف شمال الاطلسي المتوسطية، بالإضافة الى تصورات الولايات المتحدة الأمريكية للأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط، وقد ركزت الدراسة خاصة على الشراكة الاوربية المتوسطية من خلال اتفاقية برشلونة حيث تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التصدي للتحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب، ومن ثم إعادة التوازن بين توزيع الموارد المالية للاتحاد الأوروبي بين الأطراف الشرقية والجنوبية.

- دراسة شرقي محمد بعنوان "**التوجهات الجديدة لحلف شمال الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي**". تهدف هذه الدراسة الى الاطلاع عن سبب تزايد أهمية دور حلف شمال الأطلسي وسياسته اتجاه دول المغرب العربي كما تبحث الدراسة عن معرفة التوجهات الجديدة لسياسة حلف الأطلسي تجاه دول المغرب العربي والمنظور الأمني داخل الحلف وكذا التهديدات القادمة من مناطق الجوار وطبيعة الحوار الأطلسي-المغاربي ومحاولة الاطلاع عن كيفية موازنة الحلف لسياسته بين هذه المخاوف واعتماد أليات للتعاون الأمني والشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة.
- دراسة محمد حسون بعنوان: "**استراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة**". جاءت هذه الدراسة لتبين الاختلافات الحاصلة على حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة وخاصة التباين في طبيعة وظائفه حيث كانت وظيفته الأساسية وظيفة دفاعية مشتركة، لتتحول الى الوظيفة الأمنية بغرض مجابهة مصادر التهديد في منطقة الشرق الأوسط والتي تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية للحلف، وذلك بالنظر الى موقعها الاستراتيجي واحتوائها لثلثي احتياطي نفط العالم وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وكذا ظاهرة الإرهاب أو الإرهاب الأصولي والهجرة غير الشرعية فضلا عن وجود الكيان الصهيوني الذي تبنى الغرب سياسة حمايته والدفاع عنه.
- التقرير الصادر عن معهد دانيش للدراسات الدولية بعنوان: **«Nato's new strategic concept :a comprehensive assessment »** "المفهوم الاستراتيجي الجديد لمنظمة حف شمال الأطلسي: تقييم شامل"، حيث عرضت في هذا التقرير مجموعة من المقالات التي تمحورت جلها إن لم يكن كلها حول المفهوم الاستراتيجي الجديد إلى جانب دراسة تعامل منظمة حلف شمال الاطلسي مع أحد أهم التهديدات الامنية الجديدة وهو "الارهاب"

والتحولات الهيكلية التي أحدثتها المنظمة بعد صياغة هذا المفهوم، كما تطرقت إلى مسألة الامن التعاوني والتدخل في أفغانستان، لكن أغفلت هذه الدراسة التركيز على أهم استراتيجيات المنظمة بشكل مفصل، خاصة وانها من النقاط التي جاء به المفهوم الاستراتيجي لعام 2010.

إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول محاولة استكشاف مختلف التهديدات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتطورات التي عرفتها منظمة الحلف من جهة، وكذا التحديات الأمنية الجديدة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.. .الخ، وتتطلب الطبيعة الجديدة للتهديدات الامنية اللاتماثلية في فترة ما بعد الحرب الباردة أليات واستراتيجيات تختلف عن الاستراتيجيات العسكرية، فطبيعة التهديدات باتت تتحكم في الاستراتيجية وليس العكس، ولهذا تعمل منظمة الحلف الأطلسي على وضع استراتيجيات قادرة على احتواء هذه التهديدات اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة أساسا في: الإرهاب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وعليه فان الإشكالية المركزية التي سننطلق منها في بحثنا هذا هي كالتالي:

إلى أي مدى تمكنت منظمة حلف شمال الأطلسي من تكييف استراتيجيتها لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط؟

ولدواعي تحليلية تم تفكيك الاشكالية المركزية الى مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في:

- ✓ فيما تتمثل الاستراتيجيات التقليدية لمنظمة حلف شمال الأطلسي؟
- ✓ ماهي أهم المصادر الجديدة المهددة للأمن في منطقة المتوسط؟
- ✓ هل تمكنت منظمة حلف شمال الأطلسي من تكييف استراتيجيتها بما يتناسب والتهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية؟
- ✓ هل تمكنت الاستراتيجية الأطلسية الجديدة من تحقيق الأمن في الفضاء المتوسطي بما يخدم البلدان الأعضاء والشركاء في بلدان الضفة الجنوبية؟

فرضيات الدراسة:

لتحليل الاشكالية المركزية للدراسة، وكذا الاجابة عن التساؤلات المطروحة، لا بد من صياغة جملة من الفرضيات والتي سنحاول إثباتها أو نفيها لاحقا من خلال الدراسة، وهذه الفرضيات هي:

- ❖ إرساء الشراكة الأمنية مع بلدان الضفة الجنوبية عنصر جوهري في تصور منظمة حلف شمال الأطلسي لإنجاح استراتيجيتها الدفاعية المتقدمة في مواجهة تنامي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط.
- ❖ نجاح الاستراتيجية الأطلسية لمجابهة التهديدات في منطقة المتوسط محكوم بعدة متغيرات من بينها تسوية القضايا الأمنية العالقة بالمنطقة المتوسطية.
- ❖ هناك علاقة ارتباطية بين تنامي التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبين تنامي وتطور استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي في هذه المنطقة.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة زمنيا على فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وما ترتب ذلك من تحولات في البيئة الامنية العالمية وفي النظام العالمي ككل. ومن حيث المكان انصبت دراستنا على منطقة البحر الابيض المتوسط والتي تشكل كتلة جغرافية متناسقة حضاريا ومتماثلة طبيعيا، وهذا من خلال تحليل ودراسة المنطقة في ابعادها الاستراتيجية، والتي تشهد العديد من التهديدات الامنية اللاتماثلية على غرار الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

منهجية الدراسة:

ان دراسة موضوع "استراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط"، يستوجب علينا الاستعانة بمنهجية متكاملة تساعد على تحليلنا للموضوع وفهم وتفسير استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحته للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المتوخاة، فالموضوع محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج ومقاربات، معالجة استراتيجية الحلف تجاه: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كحالات تؤثر على الامن المتوسطي ويسعى

الحلف لاحتوائها. ونظرا لأهمية إتباع المناهج العلمية في البحوث ذات الطابع العلمي سوف نستعين بمجموعة من المناهج العلمية الملائمة لطبيعة موضعنا وهي كالتالي:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: وذلك بغرض التعرف على أهم اسهامات منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط وكذا اتاحة المجال لوصف استراتيجية الحلف في هذا الجانب مما يساعد برصد الحقائق المتعلقة بطبيعة الحلف ومختلف الاسهامات التي يقوم بها من اجل التصدي لمثل هذه التهديدات في المنطقة.
- **المنهج التاريخي**: وذلك لدراسة التطور الكرونولوجي لدور منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط، والتركيز على استراتيجية الحلف بعد الحرب الباردة وهذا ما يتطلب منا توظيف المنهج التاريخي لأننا بصدد دراسة نشأة وتطور منظمة حلف شمال الاطلسي.
- **منهج تحليل المضمون**: وذلك لأننا قمنا باستقراء وثائق ومعاهدات قمم الحلف وتطور مفاهيمه الاستراتيجية الذي يعبر عن تطور السياسات الأطلسية الامنية خارج منطقة منظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، كذلك التعرض الى مختلف الشراكات والتعاون التي قامت بها منظمة الحلف الأطلسي مع مختلف الدول لدراسة الوضع في منطقة المتوسط ومكافحة والتصدي للتهديدات الامنية اللاتماثلية في المنطقة.

كما اعتمدت دراستنا على العديد من المقاربات النظرية، نجد المقاربة النيوليبيرالية من خلال طرح فكرة المؤسساتية عبر تقديم مقاربة جديدة قائمة على تفعيل دور مؤسسات الحلف لمواجهة مختلف التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، نجد كذلك مقاربة ادارة الأزمات والتي وظفت عند تطرقنا إلى استراتيجية منظمة الحلف الاطلسي في ادارة الازمات ومكافحة ظاهرة الارهاب في مختلف المناطق كليبيا مثلا، بالإضافة إلى توظيف المقاربة الامنية- التعاونية التي تجلت من خلال عرض مختلف الشراكات والمبادرات الامنية التي طرحتها منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط كمبادرة الحوار الاطلسي –المتوسطي، مبادرة اسطنبول للتعاون من اجل اقامة علاقات التعاون والشراكة الاستراتيجية في اطار سياسة الحلف الاستراتيجية في المنطقة التي تهدف لتحقيق الاستقرار ولمواجهة التهديدات اللاتماثلية الجديدة.

صعوبات الدراسة:

لم تعد ندرة المراجع احد الصعوبات التي تواجه البحث العلمي، بقدر ما تمثله الوفرة والتراكم في المراجع، هذا الزخم في المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة يثير صعوبة الفرز بين ما هو اكاديمي علمي، وما هو اخباري في صورة تقارير تتضمن معلومات قد لا يستغنى عنها بالنسبة للباحث، غير انها تطرح اشكالية التحيز والتحكم في المعطيات بشكل يصعب تنقيحها.

بالإضافة الى صعوبة تبيئة المصطلحات خارج سياقها السوسيولوجي والثقافي، خاصة حينما يرتبط الموضوع بالترجمة من الأدبيات الأنجلو-ساكسونية الى الأدبيات العربية.

تبرير الخطة:

تقوم منهجية الدراسة على التعمق في فهم وتحليل طبيعة الدور الذي تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي في مجابهة التهديدات اللاتماثلية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، وذلك عبر استكشاف اهم الاستراتيجيات التي تبنتها المنظمة، كما تتجه الدراسة الى تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لأهم التهديدات اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية.

وبغية الاجابة عن اشكالية البحث المطروحة وفحص فرضيات الدراسة واختبارها، انتظمت الدراسة في خطة هيكلية اشتملت على ثلاث فصول رئيسية فضلا عن مقدمة وخاتمة. اذ يعني الفصل الأول بالتركيز على الاستراتيجية الأطلسية الجديدة وذلك من خلال تغير اجندة منظمة حلف شمال الاطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد، وتم التفصيل في ذلك من خلال ثلاث مباحث، جاء في المبحث الاول دراسة الاستراتيجية الاطلسية خلال الحرب الباردة، حيث تناولنا فيه عدة عناصر، أولها تطرقنا إلى النظريات المفسرة لاستراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي، كالنظرية الواقعية ودراستها للأداء العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والنظرية الليبرالية والبنائية ومختلف التصورات الامنية والاجتماعية، بالإضافة إلى التطور الكرونولوجي للحلف وأهدافه وبنية وهيكلة الحلف، وكذا الاستراتيجيات المختلفة المتبعة من قبل الحلف أثناء الحرب الباردة كاستراتيجية الاحتواء واستراتيجية الحرب المحدودة وغيرها من الاستراتيجيات التي سنفصل فيها من خلال دراستنا للفصل الاول. وجاء المبحث الثاني بعنوان منظمة حلف شمال الاطلسي في سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة أي التحول الاستراتيجي الجديد للحلف، حيث تناولنا فيه كيف تحولت المنظمة من الدفاع الجماعي إلى الامن الجماعي بالإضافة إلى التطرق لمختلف المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها المنظمة. والمبحث الثالث

والأخير في هذا الفصل الذي جاء بعنوان منظمة حلف شمال الاطلسي والموجة الثانية من التجديد بعد احداث 11 سبتمبر 2001، وتطرقنا فيه إلى مختلف الادوار والوظائف الجديدة للحلف كالوظيفة العسكرية والسياسية وغيرها، ثم المفاهيم الاستراتيجية الجديدة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أي مع بعد أحداث 11 سبتمبر وكأنه جاء حلف جديد من حيث الوظائف والادوار والاستراتيجيات.

اما الفصل الثاني فقد تم تكريسه لدراسة واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الاول إلى منطقة المتوسط من خلال تعريفها وأهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية وغيرها، اما المبحث الثاني فجاء مقاربة معرفية لدراسة التهديدات الامنية، من خلال مفهوم ومصادر التهديدات الامنية اللاتماثلية وكذا أسباب وعوامل ظهورها في منطقة المتوسط، في حين يدرس المبحث الثالث واقع التهديدات الامنية اللاتماثلية حسب الاستراتيجية الاطلسية لمنظمة حلف شمال الاطلسي، وذلك بالتطرق إلى ظاهرة الارهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

بينما يستعرض الفصل الثالث أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فقد عمل الحلف جاهدا من اجل تكريس هذه الاستراتيجيات وخاصة من خلال مبادرة الحوار الاطلسي المتوسطي ومبادرة المسعى النشط وغيرها من الميكانيزمات والوسائل والآليات للوصول إلى هدفه المتوخى ألا وهو مجابهة والقضاء على مثل هذه التهديدات التي تهدد الامن والاستقرار في منطقة المتوسط. تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الاستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال البحث في مبادرات تعزيز الحوار المتوسطي لمواجهة ظاهرة الارهاب وقدرات منظمة حلف شمال الاطلسي للتصدي للإرهاب وأهم التحديات التي تواجهها. بينما عالج المبحث الثاني استراتيجية حلف شمال الاطلسي لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط من خلال التطرق لسياسات الوقاية ومكافحتها وجهود وسبل التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط. أما المبحث الثالث فعالج استراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط من خلال عرض برنامج 5+ 5؛ نظام الأمن الاوروأطلسي لمجابهة الهجرة غير الشرعية، ومختلف آلياته للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، والبحث في ميكانيزمات مكافحة

الهجرة غير الشرعية في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي من خلال جهود تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين لمكافحة الهجرة غير الشرعية، و سبل التعاون الاطلسي للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية.

وبهذا فان هذه الخطة المعتمدة تهدف بالأساس الى استكشاف الاستراتيجية الأطلسية الجديدة، من خلال تغير أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد، والتحول الاستراتيجي للحلف في سياق حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وصولا الى الموجة الثانية من التغيير بعد احداث 11 سبتمبر 2001م، بعد هذا تتجاوز خطة الدراسة الجانب النظري عبر بحثها في الواقع الممارساتي والعملياتي لدور منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، من خلال التطرق الى واقع هذه التهديدات وعوامل واسباب ظهورها، والبحث في اهم الميكانيزمات والاليات الجديدة لمواجهتها والحفاظ على الامن المتوسطي، في محاولة لإيجاد نوع من التماسك والترابط المتبادل بين فصول الدراسة، المقدمات المفاهيمية، الفحوص النظرية والنتائج الإمبريقية والتقييمية المتعلقة باستراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط.

الـفـصل الأول:

الاستراتيجية الأطلسية الجديدة: تغيير اجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في اطار الوضع الدولي الجديد

الفصل الأول: الاستراتيجية الأطلسية الجديدة؛ تغير أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد.

اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحدوث تحولات قيمية ومعيارية في العلاقات الدولية، باعتبارها علاقات ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات و أثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة، وقد تأخذ هذه العلاقات أشكال النزاع أو التعاون، اين يعتبر هذا الأخير كاستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول تحقيق الأمن والسلم والتقليل من العلاقات الصراعية بين وحدات النظام الدولي، وقد شهدت البيئة الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة تغيرات جذرية على العديد من المستويات، سواء ما تعلق بالمفاهيم، القضايا أو الفواعل الشيء الذي جعل منها نقطة تحول مفصلية في تحديد مفهوم الأمن وفي طرح تهديدات أمنية جديدة وظهور فواعل بخلاف الدولة، لذا تم الانتقال من المفهوم التقليدي للأمن إلى المفهوم الجديد.

ولغرض احتواء المخاطر والتهديدات الموجودة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط من هجرة غير شرعية وجريمة منظمة وإرهاب وكذلك خطر امتلاك الأسلحة النووية وغيرها من التهديدات شرعت منظمة حلف شمال الأطلسي في تبني استراتيجية ومقاربة تعاونية شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف والذي يربط الامن الاورو-أطلسي بالأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي عامة، على هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة...إلخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها دول حلف شمال الاطلسي.

وقد كانت منظمة حلف شمال الاطلسي من بين المبادرين والمهتمين بهذه المنطقة الجيواستراتيجية، إذ تبنت برنامج للحوار المتوسطي القائم على إقامة علاقات شراكة ثنائية عبر التشاور السياسي والتعاون للعمل بهدف تبديد الريبة والشك الموجودة بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط ونظرائهم في الحلف الأطلسي. بعد فترة الحرب الباردة شهد حلف شمال الأطلسي مجموعة من التغيرات ولدتها البيئة الأمنية الجديدة، والتي أثّرت بدورها على مسألة استمراريته وأدواره التي يتوجب عليه أداؤها، واستجابة لهذه المتغيرات، قام الحلف بإعادة صياغة

استراتيجيته، ضمن أطر وأدوار جديدة سمحت له بالتواجد في ادارة صنع القرار الدولية، ومكنته من إعادة التكيف مع الأحداث التي تلت الحرب الباردة على غرار أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

إن تواجد منظمة حلف شمال الأطلسي مرتبط بمجموعة من الطروحات النظرية منها ما ارتبط بالطروحات الواقعية التي فسرت أداء الحلف الأطلسي من منطلق مصلحة الدول الأعضاء التي فرضتها الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة ومنها ما ارتبط بطروحات الأمننة والتي فسرت توجهات الحلف بناء على سلسلة الخطابات التي يصوغها من أجل فرض تواجده في المنطقة وتعامله مع طبيعة الأحداث والقضايا والتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

وقد نشأت منظمة حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1949، تجسيدا لسياسة الاحتواء الأمريكية التّي استهدفت ردّ الخطر الشيوعي على أمن واستقرار دول غرب أوروبا، وقد اتخذ الحلف بهياكله المعقدة شكل المؤسسة الدفاعية المشتركة على قيّم ومبادئ الليبيرالية والرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وتحوّل النظام العالمي إلى الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت المنظمة بالتكيّف مع متغيّرات البيئة الدولية الجديدة من أجل الحفاظ على استمرار و بقاء الحلف بالرغم من حلّ حلف وارسو الذّي كان السبب الرئيسي في نشأته. ومع بروز التهديدات الأمنية اللاتماثلية ذات الطبيعة العابرة للحدود، و انتشار أنماط وأطراف جديدة للنزاعات: الداخلية، الإقليمية والدولية، أصبح لزاما على منظمة حلف شمال الأطلسي تكييف مهام المنظمة ارتباطا بتغيّر طبيعة المخاطر والتهديدات، وتداعيات النزاعات التّي قد تطال أثارها الدول الأطلسية، وذلك بتغيير استراتيجيته العسكرية الدفاعية، وتبنّى منهج جديد للنشاط يعتمد على الحوار والتعاون مع المحافظة على القدرة الدفاعية والعسكرية والسعي للتوسع وضّم شركاء جدد في أوروبا الوسطى والشرقية، كذلك التوّسع جنوبا نحو منطقة شمال إفريقيا، الشرق الأوسط والخليج العربي. لذا خصّصنا الفصل الأول لدراسة تطور الاستراتيجية الأطلسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذّي تكيّف مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة بتطوير هياكله، توسيع أهدافه وتبنّي استراتيجية جديدة تتماشى والبيئة الدولية الجديدة في منطقة المتوسط، خاصة بعد أن قرّر أعضاءه سنة 1999 تعديل المادة(5) من المعاهدة المنشأة التّي تنص على إتاحة وتوسيع مجالات تدخل الحلف

عسكريا للأسباب الإنسانية وعمليات حفظ السلام إلى جانب العمل على منع الانتشار النووي داخل أوروبا وخارجها وهو الأمر الذّي تمّت ترجمته بالفعل من خلال دوره في المنطقة التّي أصبحت تعتبر مجالا جديدا لاهتمام منظمة الحلف في مواجهة قضايا الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية، كذلك التدخل في إدارة الازمات إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتبارها فاشلة وتشكّل خطرا على الأمن والاستقرار الدوليين. حيث كانت استجابة منظمة حلف شمال الاطلسي لتغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة غير متوقعة، حيث بقي كحلف حيوي عمد إلى تبني أهداف وأدوار جديدة. وتعتبر قمة روما الأطلسية عام 1991 محطة هامة و رئيسية في مسار الحلف، حيث حددت المحاور الكبرى لاستراتيجية الحلف الجديدة، فبين استراتيجية الناتو القديمة واستراتيجية الناتو الجديدة فضاءات واسعة تستلزم البحث والايضاح.

المبحث الأول: الاستراتيجية الاطلسية خلال الحرب الباردة

كانت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول أوروبا الشرقية ضمن ايديولوجية جديدة متناقضة مع مفاهيم وقيم الدول الغربية، هي العامل الأول وراء تأسيس حلف شمال الأطلسي كأداة سياسية-عسكرية لحماية أوروبا الغربية، في البداية وضعت استراتيجية الحلف تحت مسمى "المفهوم الاستراتيجي للدفاع عن دول حلف شمال الأطلسي"، الذي تقوم أهم نصوصه على أن الأمن الاقليمي للدول الأعضاء يخطط لعمليات رادعة في حالة العدوان على أي عضو من الدول الأعضاء وفقا للمادة الخامسة من الميثاق، وهذا المفهوم يقوم على استراتيجية تقسيم مسؤولية الدفاع عن الغرب، بحيث تتولى أوروبا الغربية مسؤولية الدفاع بالأسلحة التقليدية في حين تشارك الولايات المتحدة بالأسلحة النووية وهنا تتضح أولوية الدفاع الجماعي في هذه الفترة حفاظا على الأمن والسلم، اذ ان توسيع الناتو وتعديل استراتيجيته وتطوير هياكله السياسية والعسكرية يعكس رغبة زعماء الغرب في بناء الامن عبر جانبي الأطلسي على أسس ومعايير جديدة بعيدا عن تقسيمات الحرب الباردة وتداعياتها، ويعكس استمرار هيمنة عقلية تلك الحرب على مدركاتهم ومصالحهم الأمنية وغير الأمنية وتطلعاتهم للهيمنة على النظام الدولي والتحكم في سياساته وعلاقاته وفق شروطها

ومصالحها، اذ ظّل حلف شمال الأطلسي طيلة فترة الحرب الباردة محافظا على استراتيجيته وعلى دوره الرئيسي المتعلّق بتحقيق الأمن الجماعي للدول الأعضاء في مواجهة الخطر الشيوعي، حيث ظلّت سياسته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين، ولكن بعد إلغاء حلف وارسو سنة 1991 ونتيجة للتغيّرات التّي شهدتها البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة اتّجه الحلف إلى إعادة النظر في استراتيجيته القائمة على الردّ المرن إذ تمكن من التكيّف بإدخال تغيّرات مهمة على بنيته، استراتيجيته، وتوسيع أدواره وكان ذلك بإقراره للمفهوم الاستراتيجي الأوّل في نوفمبر 1991 الذّي مفاده تطوير القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات ومهام حفظ السلام، والذّي تطور في قمة بروكسل سنة 1994ثم سنة1999إلى الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنع وقوعها، بالعمل خارج منطقة الحلف التقليدية[1]. وقد تميّز المفهوم الاستراتيجي للحلف منذ 1991* بعقيدة عسكرية (أمنية ودفاعية) مختلفة عن مرحلة الصراع مع الاتحاد السوفياتي، ونتيجة لعدم الاستقرار واستمرار التهديدات الجديدة التّي حلّت محلّ التهديد السوفياتي والتّي واجهت مصالح الدول الأعضاء خارج أراضي الحلف جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 2010، ليعبّر عن اتجاه العقيدة العسكرية الجديدة للحلف في صياغة الأطر، السياسات والأدوار التّي تختلف عن تلك التّي أنشأ من أجلها[2]. هذا ما أدى الى تغير البيئة الأمنية الدولية تغيرا كبيرا بعد أحداث 11 سبتمبر2001، فقد ظهرت عدة تهديدات أمنية مثل الاعمال الإرهابية، انتقال تقنيات الأسلحة النووية وسواها من التقنيات العسكرية المتقدمة والحرب الالكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة وعمليات تخريب خطوط النفط والغاز وإمكانية تعطيل ممرات بحرية الزامية للإمدادات الجوية... وتجاوبا مع هذه الأخيرة فعل الحلف المادة(5) من معاهدته المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على احدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء.

---

(1) محمد حسون، استراتيجية الناتو الشرق الاوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م24، العدد الاول ،2008، ص.6.

*هو سياسة الحلف الدفاعية، الأمنية، والاستراتيجية في المرحلة بعد الحرب الباردة أصدره الحلف في سنة 1991 ثم تجدد في كل قمة تعقدها المنظمة.

(2) محمد حسون، الاستراتيجية التوّسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، م26،العدد الثاني، 2010، ص.338.

المطلب الأول: نشأة وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي.

تشكل معاهدة حلف شمال الاطلسي الأساس القانوني والتعاقدي للتحالف الاطلسي والتي تم توقيعها في 4 أفريل 1949 في واشنطن، من قبل كل من: بلجيكا، كندا، الدنمارك، الولايات المتحدة، فرنسا، إيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، والبرتغال والمملكة المتحدة، ووفقا لديباجته، حلف الناتو هو الهيكل الذي يسمح بتنفيذ أهداف التحالف، حيث تم إنشاؤه للترويج لعلاقات سلمية وودية في جميع أنحاء منطقة المحيط الاطلسي[1]، ولكن في الواقع تم انشاء حلف شمال الأطلسي لمنع الحرب ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على المسرح الأوروبي وكذا الدفاع عن أعضاء التحالف ضد هذا التهديد.

ومع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفييتي، اختفى التهديد الحقيقي للحلف، وبالتالي لم يصبح للمنظمة أي سبب للبقاء، لكن منظمة حلف شمال الأطلسي استطاعت أن تثبت وجودها وتحافظ على بقائها ويمكن تفسير ذلك لعدة أسباب:

- ✓ جميع المنظمات الدولية تميل إلى الرغبة في الحفاظ على وجودها.
- ✓ تم اختفاء الاتحاد السوفياتي الذي لم يتخلص من التهديد الدولي والمخاطر والاضطرابات.
- ✓ وأخيرا هناك سبب أخر يكمن في عدم قدرة أوربا وفشلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على توفير بعد ذو مصداقية لقدراتها العسكرية هذا ما خلق فراغا جغرافيا وسياسيا لحلف شمال الأطلسي وبالتالي تركت المكان للحلف[2].

وهناك أسباب ظرفية اخرى، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذا تأثير المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية أو السياسات الخارجية لمختلف اعضاء الحلف، سمحت لحلف شمال الاطلسي بالحفاظ على نفسه، لذلك كان إعلان زوال حلف شمال الاطلسي سابق لأوانه، وبالتالي السؤال المطروح هنا هو: كيفية تحويل حلف أنشئ منذ 57 عاما والذي تشكل

(1) OTAN, Manuel de l'OTAN, 3e éd, **Bureau de l'information et de la presse de l'OTAN**, Bruxelles, 2005 p.23.

(2) Michael O'Hanlon, Transforming NATO: The Role of European Forces, **Journal Survival Global Politics and Strategy**, volume: 39, issue: 3, 1997, p. 13.

من الإرادة الجماعية لإنشاء حصن ضد الاتحاد السوفياتي في منظمة قادرة على مواجهة التهديدات اللاتماثلية والمتمثلة في الإرهاب الدولي و انتشار أسلحة الدمار الشامل؟"[1]

يمتد وجود منظمة حلف شمال الأطلسي OTAN لأكثر من خمسين سنة حيث في سنة 1990-1991 كانت وظيفتها الرئيسية حماية الدول الاعضاء من التهديد الذي تشكله جمهوريات الاتحاد السوفياتي مع سقوط جدار برلين وكذا حل حلف وارسو، حيث خلص العديد من الباحثين إلى أن الحلف سوف يختفي ويزول بمرور الوقت، الا ان الواقع اثبت عكس ذلك ونحن في العام 2019 لا يزال للناتو دور يلعبه في المشهد والساحة الدولية.

فعلى الرغم من هذا التصريح، يعتقد الكثيرون أن هذا الدور غير واضح ويجب أن يكون هناك إعادة ضبط تعريف واضح للحلف، وذلك من خلال إلقاء الضوء على العوامل التي ساعدت على بقاء الحلف واستمراره.

وفي الوقت الحاضر لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كان حلف شمال الاطلسي سيستمر في الوجود، بل بالأحرى ما هو مكان هذه المنظمة في العالم الحالي؟[2]

لتأتي الاجابة عن هذا السؤال من خبراء مثل: Ronald و Karl Heinz وForster و William Wallace :" أنه بالرغم من عيوبها ستستمر منظمة حلف شمال الاطلسي لعدة سنوات قادمة".

لقد كانت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول اوروبا الشرقية ضمن ايديولوجية جديدة متناقضة مع مفاهيم وقيم الدول الغربية، هي العامل الأول وراء تأسيس منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) في عام 1949.حيث استند تشكيل حلف الناتو على ما جاء في المادة 15 من ميثاق الامم المتحدة والتي تنص على حق الدول بالدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، وبذلك فقد شكل الحلف تغييرا دراماتيكيا في

(1) Rosline Mariller, Ribet Suzanne Lalonde, L'OTANE: vers une conception élargie de la sécurité, **Revu R.D.U.S**, volume: 37, 2007, p.5.

(2) Anthony Forster, William Wallace, What is NATO for?, **Journal Survival Global Politics and Strategy**, volume: 43, issue: 4, (winter 2001- 2002), p.1l9.

السياسة الخارجية الأمريكية، اذ أصبح بإمكان الادارة الامريكية و لأول مرة عقد احلاف عسكرية خارج القارة الامريكية[1].

على الرغم من أن نشأة منظمة حلف شمال الاطلسي تعود الى فترة الحرب الباردة، إلا أن أصل الفكرة يعود الى أحقاب الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة 1944، حيث كان من الجلي بالنسبة لبريطانيا أن مصالحها على المدى القريب والبعيد تكمن في تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك اقترح الوزير الاول البريطاني "وينستن تشرشيل" بمناسبة خطاب له بجامعة هارفارد سنة 1943 أن الشراكة الامريكية –البريطانية تقوم على قيم عسكرية وسياسية مشتركة لابد أن تستمر حتى بعد انتهاء الحرب، فيما ذهبت دراسة بريطانية سنة 1944 الى أن منظمة امنية مشتركة تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وباقي الحلفاء الاوروبيين ستكون أفضل سياسة تتوجه نحوها بريطانيا بعد الحرب.[2]

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورا كبيرا وبارزا في تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي، إلا أن معظم الدراسات التاريخية تثبت أن فكرة إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي هي ذات أصل بريطاني.

الفرع الأول: التطور الكرونولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

من اجل فهم أفضل للعلاقات الناشئة بين أعضاء حلف شمال الاطلسي بعد نهاية الحرب الباردة، لا بد من التركيز على مراحل انشاء المنظمة. فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الاوربيون في البحث عن نظام دفاع جماعي من شأنه أن يمنع اي عدوان جديد عليها، فضلا عن معاهدات دونكريك Dunkerque 1974 و بروكسل Bruxelles عام 1948، الا ان هذه المعاهدات والنصوص لم تجلب الرضى المأمول خاصة بعد تبني الاتحاد السوفياتي سياسة توسعية، ففي الواقع حصار برلين وإضفاء الطابع السوفياتي على دول أوربا الشرقية وحجم الجيش السوفياتي ليست سوى عوامل قليلة تعكس المناخ السائد في ذلك الوقت.

---

(1) نزار اسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003)، ص.38.

(2) Ryan C Hendrickson, diplomacy and war at NATO: The Secretary General and Military Action After the Cold War, (USA: university of Missouri press, 2006), p.8.

فانعدام الامن المتزايد دفع بالأوروبيين إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، ما فرض تغييرا واضحا في اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد اعتماد قرار Vendenberg 1948 داخل الكونغرس الأمريكي الذي ينص على حق تشكيل تحالفات في وقت السلم. وفي 4 أفريل 1949 وقعت معاهدة حلف شمال الاطلسي من قبل 12 دولة عضوا وهي: "الولايات المتحدة الامريكية، كندا، فرنسا، بريطانيا العظمى، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، الدانمارك، النرويج، البرتغال، إيطاليا وأيسلندا.

وقد تم تحديد الهدف الأساسي من المعاهدة بوضوح في (المادة 5) من الوثيقة حيث اتفق الأعضاء على:

"أي هجوم مسلح على واحد او اكثر منهم سيحدث في أوربا أو امريكا الشمالية سيعتبر هجوم موجه ضد جميع الاطراف."[1]

فنشأة منظمة حلف شمال الاطلسي لم تكن مجرد حلف عسكري فقط، حيث تسعى من خلال مواد المعاهدة المختلفة الى مساهمة الدول الاعضاء في الحلف بشكل كبير في تطوير العلاقات الودية والسلمية والعمل على ايجاد حلول للنزاعات الدولية وتطوير السياسات الاقتصادية وتشجيع التعاون في جميع المجالات."[2]

ومن المهم ان نذكر الدور الكبير الذي لعبته كندا في انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي وصياغة المادة (2) من المعاهدة في فيفري 1948، وهذا ما ثمنه القديس لويس سانت لوران Louis St-Lauren في خطاب موجه لمجلس العموم اعرب من خلاله اعتقاده الراسخ لدور كندا في انشاء جمعية دفاعية جديدة تعتبر بمثابة رابطة امنية متعددة الأطراف، بحيث تتوافق هذه الجمعية مع المادة (51) من ميثاق الامم المتحدة والتي تعترف بالحق في الدفاع عن النفس من أي عدوان مسلح[3]. تعمل هذه الجمعية في الإطار السياسي و الاقتصادي و العسكري وتشجع

(1) Organisation du Traité de l'Atlantique Nord [OTAN), Traité de l'Atlantique Nord, Bruxelles, Conseil de l'Atlantique Nord, 1949, p.2

(2) Ibid, p.5.

(3) David G Haglund, « Canada and Atlantic Alliance: An Introduction and Overview », in What NATO for Canada,(Kingston Canada, Centre for International Relations, Queen's University, 2000), p.3.

على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي.

وشهد تطور منظمة حلف شمال الاطلسي ثلاثة مراحل متتالية منذ إنشائه في عام 1949، حيث نجد Helga Haftendern يميز بين ثلاث فترات لتطور الحلف، حيث شهدت الفترة الأولى من 1949 الى غاية 1952 إنشاء ميثاق دفاع تقليدي بدون مؤسسات مشتركة والتي نجد شرعيتها في المادة 51 من الأمم المتحدة (الحق في الدفاع الجماعي او الفردي). أما الفترة الثانية والتي تبدأ من 1952الى غاية 1990، جاء فيها إنشاء هياكل دفاعية متكاملة ومؤسسات مشتركة لاتزال تحت السيطرة إلى حد كبير من طرف الولايات المتحدة الامريكية. وجاءت الفترة الثالثة من نشأة حلف شمال الأطلسي، كجزء جديد ملحوظ بعد نهاية الحرب الباردة. حيث اصبح الحلف يبحث عن هوية جديدة يسعى من خلالها لتنظيم الامن و السلم في اوروبا.[1]

- **الألية المؤسسية للناتو:**

"يجور للأطراف بعد الموافقة بالإجماع، دعوة أي دولة أوروبية أخرى للإنظام إلى المعاهدة، وذلك لتعزيز وتطوير مبادئ المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة حلف شمال الاطلسي" (المادة 10 من معاهدة واشنطن).

تعتبر (المادة10) من معاهدة واشنطن بمثابة المعاهدة التأسيسية للحلف الأطلسي التي وقعت في العاصمة واشنطن في 4 أفريل 1949، والتي تجعل انضمام الأعضاء الجدد هو معيار "الاوربية" وهذا المعيار الجغرافي الذي كان يفضل في المادة (237) من معاهدة روما. كما تنص (المادة 10): "على أن تعمل هذه الدولة لتعزيز وتطوير مبادئ المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة شمال الاطلسي".

تفسير هذا التعبير الوارد في (المادة 10) يحمل عموما معياران وهما: الاعتراف بالحدود وغياب النزاعات داخل الاقليم أو مع دولة ثالثة. لكن بعد التوسع الاول، قام حلف شمال الاطلسي بتوسيع معايير عضويته ففكرته هذه كانت لكسب الوقت في سياق سياسي تميز بنوع من التوتر مع روسيا، وبالتالي فإن مسألة إدراج أو عدم قبول الجمهوريات السوفياتية الثلاث

(1) Susanne Nies, L'élargissement De L'otan : Quelles Répercussions Sur Les Nouveaux Membres Et Sur La Structure De L'alliance ? Armand Colin, **Revue Internationale et Stratégique** , N°59, 2005/3 p.p: 3.4.

السابقة وهي دول بحر البلطيق: (إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا)، تميزت بنقاش حاد مع روسيا، فخطة عمل العضوية (MAP) حددت الشروط اللازمة لأي عضوية جديدة في حلف شمال الاطلسي في خمس نقاط وهي: السياسة والاقتصاد ومجال الدفاع والجيش، الموارد، والامن والمجال القانوني. في الوقت نفسه استخدمت الولايات المتحدة الامريكية أدوات للتعاون العسكري الثنائي وخصصت القروض الكبيرة لشركاء المستقبل.

ثم تم تعديل عمليات التوسع مرة أخرى في "براغ"، ضمن خطة عمل الشراكة الفردية(IPAP)، هذا بالنسبة للبلد المرشح للتعاون بشكل فردي مع مجلس الشراكة الأوربي – الاطلسي، واطار الشراكة من أجل السلام. وهذا ما يتيح تنسيق مختلف مكونات عمل حلف شمال الاطلسي ودراسة اكثر فعالية للاحتياجات و المتطلبات.[1]

وتعود فكرة إنشاء الحلف كتكتل للدول الديمقراطية في مواجهة النظم الديكتاتورية إلى صدور كتابين في الولايات المتّحدة الأمريكية كان لهما أثر كبير في توجيه الرأي العام الأمريكي نحو فكرة التكتل مع الدول الديمقراطية في أوروبا والتخلّي عن سياسة العزلة؛ الأوّل كان تحت عنوان "الاتحاد في الحال" لـ " كلارنكس ستريت" سنة1939، والثاني لـ"والتر ليبمان" بعنوان "السياسة الخارجية للولايات المتحدة "سنة 1943[2]. وفي 4 أفريل 1949 تجسّدت الفكرة بتوقيع اثنتا عشرة دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، النرويج، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، الدانمارك، أيسلندا، البرتغال، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، على معاهدة الحلف الأطلسي وعليه تمّ تأسيس هذا الأخير في إطار المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة التّي تتيح للدولة حق الدفاع عن نفسها سواء منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، ثمّ انضّمت كل من اليونان وتركيا في 18 أفريل 1952، كما دعيت جمهورية ألمانيا الاتحادية(الغربية) إلى الانضمام عقب التوقيع على اتفاقية باريس في أكتوبر 1954، و في 10 ديسمبر1981 وقع بروتوكول انضمام اسبانيا، و بعد تصديق المجالس النيابية لجميع الدول الأعضاء أصبحت ألمانيا عضوا رسميا ابتداء من 30 ماي

(1) Report on the Comprehensive Review of the Euro-Atlantic Partnership Council and Partnership for Peace, Prague, OTAN, 21 novembre 2002, disponible sur Internet à l'adresse suivante:

http://www.nato.int/docu/basictxt/b021121a.htm.

(2) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة– (1991م-2008م)، مذكرة ماجيستير، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009)، ص. 59.

1982،[1] هكذا توسّع حلف شمال الأطلسي من عضوية ستة عشرة دولة أغلبها من دول أوروبا الغربية إلى ثمانية وعشرون دولة بانضمام كلّ من: المجر، جمهورية التشيك و بولندا سنة 1999، إستونيا، رومانيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا ،سلوفاكيا، وبلغاريا سنة 2004، ألبانيا وكرواتيا سنة 2009).

لقد كان ظهور حلف شمال الاطلسي نتيجة للتعاون المشترك والجماعي بين الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية بعد أن استجابت هذه الأخيرة لطلبات الدول الأوروبية بمساعدتها (اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا) من اجل التصدي للمد الشيوعي السوفياتي القادم من الشرق. ويعد الصحفي الامريكي "كلارنكس سترت" من الأوائل الذين نادوا بإنشاء منظمة أطلسية وذلك في كتابه "الاتحاد في الحال "سنة 1939، حيث خلص الى الحكم بفشل عصبة الأمم ودعى الى:

1- انشاء هيئة دولية جديدة عمادها الشعوب وليس الحكومات، كما هو الحال بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1787.
2- بسبب وجود الدكتاتوريات فان هذا التعديل غير ممكن، لذا يجب اقامة اتحاد بين الديموقراطيات.[2]

ثم قام "والتر ليبمان" بنشر كتاب " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" وفيه انتقد بشدة سياستها الخارجية، واعتبرها غير واضحة، ودعي الى تقوية العلاقات الاوربية-الاطلسية من خلال اقامة اتحاد يضم دول البحر الاطلسي ضد أي تهديد. وهذا ما ساعد على انشاء تكتل يجمع الديمقراطيات الأوربية والولايات المتحدة، وتحولها عن مبدأ سياسة العزل. وفي عام 1948 عرض الرئيس الامريكي "هاري ترومان" على الشعوب الحرة مساعدتها في الدفاع عن نفسها ضد أي قوة تحاول التسلط عليها، يكون مصدرها أقليات مسلحة والمقصود بها الأحزاب الشيوعية داخل الدول الحرة او حكومات أجنبية وهي الدول الشيوعية، وقد تم ابرام ميثاق بروكسل في 17 مارس 1948م، وهو حلف دفاعي ضد أي عدوان مصدره ألمانيا، وضم كل من فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا وانجلترا.

(1) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية. (الكويت: المجلس الوطني للفنون و الآداب،1978)، ص.44.

(2) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول العربية، مرجع سابق، ص. 62.

بعدها جاءت موافقة مجلس الشيوخ الامريكي في 11 جوان 1948 على اقتراح انضمام الولايات المتحدة في أي ميثاق للضمان الاجتماعي، هدفه حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنه انطلقت مفاوضات بين دول ميثاق بروكسل والولايات المتحدة، انتهت بالاتفاق على عقد ميثاق شمال الاطلسي ليشمل دول أوربا الغربية، وتم التوقيع على ميثاق الحلف، الذي ضم كل من: الولايات المتحدة، كندا، انجلترا، فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمارك، أيسلندا، ايطاليا، النرويج والبرتغال. فقد تأسس حلف شمال الاطلسي في اطار المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة و التي تتيح للدول الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، نتيجة انقسام العالم أيديولوجيا بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وعجز الامم المتحدة على ارساء قواعد بناء نظام أمن جماعي دولي.[1]

اذا تأسس الحلف عام 1949م بضمه 12 دولة على جانبي المحيط الأطلسي، وطيلة فترة الحرب الباردة كان الحلف اداة الغرب الدفاعية الاولى، ويتمثل الهدف الأساسي الذي أنشئ لأجله هو حماية حرية أمن أعضائه من خلال الوسائل السياسية و العسكرية.[2]

فعلى المستوى السياسي: يدعم الحلف "القيم الديمقراطية" ويشجع التشاور والتعاون في قضايا الدفاع والامن لبناء الثقة ومنع الصراع على المدى الطويل. وعلى المستوى العسكري يلتزم حلف شمال الاطلسي بالسعي الى حل النزاعات بالطرق السلمية، وفي حالة فشل الجهود الدبلوماسية، يمتلك الحلف القدرة العسكرية اللازمة لخوض عمليات إدارة الأزمات، ويتم تنفيذ هذه العمليات بموجب (المادة الخامسة05) من معاهدة واشنطن-وهي المعاهدة التي تم تأسيس الحلف بموجبها-أو بتفويض من الامم المتحدة، في إطار منفرد أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية اخرى.

ويوفر حلف شمال الاطلسي فرصة فريدة للدول الأعضاء من أجل التشاور واتخاذ القرارات بشأن القضايا الأمنية على جميع المستويات وفي مختلف المجالات. اذ تعتبر قرارات

---

(1) مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، (الامارات ع م: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص. 25.

(2) محمود شرقي، التوجهات الجديدة لحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد8، (جانفي 2014)، ص. 9.

حلف شمال الأطلسي عن الإدارة الجماعية للدول الثمانية والعشرين الأعضاء بالحلف مجتمعة، حيث تتخذ جميع القرارات بالإجماع.[1]

إن الفرضيات التي نشأ الحلف شمال الاطلسي من أجلها تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتمثل في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفيتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود امريكا نظرا إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة، و أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية اوروبا. وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الاعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلا عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي. ومع الغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد "وارسو" في عام 1991، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي يعيدون النظر في استراتيجية الحلف ودوره المستقبلي، خصوصا أن استراتيجيته القائمة أنداك "الرد المرن" قد عمقت اهتمام الحلف الى حد كبيير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسوا، الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفيتي، مما يوجب استبدال هذه الاستراتيجية لمواجهة ما أسماه الامين العام للحلف أنداك "جوزيف لانس"، عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلت محل التهديد السوفيتي[2]، ومن ثم رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على استراتيجيته الحلف وفق السياسات الأتية :

- ✓ السعي الحديث لتوسع حلف شمال الاطلسي، وممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسع من جهة الشرق، وقد وقعت قيادة الحلف والقيادة الروسية اتفاقيات أمنية تقوم على التعاون بين الجانبيين، بعدما كان هذا الامر مرفوضا في السابق.
- ✓ ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الازمات الساخنة داخل اوروبا وعلى أطرافها. ففي أزمات البوسنة والهرسك وكوسوفو، تدخلت قوات

(1) ما هو حلف شمال الاطلسي، تم الاطلاع على الموقع في: 2018/11/11 على:

http:/www.nato.int/nato-welcom/index-ar.html

(2) طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، كوسوفو: دراسة حالة 1989-2011، رسالة ماجيستير علوم سياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص.32.

الحلف مباشرة أو بإشراف الامم المتحدة كقوة لحفظ السلام، أو لتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.

- ✓ إيجاد دور اضافي للحلف في إدارة الازمات الدولية داخل أوروبا وفي الشرق الاوسط، تبلورت هذه السياسة بعد حرب كوسوفو 1999، بحيث صارت إمكانيات تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الامن الدولي، حتى ان مبدأ الامن الجماعي بات منوطا من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.
- ✓ اعتبار اسرائيل بمنزلة حليف طبيعي في الشرق الاوسط، ولها دور وظيفي إقليمي في مجال الأمن، وقد التقت استراتيجية الحلف مع مضمون التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي في مسائل أمنية مشتركة.[1]

الشكل (1) يبين شعار حلف شمال الاطلسي

Source: http/www.nato.into/

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي

تهدف الأحلاف والتكتلات العسكرية عامة الى تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة، أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر.

(1) هيثم الأيوبي واخرون، "الموسوعة العسكرية"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص.25.

أمّا أهداف الحلف فقد نبعت من غاية نشأة الأحلاف والتكتلات العسكرية عامّة بتنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوّات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موّحدة أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف مع بعضها البعض ضّد مصدر الخطر، ويتمثل الهدف الرئيسي للحلف في مقاومة ومحاصرة المد الشيوعي في كل أرجاء العالم، خاصة في أوربا وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة التي تولت الدفاع عن اوروبا من خلال الحلف.

ولمعرفة أهداف الحلف لا بد من العودة الى مضمون اتفاقية واشنطن المؤسسة للحلف 1949م، التي حددت بدقة أهم المبادئ والأهداف التي تسير العلاقات بين الأعضاء، وهذا ما أكدته مقدمة الاتفاقية، حيث جاء فيها ما يلي: "إن الدول الأعضاء تجدد عهدها وثقتها بالمبادئ والأهداف التي تشمل عليها الامم المتحدة، وتأكد رغبتها أن تعيش بسلام، إلى جانب الدول والحكومات كافة، وتعلن تصميمها على أن تحاط على حريتها وحضاراتها وتراثها المشترك وقيمها القائمة على المبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون، كما أنها تأكد على تنسيق جهودها بشكل جماعي للدفاع عن أمن وسلامة منطقة شمال الاطلسي.[1]

فالهدف الرئيسي لقيام الحلف هو هدف عسكري بحت، إلاّ أنّ هذا لم يكن الهدف الوحيد لحلف شمال الأطلسي الذّي ركّز على عدّة غايات سياسية، عسكرية، اجتماعية وثقافية سعى إلى تحقيقها أهمّها:

1- الأهداف العسكرية:

يعد الهدف الرئيسي لقيام الحلف، حيث جاء لتنظيم الدفاع العسكري عن اوروبا وذلك بتجمع دول منطقة غرب اوروبا عسكريا تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة أي هجوم أو عدوان من جانب الاتحاد السوفياتي. وينص الحلف في نهاية ديباجته على أن: "تصر الدول الأعضاء على توحيد جهودها من اجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن في

(1) أليساند روفيجيس، مستقبل الناتو شرقا في البحر المتوسط، ترجمة: حسن ضوة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام، مجلد 38، عدد152، (أفريل 2003)، ص.25.

منطقة شمال الأطلنطي"، وهو بذلك يؤكد أن غرض الحلف دفاعي بحث، وليس العدوان على أية دولة غير عضو فيه. ويمكن ان نلخص الاهداف العسكرية للحلف في النقاط التالية:

- ✓ المقاومة والدفاع ضد أي عدوان عسكري خارجي.
- ✓ تطوير القدرات العسكرية الفردية و الجماعية لدول الاعضاء.
- ✓ مواجهة الهيمنة السوفياتية، وتحقيق لتوازن العسكري مع الوجود العسكري السوفياتي في شرق أوربا.
- ✓ احترام مناطق النفوذ السوفياتية في مختلف مناطق العالم.

2- الأهداف السياسية:

يرى البعض أن الهدف السياسي هو الهدف الأسمى للحلف وان ارتدى الزي العسكري، وهذا الأخير وسيلة لتحقيقه.

يعتبر الحلف مظلة للوجود الامريكي في اوروبا، وأنه فتح الباب واسعا أمام الهيمنة الامريكية على أوربا. فالحلف الاطلسي يعد من التحالفات التي قامت في اطار خدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بالدرجة الأولى، فعلى الرغم من كونه تكتلا عسكريا يرتبط بعقيدة أيديولوجية (رأسمالية-ديمقراطية)، فانه يجمع مجموعة من الدول تعتنق القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية. وترتكز الأهداف السياسية للحلف على ما يلي:[1]

- ✓ دعم المكانة والهيبة الامريكية على المستوى العالمي، وخاصة بسط نفوذها على حلفائها الاوربيين.
- ✓ مواجهة الكتلة الشرقية تحت قيادة الاتحاد السوفياتي.
- ✓ دعم الاستقرار على الصعيد العالمي.
- ✓ حل النزاعات والخلافات بالطرق السلمية بين دول الحلف، ومن الامثلة على ذلك النزاع التركي-اليوناني حول قبرص والخلاف الامريكي الفرنسي حول مسألة الدفاع الاوربي المستقل.

(1) Marc Cogen, An Introduction To European Intergovernmental Organizations, (England: ashgate, 2015) p.159.

كما كان للحلف دور سياسي مهم في نزع السياسات المتطرفة والدكتاتورية لبعض الأعضاء، حيث سهل عملية تحويل المانيا الغربية وايطاليا الى دول ديمقراطية.[1]

3- الأهداف الاقتصادية:

لقد أدرك اعضاء الحلف أن التعاون في المجال الاقتصادي مهمل، رغم أنه هو الأساس الحقيقي لأي تكتل.

لذلك وجهت سهام النقد الى الميثاق الاطلسي بسبب اهماله للناحية الاقتصادية في مجال التعاون والتكامل رغم أهميتها الضرورية، وعدم انشاء لجنة اقتصادية مثل لجنة الدفاع التي نص عليها في المادة التاسعة من الميثاق. لقد استجاب الحلف لهذا الانتقاد في الاجتماع الثاني لمجلس الحلف في واشنطن نوفمبر 1949، حيث قرر تشكيل اللجنة الاقتصادية والمالية. واشارت المادة 2 من معاهدة واشنطن الى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع والتناسق في سياستهم الاقتصادية، وتشجيع الاندماج الاقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الاقتصادي.[2] ومن أهداف الحلف الاقتصادية نجد:

- ✓ ضمان وحدة الحلف وعدم تعرضه للانقسام.
- ✓ سهولة السيطرة على ثروات العالم الثالث وخاصة موارد الطاقة.
- ✓ دعم الوظيفة العسكرية للحلف ماليا واقتصاديا.

بالرغم من تعدد أهداف الحلف بين سياسية، عسكرية وحتى اقتصادية، الا أن هدف الحلف الرئيسي مقاومة ومحاصرة الخطر الشيوعي في كلّ العالم وخاصة أوروبا الغربية وذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة وهذا طيلة مدّة الحرب الباردة .[3]

عملت منظمة حلف شمال الأطلسي للتكيف مع المتغيرات التي أفرزتها البيئة الأمنية الجديدة ما بعد الحرب الباردة وكنتيجة للهاجس الأمني الذي يعتبر المحرك الأساسي للحلف على تبني أهداف وأدوار جديدة وتطوير الهياكل السياسية والعسكرية لصياغة استراتيجية جديدة

---

(1) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، (الكويت: المجلس الوطني للفنون والاداب، 1978)، ص.44.

(2) محمود شرقي، التوجهات الجديدة لحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 11.

(3) مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، مرجع سابق، ص.27.

تمكن الحلف من احتواء التهديدات خارج نطاقه .حيث كان ظهور الحلف شمال الاطلسي نتيجة للتعاون المشترك و الجماعي بين الدول الاوروبية و الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استجابت هذه الاخيرة لطلبات الدول الاوروبية بمساعدتها (اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا) من اجل التصدي للمد الشيوعي السوفياتي القادم من الشرق.

المطلب الثاني: البنية العسكرية والسياسية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

اتخذ حلف شمال الأطلسي منذ نشأته شكلا مؤسسيا مغايرا للأحلاف الدولية، اذ اتفقت الدول الأعضاء في المعاهدة المنشأ على وضع هيكل تنظيمي للحلف يضمن ديمومته وفعاليته على المستوى الإقليمي والدولي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي وفق معاهدة المنشأ:

1- **مجلس شمال الأطلسي:** وهو الهيئة الأعلى الوحيدة التي تستمد سلطتها مباشرة من معاهدة واشنطن، يتكون من ممثلين دائمين من كل الدول الأعضاء ويعقد اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية مرتين في السنة على الأقل ومرة أسبوعيا على مستوى الممثلين الدائمين، اما على مستوى رؤساء الدول والحكومات فيعقدها كلما دعت الحاجة الى ذلك، يرأس المجلس في اجتماعاته السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي وفي كل سنة يجري اختيار وزير خارجية من الدول الأعضاء كرئيس شرفي للمجلس وذلك وفقا للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، وتتخذ القرارات في المجلس بالإجماع حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بحقوق متساوية. وهو تجمع سياسي يتكون من جميع دول الحلف وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات حول كافة المسائل الأمنية من خلال التشاور بين الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء الخارجية و الدفاع والمالية للدول الأعضاء.[1]

2- **اللجنة العسكرية:** وهي الجهاز العسكري الرئيسي لحلف شمال الأطلسي، وتنصب مهمة هذه اللجنة على التخطيط لسياسات العسكرية للحلف، واسداء المشورة لمجلس شمال الاطلنطي ولجنة التخطيط الدفاعي التابعة له في كل ما يتعلق بالشؤون الدفاعية لحلف الاطلسي. تتكون اللجنة العسكرية من رؤساء أركان الدولة الأعضاء في الحلف،

(1) رياض مزيان، حلف شمال الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005/2004، ص.31.

وتجتمع اللجنة مرتين في الظروف العادية، وكانت الأداة التنفيذية للجنة العسكرية تتمثل فيما يعرف بالمجموعة الدائمة وتتكون من ممثلين لرؤساء هيئات الأركان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، غير ان انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية المشتركة للحلف ادى الى الغاء المجموعة الدائمة وتم ابدالها بجهاز جديد يعرف **بالهيئة** العسكرية الدولية، وتعمل تحت اشراف اللجنة العسكرية ثلاث قيادات عسكرية رئيسية وهي:

- ✓ قيادة القوات المتحالفة مع الأطلسي: حيث حدد نطاق اشراف هذه القيادة من القطب الشمالي الى غاية مدار السلطان، ومن المياه الاقليمية لأمريكا الشمالية الى غاية شواطئ اوروبا الاطلسية حتى البرتغال والجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية لتلك المنطقة، وتنصب مهمة هذه القيادة في تأمين المحيط الأطلسي وحماية الطرق البحرية فيه، ومقر هذه القيادة مدينة نورفولك بولاية فرجينيا الامريكية.[1]
- ✓ قيادة القوات المتحالفة في القتال الانجليزي: يغطي نطاق اشراف هذه القيادة القتال الانجليزي ومداخل بحر الشمال الى غاية اسكتلندا و الدنمارك، كما وضع تحت تصرف هذه القيادة قوة من مشاة بحرية الناتو في بحر المانش، وهي عبارة عن أسطول صغير يضم مجموعة من السفن التي تقوم على خدمة قيادة المانش في وقت السلم.
- ✓ قيادة القوات المتحالفة في اوروبا: تعتبر من أهم القيادات على الاطلاق نظرا لموقعها الاستراتيجي وسهولة السيطرة من خلالها على الامن الأوربي بحيث تقوم بمهمة الدفاع عن المنطقة الممتدة من مملكة النرويج وحتى شمال افريقيا، ومن ساحل المحيط الأطلسي الى غاية الحدود التركية الايرانية، كما يحق لهذه القيادة الاتصال بأي من رؤساء أركان الدول الاعضاء وحتى وزراء الدفاع ورؤساء الحكومات والدول الأعضاء، لاسيما في الظروف الاستثنائية والطارئة ومقر هذه القيادة حاليا، مدينة "أيفير" قرب مدينة بروكسل. وكل هذه

(1) محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 24.

القيادات يرأسها ضباط أمريكيين وهذا ما يطرح اشكالية السيطرة الامريكية على الحلف الاطلسي في المجال الاوربي.

3- **مجموعة التخطيط النووية:** وتمثل هذه المجموعة المنتدى الرئيسي للمشاورات في القضايا المتعلّقة بدور الأسلحة النووية والسياسات الأمنية والدفاعية؛ تشارك فيها كلّ الدول الأعضاء عدا فرنسا، تعقد المجموعة اجتماعاتها مرتين في السنة على الأقل على مستوى وزراء الدفاع. وفي سنة 1968 أحدثت وحدة استشارية اعلامية خاصة بالمجموعة الأوروبية وهي شكليا لا تتدخل في المخطط الرسمي لتركيب الحلف، تتكوّن من: بلجيكا، الدانمارك، ألمانيا الاتحادية، اليونان، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، تركيا، بريطانيا العظمى، و البرتغال. عقدت بينها عدة اتفاقيات ومعاهدات حول التعاون في مجال الاتصالات، التأمين المادي و الطبّي، والاستعداد القتالي للقوّات المسلحة.[1]

ولتمكّين الحلف من القيام بالأدوار الجديدة التّي تبنّاها بعد الحرب الباردة أعيدت هيكلة القوّات الأساسية للحلف بشكل يحفظ فعاليته العسكرية و مصداقيته ، ويسمح للقوات بالتكيّف مع مبادئ الاستراتيجية العسكرية الجديدة، حيث :

- ✓ تراجع الخطر الشيوعي وبالتّالي فلا حاجة للحجم الكبير من القوات و الأسلحة المخزنة في أوروبا إلى جانب خفض الاستعداد القتالي و التدريبات (خفض القوات في أوروبا).
- ✓ كذلك الاستمرار في أداء المهمة الأساسية المتمثّلة في الدفاع الجماعي من خلال الحفاظ على قوات كافية للقيام بذلك وتشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بتسليح مختلط تقليدي ونووي.[2]
- ✓ كما أنّ مصادر التهديد وعدم انسجامها أدّى إلى إعداد قوات انتشار سريع تعمل في أي مكان وفي أي وقت وفق ما تفتضيه المصلحة المشتركة لدول الحلف أي الحاجة إلى قوات صغيرة دائمة تكون قادرة على العمل السريع.

---

(1) المرجع نفسه، ص24.

(2) زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991-2008، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاسلامية والاعلام، جامعة الجزائر،2012/2011 ، ص.84.

الفرع الثاني: اعادة هيكلة القوات الأساسية والبنية العسكرية:

شرعت اللجنة العسكرية للحلف في سبتمبر 1994 في إعادة هيكلة القوّات الأساسية وفحص البنية العسكرية وتقديم مقترحات لتغيير هياكل القوّات وهياكل القيادات، حيث قسّمت هذه القوّات إلى :

1- هياكل القوّات:

- ✓ قوات الردّ الفوري والسريع: التّي أنشأت بموجب القرار المتّخذ يوم 28 ماي 1991 من قبل وزراء دفاع المنظمة الأطلسية الذّين تبنّوا مفهوم قوّة مستقرّة للأمن للتأكيد على أهمية هذه القوّات في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للحلف؛ وتتكون من قوات بريّة، بحرية وجويّة تكون على أهبة الاستعداد والتجهيز للردّ السريع على الطوارئ والأزمات.
- ✓ قوّات الدفاع الأساسية: وهي القوات النظامية الأساسية للحلف، تتكوّن من 350 ألف جندي نصفهم أمريكيون.
- ✓ قوات الدعم والإسناد: وتعرف أيضا بقوات المساعدة والتعزيز، هي قوات احتياطية تقوم بدور مهم في الهيكل الدفاعي للحلف إلى جانب قوات الدفاع الأساسية التّي تم الإبقاء على عدد كبير منها على مستوى من الاستعداد أقلّ من ذلك الذّي كانت عليه خلال الحرب الباردة في حين أعطيت أهمية خاصة لقوّات الردّ السريع.[1]

2- هياكل القيادات:

تمّ تكييف نسق القيادات بتعديل هيكل القيادة العسكرية للحلف وتخفيض عددها إلى اثنين بدلا من ثلاث وهي:

- ✓ القيادة المتحالفة لأوروبا وتضم قيادتين جهويتين.
- ✓ القيادة المتحالفة الأطلسية و تضّم ثلاث قيادات جهوية.

أمّا القيادة المتحالفة المتعددة فقد ألغيت وأسندت مهامها إلى القيادة المتحالفة لأوروبا، كما استحدث الحلف ثلاث قيادات فرعية داخل القيادة المتحالفة لأوروبا لتوّلي

(1) زهير بوعمامة، سياسة ادارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص. 154.

المسؤولية عن مناطق الجنوب والوسط والشمال الغربي وإدخال تغيّرات على هيكل قوّته في جويلية 1997 وذلك مع تواصل التغيّر في البيئة الأمنية.[1]

3- القوّات المستحدثة :

- ✓ قوّة العمل المشتركة المجمعة: تمثّل المتكوّن الثالث في هيكل القوة في الحلف بعدما قلّص من قواته الأساسية والقيام بأعباء الدفاع المشترك ضّد مصادر التهديد، تقع في الغالب خارج المنطقة التقليدية لعمليات الحلف، أنشأت هذه القوة لإعطاء المرونة اللازمة وضمان قدرة الحلف على الاستجابة للحاجة الدبلوماسية والاستناد الى قوّة عسكرية ذات مصداقية لصنع وحفظ السلام، ومن ثمّ تنفيذه بطريقة تسمح بتكيّف هيكل القوة ونسق القيادة والعلاقات بين المؤسسات الأمنية الأوروبية خاصّة اتّحاد غرب أوروبا كما تسعى إلى كسب الشرعية في تنفيذ عمليات الحلف إمّا تحت غطاء المادة الخامسة أو خارجها، إلاّ انّ السيطرة السياسية تبقى في يد مجلس الحلف الأطلسي.[2]
- ✓ قوّة الانتشار السريع الأوروبية: أنشأت هذه القوات بسبب التخوّف الأمني الأوروبي لتعرّض مصالح الدول الأوروبية إلى مخاطر تهديدات جنوب المتوسط أو النزاعات الداخلية للدوّل الأمر الذّي جعل هيكل هذه القوّات متلائما مع طبيعة هذه التهديدات، والقوّة تعمل تحت توجيه اللجنة الوزارية العليا.
- ✓ قوّة التدخل السريع: أنشأت هذه القوّة لزيادة القدرة الاستراتيجية للحلف وذلك بناء على الاقتراح الذّي قدّمه كاتب الدولة الأمريكي للدفاع "رونالد رامسفيلد" في قمّة الحلف التي انعقدت ببراغ سنة 2002، ووفقا لما اتّفق عليه في قمّة الحلف بإسطنبول سنة 2004 يشترط أن تكون لها القدرة على الانتشار السريع في ظرف خمسة أيام فقط من تبليغها بمهمتها المرتبطة بالتدخل في عمليات السلام وحماية قوافل المساعدات الإنسانية وغيرها وهذا بعد تأمين قدراتها الذّاتية ومختلف احتياجاتها خلال العمليات

(1) زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991-2008، مرجع سابق، ص. 86.

(2) زهير بوعمامة، سياسة ادارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص.155.

لمدّة ثلاثين يوما ولمدّة أطول في حال أعيد تجهيزها، تقوم هذه القوّة بتقديم الدعم اللوجيستي والمساندة التكتيكية للقتال، فتح قنوات الاتصال والاستعلام للعناصر الأخرى والتّي تعتبر ضرورية لخوض القتال بطريقة فعّالة و ذات مصداقية أكبر، تعتمد قوة التدخل السريع على قوّات بريّة وجويّة وتعطى الرخصة السياسية لنشر القوة حسب الحالة من قبل مجلس تعاون شمال الأطلسي الذّي يعتبر الهيئة العليا لاتّخاذ القرار.[1]

4- اللجان العسكرية / السياسية:

لإدارة المهام الجديدة للحلف تمّ إنشاء لجان أهمها: لجنة التوجيه السياسي والعسكري: وهي عبارة عن منتدى للتشاور يتولى رئاستها الأمين العام للحلف. تعقد اجتماعاتها مجتمعة لتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك او بشكل فردي لفحص واختبار البرامج التي تناسب كل دولة[2].

وكذلك نجد اللجنة المشتركة للانتشار: وتختص بمتابعة انتشار الأسلحة في الدول ورفع التقارير إلى مجلس شمال الأطلسي ، كما تعمل على تنسيق الأنشطة العسكرية وتنفيذ التخطيط العسكري اللازم لتطبيق هذا البرنامج.

5- مجلس تعاون شمال الأطلسي:

أنشئ مجلس تعاون شمال الأطلسي في سنة 1991 كخطوة لإيجاد علاقة رسمية مع دول شرق ووسط أوروبا وجنوب المتوسط، بعد دعوة حكومات الاتحاد السوفياتي السابق تشيكوسلوفاكيا، المجر، بولندا، بلغاريا ورومانيا في قمّة الحلف المنعقدة بلندن في جويلية سنة 1990 لبحث إقامة علاقات دبلوماسية منتظمة مع الحلف تمكنّها من دعم جهود التحوّل في الشرق وحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا عبر العمل تحت مظلّة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كما كانت هذه البداية الرسمية للعلاقات بين الحلف ودول المتوسط بعد التوقيع على البيان

(1) نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة . ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2003)، ص.ص 80.81.

(2) مصطفى أحمد أبو الخير السيد، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام. ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 250.

التأسيسي المشترك الذي أكدّ على تخلي الحلفاء عن النظرة العدائية لبعضهم البعض، وعلى التشاور والتعاون في القضايا السياسية والأمنية، مع وضع خطة لكيفية تطوير عملية الشراكة، والاتفاق على إجراء اجتماعات دورية على أن تستمر الاتصالات مع مجلس شمال الأطلسي واللجنة العسكرية للحلف ولجانه الفرعية.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة

عرفت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تطوّرات مختلفة خلال الحرب الباردة ارتبطت بمواجهة الخطر الشيوعي و استراتيجية حلف "وارسو"، وذلك في استراتيجية الاحتواء، استراتيجية الانتقام الشامل، استراتيجية الحرب المحدودة، واستراتيجية الاستجابة المرنة كما أطلقت استراتيجية مغايرة أخرى سنة1983 عرفت باستراتيجية حرب النجوم التّي تبنّاها الرئيس "ريغن "تحت عنوان: "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" أمام الكونغرس الأمريكي و التّي نالت موافقة أوروبا وكانت تهدف إلى استخدام كافة النظم الفضائية لحماية دول الحلف من هجومات الصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية.[2]

فمن الحقائق المعروفة أن الاستراتيجية بمعناها الواسع أو الشامل لم تعد أسيرة العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب بقدر ما أصبحت فنا أو عملا يزاوله السياسيون أو الاستراتيجيون لتحقيق الاهداف السياسية، أي أنها أصبحت عقيدة متحركة أو أسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث و المتغيرات المحيطة بالفاعل وصولا الى أهداف يتوخى تحقيقها. فالحلف أخذ يتجه الى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوربا ومنطقة الأطلسي، الى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي.

ومع هذا التحول في الوضع السياسي والعسكري للحلف، تغيرت أيضا طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضاؤه، و أصبح لزاما على الحلف أن يغير استراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيرات. وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الذي تبناه رؤساء حكومات الناتو في مؤتمر روما الذي عقد في 1991 منهجا جديدا للعمل ذا أبعاد واسعة اعتمدت على الحوار والتعاون والمحافظة

(1) المرجع نفسه، ص. 253.

(2) وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الارهاب، مرجع سابق، ص.102.

على القدرة الدفاعية، والاستعداد لقبول شركاء جدد في أوربا الوسطى والشرقية بوصفهما جزئيين مكملين لاستراتيجية الحلف.[1]

عرفت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تطورات مختلفة خلال الحرب الباردة وذلك حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وتطور الأسلحة لدى الحلف الأطلسي والحلف المضاد (حلف وارسو). وكان حلف الناتو يعيد النظر في استراتيجيته سواء بإدخال التعديلات او تغيرها كليا وتبني أخرى جديدة، وسنوضح كيف تطورت استراتيجيته في فترة الحرب الباردة.

الفرع الأول: استراتيجية الاحتواء

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت استراتيجية الاحتواء التي تبناها الحلف الأطلسي وقد أسهم في تهيئة اسس هذه الاستراتيجية وفي بلورة اطارها العام، جورج كنان الدبلوماسي المختص في الشؤون السوفياتية ثم تبناها هاري ترومان. كانت أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها دول الحلف في مواجهة المعسكر الشيوعي، وتقوم هذه الاستراتيجية اساسا على تطويق الاتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق اوروبا بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفوذها الى مناطق غربية لأوروبا. وحرصت الولايات المتحدة خلال الفترة 1945-1953 على الانفراد بالسلاح النووي منذ اول مرة في هيروشيما ونكازاكي عام 1945. الا أنها اضطرت الى اعادة النظر في اسس ومفاهيم هذه الاستراتيجية بعد قيام الاتحاد السوفيتي بكسر الاحتكار الامريكي للقوة النووية بتفجير قنبلته الذرية في 1949 والهيدروجينية في 1953م. في المقابل كانت موسكو تتبع الأسلوب الحمائي وهذا مالم تفعل له حساب الولايات المتحدة ومنه تبلورت استراتيجية اخرى في بداية الخمسينيات تسمى باستراتيجية الانتقام الشامل.[2]

الفرع الثاني: استراتيجية الانتقام الشامل

بعد أن فشلت سياسة الاحتواء في وقف المد الشيوعي، اتجه وزير الخارجية الامريكي فوستر دالاس، الى بلورة استراتيجية الانتقام الشامل واعتقد أنها ستكون تصحيحا لكل الاخطاء ونقاط الضعف في سياسة الاحتواء واعتمدت الاستراتيجية على الانتقام الفوري في اماكن

(1) عماد جاد، حلف الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998)، ص.88.

(2) مشعل حبيب الفرج، حلف شمال الأطلسي (الناتو) واسهاماته في حفظ السلم و الامن الدوليين في منطقة الخليج العربي من 1991-2012، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2013/2012، ص. 45.

عديدة، أي اذا ما هاجم السوفيات فسوف يتعرضون لانتقام نووي وبالتالي فالهدف هو اقناع أي معتد بانه اذا لجأ الى العدوان فسوف توجه اليه ضربات انتقامية ستجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه. لقد كانت حرب الهند الصينية في عام 1954 أول اختبار لاستراتيجية الانتقام الشامل حيث ثبت أن التهديدات الامريكية باللجوء الى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية، لم يكن الا من قبيل التخمين وليس أكثر. هذا الانتقاد وغيره قاد في النهاية الى التحول عن تطبيق هذه الاستراتيجية لأنها لم تكن تجدي نفعا وذلك لاستحالة استخدام الأسلحة النووية فيها وبالتالي فهي استراتيجية مبالغ فيها.[1]

الفرع الثالث: استراتيجية الحرب المحدودة والاستجابة المرنة

بعد فشل استراتيجية الانتقام الشامل بدأ البحث عن مجالات أقل نطاقا يمكن أن تستخدم فيها بعض انواع الاسلحة النووية وتقوم الفكرة الاساسية لاستراتيجية الحرب المحدودة على أن الولايات المتحدة عليها أن تستعد لخوض الحروب المحدودة بما يضمن لها النصر واقتراح الاشتراك في هذه الحروب بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة وذلك على أساس أن تطوير هذه الأسلحة مع استخدامها استخداما مناسبا، سوف يكون عاملا مكافئا للتفوق البري للكتلة الشيوعية.

نظرا لفشل وصعوبات تطبيق استراتيجية الحرب النووية المحدودة، وبسبب التطورات التكنولوجية المستمرة في مجال انتاج الأسلحة النووية، ووسائل توزيعها ونقلها بدأ الحديث عن استراتيجية الاستجابة المرنة. لقد وضعت هذه الاستراتيجية من طرف الجنرال "ماكسويل تايلر" رئيس هيئة الأركان المشتركة الامريكية، الذي عبر في كتابه "السوق المريب" ان الرد المتدرج يعبر عن ضرورة توفر رد الفعل ضد جميع الأشكال الممكنة للهجوم ابتداء من الهجوم العام الشامل وفي مختلف أنواع الاعتداءات والنزاعات المحلية. وتقوم استراتيجية الاستجابة المرنة على اعطاء الحلف المرونة والتدرج في الاستجابة العسكرية عند وجود تهديد لسيادة واستقلال الدول الأعضاء.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة...إلى حروب الهيمنة؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014)، ص .170

تعرف استراتيجية الاستجابة المرنة عند البعض باستراتيجية القوة المضادة المقيدة ومضمون هذه الاستراتيجية بعبارة موجزة التدرج في رد الفعل العسكري بحسب التحدي. تبنى الحلف الأطلسي هذه الاستراتيجية رسميا عام 1967، بعد خروج فرنسا من الهيكلة العسكرية للحلف والتي أرادت بناء قوة نووية مستقلة عن المنظمة الأمريكية. ورغبة من اعضاء الحلف الاطلسي في تخطي وتجاوز مرحلة التوازن الاستراتيجي بين المعسكرين العظميين وايجاد منفذ لتكريس التفوق الأمريكي، تم اطلاق استراتيجية جديدة وهي "استراتيجية حرب النجوم" التي تبناها الرئيس الامريكي السابق ريغن عام 1983 تحت عنوان "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" امام الكونغرس الأمريكي، ثم وافقت عليه اوروبا وسمحت بنشر صواريخ "بيرشينغ" و "كروز" بمعدل 572 صاروخ، وكانت تهدف الى استخدام كافة النظم الفضائية لحماية دول الحلف من هجمات الصواريخ الباليستية النووية الاستراتيجية، وارتكزت هذه المبادرة على الاستراتيجية الدفاعية بدلا من استراتيجية التدمير المتبادل.[1]

المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الاطلسي في سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة: التحول الاستراتيجي الجديد للحلف.

تعد فترة الحرب الباردة فترة التحولات والتحديات الدولية الجديدة، مقارنة مع الفترة التي سبقتها، فترة الحرب الباردة، سواء من حيث التهديدات أو من حيث الوسائل والاستراتيجيات المتبناة لمواجهتها، وقد أطلق على هذه الفترة بالنظام الدولي الجديد نتيجة التحول في طبيعة التهديدات، الوسائل والأهداف. لطالما اعتبرت الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أنها القادرة على مواجهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تحدق بها، لذلك طورت خلال هذه الفترة استراتيجيات جديدة تختلف عن الاستراتيجيات التقليدية، في إطار تحالف دولي مثله حلف شمال الأطلسي، لكن أهدافها لم تتغير فالقوة والهيمنة والتوسع بقيت تسيطر على الفكر الاستراتيجي الغربي، فالمواجهة لم تعد تقتصر على القوة العسكرية فقط و إنما عن طريق القوة الناعمة "soft power" حسب "جوزيف ناي"، تعد منطقة البحر المتوسط من المناطق التي تحتل مكانة هامة في استراتيجية دول وحكومات الحلف الأطلسي،

(1) وهيبة تباني، الامن المتوسطي في استراتيجية حلف شمال الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مرجع سابق، ص.98.

خاصة وأن جل المخاطر حسبهم ترتكز في هذه المنطقة، كما ترى فيها القوى الكبرى أنها محور استراتيجيتها من حيث الموارد الحيوية التي تتمتع بها، فقد كانت في السابق تشكل في معظمها مناطق الاستعمار التقليدية بالنسبة لها التحول في أولويات الحلف الأطلسي نحو اهتمام أوسع بهذه المناطق، جاء لخلق مناخ إقليمي إيجابي يخص السلام والاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط، كما حددته استراتيجية الحلف الأطلسي لما بعد الحرب الباردة، ويكون عن طريق فتح حوار وتعاون معها وتعميقه في المستقبل في عدة مجالات.[1]

وقد جاءت الاستراتيجية الجديدة للحلف، والمتضمنة التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والاقليمية خارج نطاق دول الحلف، لتؤكد المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الامن الدولي واعتبار نفسه محددا للشرعية الدولية بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس، وهو ما برز واضحا خلال ازمة البلقان عام 1999، والتي جعلت الحلف يتبنى استراتيجية جديدة وفق المفهوم الامريكي، وستصبح هي الأساس في تحركه، حيث ينتقل الحلف في ضوء هذه الاستراتيجية من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف الى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها أي الهجوم والمبادأة بالعمل ضد أي أخطار تهدد هذه المصالح في أي مكان، مع احكام الحصار على روسيا واجهاض أية محاولة لإعادة بناء تحالف لها داخل اوروبا وعلى حدودها، مع توسيع النطاق الجغرافي لعمل الحلف بقبول عضوية دول أخرى من اوروبا الشرقية.

وعليه فقد سعى حلف شمال الاطلسي للتكيف مع هذه البيئة الامنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة فهذه التصوّرات الاستراتيجية عرفت تحوّلا كبيرا بعد نهاية المواجهة الباردة شرق/غرب حيث تبلورت توّجهات الاستراتيجية الأطلسية الجديدة عبر القمم الأطلسية المتتالية، خاصّة قمّة روما سنة 1991، وقمّة واشنطن سنة 1999، التّي اعتبرت محطات هامّة في تحديد وتحديث المفهوم الاستراتيجي للحلف الذّي يعتبر إطارا جديدا للسياسات الأمنية الدفاعية والتعاونية للحلف.[2]

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، **مجلة السياسة الدولية**،عدد17، (القاهرة، 1966)، ص.61

(2) Dominique David, L'alliance atlantique 1949.2009, **Revue Politique Etrangére**, avril 2009, p.731

كان لزاما على حلف شمال الأطلسي أن يصبح جديدا ومختلفا عما اعتاد أن يكون عليه منذ عام 1949 وحتى ديسمبر 1991، كان عليه أن يكون جديد في تحديده لمنطقة عمله ولمبادئ عقيدته ولطبيعة وحداته وتشكيلاته العسكرية وللمهام العسكرية والسياسية التي تنتظره، كل ذلك على خلفية التجديد والتغيير في مدركاته للتهديد والخطر. كانت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية هما منطقة عمل الناتو التقليدية ابان مرحلة الحرب الباردة، اذ أن الالتزام الأساسي للحلف كان هو الدفاع عن إقليم أية دولة عضو فيه ضد أي عدوان أو هجوم أو تهديد تتعرض له من الاتحاد السوفيتي أو من حلف وارسو المضاد، وقد بدأ خروج الناتو الى منطقة أوسع بشكل تدريجي بدءا بالتوجه نحو منطقة حلف وارسو السابق، أو استهدافا لكي تتحول في علاقاتها بالناتو من العداء الى التشاور والتنسيق والتعاون، ومن ثم الانضمام لاحقا الى عضويته، وفيما يخص العقيدة العسكرية للناتو فقد كانت تقوم أساسا في مرحلة الحرب الباردة على الردع، بما في ذلك الردع النووي، مع التزام بمبدأ عدم البدء بتوجيه ضربة نووية أولى، فلما زال الاتحاد السوفياتي وسقط حلف وارسو لم يعد هناك معنى لبقاء مبدأ الالتزام بعدم البدء بضربة نووية أولى، ولكن استمر مبدا الدفاع عن الدول الاعضاء في الحلف قائما، مع تطويره كي يصبح الدفاع عن "المصالح الجماعية" لهذه الدول وبخاصة خارج أقاليمها بديلا عن الدفاع من الداخل عن أمن كل منها" ضد الخطر السوفيتي. وقد فرض التغير في العقيدة العسكرية تغيرا موازيا في حجم ونوعية أو طبيعة الوحدات والتشكيلات العسكرية لحلف الناتو، ففي مرحلة الحرب الباردة والوجود العسكري السوفياتي الكبير على أراضي دول شرق اوروبا، كان الناتو محتاجا الى الاحتفاظ بحجم كبير للوجود العسكري يأخذ شكل جيوش ووحدات وتشكيلات عسكرية ضخمة في العدد والعتاد، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فان تلك التشكيلات الضخمة الثابتة لم يعد لها ما يبررها، بل العكس أضحى ضروريا أن تتغير الى تشكيلات صغيرة الحجم خفيفة التسلح سريعة الحركة تستطيع أن تقوم بتنفيذ المهام والأنشطة التي اتسمت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وطبيعي أن كل التغيرات في العقيدة والمفاهيم وتحديد منطقة العمل والمهام والأنشطة العسكرية المطلوبة لم يكن لها أن تحدث لولا تغير في طبيعة التهديدات الموجهة الى دول الحلف وفي ادراكها لتلك التهديدات. فبعد ان كانت استراتيجية الناتو خلال مرحلة الحرب الباردة تقوم على التصدي لعدو واضح وكبير هو الاتحاد السوفياتي ومنظومة حلف وارسو، تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بغياب ذلك العدو

فأصبحت استراتيجيته في تلك المرحلة بلا عدو. ومع انهيار جدار برلين و انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب تغير المنظور والمفهوم والمنهج في استراتيجية الناتو، من المواجهة الى التعاون لاحتواء الأزمات القائمة ومحاولة منع الأزمات المحتملة ان أمكن، وبخاصة في شرق ووسط أوروبا، فصارت مهمة الناتو هي التعامل مع التداعيات السياسية والاجتماعية للوضع الجديد الذي أخذ شكل أزمات حادة في البلقان، وأصبحت دول اوروبا الغربية مهددة تحت ضغط المهاجرين وعصابات المافيا وتجار السلاح .... وهكذا لم يكن الاصرار الأمريكي على استمرار الناتو رغم انهيار الحلف وارسو مدفوعا فقط بالرغبة في التأكيد على معنى الانتصار في الحرب الباردة، ولكن استمرار الناتو كان من أجل توسيعه شرقا ليسيطر على منطقة حلف وارسو السابق، ذلك أن ترك هذه المنطقة لتفاعلاتها الذاتية السياسية والاقتصادية في التصور الأمريكي كان يمكن أن ينتهي الى أزمات أو كوارث أو حالة من عدم الاستقرار والفوضى التي تهدد اوروبا الغربية بل والأمن عبر الأطلسي.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لاستراتيجية حلف شمال الاطلسي

يرتبط تواجد منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بمجموعة من المقاربات والنظريات التي حاولت تقديم تفسير لوجود هذه المنظمة، فكل من هذه النظريات تناولت تفسير استراتيجية المنظمة من زاوية محددة بحسب اسسها الفكرية، فمنها ما ارتبط بالطروحات الواقعية التي فسرت أداء منظمة حلف شمال الأطلسي من منطلق مصلحة الدول الأعضاء التي فرضتها الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، وكذا ركزت النظرية الواقعية على أنها منظمة عسكرية قد تؤول للزوال بعد نهاية الحرب الباردة على عكس نظيرتها الليبرالية التي ترى في المنظمة على اساس أنها مؤسسة لها القدرة والفعالية اللازمتين لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وبالتالي هذا التعاون يؤدي إلى قلة والحد من الخلافات والفوضى، أما النظرية البنائية فقد اعتبرت المنظمة على أنها بناء اجتماعيا يقوم على مجموعة من القيم والمعايير المشتركة التي تعبر عن جماعة أمنية متباينة، وهناك أيضا ما ربط التفسير بطروحات الأمننة أو نظرية الأمننة والتي فسرت توجهات منظمة حلف شمال الاطلسي بناء على سلسلة من الخطابات التي تصوغها من اجل تواجدها في المنطقة أو أن أدائها يرتبط بالفعل الخطابي المجسد لثنائية الأمننة واللأمننة للفواعل والتهديدات على حد سواء.

الفرع الأول: النظرية الواقعية والأداء العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي

حاولت النظرية الواقعية تقديم تعريف للأحلاف حيث تعاملت مع منظمة حلف شمال الاطلسي على هذا الأساس فتعريف الأحلاف بالنسبة لها يتمثل في كونها:

"جمعيات رسمية لاستعمال او عدم استعمال القوة العسكرية وهي أليات لسياسة الأمن القومي"[1]

وتساهم النظرية الواقعية في محاولة فهم العلاقة الموجودة بين الحلف الأطلسي والامن من خلال ما قاله "**جون ميرشايمر**": "حلف شمال الأطلسي يشكل مثالا جيدا من الفكر حول المؤسسات وحلف شمال الاطلسي مؤسسة من المؤكد أنه لعب دور في منع قيام حرب عالمية ثانية".

حسب النظرية الواقعية فإن الأحلاف عادة ما تكون قصيرة المدى، وتنتهي بانتهاء التهديد وبالتالي تبدأ مصالح الدول الأعضاء في الانقسام والاختلاف، لكن بالنسبة للحلف يمكنه أن يستمر لمدة من الزمن وهذا يعود لمميزاته وخصائصه المتمثلة في:

- ✓ تكون الأحلاف أكثر استقرارا في نظام الثنائية القطبية وذلك يعود إلى بنية هذا النظام التي تقلل من فرص العداء لأن كلا الطرفيين لا يملكان عدو مشترك لتحفيزهما على التحالف.
- ✓ حسب ستيفن ولت steven wellt "فإن الأحلاف في هذه الحالة تصبح أكثر ضعفا و أقل تناسقا، مما يضعف اهتمامها بمسائل الأمن و الدفاع المشترك".[2]

فقد تكهن معظم الواقعيين الجدد أن منظمة حلف شمال الاطلسي ستزول بزوال الاتحاد السوفياتي، على الرغم من وجود العلاقات عبر الأطلسية كمبرر لاستمراره حيث أعلن "كينيث والتز" أن أيام المنظمة ليست معدودة ولكن سنواتها أصبحت كذلك، كما لا يمكن فهم

---

(1) كنزة فني، منظمة حلف شمال الاطلسي ودورها في إدارة التهديدات الامنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2018/2017 ، ص.63.

(2) Sean Kay, NATO and the future of European security, (USA: Rouman and Littlefield Publishers, 1998), p.p 6.9.

تغير اداء منظمة حلف شمال الأطلسي حسب النظرية الواقعية إلا من خلال مفتاحين اساسيين:

- ✓ توزيع القوة النسبية في اوروبا: استمرارية القوة الامريكية مع وجود التحدي الروسي الصاعد.
- ✓ عملية الحركة القارية: continental drift ميزت العلاقات عبر الأطلسية منذ نهاية الصراع شرق-غرب.[1]

من خلال المقاربة الواقعية لحلف شمال الاطلسي يمكن ان نلاحظ أن التوجه نحو منطقة المتوسط الذي بدأت بوادره في أعقاب نهاية الحرب الباردة هو لضمان الاستمرارية من خلال التركيز على التجديد المؤسساتي لأجهزة الحلف وقياداته، وهو ما ظهر بشكل جلي في المفاهيم الاستراتيجية التي تبناها الحلف، لذلك فإنه من هذا المنظار فان استمرارية الحلف ترتبط بقدرته على مواجهة التهديدات الحديثة والتي يعتبر المتوسط بؤرة مفرغة للعديد من التهديدات غير التقليدية كونها مراكز استراتيجية لثروات عالمية نادرة من جهة، كما أنها أنظمة مصدرة للتهديدات التي تمس السلم والامن الدوليين من جهة أخرى .

وقد حاولت النظرية الواقعية فهم العلاقة الموجودة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والأمن من خلال ما بينه "**جون ميرشايمر**":

> **"منظمة حلف شمال الاطلسي تشكل مثالا جيدا عن المؤسسات، فهي مؤسسة من المؤكد أنها أدت دورا في منع قيام حرب عالمية ثالثة، ومساعدة الغرب خلال الحرب الباردة.... منظمة حلف شمال الأطلسي أساسا كانت لإدارة القوة في مواجهة الاتحاد السوفياتي حاليا مع سقوط الاتحاد السوفياتي اكد الواقعيون ان المنظمة أيضا يجب أن تختفي أو تعيد بناء نفسها على اساس التوزيع الجيد للقوة في اوروبا."**[2]

(1) كنزة فني، مرجع سابق، ص 64.

(2) Sean Kay, Op.Cit, p.10.

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية وتصوراتها الأمنية

ان دراسة العلاقات الدولية شهدت عدة منظورات ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور هذه الدراسة، وتبلورت الاختلافات بين هده المنظورات المتعاقبة ما أدى الى ظهور الحاجة الى اتساع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسا، وذلك نظرا لبروز فاعلين جدد من غير الدول. وفي هذا الإطار برزت عدة نظريات من بينها النظرية اللبرالية باتجاهيها البنيوي والمؤسساتي وتصورهما لموضوع الأمن.

تقوم هذه المقاربة على إيلاء أهمية خاصة للمؤسسات والمنظمات الدولية ودورها في التقليل من النزاعات والحروب، وتستشهد المقاربة الليبرالية بالمؤسسات التي حققت نجاحات في مجال الامن والإستقرار الإقليمي على غرار الاتحاد الاوربي والحلف الاطلسي، وقد أثر الفكر الليبرالي على النخب الصانعة للقرار وعلى الرأي العام في الكثير من الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد عاد هذا الفكر لفترة وجيزة في نهاية الحرب العالمية الثانية مع ولادة الأمم المتحدة، كما شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاثه بعد أن أعلن زعماء الدول الغربية عن ولادة نظام دولي جديد تتزعمه القيم الليبرالية.[1]

يرى أنصار هذه النظرية بأن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الامن الدولي، وكذا الداخلي، حيث تعززت أفكار الليبراليين الجدد خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كمنظمة حلف شمال الأطلسي في تطوير النظم الأمنية المستقرة، ومع ان الماضي تميز بحروب مستمرة فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين، حيث وفرت الفرص لتقليص المنافسة الامنية التقليدية للدول. ويعتمد الليبراليون الجدد أو المؤسساتيون في تصورهم لمفهوم الامن الدولي على اجندة موسعة من حيث وحدات ومستويات التحليل، إذ أن منظمة حلف شمال الاطلسي تلعب دورا مهما في صناعة السياسة العالمية وقضايا الأمن الدولي.[2]

[1] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2004)، ص.ص314-315.

[2] Paul R Viotti, Mark V Kauppi, Internationale relation theory, (london: Allyn bacon,1999), p.199.

وفي سياق مظاهر التعاون التي شهدتها البيئة الأمنية، كان للنظرية الليبرالية الدور الكبير في التفسير انطلاقا من مجموعة المسلمات الاساسية التي تعتبر كمتطلبات يدعو مناصري الاتجاه الليبرالي لتبنيها وتطبيقها:

1- الدولة ليست الفاعل الوحيد

أي أن ليست الدولة هي الأكثر أهمية في السياسة العالمية، بل هناك فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم مساويا أو يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة. و يؤكد على هذا كل من"ك**يوهان**" و "**جوزيف ناي**"، على أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر الذي تؤثر به الدولة القومية، فظهور جهات ليست بالدولية أسهمت في تنظيم العلاقات الدولية قلل من شأن الدولة، خاصة وأنها شكلت قوى ومؤسسات عبر قومية ساهمت في صياغة القرار الدولي بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية "الاعتماد المتبادل المعقد"[1] .كذلك أنها ليست فاعلا وحدويا، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة فاعتبار الدولة فاعل وحدوي من شأنه أن يهمل جميع التفاعلات الحاصلة بين هذه الفواعل، وبالتالي يهمل جانب مهم من التفسير. فالدولة في التصور اللبرالي للسياسة الداخلية ليست فاعلا بل مؤسسة خاضعة بشكل ثابت لتحالفات القوى الاجتماعية.[2]

2- الدولة هي دائما فاعل عقلاني وموحد.

فالفواعل الأخرى غير الدول تعمل ضمن وعبر الدول للتأثير على سياسة الدولة، صدام المصالح، ألعاب المساومة والتسوية، نفوذ المال والرشاوي بين الساسة والبيروقراطيين، سوء

---

(1) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد19،(صيف2009)، ص. 18.

(2) Andrew Moravicsk, Liberal international relations theory: Asocial scientific assesement, published by the Watherhead center for international affaire, Harvard university, april2001, availabel at :

http//dev.wcfia.harvard.edu/sites/…/607-Moravscik.pdf.

الادراك أو الرواسب العرقية والتاريخية، كلها عوامل تؤدي الى تشويه عملية صنع القرار، وبالتالي تنزع طابعها العقلاني.[1]

3- التحول من الأمن العسكري الى الأمن الاقتصادي.

فالأمن القومي لا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط بل ينظر اليه من مسائل الرفاهية والكساد والبطالة وكيفية تمظهرها كتهديدات على درجة بالغة من الأهمية، وعليه يرفض الليبراليون فكرة تقسيم السياسة الدولية الى سياسة عليا وسياسة دنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو-اقتصادية يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية وبالتالي توسيع مأمورية السياسية العالمية.[2]

يمكن القول من خلال هذه المسلمات أنه يمكن صياغة النواة الصلبة او التي تشترك فيها جميع النظريات الليبرالية، و التي تحدد طبيعة الفواعل المجتمعية، الدولة، والنظام الدولي. اذا تمثل هذه الفرضيات ثورة علمية على مسلمات النموذج الواقعي، فالدولة حسب اللبراليين لم تصبح الفاعل الوحيد أو العقلاني، كما تؤكد أن هناك ارتباط كبير بين السياسيتين المحلية والدولية، وأن السياسة الدولية ليست صراع من أجل القوة، ولكن الترتيبات التعاونية ممكنة كما تعتبر أيضا هدف استراتيجي للدول، بالرغم من ذلك، قد لا تقدم هذه الفرضيات وهي منفصلة تفسيرا شاملا للظواهر الدولية، ولكن بأخذها سوية، تقدم دليلا مقنعا لهذا التحول.

وفي سياق مظاهر التعاون التي شهدتها البيئة الامنية، كان للنظرية الليبرالية الدور الكبير في التفسير انطلاقا من المسلمات الأساسية التي تعتبر كمتطلبات يدعو مناصري الاتجاه الليبرالي لتبنيها ولتطبيقها وتتمثل في:

أ- الديمقراطية تحد من النزاعات العسكرية (نظرية السلام الديمقراطي)

على عكس الواقعيين اللذين يرون أن الدول الديموقراطية سوف تتصرف على شاكلة الدول ذات الحكم الأوتوقراطي حيث ستلجأ إلى التحالفات واستعمال القوة العسكرية إذا تطلب الأمر من اجل مواجهة أي تهديد، فإن "**مايكل دويل**" أكد على أطروحة السلام الديمقراطي من

(1) سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص52.

(2) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مرجع سابق، ص 25.

خلال دراسته لمجتمعات ليبرالية من 1700-1982 ودرس أيضا الحروب ما بين الدول من 1816-1980، وتوصل إلى أن دولتين ديمقراطيتين فقط انخرطتا في حرب، و أن الدول الليبرالية قد أوجدت نوع من السلام المتقطع، كما أكد على ذلك "**ايمانويل كانط**" وحسب ليفي فإن السلام الديمقراطي مرتبط بالقانون الوضعي الذي وجد لدراسة العلاقات الدولية.[1]

ب- نظرية الاعتماد المتبادل المركب (المعقد):

هو توازن القوى بالنسبة للواقعين، إن بروز تيار الاعتماد المتبادل يعود أساسا إلى تفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية خاصة تحول الحقل الاقتصادي وتطور عالم الشبكات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين (غير الدوليين) وتوسع ميادين الأمن.

انطلق كل من "**كيوهان**" وناي" من نقذ النموذج الواقعي حول مركزية الدولة، حيث أكدوا ان الدول ليست على الاطلاق الفواعل الوحيدة في السياسة العالمية، وبدل الاهتمام بالقضايا الأمنية والعسكرية التقليدية أو ما يدعوه الواقعيون بالسياسة العليا ،ركز "**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" على نوع مختلف من الظاهر عبر الوطنية والمشاريع التجارية الدولية والحركات الثورية، اتحادات العمال والشبكات العلمية، احتكارات النقل الجوي الدولية ونشاطات الاتصالات، وغيرها من قضيا السياسة الدنيا. ففكرة التمييز بين السياسة العليا والدنيا أصبحت ذات قيمة متضائلة أمام التفسير السياسي الذي أصبح يكتسي قضايا السياسة الدنيا.[2]

ويركز كل من "**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" على طبيعة الفواعل "نموذج السياسة العالمية"، الذي يتجاوز مستوى التحليل الدولاتي أو نموذج الدولة المركزية بتوسيع مفهوم الفواعل لتضمين الفواعل عبر الوطنية. يقول "**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**":

(1) Divide Rousseau and Thomas. Walker c "Liberalism," in the Rutledge handbook of security studies, ed Mariam Dunn Cavity and Victor Mauer, op.cit .p26.

(2) Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, transnational relation and World politics: An introduction, **international Organization**, vol.25, no.3,(summer 1971), p.525.

"اقترحنا نموذج السياسة العالمية الذي يتضمن التفاعلات عبر وطنية ، عبر الحكومية و التفاعلات بين الدول على أمل تحفيز أنواع جديدة من النظرية، البحث والمقاربة السياسية"[1]

واستمرارا في نموذج السياسة العالمية وكامتداد لمنظور عبر الوطنية، اقترح مجموعة من النيوليبيراليين مفهوم تحليلي جديد لوصف الطبيعة ونتائج التأثير والتبعية المتبادلة بين الفواعل في ظل التفاعلات بين الحكومية الغير وطنية، خاصة الأمنية منها، سماها "**كيوهان**" و"**جوزيف ناي**" بـ: **"نظرية الاعتمادية المركبة"** وتساءل "**جوزيف ناي**"، ما هو الشكل الذي سيبدو عليه اذا قمنا بعكس الفرضيات الواقعية الثلاث التي ترى أن الدول هي الفواعل الوحيدة المهمة، والقوة العسكرية هي الأداة السائدة و ان الأمن هو الغاية العليا؟، ما ذا لو أصبحت هناك سياسة دولية أخرى حيث الدول ليست بالفواعل الوحيدة (فواعل غير وطنية)؟ كما ان القوة ليست بالمحرك الأساسي السائد، فالنشاط الاقتصادي واستخدام المؤسسات الدولية أيضا أدوات فعالة. وأخيرا ليس الأمن هو الغاية بل قضايا الرفاهية والرخاء الاقتصادي يقول "ناي": "**يمكننا أن نطلق على هذا العالم غير واقعي**" أي "عالم الاعتمادية المركزية"[2]

وقد ارجع "**غاديس GADDIS**" فترة السلام الطويل الذي شهدته فترة السبعينيات إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل*، وهذا الطرح اقرب ما يكون إلى الوضع الذي شهدته أواخر الحرب الباردة، فالاعتماد المتبادل هو شرط من شروط السلام الديمقراطي، كما ذهب كل من "كانط" "وكوبدن وباين" إلى إمكانية تسبب الاعتماد المتبادل في النزاعات وهذا يرجع الى طبيعة النزاع في حد ذاته وتبقى هذه الامكانية ضئيلة مقارنة بالدول التي لا تربطها أي علاقة.[3]

ت- المؤسسات وفرص التعاون في ظل الفوضى (مأسسة القضايا الأمنية)

يعتقد منظرو الليبرالية المؤسساتية بأن السمة الأساسية للسياسية الدولية هي التعاون وليس الصراع، وأن هذا الأخير لا يعد كونه ظاهرة مرضية سرعان ما تختفي ليعود

---

(1) جوزيف ناي، فهم النزاعات الدولية، (اديسون – ويسلي، 2006)، ص.240.

(2) سيد احمد قوجيلي، الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص.55.

* وهو زيادة درجة مستوى تبادل السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين دولتين او اكثر، مما يشكل مجموعة من الروابط بينها.

(3) Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, Op. Cit, 27.

الوضع الاعتيادي الطبيعي والتعاون والاعتمادية الدولية. غير أن هذا التعاون يعد عملية معقدة تجمع العديد من المصالح المشتركة التي تحتاج الى الإدارة و التسيير، أو ما يصطلح عليه ب "التنظيم الدولي"، وتعتبر المؤسسات الدولية **أساس وعصب** هذا التنظيم وهو المكان الذي يجري و يؤطر فيه التعاون. وعليه فان **المأسسة** متغير تفسيري رئيسي في البناء المعرفي للنموذج الليبرالي.

> **"يرى الليبراليون المؤسساتيون، المؤسسات باعتبارها متجذرة في حقائق القوة والمصلحة (...) ان المؤسسات تحدث فرقا كثيرا بالاشتراك مع حقائق القوة بالتالي، تعمل المؤسسات على السيطرة على تأثيرات القوة والمصالح كما ان لها تأثير تفاعلي بمعنى أن تأثيرها على النتائج يختلف تبعا لطبيعة القوة والمصالح"[1]**

كذلك يطرح الليبراليين المؤسساتيون فكرة المكاسب النسبية والمطلقة، والتي شكلت حوارا دسما بين الواقعيين، وينطلق منظرو التعاون الدولي أيضا من تفسير ديناميكية توزيع الأرباح والمكاسب كمنطلق للمنافسة الأمنية لاحقا، ونعني بالمكاسب المطلقة أن كل جانب يهتم بتحقيق الحد الأقصى لأرباحه الخاصة بدون ان يهتم كثيرا بالأرباح التي جناها الطرف الأخر. بالمقابل نعني بالمكاسب النسبية أن كل طرف لا ينظر فقط الى مكسبه الفردي، بل ينظر أيضا الى كم كسب الطرف الاخر مقارنة بمكاسبه.

على العموم يبقى الليبراليون المؤسساتيون اعتقادا راسخا بأن ما يفسر سلوك الدول في صياغة ترتيباتها التعاونية ليس القلق على المكاسب النسبية، وانما اعتبارات المكاسب المطلقة، وحسب رأيهم حتى اذا كانت فرضية المكاسب النسبية صحيحة، فان هذا لا يمنع من تحقيق التعاون في ظل الفوضوية، يبقى جوهر الخلاف الأساسي بين الادعاءات بين النظريتين الواقعية والليبرالية حول التعاون ليس ما اذا كانت اعتبارات المكاسب النسبية أو المطلقة تفسر نجاح او فشل الترتيبات التعاونية، وانما هي الحدود التي يصبح فيها احتمال استخدام القوة أو

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الامارات ع. م: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 226.

التهديد باستخدامها، هامشي، أو كما أشار "**جارفيس**"، "مجال الخلاف ليس الصراع، لكن الصراع غير الضروري".

فبما أن العالم اليوم أصبحت تميزه قضايا الأمن اللين وليس القضايا الصلبة او العسكرية والمتمثلة أساسا في الهجرة غير الشرعية أو انتشار أسلحة الدمار الشمال وغيرها.... رأت الدولة انه من الصعب ان تواجه هذه التهديدات لوحدها لذلك رأت ضرورة في اشراك فواعل أخرى سواء دولية او من غير الدول والتعاون مع هذه المؤسسات للقضاء على مثل هذه التهديدات وبالتالي مأسسة القضايا الأمنية.

الفرع الثالث: النظرية البنائية والبعد الأمني- الاجتماعي:

تعتبر النظرية البنائية إتجاه نظري جديد ولكنها في حققية الأمر اتجاه قديم في التاريخ، ترجع اصوله الى القرن الثامن عشر، وتعتبر هذه النظرية نظرية البناء الاجتماعي " ocial Construction" الحقائق الانسانية هي حقائق مبنية اجتماعيا كما ذهب الى كل من "**توماس لوكمان**" و "**بيتر برغر**" في كتابهما "البناء الاجتماعي للحقيقة Social Construction of reality " وبالتالي فالأمن هو أيضا حقيقة مبنية اجتماعية. تتمثل مبادئ النظرية البنائية في [1]:

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- ✓ ذاتية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- ✓ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية.

1- **الدولة كوحدة أساسية للتحليل** :

تنظر البنائية إلى النظام الدولي نظرة اجتماعية، باعتبار أن وحداته الأساسية قائمة على أساس التفاعلات الاجتماعية المتواصلة، التي غالبًا ما تؤدي إلى سلوكيات غير مستقرة عادة، فهي محصلة اجتماعية داخلية، وهي نظرة سوسيولوجية مغايرة للرؤية المادية للواقعية حول طبيعة الدولة رغم اتفاقهما على أنها الوحدة الأساسية في بنية النظام الدولي. فالبنائية ترى أن أنماط السلوك الدولي هي توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة، وفهم السياسة الدولية يدرك بشكل ذاتي.

(1) Jack Snyder, Religion and International Relations Theory, (New York: Columbia university press, 2011), p.95.

فالتصور الاجتماعي للبنائية قائم على ربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات وتتشكل البنية الاجتماعية من:

- ✓ المصادر المادية التي لا تتخذ شكلاً إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم.
- ✓ ممارسات الفواعل .
- ✓ المعارف المشتركة.

فهذه التوليفة هي الوجه المقبول للتأملية لدى العقلانية والوجه المقبول للعقلانية لدى التأمليين، حيث لم تكتف البنائية بنقد النظريتين، بل بنت تصوراتها على بعض الافتراضات الأساسية الواقعية والتأملية، كما سعت إلى إيجاد أطر جديدة للمعرفة منها :

- ✓ تجاوز الانفصام بين الفاعل والبنية لدى العقلانيين من خلال فكرة التكوين المتبادل التي ينظر من خلالها لسلوكات الفاعلين، استناداً إلى ترتيبات النظام الدولي، أما تشكيل هيكل أو بنية النظام الدولي فهي نتيجة لممارسات الفاعلين.
- ✓ إن إدراك الفاعل للظاهرة الدولية هو الذي يحدد سلوكه تجاهها.
- ✓ إعطاء الأهمية البالغة للمعايير كمحددات تكوِّن هوية الفواعل ومصالحهم.
- ✓ التفسير الموسع للقوة في إطار البنية الاجتماعية بحيث تشمل الإدراك، ولا تقتصر على الجوانب المادية سواء من قبل الدولة المالكة للقوة أو من باقي الدول الأخرى.
- ✓ عدم ربط التهديد بالقوة العسكرية الأجنبية المعادية، بل ربطه بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوة الدولة مصدر التهديد.

2- البعد الذاتي : يعتمد الواقيون الجدد على تفسير مطلق للعلاقات الأمنية في السياسة الدولية من خلال القول بتهديد واحد في كل الحالات، أما النظرية البنائية فتقوم على تصور أساسه البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، كما تركز على أهمية الأفكار والقيم والمعايير، حيث استخدم "**كاتزشتاين**" متغيرات ثقافية لتفسير أسباب عدم اعتماد ألمانيا على سياسة عسكرية رغم امتلاكها لتكنولوجيا متقدمة[1].

(1) Ibid, p.98.

كما أن البنائية ترجع سقوط الاتحاد السوفياتي إلى اعتماد "غورباتشوف" لأفكار الأمن الجماعي الدولي في سياسته الأمنية الجديدة، وليس للمنهج التوزيعي للقوة، أي التفوق النسبي للولايات المتحدة في عناصر القوة على حساب الاتحاد السوفياتي.

3- تشكيل الهويات والمصالح: تركز البنائية على متغير الهوية الذي أهملته الواقعية الجديدة، وهذا ما يفسر فشلها في تفسير الأشكال الجديدة من النزاعات وبالذات الداخلية منها، بالاضافة إلى اهمالها عامل الإدراك والأفكار والمعايير المحددة لمصالح الفواعل وطبيعة سلوكاتهم الدولية المتأرجحة بين التنافس و التعاون.

ويرى "**ويندت**" أن الهويات والمصالح ليست من المعطيات - كما يذهب إليه الواقعيون– وإنما هي أشياء قمنا بإيجادها، وبعد إيجادها يصعب علينا إعادة إيجادها، لأننا عملنا جميعًا على إضفاء صفة الذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم.

ولم تهتم النظرية العقلانية بمتغير الهوية في فهم التفاعلات الداخلية لتفسير سلوك الدول، فالواقعية تفسرها بأنها نتاج البنية الفوضوية للنظام الدولي، في حين ترجعها الليبرالية الجديدة إلى العمليات التفاعلية للمؤسسات الدولية، وفي الحالتين ينظر إلى الدولة كفاعل منفصل لا يعبر إلا عن مصالحه القومية الخاصة، وهنا تذهب البنائية إلى زيادة الاهتمام بهويات الفواعل حتى نستطيع تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية، تجعلنا نتجاوز التصور الوطني إلى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول، فالهويات الجماعية والمصالح تتشكل في عمليات التفاعل بدل أن تكون متشكلة قبل التفاعل، وبالتالي لا وجود لمعضلة أمنية تلقائية بين الدول.

ويؤكد الواقعيون أن غياب سلطة فوق سلطة الدولة هو سبب الفوضى في النظام الدولي، أما البنائيون فيرون أن البنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج أو آثار فوضى النظام، فهي ناتجة عن ممارسات الفاعلين أنفسهم، كما يعارض "**ويندت**" الحجة الواقعية القائلة بالاعتماد الذاتي لحماية المصالح والأهداف الوطنية، ويقترح مستوى فوق الدولة لتوظيف المعاني والمبادئ الجماعية المحددة للتراكيب المنظمة لأعمال الدول، والتي تحصل على هويتها وتمثيل مصالحها من خلال مشاركتها في تلك المعاني الجماعية

وبهذا تصبح المؤسسات مجموعات مستمرة نسبيًا من الهويات والمصالح، أما المساعدة الذاتية فهي إحدى هذه المؤسسات.

ويؤكد "**ويندت**" أن الدول التي في وضع المساعدة الذاتية هي المسؤولة عن هذه الوضعية، لأن ممارساتها جعلتها كذلك، والتغير يكون من خلال تغير المعرفة الذاتية بين وحدات النظام الدولي رغم صعوبة ذلك، بسبب أن المساعدة الذاتية أصبحت حقيقة اجتماعية تعزز أشكالاً معينة من السلوك وتعاقب أشكالاً أخرى، وتصبح جزءًا من هوية الفاعلين، لذا فإن التفاهمات الذاتية بين الأطراف قد تديم نفسها، وهذا لا يعني أنها غير قابلة للتغيير. ويقدم "**ويندت**" ثلاثة بدائل للمساعدة الذاتية في العلاقات الدولية هي : ممارسة السيادة، تطوير التعاون وممارسة إستراتيجية نقدية، وهذا هو المجال الذي يمكن فيه لليبيراليين الجدد والتأمليين العمل معًا لتقديم طرح جديد للعلاقات الدولية.[1]

المطلب الثاني: مجالات التحول: من الدفاع الجماعي إلى الأمن الجماعي.

إن نهاية القطبية الثنائية تطرح سبب وجود حلف شمال الاطلسي اليوم وشرعية هذا الاخير، فهي بالتأكيد ليست المنظمة التي كانت موجودة من وقت المواجهة شرق غرب، إذ كان أساس نظام الدفاع الجماعي لا يزال هو نفسه منذ أن أنشئ الحلف في عام 1949، فمنظمة حلف شمال الأطلسي شهدت عدة تغيرات رئيسية في التكيف مع الوضع الجديد للأمن العالمي منذ نهاية الحرب الباردة.

وهناك العديد من المجالات التي تمس عملية التحول والتي لاتزال مستمرة اليوم ونذكر منها: المجالات السياسية والعسكرية، الداخلية والخارجية، فمن خلال تفعيل النهج العقائدي الوارد في المفهوم الاستراتيجي الجديد والذي تمت الموافقة عليه في قمة روما 1991، والتي تم تنقيتها من بعد في قمة واشنطن عام 1999، وفيها تم إنشاء عملية توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي من خلال استقبال بلدان أوربا الشرقية الجديدة والمشاركة في إدارة الأزمات خارج المنطقة، ومن المحتمل أن تصبح هذه المنطقة فضاء للتدخل الرئيسي للحلف. فمن خلال هذا نرى أن المنظمة اكتسبت بعد أخر في توجهاتها، فهي لم تعد حلف دفاعي مرتبط بالحدود

---

[1] لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، رسالة ماجيستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009، ص.45.

الجغرافية وفقط وإنما أصبحت تنفذ عملياتها خارج حدودها الجغرافية، والدفاع ضد أي تهديد يمس كافة دول العالم و الدول الاعضاء في المنظمة.[1]

لقد تغير حلف الناتو أكثر من مرة، حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغييرات في اعتبارات المشهد الدولي و إجبار الحلف عن الإجابة عن سبب وجوده، وحل حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي من شأنه أن يسمح للحلف لكسر العداء العقيم للحرب الباردة واحتضان دور أوسع للأمن عبر المحيط الاطلسي. إن إنشاء مجلس تعاون شمال الاطلسي يجتمع حول نفس الجدول، حيث كان أعضاء حلف الناتو وبلدان حلف وارسو أول مثال على ذلك التحول ما بعد الحرب الباردة. وهكذا دعي أعداء الماضي لإقامة علاقات حول البعثات الدبلوماسية مع الحلف حيث قدمت روسيا وجمهوريات أخرى منها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق إطار للتشاور و الحوار. وقد وفر هذا الإطار المناقشات حول تحديد الاسلحة في التعاون في مجال الجهود الدفاعية، إدارة الازمات وتدابير لصيانة و استعادة السلام.[2]

فالهدف من انشاء منظمة حلف شمال الاطلسي هو الدفاع الجماعي عن إقليم أعضائها، حيث عرفت حتى اليوم ثلاث مراحل كبيرة، فالأولى كانت خلال الحرب الباردة حيت كان على الحلف مقاومة التهديد السوفياتي، ثم بعدها نهاية النظام الدولي ثنائي القطبية والذي تسبب في نهاية أعمالها وأهدافها بسرعة، واخيرا في مسألة طبيعة المنطقة الاوروبية الأطلسية التي لا تخضع للتهديد المباشر من الاتحاد السوفيتي. وبالتالي كان لزاما على الحلف التخلي عن مهمته الأصلية وهي الدفاع الجماعي ضد أي هجوم و اكتساب مهام جديدة من أجل البقاء والاستمرار وتحقيق الامن الجماعي[3]. وقد تحول دور منظمة حلف شمال الاطلسي فعليا منذ 11 سبتمبر 2001 ليكون في نهاية المطاف منظمة تركز على الدفاع الجماعي لأعضائها من أي هجوم عسكري ومكافحة الإرهاب، وقد شكل 11 من سبتمبر 2001 حدث كبير في العلاقات الدولية،

(1) Brahim Saidy, Le Primat Du Securitaire Dans, Le Partenariat Mediterraneen De L'otan Avec Les Pays Du Maghreb - Les Limites D'une Approche De Projection De Sécurité, Thèse De Doctorat, Université Du Québec A Montréa ,Juin 2009, P.84.

(2) Stuart Croft, Jolyon Howorth, Terry Terriff And Mark Webber, "Nato's Triple Challenge", **International Affairs**, 76/3P. 495.

(3) Jean Sylveste Morigrenier, «La Nouvelle Otan,: Des Rivages Nord.; Atlantiques Aux Confins Eurasiatiques», **La Découverte**, N° 118, 3ième Trimestre, 2005, P. 41.

فقد قاد الحلف إلى تبني مبدأ التدخل في كل مكان دون أي تهديد أثناء تحديث النقاش حول تصوره للأمن من اجل تعديل مهامه مع التهديدات الإرهابية.

وقد ركز النقاش داخل الحلف على الكيفية التي ينبغي على هذه المنظمة القيام بها في استخدام قدراتها السياسية والعسكرية لضمان أفضل أمن للدول الأعضاء.[1]

ويعتقد العديد من الباحثين أن مهام منظمة حلف شمال الاطلسي انتقلت من الدفاع الجماعي إلى السعي لتحقيق المصلحة العامة لأعضائها، ولذلك أصبحت منظمة سياسية مهمتها الرئيسية هي الامن الجماعي خارج المنطقة، ومن هذه العمليات مكافحة الإرهاب فحسب " David Yost" فإن المنظمة تفقد فاعليتها ولم تعد تنظيم للدفاع العسكري الجماعي، بالمعنى الدقيق للمادة الخامسة (5) من معاهدة واشنطن وإنما هي منظمة للأمن الجماعي تسعى لتوفير الأمن في العديد من المناطق الجغرافية. وأكد "David" أن الحلف لم يتخلى على المسؤوليات التقليدية التي هي الأن جزء من مجموعة أوسع من مسؤوليات المنظمة.

ويؤكد "Robert De Wijk" أن منظمة حلف شمال الاطلسي انتقلت من تحالف دفاعي، إلى منظمة أكثر تركيزا على التعاون الدفاعي والامن التعاوني. ومن زاوية اخرى يرى " Arnaud Belin" في هذا التحول الذي اصبحت فيه منظمة حلف شمال الأطلسي تحت قيادة الولايات المتحدة والتي جاءت بنظام جديد وهو "نظام الامن الديمقراطي": "النظام الذي يمثل إسقاط السلام الديمقراطي على نطاق إقليمي والذي يقوم على مؤسسات قادرة على افتراض أليات لضمان سلام إيجابي لهذه المؤسسات... هذه المؤسسات هي تللك المخصصة للأمن الجماعي.[2]

ويرى الأمين العام لحلف الاطلسي أنداك "Javier Solona" ان الحلف تغير حقا، ولم يعد أداة للدفاع السلبي إلى حد كبير، لكنه أصبح أداة فعالة للتغيير، وعلى نفس المنوال حدد الامين العام الحالي "Hoop Scheffer" :"أنها ليست المسألة جعل الناتو تحالف عالميا ولكنه تحالف مع الشركاء العالميين لأن التهديدات والتحديات هي التي تحدد طبيعة العالم"[3]

(1) Brahim Saidy, Op.Cit, P.86.

(2) Arnaud· Blin, Géopolitique De la Paix Démocratique, Paris: Descartes & Cie, 2001, P. 183

(3) Brahim Saidy, Op.Cit, P.90.

المطلب الثالث: تبني منظمة حلف شمال لما يعرف بالمفاهيم الاستراتيجية الجديدة

مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة، شرع حلف الناتو في عملية اصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجديد والحقائق الجيواستراتيجية الجديدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر الى طرح مسألة اصلاح الحلف واعادة تعريف مهامه بشكل يستجيب مع مقتضيات المرحلة الجديدة، وتعتبر القمم الاطلسية الثلاث (قمة لندن، قمة روما وواشنطن) محطات هامة ورئيسية في مسار حلف الناتو الجديد، حيث حددت المحاور الكبرى لاستراتيجية الحلف الجديدة. وقد عقدت منظمة حلف شمال الاطلسي العديد من القمم واللقاءات في فترة ما بعد الحرب الباردة نجم عنها صياغة العديد من المفاهيم الاستراتيجية وتمثلت أهم هذه المفاهيم في المفهوم الاستراتيجي لعام: 1991، 1994،1999،1997.

1-قمة روما:1991: Sommet de Rome

بدأ حلف شمال الأطلسي هذا التحول عندما تم اعتماده في قمة روما 8 نوفمبر 1991، أي مع المفهوم الاستراتيجي الجديد، والذي كان من الضروري عليه التكيف مع المعطيات الدولية والإقليمية.

اقترح هذا المفهوم نهجا واسعا للأمن بناء على الحوار والتعاون والحفاظ على امكانات الدفاع الجماعية، وركزت هذه القمة على الجوانب العسكرية والسياسية المختلفة للمنظمة بالإضافة الى القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من القضايا...، وصلت هذه القمة الى نقاط مهمة، تمثلت الأولى في أن انهيار الاتحاد السوفيتي وحداثة هذه البيئة لا تؤثر على وظائف وامن حلف شمال الاطلسي، أما النقطة الثانية فتمثلت في أن البيئة الجديدة توفر من ناحية أخرى للحلف فرصا جديدة لتضمين استراتيجيته في إطار مفهوم أوسع للأمن.[1]

في ظل هذه المواقف التي وضعت، والتغيرات في المفهوم الاستراتيجي لعام 1991 ومنها: تعديل الهياكل وأجهزة حلف شمال الاطلسي، تقليل الحجم الكلي للقوى لخلق قوة رد فعل سريعة، ووضع جهاز للدفاع الجماعي، كذلك تجديد الناتو من خلال تطوير التعاون مع الشركاء

(1) Déclaration De Rome Sur La Paix Et La Coopération, Publiée Par Les Chefs D'état Et De Gouvernement Participant A La Réunion De Conseil De L'atlantique Nord, 7 Et 8 Novembre 1991. Rome sur la paix et la coopération» (11 mars 2007), en ligne : OTAN

الجدد في وسط وشرق أوروبا، وخلال هذه القمة تم الإعلان عن ضرورة أرساء السلم والتعاون، كما قامت منظمة حلف شمال الاطلسي بتحديد أهدافها والقضايا الأساسية التي يجب التعامل معها وذلك من خلال ضمها لمجموعة من الهيئات من أجل العمل على بناء نظام أمني أوروبي.[1]

وتعتبر قمة روما البداية الحقيقية لمسار التحول حيث تبنى الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف وهي: "المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف" والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا. يقر اعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون في اطار مفهوم موسع للأمن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوامل العسكرية بل وايضا العوامل السياسية، الاقتصادية، الايكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن.

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي اثناء مناقشة هذا المفهوم الاستراتيجي في قمة روما عام 1991 بالتركيز على التعاون مع الأعداء السابقين لا على المواجهة والاصطدامات[2]. ويركز هذا المفهوم الجديد على مبدأ تحسين وتوسيع الأمن لأوروبا (شرقا-غربا) وما يترتب عنه من مراجعة الوجود العسكري في أوروبا وتقليل عدده، و إعادة هيكلة قوات الحلف وإصلاح بنية القيادة. ويعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن للحفاظ على الطبيعة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975، والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة حقوق الانسان وتعزيز الثقة بين الشرق والغرب بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة. فأقرت روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في أداء دوره الدفاعي عن الأمن الجماعي لأعضائه ووحدتها، وكذا الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي.[3]

وكانت قمّة روما البداية الحقيقية لمسار التحوّل حيث تبنّت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف بالإعلان عن وثيقتين هامتين لمستقبل الحلف: "إعلان حول السلام والتعاون" و"المفهوم الاستراتيجي الجديد"، الذّي طرح رؤية شاملة للهيمنة الأمنية الأوروبية في المرحلة الجديدة في إطار مفهوم موّسع للأمن يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العوامل

---

(1) Bruno Colson, la réforme de l'OTAN initiée en 1991 s'est faite «pour que le leadership américain en ressorte consolidé». Colson, supra note 21à la p. 136.

(2) Jean Marie Guéhenne, L'otane après la guerre froide…une nouvelle jeunesse ?, **revue critique internationale**, n7,decembre2000, p.106.

(3) نسرين محمد نمر عواد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه اوروبا الغربية : دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، جامعة بنزرت،2006، ص.52.

العسكرية وإنّما أيضا العوامل السياسية والاقتصادية، ويقوم هذا المفهوم الواسع للأمن على ثلاث عناصر وهي: الحوار، التعاون، والحفاظ على العلاقات السلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط على اعتبار أنّ الأمن في هذه المنطقة يقع ضمن اهتمامات الحلف حفاظا على أعضائه وهو ما لم يمنع الحلف من إعادة التأكيد على المهمة التقليدية له والمتمثّلة في الدفاع الجماعي، إلى جانب هذا تضمّن المفهوم أيضا إعلان موافقة أعضائه على القيام بتدخلات تتجاوز الحدود الإقليمية وهو ما يمثل اختلافا مع استراتيجياته السابقة التي لا يسمح له بالقيام بعمليات خارج المنطقة المحمية.

يعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن مع الحفاظ على القدرة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن و التعاون في أوروبا سنة1975 والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة حقوق الإنسان وتعزيز الثقة بين الشرق و الغرب بما يتلاءم والبيئة الأمنية الجديدة؛ حيث أقرّت قمة روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في أداء أدواره الدفاعية في تحقيق الأمن الجماعي لأعضائه وكذا الحفاظ على هيكل القوّات الموّحدة للاستمرار في مهمّة الدفاع الجماعي؛ وهذا ما يفسّر توّجهاته في التحوّل من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوّة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة بعض القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي.[1]

شكلّ المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 نقطة تحوّل هامّة في استراتيجية الحلف وتوّجهاته من خلال:

1. ضرورة المحافظة على القدرة الدفاعية للحلف.
2. ضرورة التعاون الدائم بين الأعضاء.
3. إمكانية قبول الشركاء الجدد لأوروبا الشرقية والوسطى.[2]

---

(1) نسرين محمد نمر عواد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية: دراسة في استمرارية الحلف ناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 54.

(1) أشرف تيسير إبراهيم عكة، علاقة روسيا بحلف الناتو1991-2008، مذكرة ماجستير، فلسطين، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،2011، ص. 139.

وقد تواصل تغيير المفهوم الاستراتيجي للحلف منذ سنة 1991 إلى سنة 1999 عبر القمم المتتالية للمنظمة وذلك بتطوير عقيدته الاستراتيجية ومراجعة المفهوم الاستراتيجي خاصة في قمة مدريد (جويلية 1997) حين تأكدت الحاجة إلى ذلك بعد مستجدات الوضع في البلقان، ليتم اعتماد مفهوم استراتيجي جديد في قمة واشنطن.

2-قمة بروكسل:Le Sommet De Brucssele1994

عقدت هذه القمة في جانفي 1994 ببروكسل، أطلق من خلالها مبادرات جديدة لتعزيز الاستقرار والامن في أوربا، وتعزيز الشراكة من اجل السلام Partnershipe For Peac وهذه الشراكة تهدف إلى تقوية التعاون السياسي والعسكري في اوروبا، دعم الاستقرار والتقليل من التهديدات، بناء علاقات قوية عبر روح التعاون العملي، و الالتزام بأسس الديمقراطية لتقوية منظمة حلف شمال الاطلسي.

كما سعت المنظمة في هذه القمة، لإرساء نظام أمني وذلك عبر بناء العلاقات الثنائية ما بينه وبين دول غير أعضاء، وفتح باب العضوية أمام الدول التي كانت محايدة سابقا أو منظمة لحلف وارسو، وتسهيل برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تم تعزيزه بعمليات التخطيط، التدريب، والممارسة العملياتية.

واعتبرت هذه القمة نقطة تحول استثنائية، كون الحوارات بشأنها بدأت في عام 1993، مع دعوة الدول الشيوعية سابقا للمشاركة في برنامج الشراكة من اجل السلام وهو ما كان بمثابة مؤشر على التغير الراديكالي للعلاقات الأمنية في اوروبا بعد عام 1989.[1]

3-قمة مدريد:Le sommet de Madrid de 1997

تمثل قمة مدريد خطوة اخرى رئيسية في تاريخ تحول الحلف، حيث كان الهدف من وراء هذه القمة هو جمع المبادئ العامة التي ترسم مستقبل سياسات المنظمة، وكان فيها الدعوة لبدء محادثات حول عضوية حلف شمال الاطلسي حيث جاء في المادة العاشرة(10) من معاهدة شمال الاطلسي: "أكد رؤساء وحكومة دول حلف شمال الاطلسي على ضرورة بقاء الناتو مفتوحا للأعضاء الجدد."

[(2)] كنزة فني، مرجع سابق، ص. 120.

ووفقا لإعلان مدريد، فإنه لا ينبغي لمنظمة الحلف الأطلسي الا العمل فقط للدفاع عن السلامة الاقليمية لأعضائها ومكافحة الإرهاب وتبقى هذه الاهداف الأساسية للحلف التي أعيد التأكيد عليها في كل قمة، على الرغم من ان المهام التي تقع تحت هذه المسؤولية هي مختلفة جدا عن تلك التي خططت للحلف خلال الحرب الباردة.[1]

4-قمة واشنطن:le sommet de washington1999

انعقدت القمة بواشنطن ما بين 23 و 26 أفريل 1999، وصادف ذلك عيد الميلاد الخمسين لمنظمة حلف الاطلسي، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل المنظمة وتحديد الأدوار الجديدة التي ستلعبها في القرن الواحد والعشرين.[2]

وكان العام 1999 علامة فارقة بالنسبة لمنظمة حلف الاطلسي منذ ذلك الحين، فمن جهة أكدت منظمة حلف شمال الأطلسي على تفوقا كممثل في إدارة الازمات عن طريق التدخل في كوسوفو 1999، ومن ناحية اخرى اعتمدت مفهوما جديدا في قمة واشنطن1999، حيث تم عقد هذه القمة في الذكرى الخمسون لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي. جاء المفهوم، بناء على التحضير لمستقبل المنظمة الجديد وتحديد الأدوار التّي سيلعبها الحلف في القرن الجديد، بالإعلان عن تحديد مفهوم استراتيجي جديد يوضّح المهام الأمنية الأساسية التّي ينبغي أن يقوم بها وفقا لمعاهدة واشنطن وميثاق الأمم المتحدة؛[3] ومن أهمّها حماية الدول الأعضاء وحماية أمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية وفقا للمادة (04) من معاهدة واشنطن، الردع والدفاع عبر تعزيز الأمن والاستقرار في مواجهة الأخطار الأمنية بما فيها الصراع العرقي والأزمات الاقتصادية وغيرها طبقا للمادتين (05)و(06)، المساهمة في مهمات حفظ السلام في المنطقة، درء التهديدات والعدوان المحتمل ضّد أيّ دولة من الدول الأعضاء، المشاركة في إدارة الأزمات

(1) «Déclaration de Madrid sur la sécurité et la coopération euro-atlantiques», (11 mars 2007), en ligne: http://www.nato.int.

(2) تباني وهيبة، الامن المتوسطي في استراتيجية حلف شمال الاطلسي، مرجع سابق، ص.125.

(3) رياض مزيان، مرجع سابق، ص.72.

والحوار بموجب المادتين (04)و(07) والشراكة بتعزيز الحوار السياسي والتعاون لدعم الشفافية والعمل المشترك .[1]

حيث تمت الموافقة على مختلف الوثائق في البيان الختامي للقمة، فحددت الوثيقة السياسية إطار العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الاوروبي، وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الجديد تنفيذ استراتيجية المنظمة على الخطة العسكرية، كما حدد المهام العسكرية للحلف بما في ذلك مهمة ادارة الازمات.[2]

وفي قمة واشنطن تم تبني مفهوم استراتيجي كانت سماته الرئيسية هي تطوير دعامة أوربية داخل الحلف ومنع الصراعات وإدارة الأزمات والشراكة والتعاون والحوار مع الدول الغير أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، وأخيرا الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشاره. وبالتالي فإن اختفاء التهديد السوفياتي قد شكل تحديا اساسيا للحلف ومع ذلك فإنه لم يمنع استدامة الحلف وذلك للأسباب التالية:

- ✓ عودة ظهور تهديد رئيسي في الشرق غير محتمل ولكن مازال ممكنا.
- ✓ ضرورة الحفاظ على إطار للأمن و الاستقرار لأوروبا في مواجهة المخاطر الجديدة.
- ✓ الغياب الفعلي لحلول الدفاع والامن البديلة للعديد من البلدان الأعضاء.[3]

وتمّت الموافقة على تجديد الحلف للمفهوم الذّي سيقوده في القرن الواحد والعشرين؛ والذّي حافظ على المهمّات الثلاث السابقة دون تعديل والمتمثلة في خلق بيئة ومحيط أمني في المنطقة الأورو –أطلسية، توفير إطار أطلسي يسمح للدول الحليفة بالتشاور حول القضايا المرتبطة بمصالحهم، و ممارسة الردع والدفاع الجماعي ضّد كل مساس بأمن دولة من الدول الأعضاء،[4] وكان الجديد في وثيقة واشنطن إلغاء المهمة الرابعة و استبدالها بمهمتين أساسيتين هما: استعداد الحلف للتصرّف عسكريا للحيلولة دون اندلاع الازمات أو لإخمادها إذا نشبت

---

(1) نيكولا دي سانتيس، الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010)، ص.147.

(2) «Déclaration de Washington» (11 mars 2007), en ligne : OTAN http://www.nato.int.

(3) Gilles Rouby, « L'OTAN et l'UE Partenariat ou concurrence ? p.2

(4) نبيل شبيب، حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي، د ب ن ، د د ن ، 2009، ص.53.

وكذلك إرساء علاقات تعاون و شراكة مع دول أخرى في المنطقة الأورو-أطلسية لتحسين مستوى الأمن والاستقرار فيها ودعم القدرة على التصدي الجماعي لمختلف التهديدات.[1]

ووفقا لهذا المفهوم اتّسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل التدخل لأغراض إنسانية، عمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي داخل أوروبا وخارجها وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التّي لم تكن تتيح هذا التدخل من قبل.

هكذا حدد المفهوم بصورة واضحة الأدوار الجديدة لمنظمة الحلف الأطلسي والمتمثّلة في "حفظ السلام" و"إدارة الأزمات" لكن دون تحديدها بمنطقة جغرافية معيّنة تطبّق فيها هذه المهمة الجديدة، وانطلاقا من هذا المفهوم كان تدخلها في كلّ من كوسوفو، وأفغانستان سنة 2003 التّي تعتبر العملية العسكرية الأولى للمنظمة خارج منطقة عملها المعروفة.

وفيما يلي المهمات الخمس التي تضمنها المفهوم:

- ✓ المهمة الاولى: خلق بيئة امنية ومحيط أمني في منطقة الأورو-أطلسية.
- ✓ المهمة الثانية: توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة التشاور حول جميع القضايا المترتبة بمصالحهم الحيوية.
- ✓ المهمة الثالثة: ممارسة وظيفة الردع الجماعي ضد أي اعتداء أو خطر او تهديد يستهدف أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف الاطلسي.
- ✓ المهمة الرابعة: الاستعداد في جميع الاحوال ومن خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة وقاية فعالة من النزعات، والمشاركة مباشرة في إدارة الأزمات بما في ذلك الرد على هذه الازمات.
- ✓ المهمة الخامسة: ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في المنطقة الاورو-أطلسية، وذلك في اطار تدعيم الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على التحرك الجماعي في اطار الحلف الاطلسي.[2]

وعلى الرغم من هذه التطورات يؤكد المفهوم الاستراتيجي لقمة واشنطن على ما يلي:

---

(1) أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، **السياسة الدولية**، ع 185، 2011، ص.ص21-22

(2) زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص.281.

"الهدف الأساسي الذي لا يتغير من اهداف منظمة حلف الأطلسي كما هو مذكور في معاهدة واشنطن، يكون من خلال حماية حرية وأمن جميع أعضائها الذين لديهم وسائل سياسية وعسكرية على أساس القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون: فالحلف ملزم الان بتأمين أمر سلمي ومستدام في أوروبا، وسوف يستمر في هذا الطريق لتحقيق هذا الغرض حيث أن الأزمات والصراعات قد تؤثر على أمن المنطقة الأوربية-الأطلسية، فدور حلف شمال الأطلسي ليس أن يضمن الدفاع عن أعضائه فقط بل يساهم في السلام والاستقرار في هذه المنطقة."[1]

من خلال ما سبق يمكننا اجراء مقارنة بسيطة بين المفهومين:

عند قراءة المفهوم الاستراتيجي المجدد في واشنطن ومقارنة مهامه مع تلك المتضمنة في الصيغة الأصلية لعام 1991 تمكنا من الوقوف عند الملاحظات التالية:

- ✓ أن المفهوم الاستراتيجي المجدد في واشنطن يعلن صراحة -على عكس سابقه- المهام الجديدة للحلف "حفظ السلام وادارة الأزمات"، وهما المهمتان الاكثر إلحاحا بالنظر الى طبيعة التحديات الأمنية اللاتماثلية دون أن يحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل خارج المنطقة.
- ✓ لم تعد مهمة توفير اطار للتشاور الأطلسي مقتصرة على حالات بروز مخاطر أمنية، بل توسعت لتشمل جميع القضايا المرتبطة بجميع المصالح المشتركة للحلفاء، وهي دائرة أوسع بدون أدنى شك.
- ✓ حذف المهمة الرابعة من مفهوم1991 المتعلقة بحفظ التوازن الاستراتيجي في اوروبا وتعوضه بالمهمتين الجديدتين الرابعة والخامسة ويمكن أن يفسر بأمرين:

(1) OTAN, Communiqué de presse, NAC-S (99) 65, 24 avril 1999, paragraphe 6.

- تلبية مطالب روسيا التي لم تكف يوما عن ابداء استيائها من وجود هذه المهمة في استراتيجية الحلف، في مقابل تعاون روسيا مع الحلف في المسائل المتعلقة بتفعيل المهمتين الجديدتين "حفظ السلام وادارة الأزمات" كما حدث في البوسنة والهرسك.
- أن الإبقاء على مهمة التوازن الاستراتيجي في اوروبا لم يعد ذا جدوى بالنظر الى الناتو الذي أصبح أقوى بكثير من أي قوة في المنطقة، كما أن مصطلح التوازن يمكن أن يستدعي اجراء تخفيضات مهمة في قوات الحلف حتى تكون متساوية مع ما لدى روسيا.[1]

اذا قام الحلف في اطار هذا المفهوم الاستراتيجي بتحديد الأخطار والتحديات التي تشكل تحديا للأمن في الفضاء المتوسطي والمتمثلة أساسا في الارهاب، مخاطر الدول الفاشلة، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، مخاطر انتشار الأسلحة، تلوث البيئة وغيرها.. وقصد مواجهة هذه المخاطر أرد الحلف من خلال هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1999 تحويل الحوار الأمني الذي شرع فيه مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط سنة 1994 الى شراكة أمنية تعزز التعاون في مواجهة الأزمات والمخاطر السالفة الذكر.[2]

المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الاطلسي والموجة الثانية من التجديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

اذا كانت منظمة حلف شمال الاطلسي قد بدأت تتغير منذ عام 1991، وهو ما ذكرناه عبر الصفحات السابقة، فان أحداث 11 سبتمبر التي زلزلت النظام العالمي أوضحت الطبيعة الخطرة للتهديد المتمثل في الارهاب العالمي الذي توج من خلال ضرب رموز القوة للولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت هذه الأحداث أن هذه المنظمة رغم تأييدها المعلن للولايات المتحدة الأمريكية في "حربها العالمية الجديدة ضد الارهاب، لم تستطع تفعيل مادتها الخامسة في الدفاع عن الولايات المتحدة ضد امنها الذي انتهك لأول مرة من داخل أراضيها، بل ان الولايات المتحدة

(1) أشرف محمد كشك،"حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، مرجع سابق، ص.28.

(1) Alberto bin, « Nato Mediterranean dialogue » in martin Ortega, « the futur of the euro- Mediterranean security dialogue », occasional papers 14, paris iss, march 2000, p.60.

نفسها لم تتمكن من ردع الهجوم الارهابي عليها او منعه أو هزيمته، ربما لأن أحداث 11 سبتمبر كانت فريدة وغير مألوفة في تاريخ الحروب ولا سابقة لها في طبيعتها في تاريخ منظمة الحلف الأطلسي ولا أي تحالف اخر.

لقد أوضحت أحداث 11سبتمبر أن التجديد الهيكلي للمنظمة الذي بدأ منذ عام 1991 كان في حاجة الى مراجعة جديدة وتجديد أخر. وتلك المشكلة فالتحولات العالمية الكبرى التي تضع نهاية لحقبة أخرى جديدة لم تعد تحتاج لكي تتشكل الى مئات أو عشرات السنين بل ان تلك التحولات أصبحت تتم في عدد محدود من السنوات، فبعد أقل من عشر سنوات من الحدث المتمثل في انهيار الاتحاد السوفياتي وقبل أن يستوعب العالم دلالاته الكاملة فوجئنا بهجمات 11 سبتمبر 2001، لتفتح صفحة أخرى جديدة ومختلفة تماما عن كل ما سبقها من صفحات تاريخ النظام العالمي ،ومن قبله النظام الدولي خلال العقود و القرون السابقة[1].

فالنظام الدولي السابق على 11 سبتمبر2001، بل والسابق على انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، كانت الدول هي الفاعل الرئيسي فيه وكانت قضاياه تتعلق بالصراعات أو بالتعاون فيما بين الدول. أما النظام العالمي الحالي فقد اتسعت حدوده لتشمل الكرة الأرضية كلها، وأصبح يظم فاعلون عالميون أكثر تأثيرا أو على الأقل يحظون بتأثير مماثل للدول الكبرى وحتى الشركات والمنظمات العالمية، وأصبحت قضايا عالمية النطاق بفضل التكنولوجيا العالية التي أزالت حواجز الزمان والمكان وفتحت أفاقا لامحدودة لحركة الأفراد والجماعات والشركات والتنظيمات السرية والارهابية، ليتغير طابع نظام العلاقات فيما بين هؤلاء الفاعلين ويتغير التهديد وأنماطه ومصادره، ولتختلف بالتالي السياسات والاستراتيجيات المطلوب تبنيها في التعامل مع ذلك النظام صراعا وتعاونا. وفي هذا الاطار كان طبيعيا أن يصبح الارهاب مشكلة أمنية عالمية خطيرة. وقد كانت احداث 11 سبتمبر 2001 أولى تجليات هذا التحول في مسار تطور النظام من نظام دولي الى نظام عالمي ،سواء فيما مثلته من تهديد "عالمي" أو ما استدعته من استراتيجية "عالمية" للمواجهة. وهذا التحول السريع جدا للأحداث والظواهر يمثل مشكلة عند صناع الاستراتيجية والسياسيين الذين ما ان يتمكنوا من وضع أو تبني استراتيجية سياسية حتى يواجهون واقعا جديدا مغايرا لسابقه الى حد كبير، مما يجعل استراتيجيتهم أو سياستهم

(2) Rebecca R. Moore, NATO's New Mission: Projecting Stability in a Post-Cold War World, (London: Praeger Security International Westport, 2007), P. 83.

ليست ذات جدوى في مواجهة الوضع الجديد، فيكون عليهم السعي السريع للتجديد والتطوير لمواجهة الواقع. ولذلك تعرض حلف شمال الأطلسي لانتقادات شديدة من القيادات الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر، حيث قال وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" في أول قمة للحلف عقب تلك الأحداث ان: "**الحلف اما ان يتحول او يموت**"، وبطبيعة الحال كان على الحلف أن يتحول مجددا لان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن لتدعه يموت. وأخذ التحول أو التجديد مناحي عديدة من أهمها تطوير وتعزيز القدرات العسكرية لدول الحلف الأوروبية وذلك لتضييق الفجوة القائمة مع الولايات المتحدة وتطوير قدرات منظمة الحلف ذاته في مجالات النقل الاستراتيجي والأسلحة الدقيقة التوجيه وانشاء قوة رد سريع، وتطوير هيكل صنع السياسة وتعزيز عملية ضم أعضاء أوروبيين جدد اليه، ولعب دور نشط في أفغانستان ودور أقل نشاطا في العراق وتوسيع وتفعيل عملية "المسعى النشط" في منطقة البحر المتوسط، واطلاق "مبادرة اسطنبول لتعاون" في عام 2004،[1] وهي المبادرة التي دشنت أسس استراتيجية الحلف في التعامل مع منطقة الخليج العربي لأهمية كل من هذه الاتجاهات في تجديد منظمة حلف شمال الأطلسي، ولصلة هذه الاتجاهات والعناصر في تجديد علاقات هذه الأخيرة مع منطقة "الشرق الأوسط وشمال افريقيا" الموسعة بما في فيها منطقتا الخليج العربي وجنوب المتوسط وشرقه.

ومن المهم أن نأتي على ذكر بعض ملامح هذه الاتجاهات في تجديد المنظمة والتي فرضتها بيئة ما بعد احداث 11 سبتمبر 2001، فأصبحنا تقريبا أمام حلف جديد يسعى ليكون لاعبا مؤثرا أو على الأقل موجودا في الأحداث والتطورات وادارة الصراعات وحل الأزمات وحفظ السلام، ومواجهة التهديدات في المناطق العديدة التي ذكرناها، ربما باستثناء وحيد وهو الصراع العربي- الإسرائيلي ولأسباب غير غامضة. ربما كان هذا الاستثناء التأكيد على حقيقة أن حلف الناتو كان وما يزال خاضعا بالأساس لتوجهات الاستراتيجية الأمريكية، وان لم يكن اداة من أدواتها. ويبدو أن تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية قد ازدادت في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، على خلاف ما قد يظن البعض نظام القطبية الثنائية سمح بممارسة نسبية مستقلة

(1) Riccardo Alcaro end Andrea Dessì, The uneasy balance: potential and challenges of the west's relations with the Gulf States, (Roma: edition nova culture, 2013), P. 118.

من جانب بعض أعضاء كل من حلفي الناتو ووارسو على الأقل، بشكل مستقل نسبيا للإرادة الوطنية بينما تراجعت هذه الممارسة عندما أخذت الولايات المتحدة تمارس نظام الهيمنة الامبراطورية. وقد يعني ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية هي التي اخذت تجدد الحلف بدلا من قيامه بتجديد نفسه، بدليل أنه غير المسموح أن يمس ذلك التجديد المناطق أو القضايا التي لا تسمح واشنطن بالمساس بها من قبل غيرها من الدول أو المنظمات ولاسيما منطقة الصراع العربي –الاسرائيلي التي تمثل دوما استثناء على أية محاولات للتجديد أو التطوير بما قد يخالف المصالح والارادة الأمريكية. كذلك فان اختلاف صورة وجود المنظمة ودورها فيما بين أفغانستان والعراق له علاقة بأهداف الولايات المتحدة ودورها في كل من الدولتين، ففي العراق وفي الخليج بشكل عام توجد مصالح النفط العالمية ومن غير المسموح به لأية دولة أو منظمة حتى لو كان حلف شمال الأطلسي أن يلعب دورا مستقلا أو معارضا للدور الأمريكي أو مهددا للمصالح الأمريكية الحيوية في تلك المنطقة من العالم. ففي التسعينيات من القرن الماضي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتقد ضعف الميزانيات العسكرية الأوروبية، وقلة الانفاق في مجالات تطوير السلاح وقدرات النقل الاستراتيجي والانذار المبكر والذخيرة الدقيقة ونظرية الدفاع الصاروخي. ولكن بعد احداث 11 سبتمبر 2001 تغيرت الصورة وبدا توافق طرفي الأطلسي على الحاجة الى تحول جديد في التخطيط والتفكير الاستراتيجي لمواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة. ففي قمة براغ نوفمبر 2002 تم الاتفاق على وضع خطة عمل مشتركة ضد الارهاب، وعلى تطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي ومعدات اعادة تموين الطائرات في الجو، وزيادة قدرات الدفاع ضد الاسلحة النووية، الكيماوية، البيولوجية والاشعاعية، وزيادة المخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة، وانشاء قوة ردع سريعة ومتطورة للحلف، وقد تم تقدير أن تصل الى قدراتها الكاملة عام 2006.[1] واهتمت قمة براغ كذلك بتطوير هيكل القيادة في منظمة الحلف بإنشاء قيادة عسكرية استراتيجية للعمليات في بروكسل وقيادة استراتيجية للتطوير والتحول في الولايات المتحدة الامريكية، وخفضت القمة عدد اللجان الفنية المساعدة لمجلس الحلف بنسبة 30 بالمئة مع منحها صلاحيات في اتخاذ القرار حتى يركز مجلس الحلف على المسائل الاستراتيجية مع تبسيط اجراءات الاجتماعات الوزارية، وذلك لتبسيط وتفعيل عملية صنع السياسة. وفي

(1) Rebecca R. Moore, Op. cit, P. 87.

قمة براغ أيضا دعيت 7 دول لبدء محادثات الانضمام الى الحلف عام 2004، بعد أن تمت عملية التأهيل من خلال اصلاح القوات المسلحة في الدول المرشحة واعادة تنظيمها[1].

فبعد نهاية الحرب الباردة، وتزامنا مع اندثار الهدف الذي كان يجمع الدول الأعضاء ظهرت العديد من التوقعات حول زوال منظمة حلف شمال الأطلسي في ظل زوال التهديد السوفياتي الذي كان يتوجب على المنظمة مواجهته، وكان ذلك بمثابة انتهاء أسس شرعية ومشروعية المنظمة، لكن على عكس هذه التوقعات استمرت المنظمة، واعتبرت من طرف العديد من المفكرين والملاحظين بأنها منظمة أمنية للعالم الغربي، مما طرح العديد من التساؤلات من قبيل لماذا استمرت منظمة حلف شمال الأطلسي بينما دوافع التعاون بين الأعضاء قد زالت.؟[2]

وللإجابة على هذا التساؤل توجه التفسير نحو الطرح البنائي، من خلال أخذ القيم والمعايير والمبادئ بعين الاعتبار، كون المنظمة ليست فقط حلف عسكري لمواجهة التهديدات الخارجية، وانما هي جماعية ليبرالية ذات قيم ومعايير ديمقراطية، وهناك من يطرح تساؤل أخر حول ماهي حسابات استمرارية منظمة حلف شمال الأطلسي؟ what account for Nato persistence ? و للإجابة على هذا التساؤل تم تسليط الضوء على جوانب رئيسية:

أولا: التخوف من المستقبل غير واضح المعالم، لذلك كانت المنظمة بمثابة ألية لحفظ التوازن في أوروبا، ففي نوفمبر 1991 قامت المنظمة بصياغة مفهوم استراتيجي يهدف الى ضرورة حفظ التوازن الاستراتيجي في أوربا "preserve strategic balanc in Europe"، حيث تم التأكيد على أنه يجب أن يكون على رأس القضايا الأمنية للمنظمة، فقد صرحت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريث تاتشر Margeret thatcher على ضرورة استمرارية المنظمة كونها تشكل نموذجا سياسي لحفظ الأمن الأوروبي.

ثانيا: المنظمة لم تكن فقط مجرد كتلة موازية للقوة الشيوعية، وانما طورت ضمن جماعة مماثلة ثقافيا وفكريا، ووجودها لا يرتبط فقط بالقضاء على التهديد الشيوعي وانما تعبير

(1) Gülnur Aybet end Rebecca R Moore, NATO in search of a vision, (Washington: Georgetown University Press, 2010), P.3.

(2) Helene Sjursen, On The Identity Of Nato?, **International Affaire**, vol 80, 4 (julay, 2004), P. 687.

عن مجموعة محددات متماثلة مشتركة، كما تم توصيف ذلك في ديباجة اتفاقية المنظمة لعام 1949، ومع مرور الزمن تنامى دور و أداء المنظمة ليصبح موجه بشكل رئيسي لحماية دولها الأعضاء ضد التهديدات الخارجية، سواء ما تعلق بالتهديدات العسكرية، أو ما ارتبط بالمساس بالقيم الأساسية والتأسيسية للجماعة عبر الأطلسية، وللقيم الغربية التي تعرف الدول الأعضاء في المنظمة وتوحدها في نفس الوقت مما جعل من منظمة حلف شمال الاطلسي جماعة أمنية تعددية.

ثالثا: عندما تم تأسيس منظمة حلف شمال الاطلسي كمنظمة عسكرية في مطلع خمسينيات القرن العشرين، لإعطاء تعبير واضح حول ضرورة التقيد بالتزامات الدفاع الجماعي، كانت هذه الخطوة معتمدة على نموذج بيروقراطي موسع، مسير بعدد من الموظفين، لكن عقب الحرب الباردة، قامت المنظمة بتعديل جهازها البيروقراطي.

وللانتقال من عمليات حفظ السلام الى مجابهة انتشار أسلحة الدمار الشامل قامت المنظمة بالتركيز على الجانب العسكري عبر تكييف الهيكل المؤسساتي على المستوى الداخلي، ليكون اكثر مرونة ولاكتساب القدرة والسرعة على الرد والتوسع والانتشار وسطرت من الجانب السياسي مجموعة من المهام الجديدة، وهي بذلك لم تحافظ فقط على استمراريتها وإنما فعلت من دورها وادائها كمنظمة سياسية أمنية وعسكرية، وبعد مرور ثماني سنوات تمكنت من المحافظة على بقائها، وتحمل عبء حماية القيم الغربية التي قد تشهدها القارة الاوربية مستقبلا.[1]

المطلب الأول: الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كان لها وقع كبير على الساحة العالمية عموما ومنظمة حلف شمال الأطلسي خصوصا من خلال افراز تغيرات أبرزها السياسية منها: اعلان الحرب الدولية على الإرهاب وفق أطروحة الإسلام هو العدو، والأمنية والعسكرية منها: تبني الحروب الوقائية والاستباقية، من هنا انتقل منظمة حلف شمال الأطلسي من مفهوم الردع والاحتواء الى مفهوم العمل الوقائي الذي تميز بتوضيح مهام التدخل الأطلسي في الازمات فشملت عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني وتطوير علاقات التعاون والشراكة مع شركائه

(1) كنزة فني، مرجع سابق، ص. 104.

الوظيفيون مما يضمن الامن والمشاركة الفعالة للحلف وفق مقاربة تجمع بين التجديد وإعادة التأكيد على المأثور ونحو تحقيق شبكة امن عالمية. وفي حقيقة الامر هذه الأدوار ماهي الا وسائل واليات لفرض الهيمنة الغربية على العالم وفق المنظور القيمي الغربي المصلحي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، مما يشكل خطر كبير على المنطقة العربية خاصة وأنها اليوم تشكل بؤرة من بؤر التوتر قد تتيح للحلف فرصا جديدة للتوغل اكثر في المنطقة بدعوى مواجهة التهديدات اللاتماثلية خاصة ما تعلق منها بالحرب على الإرهاب والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق أو الشام أو ما يسمى ب: "داعش" و امن الطاقة.[1] و مع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف شمال الأطلسي في عملية إصلاح واسعة تمكّنه من مواجهة الوضع الجيواستراتيجي الجديد، بتعديل طبيعة أهدافه الاستراتيجية بما يتلاءم والمصادر الجديدة للتهديد؛ وإعادة تجديد مهامه بشكل يستجيب لمقتضيات المرحلة الجديدة، حيث استمرّ الحلف في أداء دوره الدفاعي وفقا لمبدأ الدفاع الجماعي الذّي كرّسه "الواحد للكلّ و الكلّ للواحد" الذّي تحوّل إلى فكرة حماية المصالح الأمنية للدول الأعضاء في الحلف بالتصدّي إلى المخاطر التّي تهدّدها من داخل أراضي الحلف أو من خارجها.

ولقد أدت التغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي لاسيما تلك التي رافقت انتهاء الحرب الباردة الى احداث فراغ وظيفي للحلف، حيث انبثق عن انهيار الاتحاد السوفياتي زوال الخطر الشيوعي ومنه زوال السبب الرئيسي وراء انشاء الحلف، من هنا كان لا بد من ايجاد مبررات لاستمرار الحلف وذلك من خلال إسناده ادوار جديدة تتماشى والتغيرات الطارئة على الساحة الدولية عموما وعلى المستوى الامني خصوصا.[2]

الفرع الأول: الوظيفة العسكرية ومتطلبات فرض السلام

مع أنّ الوظيفة العسكرية تعتبر تقليدية بالنسبة للحلف وفقا لـ: المادة (3) والمادة(5) من المعاهدة المنشأة فقد أصبحت تهتم بإعداد الدول المنظمة لبرنامج الشراكة من اجل السلام للقيام بمهمات حفظ السلام في أوروبا ومنطقة الأطلسي وتكريس هيمنة الدول الغربية على مختلف مناطق العالم؛ وبالتالي لم تعد دفاعية بقدر ما أصبحت تسعى لاحتواء الأزمات ومجابهة

(1) نزار اسماعيل الحيالي، مرجع سابق، ص.85.

(2) مصطفى حسون، مرجع سابق، ص.426.

المخاطر التّي تهدّد الأمن الأوروبي الأطلسي داخل أوروبا وخارجها. كذلك تتمثل الوظيفة العسكرية الجديد للحلف في تهيئة واعداد الدول المنظمة الى "برنامج الشراكة من أجل السلام" للقيام بعمليات حفظ السلام في اوروبا ومنطقة الأطلسي وتكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة. تفرض هذه الوظيفة على الناتو العمل على تغيير هيكل وأنماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع أو التفكير الاستراتيجي، بحيث تكون مستوعبة للتغيرات التي طرأت على الاستراتيجية العسكرية والتي لم تعد استراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعا ومنعا للأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوربي-الأطلسي داخل أوربا واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات وتتمثل قوسي الازمات في القوس الشرقية التي تشمل روسيا وايران، أفغانستان، باكستان، والقوس الجنوبية تشمل شمال افريقيا والشرق الأوسط، فالوظيفة العسكرية الجديدة للحلف تقوم أساسا على تكريس الهيمنة الغربية بصفة عامة والهيمنة الأمريكية بصفة خاصة عن نطاق الحلف كاتحاد غرب أوربا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، والتعاون أيضا مع منظمة الأمم المتحدة.[1]

الفرع الثاني: الوظيفة السياسية من خلال تعزيز الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي

تتمثل وظيفة الحلف السياسية في تعزيز الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي حسب المادة**(4)** التّي أشارت إلى أنّ الحلف يعتبر المنتدى السياسي للتشاور بين دوله عند وقوع أي عدوان خارجي على أي منها قبل استخدام القوة، وفتح مؤسساته السياسية أمام الدول الشريكة للاستفادة من خبرة وتجربة دول الحلف في عمليات التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى مساهمة الحلف في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الدبلوماسية الوقائية) من خلال جمع المعلومات السياسية حول بؤر الأزمات في أوروبا وفي العالم، والتّي قد تسمح للحلف بالتدخل السريع لإدارتها واحتوائها سياسيا ودبلوماسيا قبل تحوّلها إلى نزاع مسلّح أو حرب. كذلك تتلخص الوظيفة السياسية الجديدة للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول الديمقراطي والسياسي للدول الاوربية التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي سابقا لاسيما دول أوربا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفياتي المفكك، ولكي يقوم الناتو بهذه الوظيفة

[1] مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص.251.

الجديدة عقد اتفاقية برنامج "الشراكة من اجل السلام" مع هذه الدول من اجل حل مشكلاتها بالطرق السلمية، الى جانب ادخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في أنظمتها.

بهذا يكون الحلف قد نصب نفسه كمدافع عن الديمقراطية وحقوق الانسان ليس في دول شرق اوروبا فقط وانما في العالم كله، والهدف من هذه الوظيفة هو دمقرطة الأنظمة السياسية لهذه الدول (دول شرق ووسط أوروبا) ثم تجهيزها لدور جديد في اطار الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي. وباستعمال الولايات المتحدة لهذه المتغيرات (الديمقراطية وحقوق الانسان) فتحت الباب امام قواتها العسكرية للتدخل في أي اقليم من اقاليم العالم، نظرا لأن متغيري (الديمقراطية وحقوق الانسان) قد أسسا وضعا قانونيا جديدا يلغي طبيعة التمييز بين النظام الداخلي لدولة ما والنظام الدولي، وصارت مثل هذه التدخلات لا ينظر اليها من زاوية التدخل السياسي بل العكس ينظر اليها وكأنها ضمان لحقوق الفرد في دولة غير قادرة على تحمل هذه المسؤولية.[1]

الفرع الثالث: الوظيفة الاقتصادية عبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء

لقد أصبحت الحروب الاقتصادية بعد الحرب الباردة من المحاور الأساسية في العلاقات الدولية تتمحور أهدافها أساسا حول عنصر الاقتصاد باعتباره القوة المحركة للتفاعلات الدولية، وبالتالي فالصراع الجديد هو صراع من أجل الهيمنة الاقتصادية. اذ أن الوظيفة الاقتصادية للحلف الأطلسي تتمثل في دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأعضاء الأصليين في الحلف والتخفيف من حدة المنافسة بينهم، حتى لا يكون ذلك سببا في تراجع الاستراتيجية الدفاعية ومن أجل تحقيق السيطرة والهيمنة الغربية الرأسمالية على باقي دول العالم، وكذلك لأجل التقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية وازالة جميع الحواجز والعوائق التي تقف كحجر عثرة أمام الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في شتى أنحاء العالم.

وقد أدت التغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي لاسيما تلك التي رافقت انتهاء الحرب الباردة الى احداث فراغ وظيفي للحلف، حيث انبثق عن انهيار الاتحاد السوفييتي زوال الخطر الشيوعي ومنه زوال السبب الرئيسي وراء انشاء الحلف من هنا كان لابد من ايجاد

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة...إلى حروب الهيمنة؟، مرجع سابق، ص. 165.

مبررات لاستمرار الحلف وذلك من خلال اسناده أدوار جديدة تتماشى والتغيرات الطارئة على الساحة الدولية عموما وعلى المستوى الأمني خصوصا. وتتمثل أهم أدوار حلف الناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة:

✓ **الترويج للقيم الليبرالية الغربية (الديمقراطية، حقوق الانسان وحكم القانون):**

بعد نهاية الحرب الباردة أثار التزام الحلف بترقية القيم الديمقراطية الغربية في أوروبا الوسطى والشرقية العديد من النقاشات بين دارسي العلاقات الدولية، من هنا أصبح الترويج للقيم الغربية يشغل حيزا كبيرا من الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي، ففي الأشهر الأولى من عام 2004 عرضت الولايات المتحدة أفكار خاصة بالحلف من اجل "مبادرة الشرق الأوسط" تهدف الى تشجيع الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مبادرة سياسية أكثر منها عسكرية، جاءت لمعالجة الانقسامات التي ولدتها حرب العراق ومنع التهديد الذي قد تولده الاستراتيجيات الأوروبية والامريكية في المنطقة عبر منظمة حلف شمال الأطلسي. وتضمنت هذه المبادرة خطة ثلاثية الابعاد تتمثل في التشجيع على حكم جيد، تعليم أحسن ونمو اقتصادي أكبر، بما يتماشى ومشروع الاتحاد الأوروبي المعروف بـ : "مسار برشلونة" والمعني بالارتباط مع دول البحر المتوسط بشبكة من الترتيبات الاستراتيجية والسياسية وتحقيق تحسن على صعيدي حقوق الانسان و المسائل ذات البعد الاقتصادي.

✓ **مكافحة الإرهاب:**

لقد أشار بيان واشنطن عام 1999 الى ان أمن الحلفاء يتعرض لمخاطر مباشرة تأتي من اتجاهات عديدة، تتمثل في تفجر أزمات إقليمية في المناطق المحيطة بالأطلسي، تنجم عن الإرهاب، التخريب، النزاعات العرقية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة وغيرها....، حيث تنبع هذه المخاطر من منطقة الشرق الأوسط التي أضحت تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف كونها تحوي ثلثي نفط العالم، وهي عرضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل –الملف النووي الإيراني، والسلاح النووي الإسرائيلي- الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والأكثر خطورة ظاهرة الإرهاب الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب. هذا ما جعل التدخل في المنطقة من أولى أولويات الحلف تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الإرهاب. وبعد احداث 11 سبتمبر 2001، عقدت قمة براغ حيث شهدت هذه القمة

تحولات في استراتيجية الحلف حيث يكون قادرا على الرد على التهديدات اللاتماثلية التي ظهرت، وعلى راسها الإرهاب الدولي وذلك من خلال توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، الى جانب انشاء قوة عسكرية خاصة تسمى " قوة حلف الناتو للرد السريع" قادرة على الانتشار في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا. كما اقرت القمة الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء الى مفهوم العمل الوقائي باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة وذلك في حالات أبرزها اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تصديرها او اقتراب متشددين أصوليين من الاستلاء على السلاح النووي، او اقتراب دول وجماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية، وما الحرب على أفغانستان الا مثالا على ذلك[1].

✓ **حفظ الأمن والسلم الدوليين:**

منذ فشلها في قيادة بعض عمليات حفظ السلام في الصومال، روندا و البوسنة فقدت هيئة الأمم المتحدة في نظر العديد من الدول مقام المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على حفظ وفرض السلام الدولي، في المقابل سلطت الأضواء تدريجيا على دور حلف الأطلسي كاليه للحوار، الضغط وحتى للفعل قادرة على جمع الأطراف المتنازعة حول مائدة المفاوضات في أزمة كوسوفو سنة 1998، حيث برز الحلف على أنه المنظمة الأوروبية الوحيدة القادرة على قيادة هذا النوع من العمليات بالنظر لكونه المنظمة الوحيدة التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الامريكية للتدخل. من هنا شكلت منظمة حلف شمال الأطلسي بديلا لهيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة الشرعية الدولية وذلك من خلال التركيز على تحقيق كل من الامن الأوروبي بعد الحرب الباردة من جهة والأمن الدولي الذي أرست قواعده قمة مجلس الامن الدولي للخمسة الكبار في عام 1992، محددة إياها في اربع مبادئ أساسية للنظام الدولي الجديد كما يلي من جهة أخرى:

1. مراعاة عمليات التغيير في هيكليات الدول بعد سقوط معظم الأنظمة الشيوعية في العالم.
2. الالتزام بمبدأ الامن الجماعي.
3. حفظ السلم الدولي أي مضاعفة المسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام، أو في تجنيد حملات عسكرية لتنفيذ الفصل السابع من

(1) Gülnur Aybet end Rebecca R Moore, Op. cit, P.P 4.5.

ميثاق الأمم المتحدة ضد أي دولة مخالفة لمبادئ القانون الدولي ومهددة للأمن والسلم الدوليين.

4. نزع أسلحة الدمار الشامل وضبط السلاح المنتشر في العالم والذي من شانه أن يهدد السلم الدولي برمته.

وبصفة عامة فقط تجلت أدوار الحلف بعد الحرب الباردة في البرامج التالية:

- برنامج الشراكة من اجل السلام لدعم الامن والاستقرار في وسط شرق أوروبا.
- برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من الجنوب وشرق المتوسط.
- الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الازمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة اذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك.

وفي هذا الصدد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو سنة 1999، ثم في أفغانستان بعد احداث 11 سبتمبر 2011، في حين شارك في عمليات تدريب في العراق منذ سنة 2004 وتدخل في ليبيا سنة 2011.

وقد عملت منظمة حلف شمال الاطلسي على إنعاش اقتصاديات الدول المرشحة للشراكة ومساعدتها على التحوّل نحو اقتصاد السوق، سواء من خلال تزويدها بالمنح والمعونات المالية والاقتصادية التّي تمّكنها من تجاوز مرحلة التحوّل أو تزويدها بالخبرات الفنية العملية التّي تمّكنها في بناء بنيتها التحتية، وفتح الأسواق أمام اقتصاديات أوروبا وخارجها، وفي المقابل فإنّ دول الحلف ستستفيد من هذه الوظيفة بتصريف بضائعها المصنعة وغير المصنعة في أسواق هذه البلدان وإيجاد مشروعات استثمارية جديدة فيها والاستفادة من الموارد الأولية المتوّفرة لديها وعمالتها الرخيصة.[1]

المطلب الثاني: المفاهيم الاستراتيجية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي العديد من المفاهيم الاستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من خلال عقد العديد من القمم أهمها: قمة براغ في سنة 2002 (تبنت فيها المنظمة مسالة تعزيز الحوار الأطلسي المتوّسطي)، قمة إسطنبول 2004 (التركيز على استراتيجية

(1) رياض مزيان، مرجع سابق، ص.42.

الأمن عبر الشراكة)، قمة ريغا في 28-29 نوفمبر 2006، قمة بوخاريست 2008، وقمة كييل / ستراسبورغ أفريل 2009 وصولا إلى قمة لشبونة في سنة 2010،[1] والتّي اعتبرت محطة مهمة أخرى في مسار تطوير المفهوم الاستراتيجي للحلف.[2]

الفرع الاول: المفهوم الاستراتيجي لعام 2002 ضمن اولويات قمة براغ

اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي في قمة براغ المنعقدة يوم 21 نوفمبر 2002، مفهوم عسكري متعلق بالدفاع ضد الإرهاب حيث جاء في ملحق هذه الوثيقة تعريف الإرهاب على أنه: "الاستخدام غير القانوني للقوة او العنف ضد الأشخاص والممتلكات، لإجبار أو ترهيب الحكومات والشركات وذلك بغرض تحقيق أهداف سياسية او دينية أو إيديولوجية."[3]

فمن حيث تقييم التهديد لهذه الظاهرة تؤكد قمة براغ على أنه:

- ✓ بالرغم من أن التطرف الديني من المحتمل أن يكون مصدر للتهديدات الارهابية المباشرة للحلف، فهناك أسباب أخرى إقتصادية، إجتماعية، ديموقراطية وسياسية مشتقة من صراع الإيديولوجيات غير الناشئة.
- ✓ يمكن أن تظهر علاوة على ذلك بعض الظروف السياسية كتزويد الإرهابيين بموارد امنة كبيرة.
- ✓ كذلك على الرغم من الاستخدام المبتكر للأسلحة والمتفجرات التقليدية يبقى الشكل الرئيسي للهجوم إرهابي، فمن المتوقع أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى توظيف اكثر الوسائل تدميرا بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل.

هذا المفهوم المرتبط بمكافحة الإرهاب يؤكد أيضا على حماية القوة لحلف شمال الاطلسي من خلال تحديد أربعة أدوار متميزة:

- عمليات مكافحة الإرهاب (تدابير دفاعية أساسا)
- إدارة العواقب (تدابير رد الفعل بعد هجوم إرهابي)

---

(1) نبيل شبيب، مرجع سابق، ص 46.

(2) أشرف محمد كشك، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، مرجع سابق، ص. 26.

(3) OTAN, MC-472- Concept militaire relatif à la défense contre le terrorisme: Annexe-A, Prague2002, http://www.nato.int/ims/docu/terrorism-annex-f.htm

- العمليات الهجومية ضد الإرهاب (التخطيط العسكري، القيادة، ومراقبة المخابرات، والقوات المدربة تدريبا جيدا).
- التعاون العسكري.

من هذا المنظور، تتم العمليات في عدة مناطق حول العالم مثل الحركة البحرية في البحر الأبيض المتوسط وخطط التنسيق بين السلطات المدنية (الشرطة والجمارك وخدمات الهجرة، وزارة المالية، وزارة الداخلية، المخابرات والأمن، وما إلى ذلك) لتنسيق الإجراءات وتحسين الكفاءة لمواجهة ظاهرة الإرهاب.

وقد أنشئ قادة الحلف مبادرة جديدة في قمة براغ 2002، وهي مبادرة براغ للقدرات(PPC) والتي تهدف إلى ضمان أن البلدان الأعضاء قد جهزت ودعمت الحلف لتنفيذ المجموعة الكاملة من المهام العسكرية الحديثة، وفي موازاة مع ذلك تم تعزيز هذه السياسة من خلال تقديم هيكل القيادة الجديد وإنشاء قوة رد الفعل (NRF) للحلف وكتيبة للدفاع ضد الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.[1]

وتشمل القرارات المحددة التي اتخذت في قمة براغ ما يلي:

- ✓ إنشاء قوة استجابة فعالة ومتقدمة تقنيا من قبل حلف شمال الأطلسي تكون مرنة وقابلة للنشر السريع وللتشغيل المتبادل.
- ✓ إقرار مفهوم عسكري متفق عليه للدفاع ومجموعة من التدابير لتعزيز قدرات الحلف لمكافحة الإرهاب.
- ✓ تنفيذ خطة عمل للاستعداد ضد الهجمات المحتملة التي تنطوي على مواد كيميائية أو بيولوجية أو عوامل إشعاعي(CBR).
- ✓ الشروع في اتخاذ تدابير لتعزيز الدفاع ضد الهجمات السيبرانية.
- ✓ وضع مجموعة من المعايير لتقوية الدفاع ضد الهجمات الفضائية.Cyber attakts
- ✓ التوقيع والتصديق على بروتكولات بهدف تعزيز قدرات منضمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التحديات والتهديدات المستقبلية.

(1) Brahim Saidy, Op.Cit, P.119.

- ✓ اتخاذ قادة الحلف قرار لتحسين التعاون و الشراكة الأورو-أطلسية وتعزيز مبدأ الشراكة من أجل السلام.[1]

الفرع الثاني: قمة إسطنبول 2004 وتوسيع عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي

ركزت قمة إسطنبول التي عقدت في جوان 2004 والتي تلت قمة براغ على ثلاث قضايا رئيسية وهي: توسيع عمليات حلف شمال الاطلسي، تحسين القدرات وتعزيز التعاون، وجاءت في القمة مجموعة من القرارات أهمها:

- ✓ تقديم مزيدا من المساعدات لأفغانستان وذلك بتوسيع الحلف وبإنشاء مقاطعة إضافية في البلاد وفرق عمل كفرق إعادة الإعمار والبناء.
- ✓ زيادة المشاركة في العراق حيث وافق قادة الحلف في هذه القمة على مساعدة العراق وذلك من خلال القيام بتدريبات للقوات الأمنية والشرطة.
- ✓ تطوير المشاركة في يوغسلافيا السابقة وذلك من خلال تطوير انشطة مكافحة الإرهاب ومتابعة مشتبهي جريمة الحرب في كوسوفو.
- ✓ جعل القدرات أكثر عملية فقد عمل قادة الحلف على اتخاذ التدابير اللازمة والرامية إلى تحسين وتطوير قدرة المنظمة على القيام بالعمليات في أي وقت وفي أي مكان ضروري.
- ✓ مكافحة الإرهاب حيث قامت منظمة حلف شمال الاطلسي بتعزيز وتطوير جهودها الخاصة في ظل تبادل المعلومات الاستخبارية وتطوير دفعات جديدة عالية التقنية لمواجهة الهجمات الإرهابية.
- ✓ تعميق علاقات الشراكة من خلال توسيع العلاقات مع الشركاء والحلفاء حيث وافقوا على توفير المزيد من الفرص لهم للمساهمة في العمليات التي يقودها الحلف.
- ✓ توسيع العلاقات مع جنوب شرق أوروبا من خلال إعلان قادة وأعضاء منضمة حلف شمال الاطلسي أن قمة إسطنبول الأولى من نوعها في جعل الأبواب مفتوحة أما الأعضاء الجدد.

(1) Michail Hamntan, NATO Past, Present… Future?, Paper presented in the 4th Euro-Atlantic Conference titled '21st Century: Challenges facing Europe and North America' on the 18th of March 2005 at the Egmont Palace in Brussels, 2004-2005

- ✓ تطوير الحوار المتوسطي، فقد دعا قادة منضمة حلف شمال الاطلسي الدول المشاركة في الحوار المتوسطي لإنشاء شراكة أكثر طموحا وتوسعا.
- ✓ إطلاق مبادرة إسطنبول للتعاون التي تصل إلى المنطقة الاوسع في الشرق الاوسط وتسعى إلى تعزيز التعاون العملي مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي.[1]

الفرع الثالث: قمة ريغا 2006 والتركيز على بناء القدرات وتقييم الأداء

اعتبرت قمة ريغا التي عقدت في نوفمبر 2006 القمة التي اجتمع فيها زعماء كل دول منظمة حلف شمال الاطلسي لرسم مسار لتكيف الحلف سياسيا وعسكريا مع الواقع الجديد بعد احداث 11 سبتمبر 2001، وقد سميت هذه القمة بالقمة الانطوائية INTROVVERTED SUMMIT، لأنها كانت عبارة عن عملية تقييمية للتحولات السياسية والعسكرية للمنظمة، مع التركيز على مهامها في أفغانستان، وبالتالي فقد كان التركيز في هذه القمة منصبا على عملية بناء القدرات وتقييم الأداء.

وقد عرفت هذه القمة مجالات وقضايا أساسية منها العسكرية ومنها السياسية:

- ✓ تم أطلاق مجموعة من المبادرات الصغيرة لكنها ذات اهمية تمثلت أساسا في تسطير برامج جديدة لقوات الدفاع والتدريب وبناء القدرات، كذلك التعامل والتنسيق مع المنظمات الأخرى حيث ان نجاح هذه المبادرات مرتبط بالاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي على المواجهة المشتركة لأي تهديد يعترضهم.
- ✓ تم التركيز في قمة ريغا على التحالف السياسي المستمر، وكذلك تعزيز عدد من المبادرات والقدرات لقوات البعثات في المستقبل.
- ✓ تم الاتفاق كذلك في القمة على تأييد التوجه السياسي المستمر وكذا التزام الحلف بتوسيع المنظمة ووضع أهداف ومعايير عالمية لمنظمة حلف شمال الاطلسي من خلال سياسة الأبواب المفتوحة.
- ✓ ارتباط الحلف ببناء وتعزيز شراكات عالمية من خلال تسطير برنامج خاصة لذلك والتأكيد فيه على اهمية فهم الأهداف الأساسية لهذه الشراكة.[2]

---

(1) Michail Hamntan, Op.Cit, p.15-16.

(2) Julianne Smith, Transforming NATO (…again), A Primer for the NATO Summit in Riga 2006, center for strategic and international studies, November 2006, P.P 9-10

الفرع الرابع: الرؤية الاستراتيجية للمنظمة ضمن اهتمامات قمة بوخارست 2008

عقدت منظمة حلف شمال الاطلسي قمة بوخارست في أفريل 2008 برومانيا، حيث كانت ورقة للرؤية الاستراتيجية ولم تكن مناسبة لتبني أفكار ومبادرات جديدة. وكانت هذه الرؤية حول افغانستان لمعالجة عدة قضايا بالإضافة إلى مناقشة المنظمة أهم التحديات التي عرقلت أدائها لأدوارها وكذا طرح قضية العضوية.

وقد كان الموضوع الرئيسي للقمة هو توضيح مهمة المنظمة في التعامل مع الارهاب والانتشار النووي وللاستقرار الامني وكذا حفظ السلام... لكن المنظمة واجهت صعوبات في رسم الخط الفاصل بين هذه المهام بشكل مباشر وهو ما يشكل تهديد مباشر للمنظمة الأمر الذي يؤدي إلى تفويض فواعل أخرى لمواجهة هذه التهديدات مثل تدخل منظمات دولية اخرى.

ويعتبر التدخل في أفغانستان من أهم القضايا التي طرحت في القمة، فجهود منظمة حلف شمال الاطلسي لتحقيق الاستقرار في أفغانستان تثبت أنها اختبار من قدرات الحلفاء والارادة السياسية وذلك لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة عن طريق بناء مدارس وطرق ومستشفيات وذلك لتحسين الحكم.

كما تم اتخاذ مبادرات لتحسين وتوطيد العلاقات مع دول الجيران خاصة باكستان وذلك لمواجهة التهديدات القادمة من هذه الدولة كالتطرف الديني وانتاج المخدرات.

- **قدرات جديدة لمواجهة تهديدات جديدة:**

كان الموضوع الثاني في القمة هو مناقشة الوسائل التي قد تستخدمها منظمة حلف شمال الاطلسي لمواجهة التهديدات الناشئة والتي غالبا لا تتطلب الوسائل العسكرية البحتة ومن هذه الوسائل نجد:

- الدفاع الصاروخي MISSELE DEFENSE

حيث شاركت منظمة حلف شمال الأطلسي في نقاش مستمر حول صواريخ الدفاع، واعتبرت وضع صواريخ في بولندا بمثابة تهديد لها وليس للحد من الخطر الإيراني، وقد وقعت الولايات المتحدة وجمهورية التشيك في القمة اتفاقا على وضع موقع الرادار على الأراضي التشيكية، كما كان الحلف يدرس العديد من أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستية لحماية المجال الجوي للدول الاعضاء.

- **قضية كوسوفو:**

لقد نفذت منظمة حلف شمال الاطلسي حملة القصف ضد القوات الصربية في عام 1999 في محاولة ناجحة لوقف "التطهير العرقي" الصربي للأغلبية الالبانية وفي الفترة 2003-2007 وافق مبعوث الأمم المتحدة "مارتي أهتيساري" على تطبيق مشروع "أهتيساري" في كوسوفو، ولتنفيذ هذه الخطة أو المشروع أعلنت كوسوفو نفسها ذات سيادة مستقلة في فيفري 2008 وسرعان ما لقيت تأييد الولايات المتحدة وأغلبية دول الاتحاد الأوربي.[1]

- **الدفاع الاوربي:**

لقد اعترف حلفاء منظمة حلف شمال الاطلسي على أن الاتحاد الاوروبي لديه أكبر قوة وقدرة لمواجهة التحديات التي تواجه المنظمة. فهذا الاعتراف قد يفتح لفرنسا طريق العودة إلى الهيكل العسكري المتكامل لمنظمة حلف شمال الاطلسي الذي غادرته في 1966، فابتداء من 2008 ترأست فرنسا الإتحاد الاوربي وقامت ببدل جهود لبناء مؤسسات الدفاع التابعة للإتحاد.

في الأخير نقول أن الحلف الأطلسي عرف ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى كانت ابان الحرب الباردة انتهج فيها استراتيجية أولوية الدفاع الجماعي، والثانية جاءت بعد الحرب الباردة تبنى فيها استراتيجية الأمن الجماعي بعد أن زال الخطر الشيوعي من خلال مفهومين استراتيجيين (1991-1999) حاول من خلالهما اقامة توازن بين الوظائف التقليدية للناتو (الدفاع الجماعي) والمهام الجديدة (حفظ السلام وإدارة الأزمات) بهدف البقاء كأداة فعالة لضمان الاستقرار في المنطقة الأورو-اطلسية وأخيرا المرحلة التي تلت هجمات واشنطن وهي الأخرى جاءت بمتغيرات جديدة أولها كان تحدي الحلف في إيجاد مبررات لبقائه كان نتاجه عقد العديد من القمم نحو البحث عن استراتيجية أطلسية جديدة وواضحة حول مسألة التدخل الأطلسي في الازمات وادارتها، قضايا الإرهاب الدولي و أيضا دوره في مواجهة الأخطار اللاتماثلية الأخرى، هذه الجهود التي تمثلت في تلك القمم التي عقدت، وعليه نقول ان الحلف أثبت في كل مرة يشهد فيها تحد تجاوزه لهذا التحدي دون أن ينسى الثوابت التي قام

(1) Paul Gallis, The NATO Summit at Bucharest, CRS Report for congress, 2008, P.P 3-5.

عليها في البداية (ضمان الأمن الأورواطلسي وفقا للقيم الغربية باستعمال القوة العسكرية وتحقيقا للمصالح الأطلسية) فالحلف هو الظاهرة الذي صمد الى حد الأن.[1]

المطلب الثالث: الاستراتيجية الاطلسية لإدارة الأزمات؛ نحو تكريس مفاهيم استراتيجية جديدة

وسّعت منظمة حلف شمال الأطلسي من نطاق وظائفها وعملياتها بالبحث عن أدوار جديدة، وذلك بتبني استراتيجية التدخل السريع في إدارة الأزمات التّي قد تهدّد مصالح الدول الأعضاء خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط استجابة لمعطيات البيئة العالمية المتغيّرة والتحدّيات الأمنية التّي تواجهها المنظمة والتّي تتمثّل في عدم الاستقرار واحتمال ظهور نزاعات وازمات جديدة خاصة في المحور المحور الشرقي مع وجود القوّات الروسية والمخزون الكبير لأسلحة الدمار الشامل ومختلف الصراعات بين دول شرق اوروبا والتي أدّت إلى إبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام والتوّسع نحو الشرق. اما المحور الجنوبي والذّي يبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط ويمتد الى الشرق الأوسط وجنوب غرب أسيا والمنطقة العربية التّي تعتبر بؤرة للأزمات والتوتر بسبب الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة والهجرة غير الشرعية والتّي دفعت الحلف إلى إبرام اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة.

الفرع الاول: قمة لشبونة 2010 وتكريس مفاهيم الدفاع الجماعي والتعاون الأمني

شكلّت قمة لشبونة لرؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي التّي انعقدت بتاريخ 19-20نوفمبر 2010 حدثا هاما في مسيرة تحوّل الحلف حيث تبنّى خلالها مفهوما استراتيجيا جديدا أوضح الهدف الدائم والمهام الأساسية التّي تضطلع بها المنظمة في ظّل البيئة الأمنية الجديدة والمتمثلة في الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات والتعاون الأمني[2]؛ كما حدّدت هذه الوثيقة الأسلوب الذي سينتهجه الحلف لتحقيق الأمن ونصّت على مبادئ توجيهية لتكييف

---

(1) زرقونة صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، **السياسة الدولية**، العدد 129، أفريل1997،ص.69.

(2) محمد الحرماوي، "استراتيجية حلف شمال الأطلسي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4199، 2013، تم تصفح الموقع يوم: 15 مارس2020، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art

قوّاته العسكرية، حيث أصبح المفهوم أكثر تحديدا ووضوحا عن المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 الخاص بالتدخل الأطلسي في الأزمات وذلك نتيجة لاستمرار التهديدات التّي تواجهها مصالح الدول الأعضاء خارج أقاليمها؛ وقد احتوى على ما يلي:

- امتلاك الحلف الإمكانيات السياسية والعسكرية التّي تمكّنه من التعامل مع الأزمات قبل أو بعد حدوثها.
- أمن دول الحلف من أمن الدول غير الأعضاء فيه، فالبيئة الأوربية الأطلسية لم تعد وحدها هي أراضي الحلف بل يمكن للصراعات التّي تشهدها الدول الواقعة خارج حدوده أن تؤثر على أمن دوله ذاتها، ويقع ضمنها أمن الطاقة لأنّ الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمرّ عبر أراضي مختلف بلدان العالم ما يجعلها تكون عرضة للهجمات والانقطاع.

وعليه يوضّح هذا المفهوم كيف يمكن للأزمات والصراعات التّي تحدث خارج نطاق المنطقة الأورو أطلسية أن تمثّل تهديدا مباشرا لمصالح وأمن التحالف، ولذلك يتدخل الحلف عند الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها حال وقوعها لإعادة الاستقرار للمنطقة بعد انتهاء الأزمة وذلك بإعادة إعمارها.[1] كما ينبغي أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للمساهمة في كلّ حالة على حدا و عن طريق توافق الآراء وفقا للمادة (07) بصورة جماعية في منع نشوب صراعات بطريقة فعّالة ونشطة في جميع المراحل الثلاث لإدارة الأزمات (الوقاية – إنهاء الصراعات العنيفة و تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع)[2] بما في ذلك عمليات الاستجابة للأزمات وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة، فالمفهوم جاء مؤكّدا على ضرورة أخذ الحلف بعين الاعتبار الإطار العالمي اذ يمكن أن تتأثر مصالحه الأمنية ومصالح دوله بسبب مخاطر تتجاوز مجرّد العدوان على أراضي احد أعضائه كالإرهاب، الجريمة المنظمة وإعاقة تدفّق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء،[3] حسب هذا المفهوم الجديد يطبّق الحلف نهجا شاملا في تنفيذ

---

(1) أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص. 22.

(2) Christos Katsioulis, The new NATO strategy a temporary compromise, (Germany: friedrich ebert stiftung, 2011), P.4.

(3) هانز بورن وأخرون، الرقابة والتوجيه أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ،2010)، ص. 80.

هذه المهمة الأساسية، لتحقيق الأمن وإدارة الأزمات من خلال توسيع أدوات تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية داخل الحلف وتشكيل قدرات إدارة الأزمات المدنية لمساعدة القدرات العسكرية، فالإدارة الفاعلة للأزمات تتطلب نهجا مشتركا يتكوّن من السياسي والمدني والعسكري، والحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية للتصدي للأزمات قبل وأثناء وبعد الأزمة، حيث يستخدم مزيجا من الأدوات السياسية والعسكرية المساعدة في إدارة هذه الأزمات.[1]

وتلت قمة لشبونة قمة شيكاغو سنة 2012 وبيانها الذّي تمحور حول توسيع الحلف وإعداده ليستطيع التعامل بفعالية أكبر مع التحديات الأمنية التّي تواجهه، اضافة الى إقامة شراكات جديدة مع دول تقع خارجه[2]، كما شملت قراراته تجديد الالتزام بالروابط الحيوية عبر الأطلسي وتقييم التقدّم على صعيد العمليات في العديد من أنحاء العالم.

يعتبر هذا المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشأن التدخل الأطلسي في ادارة الأزمات ويشير الى أن الحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من إدارة أزمات سواء قبل، أثناء أو بعد نشوبها فالنزاعات والاضطرابات الواقعة خارج حدوده من شأنها أن تمس باستقرار أعضائه وعليه يتعين على الحلف التدخل حيثما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو ادارتها في حالة وقوعها ثم إعادة الاستقرار اليها و المساعدة في اعادة الاعمار.[3]

كما سبق تبني هذا المفهوم الاستراتيجي الجديد عقد قمة ستراسبورغ في 2009 والتي تطرقت الى الأزمات والتحديات التي لاتزال خارج السيطرة وهذا بسبب طبيعتها وخصوصيتها التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها فعلى سبيل المثال الحراك الشعبي الذي عرفته دول الضفة الجنوبية للمتوسط لم يكن ضمن حسابات القوى الغربية بصفة عامة والحلف الأطلسي بصفة خاصة، فهذا الحراك كان يدور في أرض بعيدة نسبيا عن دول الحلف إلا ان مصالح أعضائه مهددة، ومن هذا المنطلق جاء التدخل الاطلسي في ليبيا لحماية المصالح الغربية هناك وفق ما تم اقراره

(1) محمد الحرماوي ،"استراتيجية حلف شمال الأطلسي"، مرجع سابق.

(2) Jaroslav nad and peter Bàtor, The nato summit in chicago –tasks , results and challenge, P. 02 .

(3) محمد الحرماوي ،"استراتيجية حلف شمال الأطلسي"، مرجع سابق.

في المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 الذي كان أكثر وضوحا وتحديدا عن سابقيه بشأن التدخل في الأزمات حيث تضمن ما يلي:

- ✓ امتلاك الحلف لمقدرات عسكرية وسياسية نادرة يمكنها التعامل مع الأزمات سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها.
- ✓ البيئة الامنية لم تعد مقتصرة على أراضي الحلف إذ أن النزاعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدوده قد تلقي بظلالها على أمن دول الناتو ذاتها.
- ✓ يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه وكلما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الازمات أو ادارتها حال وقوعها، ثم اعادة الاستقرار بعد الانتهاء و المساعدة على اعادة الاعمار.[1]

الفرع الثاني: إدارة الأزمات كاستراتيجية جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

يعتبر مصطلح إدارة الأزمات مصطلحا مستجدّا في العلاقات الدولية للدلالة على دور الدولة في مواجهة الكوارث المفاجئة وظروف الطوارئ المختلفة، ويعني "التحكّم في مسار الأزمة واتّجاهها من خلال عملية رشيدة تقوم على البحث عن المعلومات لاستخدامها كأساس لاتّخاذ القرار المناسب وهي إدارة تقوم على التخطيط والتنظيم والرقابة".

كما يقصد به "جملة الأساليب والأطر والمؤسسات الموكلة باتّخاذ القرارات السريعة والعقلانية لمواجهة التحدّيات والتطوّرات والطوارئ الدولية لمنع امتداد واتّساع نطاق النزاعات والصدامات ومنع الإخلال بموازين القوى لتجنب احتمالات المجابهة بين الدول الكبرى في العالم".

كما عرّف "سنايدر" إدارة الأزمة باعتبارها "سعي الأطراف إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم للتعايش والتوافق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة ".[2]

---

(1) أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص. 22.

(2) خليل عرنوس سليمان، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية و هيكل النظام الدولي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011) ، ص. 11.

و إن تعدّدت التعريفات المقدّمة لمفهوم إدارة الأزمات يبقى المعنى العام لهذه التعريفات واحد هو كيفية التغلب على الأزمة باستخدام الأدوات العلمية والإدارية المختلفة لتجنّب سلبياتها والاستفادة من إنجابيتاها.

وفي هذا الاطار شهدت العقيدة الاستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تطورا ما بين سنتي 1994و2001 من الردع إلى الدفاع عن المصالح الجماعية، ومن مبدأ الأمن الجماعي الذّي نصت عليه المادة (5) من المعاهدة المنشأة للحلف على أنّ "أيّ هجوم مسلح ضّد أيّ عضو من أعضاء الحلف يعدّ هجوما على دول الحلف كافّة بما يتيح لها حق الدفاع عن النّفس "إلى تبنّي الحلف استراتيجية التدخل في الأزمات في مختلف أنحاء العالم استجابة لمعطيات البيئة الأمنية العالمية الجديدة، وبذلك وّسع الحلف من بيئته الأمنية حيث أصبح يتعامل مع الأزمات التّي من شأنها أن تشكّل تهديدا للمصالح الاستراتيجية للدوّل الأعضاء ولو كان ذلك في مناطق لا تتاخم جغرافيا إقليم الحلف، خاصّة في منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط.[1] وتعتبر قمّة الحلف في روما بداية توّجه السياسة الأمنية الأطلسية نحو الدول المتوّسطية غير الأوروبية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار على الحدود الجنوبية للدول الأوروبية، حيث يعمل على توفير عدد من القوّات التّي تستطيع الانتشار السريع والفوري للقيام بمجموعة كاملة من المهام العسكرية داخل المنطقة التقليدية له وخارجها في إطار تنفيذه للاستراتيجية العسكرية – المدنية لإدارة الأزمات وفقا لما صدر عن قمته المنعقدة بستراسبورغ سنة 2009 والتّي قرّر فيها الجمع بين الإجراءات والتدابير المدنية والعسكرية لإدارة الازمات، التخطيط لحلات الطوارئ المدنية بالإضافة إلى التأكيد على أهمية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، وهو ما جاء متضمنّنا في خطّة التوجيه السياسي الشامل (comprehensive political guidance) لسنة 2006 حيث صاغها الحلف من أجل مواجهة التحدّيات الجديدة للقرن الواحد والعشرين والمتمثّلة أساسا في مخاطر الدول الفاشلة، انتشار الأسلحة وما يمكن أن تسبّبه من عدم الاستقرار وخلل في تعطيل تدّفق الموارد لدول الحلف، ولأجل ذلك كوّن حلف شمال الأطلسي "قوة استجابة الحلف nato : NRF

[1] أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص. ص 21-22.

response force" من أجل زيادة القدرة في الاستجابة الفورية للأزمات والانتشار بسرعة وذلك وفقا لما تمّ الاتفاق عليه في اجتماع جوان 2009.[1]

إلاّ أنّ موجة التحوّلات والثورات التّي عرفتها المنطقة العربية أدّى إلى ازدياد نشاط حلف شمال الاطلسي في هذه المنطقة بشكل واضح سواء في عمليات الشراكة والحوار الاستراتيجي او عمليات التدخل العسكري لإدارة الأزمات، وهو تحديدا ما وقع في ليبيا حيث حاول الحلف إعادة ترتيب الأوضاع فيها موّظفا قوّته العسكرية مستندا لجملة من المبررات لهذا التدخل[2]. فارتباطا بخصوصية الأزمة الليبية أين كان الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في قمع الثوار من قبل النظام دفع حلف شمال الأطلسي بالعودة إلى تطبيق استراتيجيته العسكرية بالتدخل عبر فرض حظر طيران جوّي بداية من 31 مارس 2011 تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي بالتعاون مع قوى أوروبية أخرى. [3]

وكحوصلة لما تناولناه في الفصل الاول، فيمكن أن نستنتج أن تحول اجندة حلف شمال الاطلسي في اطار الوضع الدولي الجديد الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة، قد تأثر بدرجة كبيرة بتغيير مفهوم التهديد وتطور مفهوم الامن عامة ومفهوم الامن الاوربي خاصة، حيث انتقل الاول من امن قومي ساد بعد معاهدة ويستفاليا سنة 1648 وركز على تحقيق المصلحة القومية للدولة في إطار البعد العسكري، إلى أمن مجتمعي ومن ثم إنساني يركز على الأفراد وكيفية تحقيق الرفاه لهم، إضافة الى الاهتمام بما كانوا يعيشون في حرب أو سلام بما يضمن حقوق الانسان، فيما انتقل الثاني من مفهوم الأمن الاوربي الضيق الذي يعني اوروبا الغربية فقط ويحدد في اطار التنافس الأمريكي السوفياتي إبان الحرب الباردة، الى مفهوم موسع وجديد يشمل مختلف قضايا ومناطق النظام الدولي، هذا ما برر التركيز على ضرورة حفظ الامن والسلم الدوليين وذلك من خلال ظاهرة التدخل الدولي.

---

[1] زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ حالة الحوار المتوسطي- الأطلسي، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص.106.

[2] عبد الكريم بإسماعيل، مرجع سابق، ص.ص 222-223.

[3] زهيرة حواس، مرجع سابق، ص.107.

من هنا كان عل الحلف أن يغير استراتيجيته لكي يستمر خصوصا بعد زوال السبب الرئيسي إزاء وجوده ألا وهو الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، حيث كان على قيادة الحلف الأطلسي أن تجد له أدوار جديدة تبرر استمراره، فكانت حرب كوسوفو والنصر الذي حققه فيها نقطة الفصل في اعتباره القوة المسيطرة على العالم دفاعيا والشريك الأمثل من اجل حفظ السلم والامن الدوليين خصوصا مع تراجع دور وفاعلية منظمة الأمم المتحدة. ويبقى التدخل الانساني من أهم الأليات أو الاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة حلف شمال الأطلسي في ممارسة ادوارها ووظائفها الجديدة التي اكتسبها بعد الحرب الباردة.

ومع انتهاء الحرب الباردة وما أدت اليه من تغير في البيئة الأمنية سعى قادة الحلف الى التكيف مع هذه التغيرات وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمال الأطلنطي في جوان عام 1990 حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي هو الدفاع المشترك لايزال قائما ومطلوبا فان التغيرات في البيئة الامنية المحيطة تقتضي تغيرا في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ومن ثم لابد من ادخال تغييرا على استراتيجية الحلف العسكرية، وترافق مع ذلك اقرار لجنة التخطيط بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية للحلف من اجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار.

الـفـصل الثاني:

التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي: تعدد الرهانات وتنوع المقاربات

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي: تعدد الرهانات وتنوع المقاربات

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من المناطق التي تحتل مكانة هامة في استراتيجية دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي، خاصة وأن جل المخاطر والتهديدات حسبهم ترتكز في هذه المنطقة، حيث ترى فيها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا أنها محور استراتيجيتها "من حيث الموارد الحيوية" التي تتمتع بها، فقد كانت في السابق تشكل في معظمها مناطق الاستعمار التقليدية بالنسبة لها. اذ أن التحول في أولويات منظمة حلف شمال الاطلسي نحو اهتمام أوسع بهذه المنطقة، جاء لخلق مناخ إقليمي إيجابي يخص السلام والاستقرار في منطقة جنوب وشرق المتوسط، كما حددته استراتيجية المنظمة لما بعد الحرب الباردة، ويكون عن طريق فتح حوار وتعاون معها وتعميقه في المستقبل في عدة مجالات.

وقد وصف ستيفن والت "Stephen Walt" مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها مرحلة نهضة الدراسات الأمنية، فنهاية الحرب الباردة أدت الى توسيع مفهوم الأمن الى الأبعاد غير العسكرية بعدما كانت التهديدات العسكرية هي المهيمنة على الدراسات الأكاديمية طيلة فترة الحرب الباردة، ومن أبرز المقاربات التي سادت بعد فترة الحرب الباردة هي المقاربة التي قدمها المفكر "باري بوزان" حيث يرى أن فكرة الامن التي تكون مرتبطة بالمستويات الدولاتية فقط وبالمسائل العسكرية لا غير، تعتبر عاجزة وقاصرة، وذلك لأن ظاهرة الاعتماد المتبادل خلقت نوعا جديدا من الأمن ألا وهو أمن الجماعات الانسانية، هذا الأمن تأثر بعوامل تتفاعل في خمسة أبعاد: عسكرية، سياسية، اقتصادية، مجتمعية، وبيئية. من هنا يمكننا الحديث عن مختلف التحديات والتهديدات التي يعاني منها الفضاء المتوسطي، بعضها تقليدي ذات طابع عسكري مثل الصراع العربي الاسرائيلي، أزمة الصحراء الغربية، الأزمة القبرصية وكذا الازمة البلقانية والبعض الأخر من التهديدات الجديدة برزت مع نهاية الحرب الباردة مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، التدهور البيئي وكذا النزاع على الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه، مع اختلاف التباين والادراك تجاهها على الرغم من التأثيرات السلبية التي تنجر عنها والتي تمس الفضاء المتوسطي برمته، ونحن في دراستنا سوف

نركز على التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط والتي برزت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ألا وهي الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

المبحث الاول: منطقة المتوسط كخط أمني جديد

تعتبر الدولة المتوسطية الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تعتبر مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة. ومع نهاية الحرب الباردة اصبحت فجأة انها "خط الازمة الجديد" في مواجهة التهديدات الاستراتيجية في هذه الفترة. فالأزمات والتوترات التي تحيط بالمنطقة، ولا سيما من جنوب البحر الأبيض المتوسط، تثير خلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن طبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن وتقاسم الأدوار في هذه المنطقة. وعلى هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط تبدو وكأنها منطقة غير مستقرة، حيث تتغذى الأزمات على التفاوت الواضح بين الجنوب والشمال، هذا ما قد يؤدي إلى ثورات شعبية مزعزعة لإستقرار المنطقة.[1] ويتميز الفضاء المتوسطي بالتعدد وعدم التجانس سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وهذا ما أثر ويؤثر في سلوك الفواعل المنتمية لهذا الفضاء خاصة مع التفاقم الكبير للتحديات والقضايا الأمنية على ضفتي المتوسط، وهذا ما جعل العلاقة بين دول ضفتي المتوسط مقيدة بالهواجس الامنية في ظل تباين الإدراك اتجاه التهديدات الموجودة في المتوسط.[2]

ولتقديم تعريف شامل لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط سيتم التطرق أولا الى مختلف الاسماء التي تشير الى هذه المنطقة، وذلك من خلال العودة الى الجذور التاريخية لهذا المصطلح، لنحدد الدول المكونة لهذه المنطقة، ومن ثم التركيز على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها هذه الاخيرة، حيث يحظى البحر الأبيض المتوسط بمكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الانسانية وحتى وقتنا الحالي، فقد كتب عالم الجغرافيا الامريكي "ألفريد ماهان" سنة 1892 قائلا:

---

(1) Jean-François Coustilliere, La sécurité en Méditerranée: Un état des lieux à la lumière des politiques de sécurité et de défense de l'UE et de la Politique Européenne de Voisinage, p.6.

(2) Ersin Kalaycioglu, «la construction de la confiance en méditerranée orientale: une perspective turque», IVème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en méditerranée: Dix ans du processus de Barcelone: résultats et nouveaux objectifs, Barcelone, CIDOB, septembre 2005, p.p 49.50.

"أن الظروف جعلت من البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي أخر، يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت امم بأكملها للسيطرة عليه ولايزال الصراع مستمرا. وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي في كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين القارات".[1]

المطلب الاول: منطقة المتوسط؛ رؤية مفاهمية

إن المشهد الاستراتيجي الجديد يبين أن حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي كان منطقة هادئة للأمن الأوروبي، قد أصبح منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة، وفي الوقت نفسه يواجه صناع السياسات في الغرب عدداً من المعضلات الكبرى التي تحتاج إلى معالجة. إذ كان لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن تتبنى سياسة فعّالة في التعامل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهذا يرجع إلى تباين وجهات نظر زعماء الولايات المتحدة وأوروبا بشأن الأمن في هذه المنطقة. والواقع أن كبار المسؤولين الأميركيين عندما يفكرون في حوض البحر الأبيض المتوسط فإنهم يفكرون أولاً في كل المنطقة الشرقية، وخاصة اليونان وتركيا، فضلاً عن منطقة البحر الأسود. وهم ينظرون إلى البحر الأبيض المتوسط باعتباره نقطة انطلاق للشرق الأوسط والخليج، أما بالنسبة للساسة الأوروبيين، وخاصة في بلدان مثل فرنسا وإسبانيا، يرون أنه من الضروري دراسة المخاطر التي يفرضها البحر الأبيض المتوسط ومصالح مختلف المناطق في هذا المجال. وبذلك سنبدأ بتحديد المنطقة الجغرافية التي تغطيها دراستنا، فالعديد من المؤسسات الغربية مثل الاتحاد الأوروبي واتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي خاصة، تتعامل بطريقة منظمة مع حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يكشف عن أهميتها، وقد أقاموا علاقات مع عدة بلدان في السياق الجغرافي لهذا الحوض، واجراء حوارات معها تترجم إلى أنواع مختلفة من الاجراءات الملموسة.

ففي تعريف منطقة البحر الأبيض المتوسط، نجد العديد من المفاهيم المختلفة والمتنوعة، فقد قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة للمنطقة والدول المتوسطية.

---

(1) سفيان طبوش، محمد غربي، الامن في المتوسط بين التعاون والتنافس، "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية"، جامعة الشلف، العدد17، جانفي 2017، ص. 4.

بداية نجد المجال الذي يشكل الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أنشأها مؤتمر وزراء الخارجية الأوروبي المتوسطي المنعقد في برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995. تجمع هذه الشراكة بين 15 دولة في الاتحاد الأوروبي و12 دولة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

وقد عرف البحر الابيض المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فعلى سبيل المثال كان الرومان يسمونه "ميرنوسترم mare nostrum" أي بحرنا[2]، ويطلق عليه الاتراك "أكد نيز Akdeniz" التي تعني البحر الأبيض، فكل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية. وفقا لهذه القاعدة هناك واحد وعشرين دولة متوسطية وهي كالاتي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا، قبرص، مالطا، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا وموناكو. ومجموعة من الدول تتوسط البحر الأبيض المتوسط نسبة لأسمه فهو بحر يتوسط ثلاث قارات وهي افريقيا، أوروبا واسيا تتشكل من مجموعة من الأقاليم المختلفة دينيا عرقيا ولغويا وحتى حضاريا. فإذا كان المحدد الجغرافي يقر بوجود واحد وعشرين دولة متوسطية فالعكس بالنسبة للمحدد الاستراتيجي الذي يقول بعدم امكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من دول، فالدول المتوسطية وفق هذا المحدد تتسع وتضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها وأهدافها. فهذا المعيار أو المحدد يتمثل في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا، أو سياسيا، وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير المتوسطية بالمعيار الجغرافي، مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية، وتعمل بذلك على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

(1) Jean-François Coustilliere, Op.cit., P.4.

(2) Abdenour Benantar, Les perception arabe et européenne de la méditerranée, in aire régionale méditerranéé, (Paris: unesco, 2001), p.77.

الشكل (2): خريطة تبين حوض البحر الأبيض المتوسط

المصدر: https://sites.google.com/ https://bit.ly/3h0RQD9

تتميز المنطقة المتوسطة بموقع فريد من نوعه جعلها محط العديد من الحضارات التاريخية، الفرعونية، الرومانية العربية والاسلامية، وقد توالت عليه العديد من القوى الكبرى التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: اسبانيا، بريطانيا، فرنسا واخيرا القوى الكبرى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما يتسم البحر الأبيض المتوسط بالتعدد والتنوع في اللغة ويظهر هذا التعدد في اللغات المتداولة لدى السكان ويظهر هذا في اللغة العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الايطالية، الاسبانية. اضافة الى هذا التنوع في اللغات نجد ديانات مختلفة متمثلة في كل من الاسلام والمسيحية اضافة الى اليهودية.[1]

إن البحر الأبيض المتوسط كما قال الجغرافي "أولاندو ريبيرو" بحر يتوسط أراضي أوربا واسيا وافريقيا، ونظرا لموقع هذا البحر في الوسط، بين عدة أجزاء من اليابسة ولأهميته الكبرى لدى الحكام، اصبح له اسما منذ القرن السادس عشر وتحديدا في سنة 1543م. فالاهتمام بهذه المنطقة كان منذ القدم وتمخض عنه العديد من الصراعات في مختلف الفترات التاريخية، نظرا لاستقطابه الكثير من الحضارات، فقد استحوذ الروم على هذه المنطقة في فترة معينة وأطلقوا عليه اسم "بحر الروم"، لتلقي بظلالها الفتوحات الاسلامية على المنطقة المتوسطية وسمي في هذه الفترة باسم "البحر الشامي"، وهكذا عرفت هذه المنطقة صراعا بين

(1) مصطفي بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 7.

الشمال والجنوب حول نسبة هذا البحر على الرغم من وجود بعض المفكرين المغاربة المحايديين وفي مقدمتهم "الشريف الادريسي" قد اختاروا اسم "بحر الزقاق" باعتباره زقاق يسلكه الناس الى حيث يقصدون، لتجتمع التعابير الأخرى بتسميته "البحر الأبيض المتوسط" الذي يتوسط الأمم على ضفافه، وفي هذا الصدد قامت الباحثة الامريكية "ايلين لابيسون" بوصفه حين قالت:

"ان معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة، لكل من أوربا، افريقيا، وأسيا وأنه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة، والدول التي تحيط به تربطها علاقات الجيرة".[1]

الشكل (3): البحر الأبيض المتوسط "مسطح مائي محصور بين قارات العالم القديم الثلاث أفريقيا وأسيا وأوربا"

المصدر: https://bit.ly/3lJX3me

تتشكل منطقة المتوسط من حوضيين رئيسيين تفصل بينهما سلسلة صخرية تسمى "العتبة" أو النتوء بين صقلية وتونس، لا يتجاوز عمق المياه فيها 400 متر مقابل 4000 متر في متوسط العمق في الحوضيين الشرقي والغربي، يبلغ طول هذه العتبة 140 كلم، اضافة الى ذلك يتصل الحوض الغربي بالمحيط الاطلسي عبر مضيق جبل طارق الذي يفصل بين افريقيا عن أوربا، ويضيق في نواحي مدينة طنجة المغربية الى أن تصبح المسافة بين الساحليين المغربي والاسباني لا تكاد تتجاوز 14 كلم مع عمق يتراوح بين 100 و 1500 متر، ينفتح الحوض الغربي

[1] روبرتو ألبيوني، البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ترجمة: سلوى حبيب، "السياسة الدولية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 188، 1994، ص.65.

شمالا على البحر التيراني المحصور بين البلقان وجزر كورسيكا وسردينيا، أما الحوض الشرقي فيمتد من العتبة بين تونس وصقلية غربا الى شواطئ الشام شرقا ويمكن تقسيمه الى حوضيين، الغربي يدعى البحر الأيوني ويسمى الثاني الحوض الشامي.[1]

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد وتتفرع منه وندكر منها: البحر التيراني، البحر الأدرياتيكي، البحر الأيوني، بحر ايجه والبحر الأسود، ويلاحظ أن هذا الأخير يتميز عن غيره من البحار كونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وعليه فان الدول المتوسطية تقع في القارات الثلاث، افريقيا، أسيا وأوربا اضافة الى دولتين في وسط البحر وهما قبرص ومالطا، فالدول المتوسطية من الناحية الجغرافية هي تلك التي لها منفذ على البحر المتوسط. وتوجد حوالي ثلاث وعشرين دولة تطل عليه، متوزعة على ثلاث قارات، اضافة الى بعض الجزر الصغيرة المنتشرة فيه، والدول هي: فرنسا، اسبانيا، موناكو، كرواتيا والبوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جبل طارق، ايطاليا، مالطا، ألبانيا، اليونان، أوريا، قبرص، قبرص الشمالية، لبنان، فلسطين، تركيا، مصر، ليبيا، تونس الجزائر والمغرب.[2]

الشكل(3): خريطة توضح منطقة البحر الأبيض المتوسط

المصدر: حوض البحر الأبيض المتوسط- ويكيبيديا ar-wikipedia.org

(1) سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة: سنا أبو شقراء، (بيروت: دار الفرابي، 1992)، ص.12.

(2) رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسة، 2009/2008، ص.45.

يستند البحر الأبيض المتوسط على أربع عقد استراتيجية:

- مضيق جبل طارق والذي يتصل مع المحيط الاطلسي.
- قناه السويس التي تعد محور اتصال مع البحر الأحمر والمحيط الهندي.
- مضيق البوسفور والدردنيل الرابط بين البحر الأسود وروسيا والقوقاز.
- مضيق صقلية الذي يربط الحوض الغربي وحوض شرق البحر الأبيض المتوسط.

تتميز منطقة البحر المتوسط بمؤهلات من الناحية الجغرافية، فمنذ القدم كانت نقطة انطلاق للعديد من الحملات العسكرية لكثير من الدول على سواحله، ويعد جهة انكشاف استراتيجية كما يرى الباحث "كين بوث" الخبير في الاستراتيجية البحرية، بأن السيطرة على البحر المتوسط يحقق ثلاثة وظائف بالتنسيق مع الجانب السياسي والجغرافي والمتمثلة في كل من:

1- الوظيفة العسكرية: تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر المتوسط عن طريق الردع، الدفاع في أعالي البحار.
2- الوظيفة الدبلوماسية: تتمثل في تمكين الدولة من التفاوض على أساس مركز القوة واستخدام المناورة.
3- الوظيفة السياسية: تتمثل في حماية السواحل وتحقيق توازن النظام الدولي عن طريق توازن القوى، ويعتبر البحر المتوسط المحور الذي تأججت فيه معظم الصراعات بين القوى العالمية للسيطرة على المنطقة وكان الفوز مرهونا بسيطرتها على المياه التي تضم مناطق استراتيجية.[1]

الفرع الاول: الأهمية الجيوسياسية* لمنطقة المتوسط:

الجيوسياسية (La géopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على

(1) Lucy Dumas, les lieux de la méditerranée: présentation géographique, (Paris: fondation pour les études des la défense nationale,1992), p.21.

* **الجيوسياسية:** وهي الميدان التي يتمحور حول التساؤل عن مجموع العلاقات القائمة بين الفضاء والسياسة، كيف وبأي طريقة توثر الحقائق الجغرافية كالموقع، المناخ والتضاريس على التنظيمات الاجتماعية والخيارات السياسية وبالعكس كيف يغير الانسان هذه الحقائق أو يؤثر عليها لبلوغ غايته وتطبيق سياسته.

السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات. ان جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فان الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الاوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الانسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض.[1] إذا ليس من السهل تحديد مفهوم "البحر الأبيض المتوسط" لارتباط تعاريفه الجيوسياسية بالسياسة والطبيعة في المنطقة[2]، حيث يشكل البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في أن واحد، وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة "المجال الحركة" والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات "أسيا، أوربا وافريقيا" ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الاخرى "بحر تزدحم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به عدة شواطئ، انه بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فان جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الارضي الذي يحيط به. و للتأكيد على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثيين أمثال "مورتن كابلن Morton Kaplan" الى القول: **"أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"**[3]، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البسفور والدردنيل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة الى البحر المتوسط ومنه المناطق الأخرى.[4]

وللتاريخ دور مهم في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي الى حضارات وثقافات مختلفة، لكن اكثر من هذا، فالمكان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من

---

(1) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر،1989)،ص.65.

(2) روبيرتو اليوبي، البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 118، 1994، ص.67.

(3) تباني وهيبة، مرجع سابق، ص.53.

(4) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة، 2005)، ص .31.

أجل السيطرة عليه، ومراقبته التي لم تتوقف منذ 10000 سنة. فصدق الجغرافي "ايف لاكوست Yves Lacoste" عندما وصف في كتابه جغرافية المتوسط **"أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية"**، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الابض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية. فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي-الاسرائيلي، والنزاع التركي-اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية. والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فهو مفهوم دال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الاسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الامبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوربية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الاطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الاستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية، ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الامريكية، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع ابقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الامريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي.[1]

ان نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق-غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والاسلام وهو الأمر الذي تنبأ به "صامويل هنتغتون" في حديثه عن صدام الحضارات. فاذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فانه يعرف أيضا

(1) خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 123،1996، ص.250.

منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة عبر اطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها، امنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله، وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. فبعيدا عن كل هذه التصورات يعد بحر الابيض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض المتوسطي بأكمله.[1]

الفرع الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسط

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط الجسر الرابط بين دول ضفتي المتوسط مشكلا جزيرة مائية تتوسط العالم، اذ يعد هذا الحوض منطقة شبه مغلقة تتحكم في منافذه ومداخله ومخارجه الدول العربية الجنوب المتوسطية، فغربا نجد المغرب الأقصى الذي يتقاسم مع اسبانيا عملية التحكم في مضيق جبل طارق الذي يربط بين دول ضفتي المتوسط بالمحيط الأطلسي، اما شرقا تسيطر مصر على قناة السويس منذ 1956، التي تربط دول حوض المتوسط بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب ومن خلاله تربطه بالخليج العربي والمحيط الهندي، في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان البحر المتوسط ببحر مرمره، مما أكسب هذه المضائق والقنوات الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية جد هامة بالشكل الذي جعل خبراء الجغرافيا يسمونه بمناطق الخناق، وهذا ما ألح عليه الخبير الاستراتيجي "هالفورد ماكيندر Halford John Mackinder" عندما قال: "أن مستقبل العالم متوقف على حفظ التوازن في القوى بين الأقاليم الساحلية وبين القوى المتوسطية الداخلية..."، اذا أن استخدام القوى البحرية لطريق البحر المتوسط في الملاحة لن يكون الا بموافقة قوى البحر التي بإمكانها اغلاقه بالحرب الجوية من قواعدها الجوية وعليه ومن خلال تطرقنا الى الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية توصلنا الى أن حوض المتوسط لا تتأسس العلاقات فيه على أساس الاتصال الجغرافي فحسب بل على اساس العلاقات بين الدول.[2]

---

(1) محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي؟، **قضايا عربية**، بغداد، العدد4، 1980، ص.149.

(2) حامد ربيع، البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط، **قضايا عربية**، بغداد، العدد 4، ص.13.

الشكل (5): خريطة تبين الاهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.

المصدر: https://bit.ly/3h13MVs

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لحوض البحر الأبيض المتوسط:

إن الأهمية المركزية لحوض المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلقة به قضة محورية تهم العالم بأسره. هذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الاطار العام للمنظومة الأور ومتوسطية الجديدة، وهذا راجع بالدرجة الاولى الى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع وحسب أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الاقليمية والدولية. مما أنتج بدوره حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أحدث تأثيرا سلبيا مباشرا على البلدان الاوربية.[1] لذا أصبح الهاجس الامني في اطار البعد الاقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الاوروبية تجاه دول الجنوب. وعند الحديث عن الأمن في المتوسط نجد أنفسنا أمام تحديات وقضايا متعددة سيتم التطرق اليها.

(1) سفيان طبوش وغربي محمد، الامن في المتوسط بين التعاون والتنافس، مرجع سابق، ص. 6.

الفرع الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الاقليمية

هناك عدة قضايا مرتبطة بالنزاعات والصدمات ذات الطبيعة الاقليمية أو المحلية والتي تهدد الامن والاستقرار في المتوسط وعلى رأسها:

1- قضية الصراع العربي –الاسرائيلي: هذه المشكلة التي مازالت تهدد أمن حوض المتوسط والتي كانت بدايتها اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ووعد بلفور عام 1917، ثم اعلان قيام دولة اسرائيل في 1948، مما أدى الى صراع طويل بين العرب واسرائيل والذي وصل الى طريق مسدود بسبب تعنت اسرائيل في سياستها الاستيطانية واصرارها على مواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني وخرق التزاماتها الدولية، مما أدى الى استمرار تدهور عملية السلام في البحر الأبيض المتوسط. ويعد موضوع السلام في الشرق الاوسط في مقدمة القضايا الواجب معالجتها وايجاد حل لها في منطقة حوض المتوسط لتحقيق الامن والاستقرار فيها. فهناك حاجة ماسة وملحة لتكثيف الجهود والتعاون الدوليين لتحقيق السلام العادل والشامل كشرط أساسي لخلق مناخ التناسق و التعاون بين دول حوض البحر المتوسط، ويتطلب هذا تشجيع جهود التعاون مع ضرورة أن يكثف الجانب الاوربي من تواجده ازاء هذه القضية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية، مع ضرورة العمل معا لإزالة العقبات التي تواجه التسوية الشاملة والنهائية لمشكلة الشرق الاوسط. فلا يمكن لمنطقة المتوسط أن تعرف الأمن والاستقرار من دون استرجاع الأراضي العربية المحتلة من طرف اسرائيل واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني اليه كاملة للوصول بالقضية الى مرفأ الحل العادل والشامل.[1]

2- القضية القبرصية بين تركيا واليونان حول المياه الاقليمية في بحر ايجه وعلى جزر يونانية تقترب من السواحل التركية، حيث تعود جذور هذه المشكلة الى حوالي خمسة قرون، وشكلت منذ هذا الوقت تعقيدا في العلاقات بين تركيا واليونان، يبدأ تاريخ الحديث عن الجزيرة من 1878 وهو تاريخ توقيع أنقرة ولندن لاتفاقية تؤول ملكية الجزيرة لبريطانيا، كمكافأة على حماية هذه الاخيرة للمضايق التركية من الزحف الروسي. وأما عن القبارصة فكانوا يرون في ذلك خلاصا من الحكم العثماني، وفي عام

[1] طه مجدوب، الأمن الاوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 124، 1996، ص.99.

1974م تجزأت اليونان الى نصفيين، جمهورية اليونان في الجنوب والقسم اليوناني التابع لتركيا في الشمال، ووافقت أطراف النزاع على طلب مجلس الامن حول حل الخلاف القائم بينهما عن طريق المفاوضات وفتح طريق مباشر للدبلوماسية والوساطة، وامتدت المساعي الدولية لحل الخلاف الى غاية عام 1981م وهي السنة التي تجدد فيها النزاع لإصرار طرفي الخلاف على اعطاءه طابع تقني. علما أنه في 2004م انضمت اليونان رسميا الى الاتحاد الأوروبي في حين ترفض أنقرة أن يعتبر حل القضية القبرصية خلافتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لانضمامها الى الاتحاد الأوروبي. ويبقى التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة القبرصية رغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة تصل الى طريق مسدود رغم العديد من الاجتماعات والمحادثات بين الطرفين.

3- قضية الصحراء الغربية والتي عجزت عن حلها كل جهود المنظمات الاقليمية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ثم بعدها الاتحاد الافريقي وحتى جهود منظمة الامم المتحدة التي أرسلت أمنائها العاميين ومبعوثيها الى المنطقة مرارا وتكرارا من دون جدوى، الا أن كل تقارير المبعوثين كللت بتصريحات مفادها أهمية وضرورة وضع مشروع أممي لإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة والشعب الصحراوي لإيجاد حل لأخر حالة تصفية استعمار في القرن الواحد والعشرين، رغم تعنت الحكومة المغربية ومحاولتها التملص من التزاماتها الدولية عن طريق وضعها لمشروع الحكم الذاتي الذي يرفضه الطرف الصحراوي معتبرا اياه نوع من المراوغة المغربية. ورغم اللقاءات الصحراوية-المغربية المتكررة، الا أنها لم تصل الى نتيجة مرضية للطرفيين وخاصة للطرف الصحراوي، فأبت هذه المشكلة العويصة المهددة لأمن واستقرار المنطقة والمعيقة من جهة أخرى لجهود التكامل المغاربي لما خلقته القضية من توتر في العلاقات الجزائرية المغربية.[1]

4- قضية الأزمة اللبنانية حيث يحتل لبنان موقع جغرافي هام في منطقة المتوسط بمساحة تقدر ب 10452 كلم ويعتبر بلد فتي كون ما يعادل نسبة 3/1 من سكانه دون 15 سنة ووصل عدد سكانه 6,831,971 عام 2020. يطل غرب لبنان على البحر المتوسط والغرب عامة أما شرقه فيقابل سوريا. وفي 1841 تم ولأول مرة تقسيم لبنان على

(1) Ludlow Peter, Europe and the Mediterranean, (UK: Published by Brassy's, 1994), p.23.

أساس ديني، المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب، وفي 1920 منحت عصبة الأمم عهدة لفرنسا لإدارة الشؤون اللبنانية، الا أن الأمر تغير مع مطالبة الوطنيين في 1941 باستقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان في 1947، الا ان الأمور لم تسر كما اشتهاها اللبنانيين، بحيث عادت أزمة لبنان الى الواجهة في 1975، باشتعال الحرب بين المسيحيين و المسلمين و التي لم تنتهي الا في بداية الثمانينات وفي 1978 قامت اسرائيل بعملية زحف على لبنان، ارتكبت فيها أبشع الجرائم، مما استدعى الى تدخل القوات الاممية لاسترجاع الامن حيث تم وضع البلاد تحت الوصاية السورية. الا أن الازمة عادت مرة اخرى في 2006 عند مقتل رفيق الحريري الامر الذي عجل بمغادرة القوات السورية اضافة الى تدخل اسرائيل لمواجهة حزب الله، الجديد في الامر هو تطور الازمة اللبنانية من ازمة ذات جذور انقسام عقائدي الى ازمة ذات طبيعة جديدة اذ لم تعد أزمة ذات أصل عقائدي فقط بما ان الاحلاف اليوم في الأزمة تقوم بين الاطراف ذات عقائد مختلفة، ولقد توصلت الاطراف اللبنانية الى وفاق شهر ماي 2008، واطلق عليه اتفاق الدوحة، بحيث حقق هذا الاتفاق نوع من الاستقرار النسبي للأوضاع دون التوصل الى حل نهائي. وخلال عام 2019 عرف المشهد السياسي مرحلة مفصلية من تاريخه على خلفية مظاهرات شعبية غير مسبوقة أدت الى استقالة الحكومة ودفعت بالبحث عن جهاز تنفيذي جديد يلبي مطالب وآمال الشعب اللبناني المنتفض[1].

5- مشكلة الأقليات من المشاكل المهددة لأمن المتوسط ونجدها خاصة في كل من العراق، ايران وتركيا وهي متعلقة بالأكراد فهذه الدول الثلاث لا تعترف في دساتيرها بأحقية الاكراد في تأسيس كيان سياسي مستقل عن هذه الدول.

6- خطر الارهاب المتوسطي أو ما سمي بالقاعدة الخلفية للإرهاب المتوسطي الذي أصبح من العوامل المهددة للاستقرار الاقليمي، وكانت الدول الأوربية في بداية الثمانينات تتهم عدة دول متوسطية وغالبيتها تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط مثل ليبيا وسوريا بدعم

---

(1) "لبنان في 2019: تأزم الوضع السياسي في ظل صعوبات اقتصادية"، وكالة الأنباء الجزائرية، تم الاطلاع على الموقع في: 2020/03/30، على الرابط:

https://bit.ly/3i0V3Uw

والمساندة المادية والمعنوية للجماعات الارهابية، وكذا التسبب في عدة عمليات ارهابية مثل قرصنة الباخرة "أشيل لورو" وكذا اسقاط الطائرة باسم الامريكية .[1]

الفرع الثاني: تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط

من القضايا التي تبرز الأهمية الامنية الكبيرة لمنطقة البحر المتوسط والتي من جهة مقابلة تؤثر على أمنها لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى، التواجد الكثيف للأساطيل البحرية المتمركزة سواء التابعة لدول الحوض المتوسطي (اساطيل القوى الاوروبية)، أو الدول الخارجية والأجنبية عن هذا الحوض (الأسطول السادس الامريكي)، فبالرغم من التطورات الدولية والاقليمية الا أن المتوسط مازال يحتل صدارة القضايا الأمنية البارزة الأهمية، وهذا لأجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة الحساسة والاستراتيجية، وكذا من أجل التصدي ومنع أي مؤثرات دولية أو اقليمية من شأنها أن تظهر في مناطق التلامس الأرضي لدول حوض المتوسط، مما زاد من المخاوف وضاعف بذلك من تركيز اهتمام الدول خاصة المحيطة بالحوض بضمان الامن والاستقرار. ولقد تضاعف هذا الاهتمام أضعافا مضاعفة مع زيادة الاهتمام الامريكي بالتحكم بمنطقة حوض البحر المتوسط، وهذا من خلال محاولات اقحامه في خطة مشروعها للشرق الاوسط الكبير، الأمر الذي سيعرض البحر المتوسط الى زيادة التوترات واللإستقرار ويحوله الى ساحة للصراع البحري لأساطيل القوى الكبرى المتواجدة والمهيمنة عليه، ودفع سباق التسلح والتنافس ما بين هذه الأساطيل نحو الأمام، وهنا يبرز خاصة التنافس على اقامة قواعد عسكرية على ضفاف المتوسط، والى تحويل بعض الموانئ الى قواعد ضخمة للأسطول الأمريكي كما حدث بالنسبة لميناء حيفا الاسرائيلي، اضافة الى المستودعات العملاقة التي أنشأتها الولايات المتحدة في اسرائيل لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية الامريكية ضف الى ذلك شتى الاغراءات خاصة الاقتصادية منها التي تحاول تقدمها لدول الحوض مقابل القبول بإقامة القواعد العسكرية الامريكية على أراضيها.[2]

اضافة الى هذه القضية تطرح قضية اخرى متعلقة بأمن المتوسط وهي مرتبطة بكون هذه المنطقة منطقة عبور للترسانة الحربية واحتواءه على ترسانة نووية هائلة، تكون خطرا

---

(1) رتيبة برد، مرجع سابق، ص.ص.50-53.

(2) Marquina Antonio, Perceptions mutuelles dans la Méditerranée. Unité et Diversité, (Paris, Editions Publisud, 1998), p.20.

كبيرا على دول وشعوب المنطقة. مما ادى الى المطالبة بقضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة مما يحقق الامن و الاستقرار في هذه البقعة من العالم.

الفرع الثالث: الأمن البيئي في منطقة المتوسط:

يعتبر الأمن البيئي من القضايا الهامة والحيوية، رغم عدم ارتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، الا أنه يعتبر ذو اهمية عالية بالنسبة للأفراد والشعوب المقيمة على ضفاف منطقة البحر المتوسط، وكذا الأجيال القادمة.

ان المتوسط يعتبر شبه بحيرة وهو كذلك بحرا جله مغلق فهو جغرافيا لا يمتلك سوى ثلاث فتوحات يتصل بها بالبحار والمسطحات المائية الأخرى، مما يصعب من عملية تجديد المياه فيه، فهو من جهة أخرى يتعرض الى حالات حادة وخطيرة من التلوث البيئي. مما يستدعي ضرورة اعطاء أهمية بالغة للاعتناء بقضايا التلوث والبيئة من طرف جميع الدول وخاصة الساحلية منها. فلا يجب أن يبقى البحر المتوسط مجرد مجال للممرات الملاحية أو منطقة عسكرية جد استراتيجية ترسو فيها الأساطيل البحرية، فالأمر أكبر بكثير من ذلك لأن حوض المتوسط يعتبر حلقة ربط حيوية ومعبرا هاما وأساسيا يربط مختلف أجزاء العالم القديم. رغم تواجد العديد من المنظمات الاقليمية والمهتمة بالبيئة والتي تسعى لحماية المحيط المتوسطي إلا أن المهمة ليست سهلة لطبيعة التواجد العسكري الهائل وكثافة الانشطة الإقتصادية، والسياحية المرتبطة بسواحل المنطقة. ضف الى ذلك ارتفاع وكثافة التمركز السكاني حول ضفاف حوض المتوسط نظرا لمناخه المنشود والملائم. فلا بد من أن تحظى هذه المنطقة بالعناية والاهتمام عن طريق تكثيف جهود التعاون بغرض الحد من التلوث.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية والحضارية لمنطقة المتوسط

الفرع الأول: الأهمية الإقتصادية

إن الموقع الجغرافي المميز والاستراتيجي الذي تحظى به منطقة البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي البحار قد زاد من أهميتها الكبرى، الى جانب الثروات الباطنية الاستراتيجية التي تحتويها، مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض وشريان اقتصاد القوى

(1) H. Gonca Coskun, H. Kerem Cigizoglu, M. Derya Maktav, Integration of Information for Environmental Security, (Turkey: Istanbul technical university, 2006), p.p. 3-4.

الدولية. وكما تساهم المنطقة بفعالية في نشاط الاقتصاد العالمي مما جعل القوى الكبرى تتسابق نحو السيطرة على المنطقة وثرواتها وجعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحها الاقتصادية واستمراريتها. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية. فهي تنشط وتسهل في الأن نفسه، عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع.

هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية اكتساها بحر المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة. وتشكل الموارد الاقتصادية عاملا حيويا في غنى الدول، فمنذ القرن العشرين أصبحت قوة الدول تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية خاصة بعد اكتشاف النفط الذي يعد أهم مصدر على الرغم من استحداث طاقات بديلة.[1]

وقبل التطرق الى الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط، يجدر الاشارة الى أن المنطقة تضم دول متفاوتة الحجم، مجموعة جيوسياسية كبيرة وخاصة، ويرجع ذلك الى الفروقات الكبيرة بين ما يعرف بالضفتين الشمالية والجنوبية، لأن اوروبا التي تشكل اليوم الاتحاد الأوروبي تقع على الضفة الشمالية ذات قدرات وامكانيات أهلتها للعب دور ريادي في الجانب الاقتصادي، بينما تقع افريقيا ومعها العالم العربي والاسلامي على الضفة الجنوبية ذات المشاكل واسعة النطاق رغم الموارد التي تزخر بها. وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط دون شك موطن كمية هائلة من الموارد الاقتصادية حيث تم اكتشاف أكثر من 2000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي قبالة الساحل المصري في البحر المتوسط، اضافة الى ذلك موارد النفط القابلة للاستخلاص في حوض بلاد الشام بحوالي 5.3 مليار برميل، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة هامة هو الكميات الهائلة الغير المنكشفة من موارد الغاز الطبيعي التي تقدر بحوالي 3.450 مليار متر مكعب في الضفة الجنوبية للمتوسط. أما بالنسبة للضفة الشمالية، تصل نسبة ما تنتجه من خام الحديد الى 50 بالمئة من الانتاج العالمي وتعتبر أوروبا وبصورة خاصة أوروبا الغربية من أهم المناطق انتاجا للفولاذ والحديد، وتنتشر الصناعة الأوروبية انتشارا كبيرا من سواحل

(1) جلال حدادي، الامن الجزائري في اطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، مذكرة ماجيستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2015، 46.

الأطلسي وحتى الى قلب أسيا، ومن أبرز الدول التي تتصدر اللائحة في صناعة الحديد والفولاذ هي فرنسا و ايطاليا.[1]

أما من جانب الاستثمار تعد منطقة المتوسط منطقة حيوية بالاستثمار، وتشمل مجموعة متنوعة من الدول المتطورة اقتصاديا وتعمل على جذب الاستثمارات الهامة، أما الدول الأخرى أحرزت تقدما ولو بمستوى يمكن ترجيحه بأنه جيد في تبنيها سياسات هدفت الى تحفيز وتعزيز وتأمين الاستثمارات ذات مصداقية، ومتمثلة في الدول الواقعة على السواحل الجنوبية والشرقية لمنطقة المتوسط، هذه الطبيعة الجذابة والديناميكية في المجال الاقتصادي وفرت مستويات كافية من البنى التحتية والقوى العاملة وسياسات اصلاحية، ساهمت في تطور وانتشار الاستثمار بالمنطقة خاصة في كل من الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب وتونس. اضافة الى المعابر الاستراتيجية الهامة لأهم الموارد ونذكر منها:

- قناة السويس: وتعتبر أحد أهم الطرق التجارية العالمية، فهي تدخل يوميا للدولة المصرية حوالي 6 ملايين دولار، اضافة الى تأمين فرص عمل ل 16000 شخص، ومن بين الأربعة ملايين برميل بترول التي تعبر يوميا هذا الطريق، يمر 205 مليون برميل عبر خط "أنابيب السوميد" الموازي للقناة الى أوروبا.
- مضيق البوسفور والدردنيل: يعبر يوميا هذين المضيقين ما يزيد عن 3 ملايين من الخام ومئات الألاف من براميل المنتجات البترولية لتتجه نحو أوروبا.[2] ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (اسبانيا)، ميناء بور سعيد (مصر)، ميناء تنجر ميد (المغرب)، لتشكل هذه المضائق والموانئ أهمية اقتصادية لتكون المنفذ لأهم التجارات القائمة في منطقة المتوسط.

بالنتيجة يمكن القول أن منطقة المتوسط تحتل موقعا فريدا ومميزا، أكسبها مؤهلات اقتصادية واستراتيجية، الأمر الذي جعلها محطة لتصادم أبرز القوى.[3]

---

(1) Leo-paul Dana, Economies of The Eastern Mediterranean Region: Economic Miracles in The Making, (UK: world scientific publishing, 2000), p. 184.

(2) جلال حدادي، مرجع سابق ، ص.48.

(3) Commission Européenne, The Mediterranean at the Throeshold of the XXI Century: Objectives & Perspectives of Euro-Mediterranean Relations, Bruxelles, Juin 1999, P.2.

الفرع الثاني: الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط:

تعاقبت على منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ بداية التاريخ عدة حضارات مختلفة، فهذه البقعة من العالم تعتبر أكبر مهد شهد ميلاد أكثر الحضارات عراقة مثل الحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين الرافدين، الحضارة الفينيقية، الحضارة الاغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية الاسلامية، وكذا الحضارة الأوروبية المعاصرة. ويرى البعض أن هذه الحضارات شكلت نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة منها الايجابية ومنها السلبية. وكذلك تحتضن الأصول الحضارية للبحر المتوسط الأنبياء والفلاسفة، وصراع قرطاجنة وروما والقسطنطينية، ومعارك سيلامين، والحروب الصليبية، ولايزال البحر الأبيض المتوسط يعرف اليوم حضارات تاريخية، حيث يزدهر الاسلام في شرقه وجنوبه، وحيث الكاثوليكية في شماله.[1] إذ ان الأجناس والحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط أبدعت وخلقت ارثا فنيا وعلميا وأدبيا مرموقا وعريقا، مما شكل اداة ربط بين المعارف الانسانية وتقارب ذهنيات وافكار شعوب المنطقة في ميادين شتى كالفن والثقافة والسياسة مما أدى الى انشاء مفهوم موحد لحضارة المنطقة ألا وهو "حضارة البحر الأبيض المتوسط"، مما زاد حرص وقناعة شعوب المنطقة على ضرورة حماية هذا الارث والتراث المتوسطي الفريد والميز، خاصة التراث الديني الاصيل والذي يجمع بين الديانات السماوية الثلاثة:

الاسلام والمسيحية واليهودية مما يعتبر أكبر دليل تاريخي وقاطع على تعايش الحضارات والثقافات فيه. وأما عن أكبر وأعظم انجاز ارتبط بالتاريخ الحضاري لحوض المتوسط والذي يمتد به الى التاريخ المعاصر في استمرارية مبهرة، قلما تحققت من قبل، ألا وهو تأثير العرب المسلمين الذين استطاعوا تحت راية الاسلام أن يحققوا ما أسماه ماكيندر "الامبراطورية العالمية الأولى" في التاريخ، حيث أسقطوا بذلك وحدة البحر المتوسط بمفهومه اللاتيني وحولوا هذا البحر الى بحيرة عربية شبه خالصة.

(1) Pascal Boniface, l'année stratégique 2013: analyse des enjeux internationaux, (Paris: Armand colin, 2012), P.303.

يحتوي البحر الأبيض المتوسط على العديد من الدول منها من يقع في الضفة الشمالية ومنها من يقع في الضفة الجنوبية للمتوسط.[1] ونلاحظ أن هذه الدول مختلفة على بعضها في مستويات وجوانب عدة كما يبرز مما يلي:

- الاختلافات على المستوى الديمغرافي و الاجتماعي: ويمكن تقسيم هذا المستوى الى مستويات جزئية ثلاث، متعلقة أولا بعدم تناسق الكتلة الديمغرافية ما بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطي، بمعنى وجود نمو سكاني غير متكافئ. اضافة الى اختلاف الثقافات ما بين دول الضفتين، حيث يغلب الدين المسيحي والثقافة الاوروبية على دول الشمال مقابل الطابع الاسلامي العربي لدول الجنوب. ضف الى ذلك تعدد اللهجات وهو عامل مشترك بين الضفتين، ليس من كونها متشابهة بل في تعددها. وكذا الاختلاف في المستويات المعيشية للفرد المتوسطي، وهذا التمايز كميا وكيفيا.
- الاختلافات على المستوى الاقتصادي: فهناك توزيع غير عادل للموارد ادى الى ظهور بنيات اقتصادية غر متكافئة، فدول شمال الحوض يفوق ناتجها الوطني الخام ما يعادل 45 مرة الناتج الوطني الخام لدول الجنوب. ضف الى ذلك التفاوت في بنية الصادرات والواردات لطرفي المتوسط. فنجد مثلا أن دول الجنوب تتكون بنية صادراتها من النفط والموارد الزراعية كما هو الحال بالنسبة للمغرب وتونس، واما عن الطرف الشمالي فصادراته تحتوي بالدرجة الاولى السلع الاليكترونية والتجهيزات الصناعية والخاصة بالنقل وكذا السلع النسيجية. ومن زاوية أخرى هناك تفاوت شاسع في نسبة مساهمة ضفتي المتوسط في التجارة العالمية، ففي حين يساهم جزء من شمال المتوسط بنسبة تساوي أضعافا من مساهمة دول الجنوب في التجارة العالمية.
- الاختلاف على المستوى السياسي: وهي متعلقة بطبيعة الحكم والأنظمة السياسية المتعددة والمختلفة، حيث نجد مثلا أنظمة موناركية دستورية كما هو الحال في اسبانيا، وأنظمة أخرى موناركية كما في المغرب، وانظمة أخرى في طور البناء الديمقراطي.[2]

---

(1) أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الاوربية –المتوسطية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص.24.

(2) جلال حدادي، مرجع سابق، ص.49.

المبحث الثاني: دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ مقاربة معرفية

تمثل منطقة المتوسط في المجال الأمني منطقة جوار مباشر ومنطقة تتنوع فيها اهتماماتها، حيث يؤثر موقع هذا الفضاء حتما على أمن المنطقة الأوروبية، فالرخاء والسلام يعززان علاقات الهدوء ويقللان التوتر والصراعات والأزمات، من ناحية أخرى تغذي عدم الثقة والتهديدات والمخاطر.

فبالنسبة للمصالح هي تغطي على سبيل المثال الجوانب التراثية والتدفقات الإقتصادية والرعايا وما إلى ذلك... والتي من المهم الحفاظ عليها، لكن تبقى هذه المصالح ضعيفة للغاية عندما يتدهور الوضع الأمني في المنطقة.[1] إذ أن تغير الأحداث وارتباطها بفترات زمنية معينة أدى الى بروز متغيرات جديدة أثرت على مستوى حقل الدراسات الأمنية ومواضيع التنمية، إذ كان في السابق يعرف الأمن بمعطيات القوة والمصلحة، سرعان ما تحول ليشمل متغيرات جديدة لها دور فاعل في حياة الفرد، متمثلا بالأساس في القيم والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى أن الأمن أصبح بمفهوم واسع وشامل انطلاقا مما جاءت به بعض المدارس الفكرية. بالإضافة الى التهديدات الأمنية التي باتت تمثل تحديات واسعة على الوحدات السياسية خاصة في المنطقة المتوسطية، أين بات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية تهدد استقرار وأمن الدول وخاصة أمن دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وضرب مسارات التنمية لهاته الدول، وعليه لا بد من الكشف عن إمكانية وجود علاقة تداخلية فيما إذا كان تحقيق التنمية يؤدي حتما الى تحقيق الامن.

وفي هذا الإطار نجد أن منطقة المتوسط تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة، تتمثل أساسا في الجريمة المنظمة، الإرهاب وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث أن هذه الظواهر تتغذى على أوضاع إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية وعسكرية خاصة تعيشها دول المنطقة تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار. ففي البداية سنتطرق الى موضوع التهديدات اللاتماثلية وتوظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لابد من التدقيق في استعمالها ومعرفة محتواها ومن بينها مفهوم التهديد(THREAT).

---

(1) Jean-François Coustilliere, La Sécurité En Méditerranée: Un Etat Des Lieux A La Lumière Des Politiques De Sécurité Et De Défense De L'ue Et De La Politique Européenne De Voisinage, P.112.

المطلب الاول: المقاربة الأمنية للأمن المتوسطي

تقترن هذه المقاربة بظهور ما يسمى بـ : "**المركب الامني Security compound**" والذي يعني أن الأمن المتوسطي أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة مستمرة. ومسألة الأمن ترسم بتلاقي خاصيتين على الأقل وهما الترابط التدريجي لمختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى كثافة التفاعلات الخارجية وهو ما يعني أن الخط الأساسي للأمن هو الاعتماد المتبادل بشقيه الايجابي والسلبي، حيث أعيد دمجه في المفهوم المكون وهو "**المركب الأمني الاقليمي Régional Security compound**" الذي عرفه الأستاذ "باري بوزان" بـ : "مجموعة من الدول التي تكون هواجسها الرئيسية للأمن مترابطة لدرجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحل عقلانيا بطريقة منفصلة".[1]

كما أكدت أطروحات البراديم البنيوي في الدراسات الأمنية من خلال اسهامات مدرسة "**كوبنهاغن Copenhagen School**" التي تعتبر المتوسط بأنه:" مركب أمني" بمعنى أن الدول المحيطة بالمتوسط لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن (جنوب-جنوب)، يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على أمن (شمال-جنوب)، خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما يؤكد التفسير الإقليمي المتعدد، حيث يعتبر المتوسط كشبكة من علاقات متعددة المستويات بين الأقاليم المختلفة، واعتبرت هذه المدرسة أن "التحليل الإقليمي**Regional analysis**" أفضل وسيلة تحليلية لفهم الواقع المتوسطي.

فدراسة المتوسط وفق المقاربات التقليدية تعتبره كمعطى، بحيث تجيب عن السؤال: ماذا يمكن أن يمثله المتوسط؟، أما المقاربات الحديثة ومن بينها التيار البنائي تنظر إلى المتوسط على أنه ليس فقط ذلك البعد الجغرافي، بل يجب أن يقترن مفهومه بفترة تاريخية يمكن أن تحدد معناه الذي يختلف باختلاف السياق الزمني، أي أن هناك نوع من الابداع المستمر في مفهوم الأمن المتوسطي.

---

(1) مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.10.

ويقترن المفهوم الأوربي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة المتوسط منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة. وفي اطار التوجه والقراءة الجديدة للأمن المتوسطي، انشأت دول أوروبا الجنوبية عام 1995 وحدتيين للتدخل السريع في المتوسط وهما "اوروفور و اورومارفور" ولم يتم الاعلان رسميا عن هذه القوات إلا في 9 نوفمبر 1996 وقد اعتبر تشكيل القوتيين إشارة إلى أن المقاربات الأمنية الأوربية لا تستثني المقاربة الهجومية التي قد تأتي من دول الجنوب.[1]

المطلب الثاني: مفهوم ومصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط

الفرع الأول: المفهوم العام للتهديدات الامنية:

اشتقت كلمة تهديد من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الإنجليزية " Threat" وبالفرنسية "Menace"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين. والتهديد هو ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص والذي أخطر بخطر يريد إيقاعه بشخصه أو حالة، أو هو الإعلان عن الشر يراد إلحاقه بشخص معين أو بحالة ومن شأن ذلك ان يسبب له ضرر أو قد يكون ذلك بمحور موقع أو بصور أو رموز أو شعارات، والتهديد إما أن يكون مصحوبا بأمر أو شرط وقد يكون دون أمر أو شرط.[2]

كما يعرف التهديد في قاموس الجديد للطلاب بأنه من الفعل هدد، يهدد، تهديدا لغيره أي توعده و أنذره بالعقوبة.[3] أما قاموس اللغة الفرنسية "Le Petit Robert" فيعرف التهديد بأنه أسلوب يرسم به الرعب على وجه شخص ما مع وجود النية، يجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها به.[4]

---

(1) شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر3 ، 2015/2014، ص.35.

(2) ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، (عمان: دار بن بطوطة للنشر والتوزيع ، 2013)، ص.31.

(3) علي بن هادية، بلحسن لبليس وأخرون، قاموس الجديد للطلاب، (الجزائر: الموسوعة الوطنية للكتاب، 1991)، ص.127.

(4) Paul robert, micro-poche dictionnaire du français promidial, (France :s.m.d,1984), P.1702.

ولقد ورد في قاموس أكسفورد "Oxford" أن التهديد هو : "محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الأخرين "مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس".

من الناحية الاصطلاحية فان الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية-الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، وإذا كان الكثير من الباحثين يستعيضون عن الضبط الاصطلاحي للمفهوم بالغوص في إيتيمولوجياته فإن ذلك لا يتيح للباحثين تكوين فكرة واضحة عن: ما المقصود بالتهديد؟ ومن هو الطرف المستهدف في أمنه؟ ومتى يصبح التهديد ذو طابع أمني؟.

أما من حيث المعنى الإبتيميلوجي للمصطلح فإن كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية وأثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة الحرب الباردة جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي وهو ما أدى الى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي...) وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد ومتعدد المجالات والمستويات وحتى الفواعل.[1] كما أن ذلك المعنى الإبتيميلوجي أو اللغوي الذي يستهدف "التهديد" لا يسعى الى تقريب الفكرة بجعلها ضمن المجال الإدراكي للمتلقي بل يساهم في تعقيد المجال التصوري لها، كما أن وفرة النعوت حول مصطلح التهديد من قبل التهديدات الأمنية الجديدة، التهديدات غير العسكرية، التهديدات اللاتماثلية، والتهديدات فائقة الحداثة، لا يتيح كذلك تكوين فكرة واضحة حول ما الذي يمكن أن نعنيه بالمصطلح تحديدا[2]. هذا وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه: "التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الأنف الذكر ذلك أن

(1) علي بن هادية، مرجع سابق، ص.128.

(2) أحمد فريجه ولدمية فريجه، الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد14، جانفي2016، ص.6.

القصد المفترض في التهديد من خلال الإقرار بأنه سعي وتحذير ووعيد لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (كالتلوث، والاحتباس الحراري) وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولا، فواعل ضمن الدول أو فواعل عبر وفوق الدول، كما أنها – التهديدات الامنية أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها[1].

ومصطلح التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الامر الذي قد يضطر الأطراف المتضاربة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي)، مرورا بمصادر التهديد الداخلية او الخارجية ووصولا بالسياسات أو الاجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها و أنواعها وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها.[2]

تأسيسا على ما سبق ومحاولة لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من اختلاف حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل مالا يفترض المواجهة العسكرية، سنحاول مقاربة المفهوم طبقا لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية، التوسعيين منهم على وجه الخصوص.

فضل باري بوزان وتوافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية **Type of threats by sector**:

---

(1) جون بيليس، الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.414.

(2) هشام صاغور، أثر التهديدات الامنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص.37.

- **تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.
- **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.
- **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي**: ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.
- **تهديدات ذات طابع مجتمعي:** تستهدف التكامل الوحدوي والثقافي-الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.
- **تهديدات تستهدف القطاع البيئي**: وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.[1]

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان "عالم أكثر أمنا مسؤولياتنا المشتركة" التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها عمليات تؤدي الى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي.

من خلال ما سبق فان التهديدات اللاتماثلية هي تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم امكانية تحديد ماهية العدو، اذ تكون بين اطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة المنظمة، الارهاب والهجرة غير الشرعية، وقد برزت نتيجة للتغيير المهم في هيكلة المخاطر الامنية من النمط التماثلي الى النمط اللاتماثلي تزامننا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

وقد جاء الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة مع عملية توسيع مضامين الأمن، حيث يرى أنصار النظرية النقدية أن "الدراسات الأمنية **Security Studies "**

(1) Barry Buzan, People, State And Fear The International Security Problem In International Relations, (great Britain: wheatsheef book, 1983), P.85.

يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية أي الاهتمام بالتهديدات التي تواجه أمن الإنسانية ككل كالتهديدات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية.[1]

الفرع الثاني: مصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

لقد اتسع نطاق مصادر تهديد الأمن، وتعدد نوعية هذه المصادر وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير الى ما يلي:

- **مصادر تهديد داخلية:** ازدادت أهمية مصادر التهديد الداخلي للأمن في معظم دول العالم ولا تختلف في ذلك الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة ولا الدول الغنية عن الدول الفقيرة، ويرجع ذلك الى العديد من الأسباب محورها يتمثل في عملية التغير التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة بفعل المتغيرات العديدة التي يشهدها الواقع المعاصر، والتي تتطلب إعادة هيكلة وتكييف هذه المجتمعات وفقا لقواعد وأسس جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر، وهو ما نتج عنه وفقا للخبرة التاريخية البشرية إلحاق أضرار بأعداد كبيرة من البشر الذين يقعون ضحية لهذه التغيرات، الأمر الذي يجعل منهم قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، وبأشكال وصور مختلفة وبدوافع متباينة، فإذا ما أضيف الى ذلك المصادر التقليدية الداخلية لتهديد الامن كسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخلافات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية فإن في هذا ما يفسر الازدياد الواضح للأهمية النسبية لمصادر التهديد الداخلي للأمن القومي.
- **مصادر تهديد من دول الجوار الجغرافي المباشر:** لم تعد مصادر التهديد الأتية من دول الجوار الجغرافي المباشر قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مجاورة، و إنما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل التطورات الداخلية في دول الجوار وما يمكن أن ينتج عنها من أثار تتحول في بعض الأحيان الى مصادر تهديد لأمن الدول الاخرى، وكذلك طبيعة علاقات دول الجوار مع القوى الدولية الكبرى، فتوتر علاقة إحدى الدول الجوار مع القوى الدولية الكبرى تمتد أثاره الأمنية الى دول الجوار الجغرافي المباشر، بل وفي بعض الحالات المعاصرة قد يجتمع الامران معا، ويدخل في نطاق مصادر التهديد الاتية من

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص.38.

دول الجوار ما يتعلق بأعمال التهريب والقرصنة والجريمة الدولية المنظمة بأنواعها المختلفة والتسلل عبر الحدود البرية والبحرية والمطارات والهجرة غير المشروعة[1].

- **مصادر تهديد كونية:** وهي مصادر التهديد الناتجة عن العولمة وتداعياتها والأسس التي تقوم عليها كفتح الحدود بين الدول والاعتماد المتبادل فيما بينها، والمشكلات الكونية العديدة كتلوث البيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض وازدياد نطاق الفئات الاجتماعية المهمشة في دول العالم المختلفة والاثار الناتجة عن تطور وسائل الإعلام والاتصال المعاصرة على مستوى الفهم والإدراك الفردي والجماعي في المجتمعات المعاصرة.

وتتعدد في الواقع المعاصر نوعية مصادر التهديد الامني ويمكننا ايضاح ذلك على النحو التالي:

- **مصادر تهديد إقتصادية:** وهي مصادر تهدد بإهدار الثروات المالية والاقتصادية للدولة، فعلى سبيل المثال فإن الأزمات المالية التي واجهت دول جنوب شرق أسيا أدت الى ضياع الثروات التي تم جمعها على مدى ربع قرن كما أن الازمة المالية والاقتصادية قد تأدي الى الحاق أضرار اقتصادية مباشرة لكافة دول العالم. وتتعدد مصادر التهديد الاقتصادية: فمنها ما يرجع إلى البورصات والمضاربات التي تحدث في نطاقها والممارسات غير القانونية والتي تحدث في عالم التجارة والأعمال وغسل الأموال والمضاربة على أسعار العملة الوطنية والإغراق والتلاعب في أسعار المواد الأولية والسلع الاستراتيجية.
- مصادر تهديد لوجستية تتعلق بالطرق ووسائل النقل، كالجسور والموانئ والمطارات والطرق وغيرها.
- مصادر تهديد سياسية، وتشمل الطائفية والقبلية والعرقية وما ينتج عنها من قلاقل داخلية، هذا بالإضافة الى الفئات المهمشة والفقيرة والتي تمثل بؤرا للانفجارات الداخلية، ويدخل في نطاق هذه المصادر الإرهاب والفساد السياسي و الاداري.
- مصادر تهديد إجتماعية ناتجة عن البطالة والمشكلات الناتجة عن أساليب توزيع الدخل والإخلال بمعايير العدالة الإجتماعية وغيرها.

---

[1] محمد سعيد أبو عامر، المفهوم العام للأمن، (مصر: جامعة حلوان، بدون سنة نشر)، ص.10.

- مصادر تهديد ناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد الفنية المتعلقة بأداء الأعمال في المجتمع، مثل مخالفات التشييد والبناء، ومخالفات انتاج السلع الغذائية وغيرها.
- مصادر تهديد بيئية ناتجة عن التلوث البيئي وعدم التزام المصانع بقواعد حماية البيئة.
- مصادر تهديد صحية ناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للحفاظ على الصحة العامة الأمر الذي قد يؤدي الى انتشار الأمراض الفتاكة.

كذلك ظهرت نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل وأبرزها التهديدات الأمنية لنظم المعلومات وإمكانية ممارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بأبعادها المختلفة، فمع ازدياد الاعتماد على نظم المعلومات والحاسب الألي في تسيير الأعمال فإن إمكانية اختراق هذه المنظومة من شأنه أن يخلق تهديدات أمنية خطيرة كالتأثير على حركة الطيران والمعاملات من خلال ميكانيزمات التجارة الالكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الألية الحديثة في المعاملات، هذا بالإضافة الى إمكانية اختراق منظومات المعلومات الامنية للأجهزة المختلفة فضلا عن امكانية منظومات الاتصال والتحكم المستخدمة لإدارة العمليات. ويدخل في هذا الاطار بعض من التهديدات الناتجة عن التدهور البيئي وازدياد درجة حرارة الأرض و ما ينتج عنها من أعاصير وكوارث طبيعية، كما يدخل في نطاقها الهجرة غير الشرعية وقضايا اللاجئين ومحاولات التخلص من النفايات المختلفة عبر ادخالها إلى بعض الدول بطرق غير مشروعة الامر الذي يلحق أضرارا غير محددة الامد بالأوضاع الصحية والاقتصادية بهذه الدول. وثمة نوعية جديدة من التهديدات ناتجة عن اتساع نطاق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة لاعتبارات عديدة تخضع في الغالب لمعايير مزدوجة وغير قابلة للقياس والتحديد الموضوعي[1].

المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط

تعد أسباب تفشي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط عديدة، منها عوامل داخلية تنتج من الطبيعة الداخلية لدول المنطقة سواء كان من الجانب السياسي أو من الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، أو عوامل خارجية تتمثل في شكل النظام الدولي وطبيعة البنى المشكلة له.

(1) محمد سعد أبو عامر، المفهوم العام للأمن، مرجع سابق، ص.11 .

الفرع الأول: أطروحة الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة

في إطار التركيز على الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية يتطرق بعض الباحثين الى ظاهرة استمرار الصراعات في دول العالم الثالث وغياب دور القوى العظمى الذي ساد خلال الحرب الباردة، واستمرار تسليح هذه الدول وفشل الديمقراطية وتفشي الفقر والهجرة والمخدرات وغيرها...، ويوضح "تيد كاربنتر Ted Carpenter" أن العديد من الصراعات التي تتعرض لها دول الجنوب لن تختفي بعد نهاية الحرب الباردة، فعدد من هذه الصراعات يرتبط بالحدود السياسية التي فرضتها الدول الاستعمارية على هذه الدول بصرف النظر عن الاعتبارات الإثنية أو السلطوية أو الإقتصادية، وهي الحدود التي قد تسعى بعض دول الجنوب الى تغييرها.

إذ أن الصراعات التي يشهدها الجنوب، قد تتسم بدرجة أكبر من التصاعد في ظل ما أشار إليه "تاكر" و "روبرتس" بانتفاء قيام القوى العظمى بدور تهدئة الصراعات الاقليمية، فعلى الرغم من أن تدخل القوتيين العظمتين في العالم خلال الحرب الباردة ترتب عليه في بعض الأحيان تصاعد هذه الصراعات، إلا أنه ترتب على سلوكها أيضا ضبط سلوك الدول التابعة لكلتا القوتيين، إذا ما بدا أن الصراع الإقليمي سيؤدي الى مواجهة بينهما[1]. كما أن فشل الديمقراطية في الجنوب يمكن أن يشكل أيضا مصدرا للتهديدات التي قد تواجه العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي اطار المواجهة بين الدولة والشعب، قد لا يكون الانتصار الشعبي ضمانا لسلوك معتدل خارجيا، فالانتصارات الشعبية يمكن أن تطيح بحقوق الأقليات كما قد يترتب عليها تفجر النزاعات القومية، هذا وإذا كانت أطروحة التهديد القادم من الجنوب قد استعملت بعد الحرب الباردة كبديل عن الخطر الشيوعي فان الباحثين في العلاقات الدولية قد يشهدون استبعادا لهذا المفهوم لصالح مفاهيم أخرى قد لا تكون بديلة بشكل كلي لمفهوم الجنوب على الأقل في الوقت الراهن، إلا أنه لها من الدلالات السياسية ما يجعلها مرشحة لأن تكون أكثر المفاهيم تعبيرا عن جملة ما يشهده هذا الجنوب من توترات وأزمات سياسية واقتصادية وإجتماعية وحتى ثقافية، ويقفز الى صدارة هذه المفاهيم مفهوم "الدولة

---

(1) علي الحاج، سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.56.

الفاشلة" أو الضعيفة أو المنهارة حتى غدا العالم الثالث أو الجنوب كله إما فاشلا، ضعيفا أو منهارا.[1]

الفرع الثاني: العوامل والأسباب الداخلية:

- **العوامل السياسية:** تتمثل اهم العوامل السياسية في ضعف الأنظمة السياسية القائمة في دول جنوب المتوسط، لافتقادها الشرعية، حيث تعاني معظم الأنظمة من عجز ديموقراطي، تهميش دور المجتمع المدني، وغموض عملية صنع القرار لغياب المبررات أو الاعتبارات التي تقوم عليها قرارات السلطة العليا، هاته الأخيرة التي تصل الى الحكم عن طريق وسائل غير شرعية بدعم أطراف أجنبية أو بدعم لجماعات المصالح أو النخبة العسكرية، حيث تتميز الطبقة الحاكمة في دول جنوب المتوسط بسيطرتها على الحكم لأكثر من عهدتين ومنهم من وصلت مدة عهدته إلى أكثر من ربع قرن من الزمن، وغياب مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي غياب مبدأ المسائلة وعليه تتميز هاته الأنظمة بالفساد الإداري ونهب أموال الشعوب من طرف الحاشية الحاكمة، وهذا ما صعد الحركات الاحتجاجية والثورات الدموية وما اطلق عليه الربيع العربي، لتتخذ بذلك الأنظمة العربية شكلا أخر في معالجة قضاياها الداخلية بتجارب ديمقراطية ناشئة محاولة بذلك قلب صورة الاستبداد بحلة جديدة عبر تعديلات سطحية في شاكلة الأنظمة، إلا أن هذه التجارب ما فتأت أن تصبح هي في حد ذاتها سببا ومصدرا جديدا للتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية.

إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول العربية المتوسطية بفعل طبيعة الحكم الفردية وقيام أنظمة حكم عبر انقلاب عسكري أو تعيين مصحوب باستفتاء شكلي، وغياب دولة الحق والقانون وخدمة الفرد، أدت كلها الى غياب الشرعية وانهيار معايير المشاركة السياسية، هذا الوضع برمته أخذ بتشكيل حالة من اللاستقرار ونجم عنه خلق تهديدات أمنية بتبني السلطات الحاكمة العنف والقمع ولجوء قوى المعارضة الى العنف المضاد والتطرف السياسي وانخراط الشعوب في متاهة العمل الدموي ضد بعضها

[1] فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة: الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص.30.

البعض ليجد النظام السياسي نفسه في انفلات أمني خطير بصعب التحكم في اطرافه. كذلك من أهم الأسباب السياسية نجد الصراع والقمع الذي يحصل بين الأقليات والأغلبية الذي ينتهي دوما بكوارث ومجازر بشرية مما يشكل زعزعة في البنية الاجتماعية وتوترا في معالجتها من قبل النظام السياسي[1].

- **العوامل الاقتصادية:** يمكن تحديدها في أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تتميز بضعف بنيتها التحتية وعجزها في الاندماج بالاقتصاد العالمي، فمعظم هذه الدول تعاني من المديونية بنسبة مرتفعة وهو ما انعكس على مستوى الدخل الفردي، وبالتالي انتشار الفقر والبطالة. كذلك من الأسباب الاقتصادية نذكر ضعف نسبة المشاركة في التجارة العالمية وضعف القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات وما ينتج عنه عجز في الميزان التجاري، رغم محاولات بعض الدول كالدول المغاربية في تشكيل اندماج الاتحاد المغاربي الاقتصادي حتى تواجه مخاطر الاقتصاد العالمي الحر ومؤسسات العولمة إلا أن هذا المشروع باء بالفشل منذ بداياته لغياب التنسيق وضعف الارادة السياسية وتنامي الصراعات السياسية والخلافات بين القادة فيما بينهم.

بالإضافة إلى الاختلاف في المستوى الاقتصادي حيث يفوق الناتج المحلي لدول شمال المتوسط 45 مرة من الناتج المحلي لدول جنوب المتوسط ونجد هذه الأخيرة تقتصر صادراتها في المواد الخام كالنفط والمواد الزراعية في حين أن دول الشمال تحتوي صادراتها بالدرجة الأولى المواد الصناعية والالكترونية والتجهيزات الصناعية وكذا الخاصة بالنقل والمواد النسيجية... بالإضافة الى التمايز في التطور التقني[2].

- **العوامل الاجتماعية:** أما من الناحية الإجتماعية تعددت الأسباب والأصل واحد، حيث يعتبر دور الفرد في المجتمعات العربية مهمشا، ومشاركته في الحياة السياسية شكلية لعدم ثقته في الأجهزة أو النخبة الحاكمة وتفشي ظاهرة الاغتراب السياسي في أغلب

---

(1) دويب العيد، التهديدات الامنية لدول المغرب العربي1990-2007، مذكرة ماجيستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009، ص.49.

(2) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: عبد الله جوزيف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993،)، ص.162.

أنظمة الحكم، وذلك لغياب عاملي التنشئة والثقافة السياسية وبالتالي نستنتج أن الفرد لا يقدم قيمة مضافة في مجتمعه، وعليه أصبحت الذهنية السائدة في هاته المجتمعات الهروب من الواقع والحلم في غد أفضل ولهذا تعتبر الهجرة غير الشرعية هي الأمل الوحيد في الحياة، أو الهروب من الواقع وادمان المخدرات والكحول. كذلك البطالة التي تعتبر عامل أخر وحاسم في الدفع نحو الهجرة إضافة الى غياب العدالة الاجتماعية والمساوات في التوزيع عبر اقاليم الدولة.

الاختلاف على المستوى الديمغرافي والاجتماعي حيث يظهر الاختلاف في عدم تناسق الكتلة الديمغرافية ما بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطي ،بمعنى عدم التقارب في درجة النمو السكاني، اضافة الى اختلاف الثقافات ما بين دول الضفتين.[1]

الفرع الثالث: دور العامل الخارجي في ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية:

إن دول جنوب المتوسط ترى في الولايات المتحدة الامريكية كفاعل استراتيجي اذ تعمل على بناء سبل تعاون اقتصادية، عسكرية وأمنية، وذلك في ظل تواجد قوات حلف شمال الاطلسي في المنطقة وقيامه بمناورات عسكرية في البحر المتوسط بقيادة الولايات المتحدة، فدول القوس اللاتيني تستجيب لطموحات الولايات المتحدة من خلال هذا الحلف واعتبار ما يهدد الولايات المتحدة هو تهديد لها، اضافة للتحركات الدبلوماسية التي تغذي الأهداف الاستراتيجية في تقسيم المنطقة المتوسطية بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، فدول الجنوب تبقى مجال استقبال الخطاب الأمريكي حول الدولة الفاشلة أو الدولة المارقة الراعي للإرهاب وعبر هذا المنبر تناولت الولايات المتحدة العديد من القضايا الداخلية في المنطقة، بالإضافة الى استخدام لوائح اعلامية عدائية ضد الأنظمة العربية التي تفتقد أنظمتها السياسية الى معايير الديمقراطية واستخدامها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهز أمنها واستقرارها. ويعتبر التنافس الدولي على المنطقة كذلك من أسباب بروز التهديدات الامنية، ويرجع أصل التنافس الى العلاقة التاريخية الاستعمارية بين دول الضفتين وعلاقة التبعية التي استمرت بعد الاستقلال، كالتنافس الفرنسي الأمريكي على دول جنوب المتوسط لامتلاكها ثروات طاقوية هامة، وفي سياق هذا التنافس استعملت الدول الغربية كل الوسائل لتحقيق اهدافها الاستراتيجية سواء بالحل

(1) دويب العيد، مرجع سابق، ص.51.

العسكري كالتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا أو عبر وسائل اخرى كفرض الحصار والعقوبات الاقتصادية.

ويبقى مفهوم التهديد بالنسبة للمنظور الامني الاستراتيجي الامريكي في منطقة المتوسط مرتبطا بدول جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا للتهديد والخطر على المصالح الأمريكية وحلفائها، فيما يتعلق بالدول المعادية أو ما يعرف ب "الدول المارقةrogue states" التي تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل حسب التصور الامريكي، أو المجموعات الراديكالية الإسلامية ذات التعبيرات المسلحة وقد أكدت الولايات المتحدة اعتمادها على حركة الأسطول السادس في منطقة المتوسط غربا وشرقا للإبقاء على هيمنتها الاستراتيجية في المنطقة تحت إطار استراتيجية منظمة الحلف الاطلسي.[1]

المبحث الثالث: واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط حسب الاستراتيجية الأطلسية

تعتبر التهديدات الأمنية الراهنة في منطقة المتوسط من بين أبرز التحديات التي تواجهها الدول المتوسطية، كون أنها تشكل خطرا محدقا بأمن وسلامة هذه الدول، حيث تتمثل هذه التهديدات في (الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية...)، فمن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على واقع هذه التهديدات في المنطقة وما مدى تأثيرها على أمن واستقرار دول البحر الأبيض المتوسط.

ان الرؤى والتصورات الأمنية الأطلسية حول الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي المرجعية الأساسية لمفهوم الأمن في هذه المنطقة والتي ترتبط بشكل خاص بالمفهوم الذي تطور وتوسع مع توسع مفهوم الأمن. في هذا الإطار نرى أن الدول المتوسطية في تصورها لفكرة التهديدات الأمنية نجدها تتعامل معها من خلال تأثيرها ليس في الوجود الأوربي وانما في نمط العيش وأسلوب التفكير ومكونات الهوية الأوربية، فما يعرف بنهاية الحرب الباردة لم تنه أيضا

(1) F.Stephe Larrebee, and oth , Nato's Mediterranean initiative copporation, **Policy Issues And Dilemmas**, Rand, 1999, P.12.

أدوار منظمة حلف شمال الاطلسي كمنظمة أمنية بالأساس، بل فرضت مراجعة أدواره وتوسيعها ملائمة للواقع الأمني في المرحلة الراهنة، وبما يستجيب للتغيرات الحاصلة.[1]

وقد حددت منظمة حلف شمال الاطلسي التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط في استراتيجيتها الجديدة وفقا للمفهوم الاستراتيجي لعام 1991م، وعام 1999م في التهديدات الأساسية التالية: الهجرة غير الشرعية، ظاهرة الارهاب، والجريمة المنظمة.

المطلب الأول: تدفقات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط

يعتبر البحر الأبيض المتوسط "حركة فضائية" حسب "**برادل**"، فقد تسببت عمليات الغزو والحروب والاستعمار في تحركات على أساس التعقيد العرقي الحالي، وجعلت البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق كثافة في تدفقات الهجرة غير الشرعية. نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي الى تشريد العمال وتفشي البطالة والفقر.

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم ينطوي على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق الى تعريفه والتعاريف ذات الصلة به. والوقوف على الأسباب المؤدية له كظاهرة وكتهديد للأمن المتوسطي. ويعتبر مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك من الصعب ايجاد تعريف جامع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة وتعدد المقاربات المفسرة لها.[2]

الفرع الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في المتوسط

لغة اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان الى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا أي تركته و أغفلته)، والهجرة هي النزوح من أرض الى أرض. وأصل الهجرة عند العرب خروج البدوي من باديته الى المدن. والهجرة في اللغة تعني الاغتراب او الخروج من أرض الى أخرى أو الانتقال من

---

(1) يونس مسعودي، رضوان بن تومي، المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط، **مجلة العلوم السياسية**،عدد4، جوان 2015، ص.20.

(2) عبد الله علي عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد65، 2017، ص. 25.

أرض الى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى. كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان الى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.[1]

أما في اللغة الفرنسية فتنقسم الهجرة لغة الى لفظيين:

-اللفظ الأول: Immigré: وهو الشخص الذي يدخل الى اقليم الدولة المستقبلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين: Immigrant/migrant

- اللفظ الثاني:Emigré وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده مهاجرا الى بلد أخر.

ويعطي قاموس ويبستر الجديد ثلاث معاني للفعل "هاجر"MIGRATE وهي:

- الانتقال من مكان الى أخر وخاصة من دولة أو اقليم أو محل سكن أو اقامة الى مكان أخر بغرض الاقامة فيه.
- الانتقال بصفة دورية من اقليم الى اخر.
- ينتقل أو يحول to Transfer.**اصطلاحا:**

اصطلاحا من الصعب ايجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس الى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي الى تحقيقها. وبشكل عام ينظر الى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان الى أخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية وأمنية. وهناك تعريف أخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما. فالهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان الى اخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.[2]

نجد التعريف الاحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن احصائيات الهجرة، فاذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وان كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة. فالهجرة سلسلة من الظواهر

(1) Caroline Demoulin, Les flux migratoires en Méditerranée, Mémoire de Magistère, Droit Public, spécialité sécurité et défens transméditerranéenne, université du sud, 2010-2011.p.35.

(2) محمد غربي، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة الشلف، العدد 8، جوان 2012، ص.10.

المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم واللذين لا يمتثلون لأمر الابعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.[1]

اما الهجرة غير الشرعية تعني الانتقال من الوطن الأم الى الوطن المهاجر اليه للإقامة فيه بصفة مستمرة، بطريقة مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الداخلي والدولي. أما لدى الكتاب الأجانب فإن الهجرة غير الشرعية تعني دخول رعايا دولة الى دولة أخرى سرا بشكل غير مصرح أو بشكل غير قانوني من خلال حمل وثائق مزورة أو بشكل احتيالي، أو المخالفين لمدة التأشيرة أو لشروط الحصول عليها.

يتبين من خلال التعاريف التي ذكرناها عن الهجرة غير الشرعية لدى بعض الكتاب العرب والأجانب، أن كل التعاريف متفقة على مفهوم هذه الظاهرة، كل ما في الأمر أن التعابير والعبارات المستخدمة في كل تعريف قد تختلف عن الأخر بعض الشيء، ونحن بدورنا نستطيع أن نعرف الهجرة غير الشرعية بأنه دخول شخص دولة أخرى بشكل غير شرعي أو حتى بشكل شرعي ومن ثم مخالفة شرعية الدخول مع وجود نية الاقامة في تلك الدولة لديه واتخاذها مكانا للعيش وممارسة الأعمال المختلفة.[2]

وأرجع الباحثون أسباب الهجرة غير الشرعية إلى عدة عوامل: منها العامل السياسي كانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي. أما العامل الاجتماعي، فيتمثل في مجالين مختلفين ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني كالشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة. ومن جهة أخرى الصورة الحسنة (التي يشكلها الأوائل الذين هاجروا إلى أوروبا واستقروا بها ثم عادوا بصورة أخرى للمجتمع الأصلي) والتي

(1) Euro-Méditerranéen: Pression migratoire en Méditerranée, le05/03/2020 sur : http://euro-mediterranee.blogspot.com/

(2) Centre de recherche en économie appliqué (c.r.e.a), l'émigration maghrébine en Europe, exploitation ou coopération, Alger, société nationale d'édition et de diffusion 1985, P56.

أوهمت فئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة. أما العامل الاقتصادي خاصة لدول الساحل الإفريقي مثلا، فيرجع إلى تدهور اقتصاداتها، بالرغم من امتلاك بعضها لثروات طبيعية هائلة، وركود إنتاجها الصناعي مما أدّى إلى انتشار الفقر والبطالة إضافة لزيادة النمو الديمغرافي وتدهور المستوى الصحّي والتعليم.

يضاف إلى كل العوامل السابقة "عصر العولمة" فكيف يكون مستغربا أن تتزايد الأسفار في كل الاتجاهات، وكيف يكون طبيعيا أن تنتقل البضائع ورؤوس الأموال ويمنع البشر من حق التنقل وكيف يمكن أن ينتشر التعليم وتنفتح الفضاءات الثقافية على بعضها البعض دون أن يتجه الناس إلى الالتقاء والتعارف، وكيف تجتاز القنوات التلفزيونية الحدود ولا ينمو في الناس حب الإطلاع.[1]

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية موضوع اهتمام كبير للمجتمع الدولي باعتبارها من القضايا الشائكة سواء بالنسبة للدول التي تعتبر مصدّرا للمهاجرين، أو الدول التي تعتبر محطة انتقالية، أو الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين. ولعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة نموذجية لملاحظة هذه الظاهرة، إذ تعد نقطة عبور من شمال إفريقيا ودول الساحل نحو أوروبا. ففي البلدان المغاربية تعود جذور الهجرة إلى الحرب العالمية الأولى حيث أدّى توافد المغاربة نحو أوروبا إلى إعادة تشغيل المصانع المشلولة وكذا الانضمام للجيش. وتطورت عبر فترات تاريخية لتتأزم الأوضاع بأوروبا اليوم وتشكل بذلك أزمة المهاجرين غير الشرعيين، إذ لا بدّ من مواجهتها والحد من هذا التدفق. وتقدم لنا مسألة الهجرة غير الشرعية مثالا آخرا لنزوح جماعي لسكان المنطقة المتوسطية نحو الضفة الشمالية، إذ تعتبر هذه الظاهرة تهديدا لحياة آلاف من السكان المحليين وكذلك لدول المنطقة، حيث تتعرض هذه الأخيرة وباستمرار للعديد من الضغوط من قبل دول شمال المتوسط، وقد قامت الدول الأوروبية المجاورة بتطوير استراتيجيات تهدف لتشجيع دول المنشأ وعبور المهاجرين للمراقبة أكثر وإدارة أحسن للحدود.

---

[1] عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/03/20 عبر الموقع:

http:/doc.abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.5.doc

وتشكل الهجرة غير الشرعية حالة معقدة جدا تشمل العديد من المجالات (الأمنية، السياسية، الإقتصادية والإنسانية). وفي مواجهة هذا الواقع وجدت الدول المتوسطية نفسها في وضعية جد صعبة بإعتبارها دول الانطلاق والعبور وفي نفس الوقت وجهة للمهاجرين الأفارقة.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات اهمية خاصة في منطقة حوض المتوسط حيث تشكل قضية مركزية في العلاقات بين دول الضفتين فنجدها تدار في الضفة الجنوبية بطريقة فوضوية.

فاذا كان للهجرة وضع مقنن يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13 على اعتبار ان الهجرة هي اختيار شخصي لا يمكن لأي اجراء من اجراءات الدولة ان يمنع الناس من التنقل الا ان الدول من حقها التحكم ومراقبة حركة الدخول والخروج على حدودها.

وأصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوربية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر الى العلاقة المحتملة بين الارهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين المتطرفين من المنطقة المتوسط، وقد ركز الاهتمام من طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين الى الشواطئ الاوروبية بأليات أقل ما يقال عنها امنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد اقتصاداتها، وبذلك أصبح ينظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الشمالية على انها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن المتوسطي وهذا ما يؤدي الى انتشار حالات عدم الإستقرار والإنفلات الأمني.

في ظل هذه الظروف، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لإقناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون في مجال مكافحة الظاهرة. حيث قالت "Benita Ferrero-Waldner" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية:

> **"هذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأساوية في البحر المتوسط التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس، إن مسألة الهجرة هي أولوية في علاقاتنا مع الدول المجاورة، وهذه المجموعة من التدابير**

مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جيراننا على تحسين إدارة حدودهم ورعاية المهاجرين".[1]

ويركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع دول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة، وتعد الهجرة غير الشرعية أحد أوجه التفاعل الانساني في المجال الأورو متوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الارهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الاخطار ومنها الهجرة غير الشرعية.[2]

ولمواجهة هذه الظاهرة عقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي على غرار مؤتمر الرباط جوان 2006م وطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، وتؤيد الجزائر النهج الأفريقي-الأوروبي الذي لا يمكن بموجبه فصل حل مشكلة الهجرة عن مسألة التنمية في جميع المجالات. ففي أفريل 2006م، استضافت الجزائر اجتماعاً لخبراء أفارقة رفيعي المستوى دعوا إلى "نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك" لظاهرة الهجرة غير الشرعية. لكن الأوضاع التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا مفتوحا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الأوروبية، حيث سجلت وكالة رصد الحدود الخارجية الأوروبية (Frontex) ما لا يقل عن 31500 مهاجر غير شرعي على السواحل الإيطالية كانوا يخططون للهجرة نحو اوروبا[3].

أما بالنسبة لموريتانيا، فقد وقعت في جوان 2003م وفي مارس 2006م اتفاقات بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات، يجب عليها أن تقبل وجود القوات الإسبانية على أراضيها وإعادة قبول المهاجرين الموريتانيين إلى ترابها، وكذلك قبول مواطني الدول الأخرى الذين حاولوا الوصول إلى إسبانيا من شواطئها. وفي المقابل تعهدت إسبانيا بتوفير

---

(1) Commission Européenne, Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE.-IP/967, 10/ 07/ 2006. Disponible à l'adresse:

http://europa.eu/rapid/press-release_IP-06967_fr.htm? locale=FR.

(2) نجيب كاظم، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوربي، الكتاب الثاني، د. ب .ن، 2000، ص.40.

(3) Portes Thierry, La Lybie redevient la plaque tournante du trafic de migrants africains, **Le Figaro**, 04/10/2013.

المعدات والتدريب للسلطات الموريتانية لتعزيز السيطرة على حدودها البحرية[1]. وكجزء من هذه الاتفاقات تم إنشاء مركز اعتقال في مدينة نواذيبو الموريتانية (المدينة البحرية). وهو مركز قديم اعيد تأهيله من قبل السلطات الموريتانية والإسبانية في بداية عام 2006م. وتعتمد إدارة المركز على السلطات الموريتانية ويقوم الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوفير التمويل وتوصيل الغذاء. ولقد أدانت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عام 2008م حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في موريتانيا، الظروف الصعبة التي يعيش فيها المهاجرون في مركز الاحتجاز هذا.

وهكذا اعتمدت البلدان المتوسطية في السنوات الأخيرة تدابير صارمة ضد المهاجرين السريين وتتعلق هذه التدابير بالدخول بغرض الإقامة والعمل غير القانوني للأجانب[2]. وهكذا تشكك مسألة المهاجرين غير الشرعيين العابرين عبر البلدان المتوسطية في العلاقة الحساسة بين المشاكل المرتبطة بالهجرة وحقوق الإنسان وجانب آخر من الخطاب المتناقض الذي يوجهه الاتحاد الأوروبي إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط. فمن ناحية تشجع أوروبا البلدان المتوسطية على الامتثال للمعايير الأوروبية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى تغض الطرف عن سوء معاملة المهاجرين غير الشرعيين في البلدان المتوسطية والظروف الصعبة التي يعيشونها.

ففي السنوات الأخيرة بدأ يظهر صوت المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني والمنتديات المختلفة من أجل احترام حقوق المهاجرين وكرامتهم واقتراح آليات لكبح انتشار الظاهرة، لكن دور هذه التنظيمات لا يزال مقتضبا نتيجة انغلاق الأنظمة السياسية في المنطقة والرقابة المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني ونشاطاتها المختلفة. وفي ظل الاضطراب السياسي والأمني في منطقة المتوسط (الثورة التونسية، الحرب الأهلية في ليبيا ما بعد القذافي، الخلاف الجزائري-المغربي، الوضع غير المستقر في الحدود بين موريتانيا وليبيا)، لا تزال قضية الهجرة غير الشرعية تؤثر على المشهد السياسي والأمني للمنطقة. خاصة وانه لا توجد سياسة شبه إقليمية مشتركة في مجال مكافحة هذه القضية الشائكة. حيث تعتبر حكومات ما بعد

(1) Rapport Amnesty international. Mauritanie personne ne veut de nous, 1 juillet 2008, N° d'index : AFR 38/001/2008. Disponible à l'adresse :

https://www.amnesty.org/fr/documents/AFR38/001/2008/fr/

(2) في الجزائر القانون رقم: 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008، في تونس القانون العضوي رقم: 2004 المؤرخ في فيفري 2004، في المغرب القانون 02-03 الصادر عام 2003.

الثورة في المنطقة ميراثاً من الأنظمة السابقة في سياساتها تجاه هذه القضية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتطور الجريمة المنظمة (الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الخفيفة ...) وغيرها من الظواهر التي تضرب استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وأصبحت قضايا الهجرة غير الشرعية في أغلب دول المجموعة الأوربية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر الى العلاقة المحتملة بين الارهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من افريقيا، وقد ركز الاهتمام من قبلها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين الى الشواطئ الأوروبية بأليات أقل ما يقال عنها أمنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهدد اقتصاداتها، وبذلك أصبح حلف شمال الأطلسي ينظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي الى انتشار حالات اللاستقرار واللأمن والتوترات.

> ويعتقد **كوفي عنان** أنه: **"في القرن الحادي والعشرين، يحتاج المهاجرون إلى أوروبا. ولكن أوروبا تحتاج أيضاً إلى المهاجرين. إن أوروبا المنغلقة على نفسها سوف تكون أوروبا أكثر صعوبة، وأكثر فقراً، وأكثر ضعفاً، وأكثر تقدماً في السن. إن أوروبا المفتوحة القادرة على إدارة الهجرة سوف تكون أكثر عدلاً وثراءً وقوة وشباباً في أوروبا"**[1]

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الانساني في المجال الاورو متوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوربي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الارهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الاخطار ومنها الهجرة غير الشرعية. ولذلك، فإن تحليل تدفقات الهجرة في البحر الابيض المتوسط يركز على تحركات السكان بين البلدان المتاخمة للبحر الابيض المتوسط، من خلال عبور حدود دولة أو أكثر من دولة. ويمكن أن تكون هذه التحركات السكانية مؤقتة أو دائمة. ومن المفهوم تماما أن الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيكون مختلفا. ولا تثير الهجرة الموسمية في الزراعة، التي تستغرق مدة قصيرة

(1) Gestion concertée des flux migratoires entre la France et le Mali, le:12/11/2019 sur: http://www.diplomatie.gouv.fr/.

بحكم تعريفها، نفس المشاكل الإدارية التي يواجهها المهاجر الذي يعتبر انتقاله أمراً نهائياً وبالتالي لا يخطط لعبور حدود البلد المضيف. والتاريخ يشهد على هذا، وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية دعت دول أوروبا، بسبب نقص اليد العاملة العمال من جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط إلى المساعدة في اعادة اعمار الدول الأوربية. ومن الواضح إذا في ذهن الجميع أن هذه ليست سوى هجرات مؤقتة.[1]

الفرع الثاني: تعدد وتنوع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط وأسباب التدفق

للهجرة غير الشرعية نوعيين أساسيين:

- **الهجرة الداخلية:** وهي عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة الى أخرى داخل المجتمع بصورة مخالفة لما تتضمنه القوانين المحلية داخل الدولة، فيستخدم المهاجرون غير الشرعيون وثائق مزورة، وينتج عن هذا النوع من الهجرة على اثر حدوثه ما يعرف بالانقلاب الصناعي في كثير من البلدان، مما يدفع بكثير من الأفراد الى التنقل بحثا عن فرص العمل، وما يميزها هو قلة التكاليف وعدم المخاطرة بعبور الحدود برية كانت ام بحرية. اذا فالهجرة الداخلية تتم داخل الدولة الواحدة، فهي الهجرة التي يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من مكان الاقامة المعتاد الى مكان أخر في نفس الدولة بحثا عن فرص العمل وباستعمال وثائق مزورة.
- **الهجرة الدولية:** تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع الى مجتمع أخر خارج حدود وطنهم، طلبا للعمل وتطلعا لفرض أفضل للحياة ويوجد في المجتمع تياران من الهجرة، تيار من الداخل وتيار من الخارج الى الداخل، وهي كذلك ان يهاجر الفرد خارج حدود الدولة الى دولة اخرى، فهو انتقال عابر للحدود السياسية، وتعتبر الهجرة الدولية أحد العوامل الرئيسية في التطورات التي يعرفها العالم هذا العصر، بل انها تلعب دورا أساسيا في صيرورة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملتزم بها على المستوى الدولي.

كذلك يمكن تصنيف الهجرة الى أنواع اخرى منها طوعية أو ارادية وأخرى هجرة قصرية:

---

(1) كاظم نجيب، مرجع سابق، ص.44.

- **الهجرة الطوعية:** هذه الهجرة تكون بمحض الارادة، وبدون أي مساندة أو اكراه مهما كان نوعه (اقتصادي أو ديني او عرقي)، وهي اما فردية أو عائلية أو جماعية وقد عرفها فيرجا بقوله: "حركة الناس أفرادا أو عائلات تصرفوا بناءا على رأيهم ومسؤوليتهم، بدون اجبار حكومي، من بلد الى أخر بهدف الاقامة الدائمة"[1]. فهذه الهجرة تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية والخارجية التي يقوم بها الأفراد والجماعات بإرادتهم للتنقل من مكان أو منطقة أو بلد أخر، وتغيير مكان اقامتهم دون ضغط أو اجبار رسمي.
- **الهجرة القصرية:** وهذا النوع يكون خارج ارادة الفرد ورغباته، أي أن هناك قوة اما خفية أو ظاهرة تدفع بالأفراد أو العائلات أو الجماعات الى ترك أوطانهم والاتجاه الى أوطان أخرى ليستقروا فيها، اما بصفة دائمة أو مؤقتة، ويحدث مثل هذا النوع في الحروب داخلية كانت أم خارجية، وكذلك نتيجة الاضطهاد مهما كان نوعه (سياسي، ديني، عرقي). ومن امثلتها أسر الرقيق من افريقيا و ترحيلهم الى العالم الجديد عنوة. كذلك هي نقل الأفراد أو الجماعات من اماكن اقامتهم الأصلية الى اماكن أخرى وذلك اجبارا من السلطات بإرغامهم على التنقل الى منطقة معينة أو اخلائها خشية كارثة طبيعية كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب، وكمثال على ذلك تهجير الفلسطينيين نتيجة الاضطهاد الصهيوني منذ عام 1948، ونقل زنوج افريقيا الى العالم الجديد في اطار تجارة الرقيق.[2]
- **الهجرة المقيدة:** هذا النوع برز في القرن العشرين، حيث ادى وفود الأعداد الكبيرة من المهاجرين من مختلف العالم بصفة عامة ومن جنوب شرق أوروبا بصفة خاصة الى الولايات المتحدة، جعل هذه الأخيرة تضع قيودا على الهجرة اليها، وبداية من عام 1921 لم تعد الهجرة الى الولايات المتحدة حرة، حيث أقيمت حواجز للحد من أعداد ونوع

---

(1) فضيل ديلو واخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003)، ص.43.

(2) يونسي وليد، قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 2، المجلد 11، 2019، ص.351.

المهاجرين، لقد اتبعت هذه القاعدة وتم وضع قيود للهجرة من قبل دول أخرى خاصة في العقود الأخيرة مثل كندا واستراليا.[1]

ولا شك في أن السببين الرئيسيين لتدفقات الهجرة في منطقة البحر الابيض المتوسط هما العامل الديمغرافي والسياق الاقتصادي، وإن كانت هناك عوامل أخرى تلعب دورها، ولا سيما التعميم التدريجي لجوازات السفر التي تيسر السفر، إما بانخفاض تكاليف النقل ولا سيما عن طريق الجو، أو صورة أوروبا التي تنقلها وسائل الاعلام المختلفة والتي تبهر وتثير الرغبة في آفاق جديدة. ان الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاظمت مع تعاظم أثارها وتعددها، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق والتعاون من أجل ردعها والسيطرة عليها من خلال استئصال الأسباب الدافعة اليها، وعليه فان البحث عن أسباب الهجرة غير الشرعية ينال أهمية بالغة في الدراسة على أساس أن الوصول الى أي حل بعيدا عنها سيظل حلا عميقا ولا يأتي بثماره[2].

كما نلاحظ بان هناك فجوة ديموغرافية كبيرة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ونرى ديناميكيات ديموغرافية مختلفة، فالهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية وهاجسا مقلقا لدى الكثير من الدول سواء كانت مصدرة او مستقبلة لها، وخاصة المصدرة لها، لذا يجب الوقوف على أهم العوامل أو الدوافع والأسباب المحفزة لها. فبين عامي 1950م و 2000م، ازداد عدد سكان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط بنسبة 30% خلال 50 سنة، في حين ازداد عدد سكان منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط بنسبة 150%.[3]

ويمكن تصنيف أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط إلى:

- <u>الأسباب الإقتصادية والإجتماعية</u>:

تعد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط دافعا قويا يؤدي بالشباب الى الهجرة غير الشرعية، ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي بصورة

(1) محمد الصغير بوسبتة، مرجع سابق، ص.14.

(2) Julian Traublinger, Boat Refugees in the Mediterranean: Tackle the Root Causes or Build Fortress Europe, (Germany: Anchor Academic Publishing, 2014), P.04.

(3) Caroline Demoulin, Op.cit. P.25.

واضحة بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، وهذا التباين هو نتيجة لتدبدب وتيرة التنمية في هذه المنطقة، التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو ما له انعكاسات سلبية على سوق العمل. وخلافا لما نجده في دول الاستقبال، فان النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى الانتقال الديمغرافي للدول الموفدة لا زال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

كذلك من الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ارتفاع نسبة البطالة في الدول المصدرة لليد العاملة، وعدم توفر فرص عمل حقيقية بسبب تراجع معدلات النمو، وانخفاض مستوى الاجور في الدول رغم ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، وفي المقابل ارتفاع مستويات الاجور في دول المقصد، هذا الى جانب الفساد والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات في الدول المصدرة للعمالة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها دول المنطقة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين وما صحابها من احتكار السلع والخدمات.[1]

ومن أهم الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل دول المصدر، وكذلك التفرقة الطائفية والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للهجرة غير الشرعية ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير الشرعية.

واذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة غير الشرعية الا أن ذلك لا يعني بأنها كافية، ما يعني أن قرار الهجرة تدفع اليه عوامل اخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين في دول جنوب حوض المتوسط، ولكنها تجتمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الاولى طاردة والثانية جادبة. ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة الى البيئة الجادبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته

[1] طارق الشهاوي، الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، دون طبعة، 2009)، ص.24.

الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع ان تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي. وتتمثل في:

- ✓ صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في ابراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار....وكلها مظاهر تغذيها وسائل الاعلام المرئية.
- ✓ أسباب نفسية وذاتية: وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الاخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.
- ✓ وسائل الاعلام: وخاصة منها المرئية حيث الصورة الاعلامية تستقطب المشاهد بمغريات الغرب كأحلام يسعون لتحقيقها يوما ما.

ويرى "مارشال" أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه،. أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية، فمنها ضعف الولاء والانتماء للدولة الأم، والتفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية، ووجود أقارب في الدول المتسلل اليها[1]، وتنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.

- <u>الأسباب السياسية والأمنية</u>:

نجد كذلك أسباب سياسية تحفز للهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، حيث أن معظم دول المنشأ تعاني من وجود أنظمة دكتاتورية منغلقة، تعاني من الاضطرابات السياسية، والتعسف والاضطهاد السياسي ومصادرة الحريات. وتعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت الى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الموعودة اوروبا. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية، غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها الى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى تشجيع الهجرة اليها.

[1] سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، مرجع سابق،ص.15.

ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة في منطقة المتوسط، فالعوامل السياسية تتمثل في سلسلة الأحداث والصراعات والحروب التي جعلت من منطقة المتوسط أكثر المناطق توترا في العالم، ففي ظل هذه الأوضاع السياسية وغياب الامن الانساني بكل جوانبه الذي يشكل احدى ركائز التنمية، تواجه شرائح مجتمعية متعددة لاسيما الشباب أفاق مسدودة، لذلك يلجأ الشباب الى الهجرة غير الشرعية سعيا وراء الأمن والسلامة وحياة افضل في الضفة الشمالية للمتوسط.[1]

- الأسباب الجغرافية والديموغرافية:

ان للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط نحو الخارج، حيث ان البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات والتصحر والقحط و الاوبئة كلها أسباب تدفع السكان الى الهجرة غير الشرعية.

ومن أهم الدوافع الجغرافية في الضفة الشمالية للمتوسط، نجد المناخ الملائم الذي يشكل عامل جذب للهجرة، و أيضا المظهر الطبيعي الممتاز، والتقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات. أما فيما يتعلق بالعوامل الديمغرافية الجاذبة فان كافة التقارير والاحصائيات السكانية تؤكد على انخفاض معدل الخصوبة في الدول الاوربية، وارتفاعها في دول جنوب المتوسط، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الاوربية الى مزيد من المهاجرين، ومما ساعد على الهجرة الى دول الاتحاد الاوروبي أن سكان الدول الاوربية يعانون من التقدم في السن الناتج عن ارتفاع متوسط العمر.

وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الاطلاق في بعض الجوانب، فكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا ينعكس سلبا على الحياة .فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال من أجل البحث عن مكان اخر تتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار. وبهذا نقول ان العوامل الجغرافية والديمغرافية تلعب دورها

(1) لويس ماتيناز، الإشكالية الامنية للبحر المتوسط، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/04/15 في:

https://bit.ly/327bBo9

الكبير في هجرة العديد من سكان الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية هروبا من الاوضاع القاسية التي يعانون منها، وهو ما أدى الى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الافريقية التي تعاني من هذه المشاكل.[1]

الشكل (6): خريطة تبين ابرز الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون في المنطقة المتوسطية

المصدر: المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات من الموقع: https://bit.ly/36kBDH4

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني للضفة الجنوبية للمتوسط

إن الهجرة غير الشرعية وحسب ما تؤكد عليه الدول المتوسطية –الأعضاء في الحوار الأطلسي مع حلف شمال الأطلسي- تشكل تهديدا حقيقيا على الوضع الأمني داخل هذه الدول، وكذا في علاقاتها مع جيرانها الأفارقة والأوروبيين على حد سواء. كما أن هذه التهديدات الأمنية الناجمة عن الحركات الهجرية التي تشهدها هذه الدول تأتيها من ناحيتين: فمن جهة هناك الهجرة التي تتخذ من الدول المغاربية كدول عبور نحو أوربا، وما تجلبه من تهديدات امنية، كما يمكن أن تستقر في بعض الأحيان في هذه الدول عند تعذر مواصلة طريقها نحو الشمال (أوربا) وما يشكله ذلك من تهديدات أخرى أكثر تعقيدا، ومن ناحية اخرى تجد الحركات الهجرية التي

[1] سمير محمد عياد، الهجرة في المجال المتوسطي ، العوامل والسياسات، الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط واقع وأفاق، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، 2008.

تنطلق من الدول المتوسطية بحد ذاتها من طرف مواطنيها نحو اوروبا متخذة من المتوسط المعبر الأساسي لها، وبالتالي ما يترافق كذلك من تهديدات أمنية أخرى على الدول المتوسطية والتي تعتبر في هذه الحالة كدول مصدر للهجرة غير الشرعية.[1]

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشهد تزايدا مستمرا خاصة من دول الجوار في أقصى جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، قد أثرت سلبا على الدول المتوسطية في جنوب ضفة المتوسط، وذلك في مختلف الميادين، التي يمكن استخلاصها:

- **في الميدان الأمني:** تشهد مناطق جنوب دول الضفة الجنوبية للمتوسط تواطؤا بين الإرهابيين والمهربين، ويتمثل ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، حيث أن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من اقساط ربح المهربين[2]، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت هناك شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات، وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة، حيث أن مصدر هذه الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية لهذه الدول (الدول المتوسطية)، فالحدود الشاسعة لها تشكل منفذا سهلا لإدخال الأسلحة لدعم الجماعات الإرهابية.[3]
- **في الميدان الاقتصادي:** إن الدول المتوسطية (دول غرب الضفة الجنوبية للمتوسط) هي التي تتحمل العبء الاقتصادي من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة الذي زاد في نسب البطالة فيها وذلك لتوفير اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي، وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد للسكان على الوضع الاجتماعي لمختلف القطاعات لهذه الدول، مما أدى إلى توسيع انوع الجرائم الإقتصادية وبالتالي

---

(1) عثمان حسن محمد نور وياسين عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008)، ص.13.

(2) تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/09/20 في:

http//www.oheware.org-depai-show.art.asp

(3) محمد أعبيد وإبراهيم الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الإجتماعية، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث،2008)، ص.161.

زيادة تهريب الثروات من طرف الأفارقة إلى دولهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاديات الوطنية للدول المتوسطية، ومن أمثلة ذلك، إضعاف العملات الوطنية للدول وتدهور القدرة الشرائية لمواطنيها[1]

- **في الميدان الاجتماعي**: تتلخص أهم التهديدات التي تشكلها الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتوسطية سواء كدول عبور أو دول مقصد في:
- ✓ تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرين غير الشرعيين الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الدول المغاربية في حال عجزهم على المواصلة نحو اوروبا.
- ✓ ظهور أقليات ذات نزعة دينية مسيحية، كدول ليبيا والمغرب.
- ✓ رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.[2]

المطلب الثاني: ظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط

يمكن وصف الوضع الأمني الإقليمي للمنطقة المتوسطية حتى بداية عام 2019 بشكل تخطيطي بأنه وضع مضطرب للغاية، فبالإضافة الى الأعمال الارهابية التي شهدتها العديد من الدول المتوسطية على غرار الهجومات الإرهابية في يناير 2011، شهدت المنطقة العربية انفجار ثورات شعبية كشفت الواقع الهش لأنظمة تلك الدول. فالوضع اليوم اصبح اكثر خطورة من وقت مضى وعدم استقرار في جميع المجالات. لذلك من المهم تحديد المشكلات الأمنية في منطقة المتوسط ومن ثم تقييم التهديدات المحتملة.[3]

تعتبر ظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط ظاهرة جد معقدة ومتشابكة، فعلى الرغم من اجماع المجتمع الدولي على إدانة الإرهاب الا انه لا توجد أي دولة حتى الأن مستعدة لتحمل

(1) Rapport de la commission mondiale sur, « Les Migration Internationales, Les Migration dans un monde interconnecté : Nouvelles prospectives d'action » , octobre2005,p35 disponible, consulte le :06/08/2019 sur :

http//www.gcim.org/mm/file/frensh.pdf

(2) محمد أعبيد الزنتاني، مرجع السابق، ص.163.

(3) Stratégie Européenne de Sécurité, une Europe sûre dans un monde meilleur, 12 décembre 2003, sur: https://bit.ly/2F0KNNU

مسؤولية إعطاء تعريف دقيق لهذه الظاهرة.[1] فقد باتت قضية أو ظاهرة الارهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر - على الرغم أن الارهاب كجريمة ليس بالقضية الجديدة- إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو أنه أصبح ظاهرة عالمية، أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو جماعات دينية أو عرقية معينة. إذ أن استفحال ظاهرة الإرهاب في منطقه المتوسط يثير العديد من التساؤلات حول ظروف وأسباب نشأته وعوامل تطوره وتركيبته متعددة الجنسيات حتى أصبح عابر للحدود وحتى عابر للقارات. في هذا الإطار لا يمكن أن نتغافل عن الأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية السائدة والتي ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة الإرهاب في المنطقة المتوسطية. حيث كانت شعوب المنطقة آنذاك تعاني من غياب الديمقراطية، الظلم الاجتماعي والبأس والإقصاء واليأس لدى الشباب المهمش.[2]

فوفقا للتعريف الثوري يمكن اعتباره إرهابا: "جميع أعمال العنف من هجمات أخذ الرهائن...إلخ التي ترتكبها منظمة أو مجموعة من الأفراد يعملون نيابة عنهم أو لصالح دولة بهدف خلق مناخ من انعدام الأمن لابتزاز حكومة او منظمة وذلك من أجل إرضائها بأنه إرهاب كراهية للمجتمع."[3]

كما صنفه النقيب " Vaisseau hugues" على أنه إرهاب إستراتيجي حيث يعرفه بأنه: "كل التهديدات أو أعمال العنف التي يتم ارتكابها بهدف تعطيل البنية التحتية والتدفقات التجارية الإقليمية من خلال خلق حالة كامنة من عدم اليقين الاقتصادي وزعزعة الإستقرار الدائم للسكان وتحقيق أهداف سياسية."[4]

الفرع الأول: توصيف خطر ظاهرة الارهاب على دول المنطقة

يعتبر الإسلام دين الدولة والسكان في المنطقة المتوسطيه بدأ تسييسه في سنوات ما بعد الإستقلال نظرا لفشل الخطاب القومي العربي آنذاك، اذ يعتقد الإسلاميون أن الأنظمة

(1) Alexis Willer, « Les aspects maritimes de lutte contre le narcotrafic, le terrorisme et le trafic de migrants: l'exemple français », Bulletin d'Études de la marine n°30, décembre 2004, p.37

(2) Callies De Salies, Bruno. Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants, (Paris: Jean Maisonneuve, 2010), P. 248.

(3) 5 V° Terrorisme, Dictionnaire Larousse

(4) EUDELINE Hugues, « Terrorisme stratégiques : une menace en mer », **Défense nationale et sécurité collective**, mars 2009, p.143

السياسية والإقتصادية القائمة في المنطقة مستوحات من النماذج الأوروبية قد اخفقت في تحقيق تطلعات شعبوها ولهذا وجب تغيير النخب الحاكمة وتغيير الأنظمة القائمة. فكان التغيير بالنسبة لهم واجب ديني وسياسي وإجتماعي وأخلاقي وباستخدام جميع الوسائل لتحقيق غاياتهم (الإسلام الراديكالي). كل هذا في وسط إجتماعي غالبية سكانه يعتنقون الإسلام المعتدل المبني على السلم والتسامح. حيث كان التحدي الأكبر للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط هو الإسلام السياسي، حيث شهدت وواجهت دول المنطقة تغييرات سياسية أدخلتها في أزمات إقتصادية وإجتماعية عميقة[1]. ولقد أصبح من الواضح أن اكبر جريمة عالمية في العالم هي الإرهاب الدولي، وخاصة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الامريكية، كذلك الهجمات في مدينة جربة التونسية عام 2002م، إضافة إلى الدار البيضاء في 16 ماي 2003م ومدريد 11 مارس2004م وكذلك أحداث الهجمات في المغرب والجزائر في أفريل 2007....إلخ، فالإرهاب العالمي يلقي بضلالته إلى ويلات أخرى مثل ما تناولناه سابقا كظاهرة الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تهريب المخدرات والجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة...، فالمتوسط يعتبر فضاء للعديد من التهديدات سواء كانت إقتصادية، إجتماعية ودينية... وغيرها.[2]

وعرفت منطقه المتوسط ظاهرة الارهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه المشكلات، منها الاستبداد المحلي، والطغيان الأجنبي وما نتج عنها من توتر وشعور بالظلم والإهانة، وقد عرفت المنطقة المتوسطية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الاسلامية، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة حيث ألقت هذه التطورات بأثارها على الساحة المتوسطية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.

ولقد حاولت أطراف عديدة في الضفة الشمالية للمتوسط ربط الإرهاب بالإسلام، خاصة بعد أحداث الحادي عشر (11) من سبتمبر 2001م والتي مست الولايات المتحدة

(1) De Vasconcelos, Álvaro, « Comprendre la sécurité autrement : une issue à l'impasse du processus de Barcelone », consultable sur le site :

https://bit.ly/328ECje

(2) yahia zoubir, démocratie, terrorisme et sécurité en mediteranée occidentale, idées politique, 2007, P.1

الأمريكية في تدمير رمز قوتها الإقتصادية ببرجي مركز التجارة العالمية، كما شهدت إسبانيا اعتداءات على قطار مدريد في مارس 2004م وكذلك بريطانيا شهدت اعتداء على ميترو لندن في 2005م، ناهيك عن العديد من محاولات الاعتداء التي تم احباطها، ففي كل هذه العمليات أصابع الاتهام كانت توجه إلى مواطنين من أصول عربية وإسلامية مغاربية، وهذا ما جعل تحديد المفهوم مختزلا وقاصرا ولا يفي بالغرض أو يستوعب الظاهرة، فهناك أصولية مسيحية متطرفة ويهودية أصولية متطرفة وهندوسية متطرفة.[1]

كما تحتضن منطقه البحر الأبيض المتوسط العديد من الحركات الإرهابية، ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان هما: "الجماعة المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" فالأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة.

فعندما دخلت الجزائر في حرب أهلية ضد هذه الجماعات الإسلامية (العشرية السوداء 1990-2000) إعتبرت دول الجوار نفسها انها محمية من ظاهرة الإرهاب، فإشراف الملك في المغرب على السلطة الدينية (أمير المؤمنين) وفي موريتانيا تم الدعوة الى التعليم الديني في المدارس القرآنية التقليدية وفي تونس وليبيا تم اعتقال زعماء الحركات الاسلامية وتجريم وحظر نشاطها، اعتقدت هذه الدول بهذه الإجراءات انها كبحت انتقال الظاهرة الإرهابية الى اراضيها، لكن الهجومات التي ضربت مدينة جربة التونسية 2002، وإعتداءات الدار البيضاء ماي 2003، وهجومات لمغيتي في موريتانيا 2005، اثبتت ان خطر الإرهاب يهدد المنطقة المتوسطية ككل وليس الجزائر فقط. اما في المغرب نجد جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو السلفية الجهادية و"الجماعة المقاتلة الإسلامية" .في حين تعيش ليبيا وضعاً أمنياً خطيراً دفع المجتمع الدولي ودول الجوار إلى دق ناقوس الخطر. وتعاني ليبيا من فوضى التنظيمات المسلحة التي اختلفت بين الإرهابية والإجرامية السياسية، أهمها جماعة "أنصار الشريعة" التي تسيطر على عدة مناطق كبنغازي ودرنة، إضافة إلى تنظيم "المرابطون" الذي كان ينشط في شمال مالي بقيادة الجزائري مختار بالمختار، وكذلك جماعة "البتار" التي توصف بالخطيرة بسبب عناصرها القادمة من "داعش"[2]. كما عرفت الجماعات الارهابية نشاطا زادت حدته وفعالية في تونس بعد انهيار نظام

(1) Philippe Marchesin, Les Nouvelles menaces, les relations nord-sud des 1980 à nos jours, (paris: karthala, 2001, P.38.

(2) Callies De Salies, Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants, (Paris: Jean Maisonneuve, 2010), P.250

بن علي (أنصار الشريعة الذي ظهر رسميا 2011 بعد الثورة، و جماعة عقبة بن نافع: هي مجموعة من العناصر الإرهابية الجزائرية تنشط على مستوى الحدود بين الجزائر وتونس).كذلك "تنظيم القاعدة في دول المغرب الكبير، امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي انشقت عن الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة عام 1997 بزعامة حسان حطاب، وجاء هذا الانشقاق اعتراضا على استهدافها للمدنيين، وتركزت أعمال الجماعة السلفية في البداية على المواقع العسكرية، ولكن منذ عام 2003م وفى أعقاب الاحتلال الأميركي للعراق، تحولت للقيام بأعمال خطف الأجانب إلى جانب ضرب المواقع العسكرية، واتخذت أعمالها أبعادا إقليمية بعد أن أصبح عناصرها يجوبون في الصحراء الكبرى"[1].

يبدو أن تنظيم القاعدة في منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة (*تحالف بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة المغاربية وتنظيم القاعدة العالمي*) بدأ ينتشر ويخرج عن مساره التقليدي في الجزائر فقط، حيث قام بتطوير منطقة إقليمية للتجنيد ونظام تدريب منتشر عبر المنطقة المتوسطية بصفة خاصة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة، والبدء في فتح جبهات جديدة من العمليات في كامل انحاء المنطقة والصحراء الكبرى والمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وليبيا والصحراء الموريتانية وحدودها مع مالي والنيجر، ما يجعل من عملية السيطرة عليها أمرا صعبا جدا.

يبدو أن الخلافات القائمة بين دول المنطقة المتوسطية فوتت على نفسها العديد من الفرص لتنسيق جهودها في مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال نجد عدم توقيع المملكة المغربية على اتفاقية الجزائر لمناهضة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2002م، بمناسبة قمة الاتحاد الأفريقي، وذلك بسبب حضور ممثلين عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي ترى فيهم الرباط على انهم "ارهابيون ومرتزقة" يهددونها.[2]

ولهذا يجب على دول المنطقة تجاوز الخلافات التقليدية القائمة، وتحسين آليات تبادل المعلومات العابرة للحدود في مجال مكافحة الإرهاب، وضرورة القضاء على الأسباب المباشرة وغير

(1) مصطفى الكيلاني، خريطة التنظيمات الإرهابية في شمال افريقيا، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2018/11/25 في:
https://bit.ly/3jTfYta

(2) عاطف مصطفى، جهود رابطة الجامعات الإسلامية في مواجهة الإرهاب، مؤتمر دور الجامعات في التصدي للإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض -المملكة العربية السعودية ،2014.

المباشرة التي تدفع الناس الى الانضمام لهذه الحركات الإرهابية ومعالجة العوامل التي تعزز التطرف والتحول إلى العنف، ونشر ثقافة التسامح الديني وممارسة العدالة الإجتماعية والسياسية، ويجب على البلدان المغاربية ايضا توحيد إجراءاتها لمواجهة التحديات المشتركة، ليس فقط الإرهاب، ولكن أيضا الهجرة غير الشرعية التي تجعل المنطقة المتوسطية منطقة عبور ووجهة في نفس الوقت. إذ أن مستجدات الحياة ومتغيراتها وخاصة في زماننا الحاضر أصبحت تفرض وبقوة على المختصين تناول مواضيع الساعة الساخنة بالبحث والتمحيص والدراسة والنقاش عسى أن يجدوا لها مخرجا ومنها مهربا ومن ضيقها منفذا يصلون من خلاله الى بر الأمان وشاطئ الاستقرار. ولعل تغير أنماط النظام العالمي السائد وتغير شكل العلاقات بين الدول بسبب المصالح و الأطماع الخاصة هو ما أدى ويؤدي الى التغيير السريع والمتلاحق في مجريات الحياة الانسانية.

الفرع الأول: الأعمال الإرهابية في عرض بحر المتوسط

يواجه البحر المتوسط خطر الاعتداءات الإرهابية التي يمكن ان تطاله في المعابر التي سبق الحديث عنها، او على السفن التجارية التي تعبره، يمكن أن يتجلى العمل الإرهابي في عرض بحر المتوسط بطريقتين:

الأولى: هي استخدام عناصر ارهابية كسلاح لشن هجوم مستهدف في بعض نواحي البحر المتوسط، كعملية "كاميكاز" عن طريق مهاجمة السفن التجارية ، فهذه الطريقة من الصعب للغاية السيطرة عليها او مراقبتها، فقد تستخدم هذه الجماعات الارهابية في هجومها العديد من الأدوات كأن يكون زورق شراعي أو يخت أو قارب دفع أو ناقلة النفط...، والتي قد تحمل كمية كبيرة من المتفجرات ذات طاقة عالية.

العمل الثاني: وهو التسلل في حاويات الشحن والاختباء فيها، وقد تحمل هذه الحاويات منتجات متفجرة، وهذا ما يثير تخوف المجتمع الدولي من سيطرة هذه الجماعات على مثل تلك الأنواع من الحاويات، والذي قد يؤدي الى توقف حركة النقل البحري في كل ارجاء المتوسط.

على الرغم من ندرة مثل هذا النوع من العمليات، شهد عرض المتوسط العديد من الحالات منها من نجح ومنها من فشل في تحقيق اهدافه، فعلى سبيل المثال نجد عملية تحويل السفينة السياحية "أخيل لا ورو" في عام 1985م في المياه الإقليمية المصرية، حيث طالب

المسؤولين عن الهجوم القبطان الذي يتجه بالباخرة إلى ميناء طرطوس السوري وهددوا بإعدام 100 من الركاب إذا لم تفرج إسرائيل عن 50 سجينا فلسطينيا، ونجد ايضا الهجوم الذي قامت به (قوات 25 أبريل) البرتغالية في يناير 1984م، على سرب بحري تابع لحلف شمال الأطلسي يرابط أمام شاطئ لشبونة مستخدمة في ذلك مدافع الهاون في تنفيذ عملياتها وذلك في إطار موجة النشاط الإرهابي الموجه ضد قواعد ومنشآت حلف الأطلسي[1]. وكذلك نجد الهجوم الذي قاده عبد الرحيم محمد حسين قائد العمليات البحرية لتنظيم القاعدة ضد مدمرة الصواريخ الأمريكية "Uss The Sulvans" في مناء عدن في جانفي 2000م، عن طريق قارب مليء بالمتفجرات مما تسبب في مقتل 19 شخص بما في ذلك الانتحاريين و 39 جرحى.[2]

من خلال ما سبق يمكن تحديد أنواع الأعمال الإرهابية في عرض البحر المتوسط في:

- ✓ أعمال تهدف إلى إرباك حركة الملاحة البحرية في المياه الإقليمية والمعابر المتواجدة في المنطقة المتوسطية.
- ✓ أعمال خطف وتدمير وتخريب سفن الدولة المستهدفة في موانئها أو في موانئ دول مجاورة.
- ✓ أعمال تخريبية وتدميرية ضد الأهداف والمنشآت الحيوية في الموانئ وعلى الساحل وفي داخل البحر.
- ✓ أعمال تلويث متعمدة للبحار والإضرار بالثروات البحرية الطبيعية للدولة المستهدفة بالإرهاب.

المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

بفعل الموقع الاستراتيجي لدول حوض المتوسط وتوسطها العالم أصبحت معظمها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال، تهريب ونقل الأسلحة، الجريمة الإلكترونية، التجارة بالبشر والمخدرات،...وغيرها) التي تتخذ أبعادا عدة وتأثيرات مختلفة على

[1] محمد احمد عبد الهادي رمضان، امثلة للإرهاب البحري في العصر الحديث، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/03/15 في:
https://bit.ly/3maQFVu

[2] Khanssa Lagdami1, La menace du terrorisme maritime en Méditerranée, **Neptunus revue électronique**, Vol. 18,2012

مجالات كثيرة بتنامي مظاهر العنف وانهيار قيم المجتمع وتفشي الآفات الاجتماعية، وبالطبع لها تأثيرات على الجانب السياسي[1].

الفرع الأول: في مفهوم الجريمة المنظمة "Organized Crime"

ذهب أغلب من بحث في موضوع الجريمة المنظمة بأن هذا المفهوم ما يزال يعتبر من المفاهيم الغامضة و يعود ذلك لحداثة هذا المفهوم وتطور صور وأشكال هذه الجريمة التي لم تتوقف حتى الأن. إذ أن تحديد ماهية هذه الجريمة يختلف باختلاف تعريف الدول لها وتحديد مضمونها، فأغلب الدول لم تضع تعريفا واحد متفق عليه كما اختلفت في شروط تجريمها وأليات عقابها.

تعني كلمة جريمة لغة جرم- جريمة وأجرم و أجترم عليه: أي أذنب. ويقال جرم- جريمة: عظم جرمه، جرمه ويجرم عليه: اتهمه بجرم وبذلك الجريمة: الجرم والذنب.

فالجريمة لغة إذا: هي الذنب والخطأ والاتهام والتعدي وما يترتب عليه العقاب ،أما المنظمة فهي تدل على التنظيم وألة معدة للتنظيم حركة الجهاز[2]. بناء على ما سبق فان التعريف اللفظي يؤكد على أنها "مجموعة من الأشخاص لديهم تنظيم وتعاون في أنشطة غير مشروعة بغرض الحصول على الأموال والاثراء غير المشروع".[3]

اما اصطلاحا فهي تعني المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا ماديا أو عقابا معنويا والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية أو الاجتماعية والانسانية. وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسب وقطع، وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القديم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن.[4]

---

(1) Gilles Favaral Garrigues, La Criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ?, **l'économie politique**, n55, 2002, P.09.

(2) نبيل صقر، قمراوي عز الدين، الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري، (الجزائر: دار الهدي، موسوعة الفكر القانوني، بدون طبعة، 2008)، ص.04.

(3) فهد فيصل الحلواني، مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجيستير جامعة حلوان، سنة2008/2007، ص.38.

(4) نبيل صقر، مرجع سابق، ص.6.

ويعرف علم الاجتماع الجنائي الجريمة بأنها: "ظاهرة اجتماعية طبيعية لا تعد شاذة ويتغير مفهومها من مجتمع لأخر ومن وقت لأخر.[1] وقد كان للشرطة الدولية تعريفها الخاص للجريمة المنظمة على أنها: "كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية".

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجود لفترة من الزمن ويعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[2]. كما يدخل في نشاطاتها المعروفة غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية وحتى بعض الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات الائتمان، إضافة الى تهريب البشر والتجارة في الأعضاء البشرية وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية، والاتجار في النفايات النووية..." الى غيرها من الجرائم ذات الصبغة غير الشرعية والتي لا حصر لها.

كما تعرف الجريمة أيضا: "بأنها كل عمل أو امتناع عن القيام بعمل غير مشروع يمنعه القانون ويقرر له جزاء في صورة عقوبة أو تدبير عقابي مما ينص عليه قانون العقوبات".

أما الدكتور العيشاوي عبد العزيز عرفها: "بأنها مجموعة الجرائم التي تستهدف المجتمع، ابتداءا من أفراده الى الأسرة، ثم المجتمع الوطني، وبالتالي المجتمع الدولي."

*<u>المفهوم الامني للجريمة المنظمة</u>:

حاولت الأجهزة الأمنية مثل الإنتربول Interpol ومكتب التحقيقات الفيديرالية FBI أن تقدم مفهوما علميا للجريمة المنظمة، عن طريق وصفها بقائمة من المعايير والدلائل التي تشكل خطورة على الأمن، وقد عقد مؤتمر الإنتربول حول الاجرام المنظم بفرنسا في شهر ماي 1988 وانتهى الى تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف الى تحقيق الربح بصفة أساسية، دون التقيد بالحدود

(1) علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص.21.

(2) محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،1999)،ص.55.

الوطنية"، وكان هذا التعريف هو الأخر محلا للنقد، حيث ركز على بعض خصائص الجريمة المنظمة وبصفة خاصة سعيها الى تحقيق الربح، واستمرارية التشكيل وممارسة النشاط عبر الحدود الوطنية، وتجاهل البعض الأخر منها كالبناء التنظيمي المتدرج واستخدام العنف.

ولذلك أعادت وحدة الجريمة المنظمة بالإنتربول تعريف الجريمة المنظمة بأنها: "جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف الى تحقيق الربح عن طريق ارتكاب أنشطة غير مشروعة، مستخدمة التخويف والرشوة [1].

* تعريفها في اطار المواثيق والمنظمات الدولية الاقليمية:

في اطار التوفيق بين الدول لإيجاد تعريف موحد للجريمة المنظمة يسهل مكافحتها والقضاء عليها عقدت عدة مؤتمرات عالمية وإقليمية لتقريب وجهات النظر في سبيل ذلك ، ويعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف سنة 1975م أول مؤتمر دولي يتطرق لموضوع الجريمة المنظمة والذي عرفها كما يلي:

> "يقصد بالجريمة المنظمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي".[2]

* خصائص الجريمة المنظمة:

بناءا على ما تقدم من عرض التعريفات المختلفة للجريمة المنظمة يظهر جليا أن لها من الخصائص ما يميزها عن بقية الأنشطة الإجرامية، أي ان هناك خصائص مشتركة، يتعين توافرها بداية حتى يمكن أن نصنفها بالجريمة المنظمة، وتتمثل جملة هذه الخصائص فيما يلي:

---

(1) Raymond Kendall, Interpol et lutte contre la criminalité organisée transnationale, in « La criminalité organisée » sous la direction de Marcel Leclerc, la documentation française (I.H.E.S.I°,1996 ,p.234.

(2) أحمد فاروق زاهر، العلاقة بين جرائم الاحتيال والاجرام المنظم، ندوة علمية، (مصر: المنصورة، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية ،2008)، ص.21.

- **وجود جماعة اجرامية**: فينبغي وجود جماعة من الأشخاص تتعاون على ارتكاب أنشطة اجرامية، أي لا بد من تعدد الجناة، ويطلق على هذه الجماعة تعبيرات متعددة منها التنظيم الإجرامي أو المؤسسة الإجرامية، أو المشروع الإجرامي، أو الجماعة الإجرامية المنظمة الى جانب التعبير التقليدي الشهير المافيا[1]. لا يمكن أن تقع الجريمة المنظمة من شخص وحيد ولابد من تعدد الشركاء في الجرم وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة عدد الأشخاص المؤلفين للجماعة الارهابية المنظمة ثلاثة أو أكثر والسبب في هذا الشرط أن تأليف العصابة يشترط اضافة كم من الأشخاص القادرين على تولي اعمال الاجرام المنظم، مما يخرج الجرائم الفردية من طائفة الاجرام المنظم، ولو كان هناك اشتراكا جرميا بين عدد من الأشخاص في اداء جريمة ما لا يجعلها بالضرورة جرما منظما واغلب القوانين تبنت هذا النهج وهذا التعداد في عدد الفاعلين ومنها القانون الاماراتي والقانون الأردني وحتى المصري. ويجب التأكيد انه لا يشترط ان يقوم كافة الفاعلين بالفعل الجرمي نفسه ولكن من الممكن ان توزع ادوار اداء الفعل الجرمي بين أعضاء الجماعة وفق اتفاق مسبق وهو جوهر الجماعة المنظمة. ويقصد بالجماعة الاجرامية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة سنة2000، حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية: "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[2]
- **التنظيم في العمل والتخطيط واتخاذ الشكل الهرمي أو العنقودي:** ما يميز الجريمة المنظمة ويكسبها خطورتها التنظيم الجاري في تشكيل الجماعة، وان الخطورة الاجرامية تظهر من خلال تنظيم افراد العصابة لأعمالهم وتوزيع العمل فيما بينهم وتقسيم الأدوار وغالبا يكون تقسيم الأعمال والسلطات بشكل هرمي أو عنقودي بحيث تتولى القيادات توجيه بقية الأفراد وتحديد مهامهم وادوارهم، وان التنظيم في العمل لا ينجم الا من

(1) حورية عودة، الجريمة المنظمة وأليات مكافحتها دوليا، مذكرة ماجيستير قسم الحقوق ،جامعة سعيدة،2010/2009،ص.43.

(2) بن عمر الحاج عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها، مذكرة ماجيستير، قسم الحقوق جامعة الجلفة، 2011/2010، ص.25.

خلال الهرمية المسيطرة على تصرفات بقية المجموعة. فان أهم ما يميز الجريمة المنظمة هو البناء الهيكلي المنظم داخليا، حيث يقوم على أساس المستويات الوظيفية المتدرجة، يتولى القيادة قائد تكون له الهيمنة والسلطة في اتخاذ القرارات وله حتمية الطاعة ويلتزم أعضاء الجماعة بالاحترام وتنفيذ الاوامر. كذلك نجد أن عصابات الإجرام الحديثة تعمل من خلال هيكلة معينة ذات تنظيم إداري ومالي هرمي على غرار المؤسسات التي تعمل في مجال المال والتجارة على المستوى الدولي. ويتم تحديد الأعضاء بدقة تامة لتحقيق أعلى درجة من الدرجات المطلوبة لمستويات الآراء والكفاءة والفاعلية عن طريق تقسيم العمل والتوصيف الوظيفي. فعلى سبيل المثال يشمل الهيكل التنظيمي للكارتل على قسم جمع المبيعات، قسم التمويل، وذلك تماما مثل أي مؤسسة مالية دولية حديثة. ومن المعلوم أن التنظيم في عمل المجموعة يترافق بالتخطيط لأفعالها ويميل البعض لاعتبارها خاصيتان مستقلتان الا أن التخطيط يتلازم مع تنظيم عمل المجموعة وكأنهما وجهان لعملة واحدة.[1]

- **غايتها القيام بأعمال غير مشروعة:** ان الغاية الأساسية من تجريم الجريمة المنظمة خروج مقترفيها عن القانون وارتكابهم فعلا غير مشروع مع أنه قد تقوم هذه المجموعات بأنشطة مشروعة بغية التمويه عن أفعالها أو لإكساب أموالها الصفة المشروعة من خلال غسيل تلك الاموال واعادتها بصفة شرعية الى حسابات المنظمة.[2]
- **الباعث لأعمالها هو تحقيق الربح المادي:** من أول أولويات وأهم ما يميز الجريمة المنظمة غاية مقترفيها بالحصول على الربح بأي شكل، وهذا أهم ما يميز هذه الجريمة عن جرائم الارهاب حيث لا يكون هدف تلك المجموعة الخير بل خدمة العقيدة، لذلك فإنها جماعة غير عقائدية. فان الهدف الأساسي الذي تسعى المنظمة الإجرامية الى تحقيقه من ممارسة الأنشطة المختلفة يتمثل في الحصول على الأرباح ومضاعفتها. وقد بين المنتدى الدولي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن (الدانمارك) في 6 مارس 1995م أن عصابات الجريمة المنظمة حققت من وراء مشروعاتها الإجرامية وأنشطتها العابرة للحدود مداخيل هائلة فاقت في كثير من الأحيان المداخيل التي حققتها بعض

(1) المرجع نفسه، ص.27.

(2) خالد فهمي، النظام القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر، (مصر: دار الفكر، ط1، دسن)، ص.90.

الدول كناتج للدخل القومي لديها. وفي تقرير مقدم الى المؤتمر الدولي لقانون العقوبات في بودابست 1999م، أكد أن الخبراء الدوليين أن مبلغ 300الى 500 مليون دولار في العام الواحد هي حصيلة الأموال غير المشروعة العائدة من الجريمة المنظمة.[1]

- **الإستمرارية:** ويقصد بالاستمرارية امتداد حياة المنظمة بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها، وحتى الرؤساء الذين يموتون أو يقتلون أو يسجنون يحل محلهم رؤساء جدد. وقد يخرج من عضوية الجماعة القيادات وأعضاء لأسباب مختلفة، بينما تستمر المنظمة في نشاطها من اجل تحقيق أهدافها غير المشروعة.
- **السرية في العمل:** فأغلب المنظمات الاجرامية تتخذ من الخفاء ستر لها مما يؤمن استمراريتها وحفاظها على بقائها، لأن السرية تضمن عدم الملاحقة القانونية. والسرية يقصد بها أن تتمكن المنظمة من انجاح تنفيذ خططها وعملياتها دون تمكن السلطات الأمنية من اجهاضها قبل التنفيذ هذا من جانب، ومن جانب أخر لتأمين حماية أعضائها. ويلتزم أعضائها بهذه السرية المطلقة، واذا حدث وخالف أحد أعضائها سرية خطط المنظمة فانه سيتعرض للعقاب.[2]

*** <u>تمييز الجريمة المنظمة عن الجرائم المشابهة لها</u>**

يقع الخلط أحيانا بين الجريمة المنظمة وبعض الجرائم المعاصرة ذلك أن موضوع الجريمة المنظمة موضوع شائك، غالبا ما أحيط بالجدل والغموض لذلك فقد يتداخل مفهومها مع غيرها من مفاهيم الجريمة بالنظر لحداثة استخدام المصطلح، مما يوجب تميزها عن تلك المفاهيم فهي تختلف عن الجريمة الارهابية، الجريمة الدولية، الجريمة العالمية والجريمة الاحترافية.[3]

---

(1) مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، **<u>مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية</u>**، المجلد 27، عدد 03، 2011، ص.515.

(2) خالد فهمي، مرجع سابق، ص.92.

(3) أسية دنايب، الأليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010/20009، ص.34.

- **الجريمة المنظمة وجرائم الإرهاب:**

يربط الفقه الجنائي الحديث بين الجريمة المنظمة والمنظمات الإجرامية الإرهابية، حيث تستعين هذه الاخيرة من أساليب الجريمة المنظمة في تهريب الأسلحة والاتجار بها وبالمخدرات وغسيل الأموال وتزوير الوثائق والهويات، وفي هذا الخصوص فان الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية تلتقيان في النتائج التي تولدانها من نشر الذعر والرعب، كما تتشابهان في الهيكل التنظيمي لكل منهما القائم على سرية العمليات والقوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة والإرهابية على حد سواء والجزاءات على مخالفة القواعد الموضوعية وأساليب تبادل الخبرات، اذ أن البعض قد يضن أن الإرهاب نوع من أنواع الجريمة المنظمة ويضع الأعمال الإرهابية في طائفة الجرائم المنظمة.[1] إن هذه الرؤيا لا تتفق والطبيعة القانونية لظاهرة الإرهاب على الرغم من وجود سمات ودلائل بوجود علاقة بين الاثنين. فمن دراسة الإرهاب من الناحية القانونية نرى أنه يتجلى بعنصرين وهما:

1- **مادي:** متمثل بالعنف واستخدام القوة أو التهديد بها ويكون لذلك المساس بحق الحياة أو سلامة أو الحقوق والمصالح التي يحميها القانون.
2- **معنوي:** يتمثل من غاية مرتكب العنف و الأغراض التي ينوي تحقيقها من خلال اشاعة الرعب بين الناس مستند في ذلك لغايات عقائدية أو ايديولوجية أو اقتصادية.

ومن هنا نرى الفارق المميز فيما بين الجريمتين فالجريمة المنظمة تنطلق من مبدأ وغاية واحدة متمثلة في تحقيق الربح والكسب غير المشروع بينما يكون دافع ومحرك الجريمة الإرهابية دافع سياسي أو عقائدي أو ايديولوجي أو اقتصادي، كما أن جريمة الإرهاب ممكن أن تقع من شخص وحيد على خلاف الجريمة المنظمة التي تقع من مشروع منظم وغالبا ما تقوم الجماعات الإرهابية بالترويج علنا عن أفعالها لضم متطوعين على خلاف الجماعات المنظمة التي تميل للسرية وتستدرج أعضائها بالمال.

---

[1] منيرة مقدر، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، مذكرة ماجيستر، قسم الحقوق، جامعة بسكرة،2015/2014، ص.33.

غير أن البعض يؤكد على وجود روابط بين الجريمتين انطلاقا من السمات المشتركة المتمثلة في:

- ✓ اتخاذ كل من الجريمتين العنف الذي لا حدود له لتحقيق غاية غير مشروعة.
- ✓ عدم امكانية حصر اثار الجريمتين فضحايا الجريمتين لا يكونوا اناس محددين بعينهم مما يجعل أثارها غير محدودة.
- ✓ سمة التنظيم والاستمرارية والتي تلف الجريمتين.
- ✓ استخدام مرتكبي الجريمة لأحدث أساليب العلم والتكنولوجيا.
- ✓ الخروج عن سلطة الدولة وتحديها.

وعلى الرغم من وجود مثل هذه الروابط العملية الا أن الجريمة المنظمة تختلف اختلافا كبيرا عن الإرهاب، بحيث تشكل كل واحدة منها ظاهرة وكيان مستقل عن بعضهما البعض مما يجعل من غير المقبول الخلط فيما بينهما.[1] ويبقى عنصر التميز بينهما متمثلا في المحرك الأساسي لهذه الجماعات اذ أنه باعث سياسي إيديولوجيا للجماعات الإرهابية، ومادي لدى الجماعات الإجرامية المنظمة، حيث يختلف الوجهان هدفا وطبيعة.[2]

- ➢ **الجريمة المنظمة والجريمة الدولية:**

لم يوجد حتى الأن تعريف دقيق للجريمة الدولية متفق عليه الا أن الجريمة الدولية يمكن أن تعرف بأنها: "فعل غير مشروع في القانون الدولي من شخص ذي ارادة معتبرة قانونا، ومتصل على نحو معين بالعلاقة بين دولتين أو أكثر، وله عقوبة توق من أجله".

كذلك هي كل فعل أو سلوك إيجابي أو سلبي يحضره القانون الدولي الجنائي ويقرر لمرتكبه جزاء جنائيا، فالقانون الدولي الجنائي شأنه في ذلك شأن القانون الجنائي الداخلي في تقرير العقاب على الجرائم الداخلية.

---

(1) أحمد ابراهيم مصطفى سليمان، الارهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، (القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 2006)، ص.192

(2) اسيا دنايب، مرجع سابق، ص.51.

والجريمة الدولية هي تلك الجريمة التي تستمد صفتها الجنائية من العرف والاتفاقيات بشكل يحدث مساسا بالنظام الدولي العام، مما يستوجب العقاب ويؤدي الى نشوء المسؤولية للدولة المرتكبة للفرد والمنفذ له وفقا لما يحدده القانون الدولي الجنائي، والتي تأخذ شكلا من أشكال جرائم العدوان، جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وإن تشابهت هذه الجرائم في كونها ماسة بأمن وسلم أكثر من دولة الا أنها تختلف عن الجريمة المنظمة من حيث القانون الذي يحكم كلا منهما فالجرائم الدولية يحكمها القانون الدولي الجنائي الذي يعد فرعا من فروع القانون الدولي العام في حين يجرم أشكال الجريمة المنظمة القانون الجنائي الدولي وهو فرع من القانون الوطني يستمد أحكامه من الاتفاقيات الدولية يصعب فيه على الدولة مواجهة هذا النوع من الإجرام على أراضيها[1]. ويظن البعض أن الجريمة المنظمة جزءا من الجريمة الدولية وأحد فروعها ولكن التطور الحاصل في مفهوم هذه الجريمة يجعل منها كيانا قانونيا مستقلا وأن التطور في مفهوم الجريمة الدولية قد أصبح راسخا من خلال الاتفاقيات الدولية التي حددت معالم الجرائم الدولية التي تمس بالأمن والسلم العالمي بجرائم محددة بذاتها وهي:

- ✓ جرائم الحرب.
- ✓ جرائم ضد الإنسانية.
- ✓ جرائم إبادة الجنس البشري.
- ✓ الإرهاب.
- ✓ التمييز العنصري.

وهذه الجرائم أصبح معاقبا عليها بموجب قانون المحكمة الجزائية الدولية في حال كان أحد أطراف الجريمة عضوا موقعا على اتفاقية أحداث المحكمة الجنائية الدولية. إلا أن الجريمة المنظمة لا تستدعي محاكمة مقترفيها امام المحكمة الجنائية الدولية[2].

- ➢ **الجريمة المنظمة والجريمة العالمية:**

تعد الجريمة العالمية ذات طبيعة خاصة، اذ ترتكبها عصابات دولية تتكون من مجموعة محترفين للإجرام يتمتعون بجنسيات مختلفة ينفذون جرائمهم على نطاق عالمي، دون

(1) المرجع نفسه، ص.52.

(2) محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1959/1960)، ص.43.

التقيد بحدود دولة ما، مما يقتضي توحيد الجهود لمحاربتها. لذلك فالجريمة العالمية تظل جريمة داخلية تحدد عناصرها القوانين الجنائية الوطنية وتستمد أحكامها من الاتفاقيات الدولية وإن ما يميزها عن الجرائم الوطنية، هو أن الجناة يزاولون نشاطهم في عدة دول.

ويتميز هذا النوع من الجرائم عن الجريمة الدولية في أن العنصر الدولي يتمثل في ارتكاب الفعل في أكثر من دولة، تعدد جنسيات الجناة أو المجني عليهم، وهذا لا يؤدي الى التداخل بينهما لأن الجريمة العالمية تظل جريمة أفراد بمعنى أخر تنظيمات إجرامية لا تتلقى الأوامر والتعليمات الصريحة أو الضمنية من الدول ولا تشكل مساسا بالنظام العام الدولي وفقا لمقتضيات القانون الدولي الجنائي.

وعليه يمكن القول أن الجريمة المنظمة هي إحدى صور الجريمة العالمية حيث أن كافة أشكالها هي من طائفة الجرائم التي تتم مواجهتها بموجب اتفاقيات دولية بعد تفاقم خطرها.

- **الجريمة المنظمة والجريمة الاحترافية:**

تختلف الجريمة المنظمة على الجريمة الاحترافية، من حيث المكانة ونموذج الجريمة والمهارة ودرجة التنظيم والتهديد والعنف، فمكانة المجرم المحترف أعلى من مكانة معظم المجرمين المنظمين سواء كانوا قائمين مقام الرئيس أو وكلاء أم أعضاء في عصابة.

ويلاحظ فيما يتعلق بنموذج الجريمة المرتكبة، أن نشاط المجرمين المحترفين يضم أساسا مجموعة متباينة من السرقات بينما يمتد نشاط الجريمة ليشمل الرذيلة والابتزاز وغيرها كما أن المجرم المحترف يتوافر على درجة عالية من المعرفة، وذلك من خلال الأساليب الإجرامية الأكثر تخصصا، بينما تتشابه الجريمة المنظمة كثيرا مع تنظيمات الأعمال، وتمتد الاتحادات الإجرامية لتشمل مناطق ضخمة، في حين تنحصر الجريمة الاحترافية في الغالب في عدد صغير من الأفراد الذين يرتكبون جائم فردية، وتفتقر الجريمة الاحترافية لتلك الروابط المحكمة التي توجد بين المجرمين المنظمين وغيرهم من الجماعات، وتستعين الجريمة المنظمة بالعنف في تنفيذ نشاطاتها بينما يعتمد المجرم المحترف عادة على دهائه ويحجم عن العنف ويعتبره مثالا عن ارتكاب أساليب الإجرامية المتدنية، إضافة لكون الجريمة المنظمة تنظيم يضم جماعات من المجرمين يقومون بإنتاج أو عرض وتوفير سلع وخدمات قانونية.

وعليه فإن الجريمة المنظمة قد تختلط ببعض صور الجريمة من خلال انتهاج ذات الأساليب و الأدوات ما يقتضي اعتماد معايير حاسمة تفصل الإجرام المنظم عما قد يتشابه به من صور الإجرام، المستحدثة.[1]

الفرع الثاني: واقع الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد أخر عابر للحدود، امتدت شبكاته الى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من امكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

وتتشكل البيئة الاستراتيجية في منطقة المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن منطقة المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحدياً أمنياً مُلحاً لجزء كبير من أوروبا، كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا. ويضع عبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر تركيا، الضغط على أنقرة في سياق علاقاتها المضطربة بالفعل مع شركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وتعتبر الجريمة المنظمة خطرا إضافيا على أمن دول المتوسط وعلى أمن شعوب العالم كلها، فكثيرا ما يقود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب الأسلحة الخفية والمخدرات إلى إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات، فالأوضاع السائدة في الصومال وليبيريا وأفغانستان نماذج حديثة تجسد إنهار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر تفكك المؤسسات والبنى التحتية، هذا ما يؤدي الى إنشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أمن الضفة الشمالية للمتوسط.[2]

---

[1] عوض محمد محي الدين، دراسات في القانون الدولي الجنائي، (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص.7.

[2] مايا خاطر، مرجع سابق، ص.510.

وتشكل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي ويمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية، بل تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتضعفها مسببة فقدانا للثقة في العمليات الديمقراطية وهي تخل بالتنمية، وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح، ولقد ساعدت الظروف والتغيرات العالمية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر دول منطقة المتوسط وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وثورة الاتصالات والمواصلات وانعكس ذلك على زيادة أنواع الأنشطة التي تمارسها العصابات الاجرامية عبر الدول.

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة في السنوات الاخيرة في منطقة المتوسط عدة مجالات من أهمها، غسيل الاموال ذات المصدر غير المشروع والجرائم الإلكترونية-قرصنة واختراق غير مشروع لأنظمة الغير وبرامجهم، والاتجار بالبشر والأشخاص والنشاطات الارهابية، والاتجار بالأسلحة وغير ذلك من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الاجرامية.[1]

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم قد انعكس سلبا على دول المنطقة المتوسطية مما ادى الى عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها، بحيث برزت الجريمة المنظمة وانتقلت في ممارسة نشاطاتها الاجرامية من النطاق الداخلي الى النطاق الدولي مستغلة في ذلك عدم وجود تنسيق كافي بين الدول في مختلف المجالات خاصة المجال القانوني والقضائي والمجال الأمني، وهذا يوضح لنا أنه لا يمكن إيجاد حلول لمكافحة هذه الظاهرة في النطاق الداخلي للدولة فالجريمة المنظمة بأنشطتها المتعددة والمختلفة تسعى للتأثير على تماسك المجتمعات واستقلال الدول وبالتالي التأثير على المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية وهذا ما دفع المجتمع الدولي بالاهتمام بهذه الظاهرة وذلك بتنسيق الجهود الدولية.[2]

---

(1) نور الدين الفريضي، الهواجس الأمنية لأوربا الموحدة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/10/10، في:

www.soissinfo.ch/ara/archive.html

(2) محمد فوزي صالح، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص.09.

الفرع الثالث: صور ومظاهر الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

تتعدد صور ومظاهر الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية بحيث لا يمكن حصرها، وقد تضمنت عدة مواد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000م صورا لبعض الجرائم المنظمة على سبيل المثال لا الحصر نجد جريمة غسيل أو تبيض الأموال، كما ألحق بالاتفاقية بروتوكولين، حيث اختص الأول بجريمة الاتجار بالبشر، أما الثاني فقد تناول جريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات. ونظرا لكثرة الجرائم التي تشكل الجريمة المنظمة، فقد راعينا في اختيار الجرائم التي تمس أمن منطقة المتوسط بالدرجة الأولى الى جانب أن هذه الجرائم تعد أهم صور الجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا قويا على الأمن الدولي والأمن المتوسطي بصفة خاصة، حيث سنتناول:

- **الإتجار في المخدرات: Drug trafficking**

تعتبر ظاهرة الإتجار في المخدرات النشاط الذي يتطور في تربة خصبة مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يظهر غياب التنسيق بين دول المنطقة لمحاربتها والحد منها، فظهور سوق المخدرات غير المشروعة في أغلبية المجتمعات المتوسطية هو ظاهرة حديثة وفي نمو متزايد، يشكك في سلطة الدول وأمنها واستقرارها والحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، فوفقا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "**فإن القيمة السوقية للكوكايين العابرة لمنطقة غرب افريقيا كل عام تقدر بنحو 1.25 مليار دولار**"[1]، فالإتجار بالمخدرات ليس مشكلة صحية فحسب، بل مشكلة تتعلق بالتنمية والأمن في منطقة المتوسط.

إن المنطقة المتوسطية كجزء كبير من إفريقيا تتميز أيضا بالتخلف والتبعية والإفراط في المديونية، إذ أن حدودها مع مركز غرب إفريقيا وقربها من أوربا جعلها الوجهة المفضلة لحركة المرور غير القانونية للإتجار بالمخدرات. وقد تمكنت شبكات واسعة من التطور على مدى سنوات عديدة في المنطقة من إنشاء شبكات متاجرة بالمخدرات في كل دولة تكتسب زخما بدعم من شركاء محليين داخل حدود الدولة. "فقد تم توقيف تسعة من مهربي المخدرات في 13 مارس

(1) Conseil de Sécurité. Lutte contre le trafic de drogues en Afrique de l'ouest: le conseil appelle à une action coordonnée pour renforcer l'application des initiatives régionales. Déclaration présidentielle, séance-matin, 7090, du 18/12/2013. Consultable sur le lien:

http://www.un.org/News/fr-press/docs/2013/CS11224.doc.htm

2012 في المملكة المغربية (4 ليبين و 5 مغاربة) واعتراض 17.5 طن من الحشيش مخطط له ان يروج في المنطقة"[1].

ولعل الحادثة المهولة التي تم احباطها في ميناء وهران في الجزائر من قبل الجمارك الجزائرية (قضية البوشي) والتي كانت تهدف الى اغراق الجزائر بـ: 701 كلغ من الكوكايين وبتواطئ من مسؤولين نافذين في السلطة تظهر أنه تم تركيب شبكات حقيقية متواطئة مع جهات نافذة في انظمة دول المنطقة المتوسطية. فالإتجار بالمخدرات هو حقيقة لا يمكن دحضها في منطقة المتوسط، ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الأفة التي تتمتع بدعم محلي واسع النطاق على الرغم من الوسائل الهائلة الموجهة للتخفيف من عواقبها ووقف الشبكات المتاجرة لها والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدول، على سبيل المثال ،في المغرب في 2009 تم توجيه الاتهام لعدد كبير من مسؤولي الأمن بعد تفكيك شبكة كبيرة للمتاجرة بالمخدرات متكونة من مدنيين ورجال الأمن باختلاف انتماءاتهم: "عدد المتهمين يشمل 26 مدنيا و 29 عنصرا من البحرية الملكية و 17 من رجال الدرك و 23 عنصرا من قوات المساعدة"[2].

من هذا الواقع فإن خطورة الوضع في المنطقة تثير الكثير من الأسئلة: من الذي يدعم تجار المخدرات؟ ومن هم الزعماء الحقيقين لهذه الظاهرة؟ من أين جاؤوا؟ ما هي الوجهة وأين يبيعون منتجاتهم؟

تعتبر منطقة المتوسط أكبر منتج و مصدر للحشيش في العالم الى جنب أفغانستان[3]، ففي نهاية السبعينيات من القرن العشرين كانت زراعة القنب الهندي في المملكة المغربية على الأرجح أقل من 10000 هكتار مقارنة ب 150.000 هكتار في عام 2002. ففي عام 2011 اكد تقرير من مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC انه اصبح هناك 47.500 هكتار بفضل سياسة القضاء على المزارع المخصصة لذلك، وبهذا اعتمد مجلس جامعة الدول العربية عام 2010 برنامجا مدته خمس سنوات لتحسين مكافحة المخدرات والجريمة في منطقة

(1) Duhem, Vincent. Trafic de drogue : un réseau international démantelé au Maroc. **Jeune Afrique**, le: 20/03/2012.

(2) Jeune Afrique. 96 inculpations liées au démantèlement d'un réseau de trafic de drogue. **Jeune Afrique**, le: 30/01/2009.

(3) Office des Nation-Unies contre la drogue et le crime, rapport mondial sur la drogue, 2013, consultable sur le lien:

https://bit.ly/2GKOYh7

البحر المتوسط، ومن المتوقع أن تتناول برنامج القضايا الرئيسية في المنطقة بما في ذلك الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

أما بالنسبة للجزائر، يرى الكثير من المختصين بأنها لا تزال منطقة عبور للمخدرات. وبحسب موقع المعلومات "Tout sur l'Algérie"، تم ضبط أكثر من 200 طن من القنب الهندي خلال عام 2013 مقارنة بـ 157 طن في عام 2012، بزيادة قدرها 34٪ ". ووفقاً للمكتب الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان (ONLDT) فقد تناقصت الكمية التي تم ضبطها في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014 والتي بلغت 59 طنا[1]. كل هذه الأرقام تثبت ان الجزائر كذلك تعتبر منطقة اتجار بالمخدرات ووجهة سهلة بفضل حدودها الصحراوية الطويلة مع دولتي مالي والنيجر اضافة الى عمل المهربين على الحدود مع المملكة المغربية. وفقا لمصادر مختلفة، تحتل ليبيا ما بعد القذافي مكانا استراتيجيا في تجارة المخدرات نحو الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، فمسارات الإتجار بالمخدرات تتطور باستغلال الأوضاع غير المستقرة في بعض الدول وهشاشة النظام الأمني بها، ما جعل وضعية الإتجار بالمخدرات تتطور بكثرة في ليبيا نتيجة تلك الأوضاع[2]. فانتشار الجماعات الإرهابية في ليبيا جعلها تتحالف مع تجار المخدرات وتوفر لهم الحماية وتأمين عبور بضاعتهم مقابل تمويلهم وتزويدهم بالأسلحة المختلفة.

هكذا تعتبر الأنشطة المكثفة التي يقوم بها تجار المخدرات في المنطقة المتوسطية مرتبطة بجماعات الجريمة المنظمة المتخصصة في غسيل الأموال، والتي تعتبر من المشاكل الرئيسية على الساحة الدولية. وتشمل أيضا تهريب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي والفساد على جميع المستويات. ففي 8 و 9 ماي 2011م عقد اجتماع في باريس ضم وزراء من 22 دولة، وممثلون لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وممثلون عن الإنتربول واليوروبول والبنك الدولي لوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي. اختتم الاجتماع الذي استمر ليومين، والذي تم تنظيمه استعدادًا لقمة مجموعة الثماني يومي 26 و 27 ماي 2011 ، بتقديم عرض يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات

(1) Maghreb Emergent, Algérie : plus de 59 tonnes de résines de cannabis saisies en quatre mois, du 06 juillet 2014. Disponible sur le lien :

https://bit.ly/2FsYuVm

(2) Galthier Mathieu, Libye la proie des trafiquants, **Sud Ouest**, du 18/02/2013.

الأفريقية والأوروبية، وذلك لمنع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الاستفادة من تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة. وخلال الاجتماع، قال وزير الداخلية الجزائري آنذاك دحو ولد قابلية:

"سمحت حركة المرور لهذه المجموعات بجمع مبالغ كبيرة جداً من المال، مما سمح لها بتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية، وتحسين قدراتهم العسكرية وتعزيز حركاتهم بمزيد من الموارد"[1].

- **نقل وبيع الأسلحة الخفيفة: Transport and sale of light weapons**

يقول الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان:

"نظرا للمذبحة التي تسببها، يمكن أن تكون الأسلحة الخفيفة مساوية للأسلحة الدمار الشامل"[2].

إن مسألة الأسلحة الخفيفة التي تمتد أثارها المشؤومة إلى التهديدات الخطيرة والعالمية للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود، أصبحت تطرح الأن بشكل اكبر من وقت مضى، فإفريقيا بصفة عامة هي السوق الاكثر ربحية لتهريب الأسلحة ومنطقة المتوسط بصفة خاصة لم تمنع من هذه الظاهرة الخطيرة، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة هو وباء آخر يهدد الأمن في المنطقة، ومع ذلك فإن الرغبة في تحقيق الانسجام والعمل المشترك لمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة انعكس في سياسة الوقاية للأمم المتحدة، حيث اعتمدت هذه الأخيرة في عام 2001م برنامج عمل لمكافحة التجارة المزدهرة في الأسلحة الخفيفة وبجميع انواعها وأشكالها، وقد شدد البرنامج الذي ينطبق على جميع الدول الاعضاء على الأثار السلبية لهذه الأسلحة على الامن والتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بموريتانيا وهي دولة ساحلية، فإن مسألة تداول الأسلحة الخفيفة منتشرة في كل مكان، نظرا للفوضى التي تميز حدودها مع مالي، الجزائر والصحراء الغربية، هذا ما جعلها

---

(1) Site d'information Magharebia consultable sur lien suivant:

https://bit.ly/3khCbl1

(2) Annan Kofi, « We the people : The rôle of the United Nations in the 21st Century (Nous, le peuple: le rôle des Nations Unies dans le 21e siècle) », New York, ONU, 2000, P. 52.

وجهة سهلة للمتاجرين بهذا النوع من الأسلحة. فعدم الإستقرار السياسي في موريتانيا يعتبر احد اهم اسباب انتشار الأسلحة الخفيفة، ومن مصادر انتشارها نجد السوق السوداء (من الصحراء الغربية ومالي ، ومن بلدان الجنوب ايضا مثل غينيا)، ومصدر آخر يتمثل في تهريبات الأسلحة من مخزون الجيش الموريتاني خاصة في منطقة الجنوب الشرقي[1]. ومن المهم جدا الإشارة هنا الى مسؤولية الحكومة الموريتانية خلال مختلف الأزمات التي مست موريتانيا في استدعاء السكان المدنيين للدفاع عن اراضيها خلال التوترات مع جبهة البوليساريو الصحراوية والسنغال، حيث قامت الحكومة بتوزيع الأسلحة على السكان في المناطق الحدودية بدون تسجيل وبشكل غير ممنهج. الأمر الذي جعل من استيراد الأسلحة الموزعة امرا مستحيلا.

أما في الجزائر فظاهرة انتشار الأسلحة وبيعها تعود لسنوات الاستعمار الفرنسي وامتدت الظاهرة لسنوات (العشرية السوداء)، حيث تظهر الإحصائيات الحجم الهائل للأسلحة التي يتم احتجازها بشكل غير قانوني في الجزائر، فساعد الإرهاب الذي ضرب الجزائر لأكثر من 15 سنة في التدفق الهائل للأسلحة والبنادق والمدافع الرشاشة (الكلاشينكوف والصواريخ وقاذفات الصواريخ وغيرها) من الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر من قبل الإرهابيين الذين وجدوا في هذه المناطق مصدرا رئيسيا للإمداد، بعد إغلاق الحدود الغربية للجزائر. ولقد ساعد في الآونة الاخيرة التحالف المتين بين الجماعات المسلحة وعصابات المهربين في ازدياد حجم هذه الحركة، خاصة منذ أواخر التسعينات، إلى درجة أصبح فيها أمرًا شائعًا أن يشتري سلاح كلاشينكوف في ولايات مثل: ورقلة وتمنراست والوادي وإليزي. وتعتبر منطقة باتنة مركزا لتهريب الأسلحة الخفيفة، فموقعها الجغرافي وحدودها مع خمس ولايات جعلها مسرحًا متميزًا للعصابات الإجرامية.

توضح البيانات والإحصائيات مدى انتشار الأسلحة الخفيفة في الجزائر. ووفقًا لصحيفة "Réflexion" اليومية، في عام 2009م سجلت قوات الأمن 15 مصادمات مع مهربي المخدرات مزودين بأسلحة مختلفة ومتنوعة، وتؤكد نفس الصحيفة أن "العدالة عالجت 1040 حالة تخص الاتجار بالأسلحة والذخيرة. وفي جانفي 2010، تمت معالجة 107 حالات تهريب

(1) Pezard, Stéphanie. Glatz, Anne-Kathrin. Armes légères et sécurité en Mauritanie, une perspective nationale et régionale. une étude du Small Arms Survey, publiée en juin 2010, p. 92. Disponible à l'adresse :

https://bit.ly/3k2Ufiv

أسلحة في الجزائر. وهناك بعض المناطق في الجزائر تعرف بمناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة (تمنراست، تندوف، أدرار، بشار وتلمسان). ووفقاً لمعلومات صحفية، فإن جزءاً كبيراً من سكان الجزائر يملكون بنادق صيد ومسدسات غير مصرح بها. اضافة الى وجود مصانع تقليدية وحديثة لتصنيع الأسلحة الخفيفة[1]. لقد أدت ظاهرة الإرهاب إلى تفاقم ظاهرة تداول وبيع الأسلحة الخفيفة في الجزائر. وجعلت سنوات العشرية السوداء من هذا البلد أرضا خصبة لتهريب والإتجار في الأسلحة الخفيفة.

في حين يعتبر الوضع غير المستقر في ليبيا نتيجة الثورة واسقاط نظام القذافي والنزاع المسلح حول السلطة وضعا مشجعا لإستفحال ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة. خاصة بعد نهب الميليشيات المتنازعة لمخزونات سلاح القذافي[2]. وفي هذا السياق، يمكن لجماعات تهريب الأسلحة الاستفادة من الوضع السائد على الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس واستغلاله للإتجار بأكبر حجم للأسلحة. هذه الأوضاع في ليبيا جعلت من دول الحدود تواجه تهديدات امنية خطيرة نتيجة لتدفق الأسلحة من ليبيا وانتشار تجارتها على الحدود بين تونس والجزائر. ما ادى بالجزائر لرفع حالة التأهب القصوى على حدودها مع ليبيا وباستخدام جميع الوسائل المتاحة للجيش الجزائري لمنع ظاهرة تهريب الأسلحة.

هكذا تعتبر ظاهرة نقل وبيع الأسلحة الخفيفة ظاهرة تقلق جميع الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، ففي تقرير حديث حول هذا الموضوع، دعت الأمم المتحدة إلى تقرير حظر الأسلحة على ليبيا الى حين نزع سلاح الميليشيات المتنازعة، إذ يجب التعبير عن التعاون في هذا المجال من خلال التنسيق الحقيقي بين دول المنطقة أي جيران ليبيا كالجزائر وتونس، وأيضا من قبل مجلس الأمن الدولي و الدول الأوروبية.

من خلال ما تقدم تحتل عمليات الاتجار بالأسلحة مكانا مرموقا بين النشاطات الإجرامية بالنسبة للجماعات الاجرامية المنظمة بالمنطقة المتوسطية، حيث تجنى من ورائها أموالا ضخمة نظرا للحظر المضروب على الأسلحة في أغلب دول العالم، وقد شهدت خلال السنوات الاخيرة دول المنطقة المتوسطية تطورا ملحوظا في عمليات تهريب السلاح وبيعه، ويرجع

(1) Réflexion, (quotidien algérien), Selon la Gendarmerie Nationale : plus de 300.000 armes en circulation en Algérie », du 01mars 2010.

(2) Hugeux Vincent, Les armes de Kadhafi, un legs mortel pour l'Afrique. **L'expresse**, le 2/04/2012

السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من جانب بعض الدول وعدم مراعاة قواعد السلوك المقررة دوليا في مجال بيع الأسلحة.[1]

وتشير الاحصائيات الى أن إفريقيا تخسر ملايين الدولارات نتيجة للنزاعات وانعدام الامن، وأن المنطقة المتوسطية اكثر عرضة للخطر نتيجة النزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وغياب الرقابة الحكومية على مخزون الجيش والشرطة، والأنشطة الارهابية، والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ذات الصلة، كما هو الحال في ليبيا بعد سقوط نظام "العقيد معمر القذافي"، وتعرب الجزائر في كل مرة عن قلقها من هذه الوضعية التي باتت تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري. إذا تظهر مدى خطورة الإتجار غير المشروع بالأسلحة على الدول والأشخاص، ذلك أن الانتشار الهائل لهذه الظاهرة يؤدي الى تأجيج العنف وانتشار اللامن ولااستقرار على دول المنطقة المتوسطية، وهو ما من شانه في كثير من الحالات، ان يدفع الدول الى شراء الأسلحة (السباق نحو التسلح) للدفاع عن نفسها من أي خطر او أي تهديد.

هكذا، تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من أخطر الظواهر الإجرامية الحديثة، تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المتوسطية والمجتمع الدولي ككل بفعل ما تنطوي عليه من تهديد صارخ للأمن والاستقرار على المستويين الدولي والوطني، ناتج عن خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الاجرامية الاخرى، خاصة من حيث إمكانية تدويل الانشطة الاجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات.[2]

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل أحد أهم الفضاءات الجغرافية التي أصبحت تثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الاخيرة، خاصة ما تعرفه المنطقة من تهديدات أمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي باتت المحرك الأساسي لسياسيات القوى الكبرى بعد هذه الأحداث ألا وهو تهديد الارهاب، إضافة الى أن المنطقة تعاني شتى أنواع التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي ظهرت بعد الحرب الباردة وتجلي العولمة بمختلف مظاهرها، من جريمة منظمة إلى هجرة غير شرعية...،كل هذه العناصر جعلت منطقة المتوسط

---

(1) مصطفى الصيفي، عبد الفتاح وأخرون، الجريمة المنظمة: التعريف و الأنماط والاتجاهات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1999)، ص.33.

(2) Jean-Michel LOUBOUTIN, Interpol et la lutte contre la criminalité organisée, ouvrage: La criminalité organisée. Droit français, droit international et droit comparé, Lexis Nexis, France, 2012.

على قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية، إذ أصبحت منطقة للتهديدات والفرص في أن واحد. وما يؤشر على أهمية المنطقة، هو تعرضها لتدخلات دولية عدة خلال السنوات الاخيرة الماضية. إذ أن التحديات والتهديدات التي تشهدها منطقة المتوسط متشابكة ومتداخلة، يغذي بعضها بعضا إلى حد أنها تشكل حلقة مفرغة يجب العمل على كسرها اولا قبل الانتقال إلى المواجهة الجزئية لكل تحدي على حدى، وذلك من خلال تواصل صناع القرار المحليين والدوليين إلى الإدراك الجيد والشامل لمصادر التهديد الحقيقية في المنطقة، من خلال تجاوز التعامل فقط مع المشاكل الطارئة كالإرهاب والتركيز على مختلف القضايا الأمنية والإجتماعية والثقافية الأخرى التي ظهرت في المنطقة.

إن بروز الظاهرة الارهابية في المنطقة كتهديد جديد يعود إلى تسعينيات القرن العشرين في نطاق محدود ليصبح ذو خصوصية متوسطية ابتداء من 2011م أين تشاركت جميع الوحدات في معضلة انتشار هذه الظاهرة ما قد يطرح تفاوتا في استخدام لفظ الجديدة ، وإن كانت الظاهرة بتجلياتها الحالية تتواجد بواقع جديد وفي وضع مختلف، ناهيك عن استثمارها في مظاهر انتشار السلاح الذي اصبح يغذي كل المظاهر الفوضوية في المنطقة، وساهم بشكل كبير في تقوية الظاهرة الارهابية وتمكينها من توسيع الخيارات والأهداف، وامتداد ذلك إلى الفضاء المتوسطي عبر انتشار العنف البنيوي ما ساهم في إعادة تنشيط خطوط الهجرة غير الشرعية وكذا الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها حيث تبرز التعقيدات الأمنية المنتشرة تداخل هذه الفواعل عبر فضاء واسع يحتاج إلى تفكيك هذه الظواهر بهدف الانطلاق في إعادة البناء.

الـفـصل الثالـث:

الاستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط: ميكانيزمات وآليات جديدة من اجل الأمن المتوسطي

الفصل الثالث: الاستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط: ميكانيزمات وآليات جديدة من أجل الامن المتوسطي

إن توجه منظمة حلف شمال الاطلسي نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط، جاء في إطار رؤيتها بضرورة وجود تعاون دولي، وجهود جماعية لمواجهة التهديدات الجديدة والمعقدة التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ضمن هذا الهدف المعلن عنه، تقدم منظمة حلف شمال الاطلسي باعتبارها القوة الدولية القادرة سياسيا وعسكريا كمنظمة وحلف دولي في مواجهة هذه التهديدات، إطار جديد للتعاون بعد الإدراك بالعجز عن مواجهتها بشكل فردي. فعلى أساس ذلك اقترحت دول وحكومات منظمة الحلف الأطلسي، العمل في إطار شبكات من الشركاء في عدة مجالات خاصة المجال الأمني، وعليه قامت منظمة حلف الأطلسي بطرح عدة مبادرات، منها اتفاقية الشراكة من اجل السلام التي تخص دول شرق ووسط أوروبا، اتفاقية الحوار المتوسطي التي تم ترقيتها لمستوى الشراكة مع مبادرة إسطنبول وتوسيعها نحو دول الخليج. وقد أكدت المنظمة في استراتيجيتها الجديدة على أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر الضفة الجنوبية منه مصدر للأمن، خاصة مع تنامي ظاهرة الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وباتت ظاهرة الإرهاب تشغل حيزا كبيرا في استراتيجية المنظمة الجديدة، حيث صنفتها ضمن المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن المتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة، وهذا ما دفع بالمنظمة إلى وضع استراتيجية لمكافحة هذه الظاهرة في المنطقة المتوسطية، شأنها في ذلك شأن التهديدات الأمنية اللاتماثلية الأخرى، والتي باتت في نظر منظمة حلف شمال الأطلسي تشكل تهديدا أمنيا واضحا للضفة الشمالية من حوض المتوسط.

اذ أن التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جعلت الفضاء المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن بالنسبة لمنظمة حلف شمال الاطلسي، حيث ادركت هذه الأخيرة أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ستكون مسرحا لنمو عناصر اللامن، وعليه شرعت المنظمة في التوجه نحو جناحها الجنوبي بإقامة ترتيبات أمنية، الغرض منها القضاء على مصادر هذه العناصر في هذه المنطقة والمتمثلة أساسا في النزاعات والصراعات التقليدية التي يشهدها الفضاء المتوسطي، وكذا مختلف التهديدات التي أصبحت تشكل رهانا مشتركا، ولكن مع اختلاف في مدركات هذه التهديدات بالنسبة لضفتي المتوسط، حيث تقوم الاستراتيجية الجديدة

للمنظمة على العمل خارج الحدود مما يعزز تحركها تجاه منطقة المتوسط عبر مسالك التعاون والحوار إضافة إلى سلسلة التدخلات العسكرية التي تم قيادتها والاشراف عليها في المنطقة، كما أن المنظمة وفي ظل ادارة الازمات قامت بتعزيز الشراكة لتحقيق السلام، ومعالجة المخاطر الكامنة كأسلوب وقائي ومواجهتها عسكريا اذا ما تحولت إلى تهديدات فعلية، مما يمنح المنظمة الحق في معالجة أي مسألة تمس مصالحها الحيوية في المنطقة، فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف الاستراتيجيات التي انتهجها حلف شمال الأطلسي من أجل التصدي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولقد قامت الاستراتيجية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة على مبدأ تحرك المنظمة في كافة مناطق العالم خاصة المنطقة المتوسطية أينما تكون مصالحها الحيوية مهددة، وكلما استدعى الأمر ذلك، سواء بإنشاء تحالفات تحت وكالتها أو تكوين تحالفات خاصة بمهام محددة استجابة للوضع، فمنذ نهاية الحرب الباردة سعت منظمة حلف شمال الأطلسي لتجديد وتكييف أدائها ضمن البيئة الجديدة، فقد جعلت من مبدأ خارج الحدود مبدأ اساسي يحكم مختلف انشطتها و تدخلاتها.

> **"إن منظمة حلف شمال الأطلسي تحتاج إلى رؤية أكثر استراتيجية لما تريد إنجازه في منطقة البحر الأبيض المتوسط والجوار الجنوبي الأوسع نطاقاً. إن مهمة منظمة حلف شمال الأطلسي في الجنوب لا تزال تتطلب إبراز الاستقرار، ولكنها تدعو على نحو متزايد إلى التركيز بشكل أقوى على الدفاع، والردع، والاحتواء. ويتعين على استراتيجية حلف شمال الأطلسي أن تتكيف حتى تعكس هذه الحقائق"**[1]

(1) Alexander R. Vershbow, Lauren M. Speranza, MORE IN THE MED How NATO Can Refocus its Efforts in the South and Italy Can Lead the Charge, Atlantic Council, Scowrfot center for strategy and security,2019, P.7.

المبحث الاول: الاستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تعتبر التهديد الإرهابي ظاهرة ثانوية ذات تأثير محدود على الحلف. حيث كانت هجمات 11 سبتمبر 2001 بمثابة تحول جذري في رؤية الحلف للظاهرة، فقد أصبح الإرهاب فجأة يشكل أولوية أمنية قصوى. وكانت هذه هي المرة الأولى والوحيدة في تاريخ منظمة حلف شمال الأطلسي التي استُحضَر فيها المادة الخامسة، وقد كانت استجابة حلف شمال الأطلسي للإرهاب تتحدد إلى حد كبير بفعل هجومات 11 سبتمبر 2001، والتي دفعت الحلفاء الأعضاء في المنظمة إلى شن عملية **"المسعى النشط،Active Endivor"**، وتبني المفهوم العسكري الدفاعي ضد الإرهاب، وإطلاق العديد من التغييرات المؤسسية وتعزيز القدرات.

ومن خلال برنامج العمل من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، قد أحرزت منظمة حلف شمال الأطلسي على مدى العقد الماضي تقدما كبيرا في مجالات حيوية للتحالف، مثل العمليات، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير الأنظمة التكنولوجية، وذلك من أجل تعزيز قدراتها في مكافحة الظاهرة التي حلت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد قرر الحلفاء في المفهوم الاستراتيجي أن يراجعوا النهج الذي تبنته منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأن يركزوا على الجانبين السياسي والعسكري من مساهمة حلف شمال الأطلسي في الجهود الوطنية والدولية.

في البداية، كان رد الفعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر عسكرياً بحتاً. بيد أنه سرعان ما اتضح أن المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد التنفيذي لا تنطوي إلا على رؤية استراتيجية ضئيلة. ومن ثم، فإن الموافقة المتسرعة، في مؤتمر قمة براغ لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2002، على مفهوم عسكري للدفاع ضد الإرهاب. قد توقع هذا المفهوم عددا من المبادرات الجديدة، مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتدابير بناء الثقة، وإنشاء وحدة استخبارات التهديد الإرهابي، والتخطيط للطوارئ المدنية، على سبيل الأولوية.

ورغم هذا فإن كل هذه المبادرات المنفصلة كانت تفتقر إلى التنسيق والرؤية الشاملة، فقد وفر المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 هذه الرؤية.[1] وللمرة الأولى ذكرت مسألة

(1) "Military Concept for Defense against Terrorism (MC-472)", NATO, 2012.

الإرهاب صراحة باعتبارها تهديداً مباشراً لمواطني بلدان منظمة حلف شمال الأطلنطي، وللاستقرار الدولي، وتهديداً مباشراً للأمن[1]. حيث لم يعد يشكل تهديداً تكتيكياً تنفيذياً محضا، بل أصبح يشكل تحدياً استراتيجيا. ما يستوجب تصميم رؤية شاملة بشأن كيفية شن حرب ضد الإرهاب. وقد أسفر ذلك عن وضع المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن مكافحة الإرهاب في عام 2012، مما يمثل خطوة هامة نحو الأمام. ولأول مرة، كان لمنظمة حلف شمال الأطلسي سياسة متفق عليها عموما، تحدد بوضوح ادوار، مجالات واختصاصات المنظمة في مكافحة الإرهاب. وكان التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الوعي، القدرات والمشاركة.

"من بين التحديات الرئيسية التي تواجه استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب، الدعم السياسي أو الافتقار إلى الدعم من جانب الدول الأعضاء في الحلف".[2]

في الواقع استغرقت منظمة حلف شمال الأطلسي وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من تطوير رؤية استراتيجية واضحة، كانت لها علاقة كبيرة بوجهات النظر السياسية والإيديولوجية المتباينة للدول الأعضاء. وقد تم التوصل في نهاية المطاف إلى حل وسط بوضع ثلاثة مبادئ عامة في طليعة الكفاح ضد الإرهاب وهي: الامتثال للقانون الدولي، تقديم الدعم للحلفاء، وعدم التكامل والاندماج. تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة ومحيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية في 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الاحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من اطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي الإرهاب العابر للأوطان.

ويشكل الإرهاب بجميع أشكاله تهديدا مباشرا لأمن مواطني حلف شمال الأطلسي وللاستقرار والرخاء الدوليين في منطقة المتوسط. وفي مواجهة هذا التهديد العالمي المستمر الذي لا يعرف حدودا أو جنسيات أو ديانات، يجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا. حيث تركز أنشطة

(1) "Active engagement, modern defense: strategic concept for the defense and security of the members of the North Atlantic Treaty Organization", NATO, 2010.p.5.

(2) S. Stefano, "The new NATO policy guidelines on counterterrorism:, analysis, assessments and actions", Strategic Perspectives, No.13, US Institute for National Strategic Studies, 2013.p.13.

منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب على تعزيز الوعي بالتهديد، والتأهب، وقدرات الاستجابة، وزيادة التفاعل مع البلدان الشريكة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة. ولتحقيق هذه الغاية، يعتزم الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي البناء على نقاط القوة الشاملة المحددة التي تتمتع بها المنظمة وإبراز القيمة المضافة لمساهمة التحالف في الجهود الدولية الواسعة النطاق تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي إطار عملهم لتحديد النهج الإجمالي الذي تبنته منظمة حلف شمال الأطلسي في التعامل مع الإرهاب، وهم يعلمون أن أغلب الأدوات المستخدمة لمكافحة الإرهاب تظل في المقام الأول من مسؤولية السلطات المدنية والقضائية الوطنية. ويدركون أيضا أن المنظمات الدولية الأخرى لديها مهام ووسائل لدعم جهود الحلفاء في مكافحة الإرهاب. وسوف تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي على منع الهجمات الإرهابية وبناء القدرة على الصمود.[1]

المطلب الأول: الناتو: اطار عمل متطور لمكافحة الارهاب في منطقة المتوسط

قد وفرت المبادئ التوجيهية للسياسة العامة في عام 2012، الإطار الاستراتيجي لنهج منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب. والخطوة التالية هي تحويل هذه السياسة إلى المستوى التنفيذي. وقد تم في مايو 2014، نشرت منظمة حلف شمال الأطلسي خطة عمل مصنفة، تحدد المهام ضمن الركائز الثلاث السابقة الذكر. ومن أجل التوعية اكثر، تم التركيز على تبادل المعلومات والاستخبارات بين الدول الأعضاء، فضلاً عن التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن أكثر المبادرات الملموسة هي في مجال بناء القدرات، وتحقيقا لهذه الغاية، بدأ برنامج الدفاع ضد الإرهاب، وكان هذا البرنامج يتألف من برامج بحثية تهدف إلى توفير حماية أفضل ضد الهجمات الارهابية من خلال مبادرات بناء الثقة، تطوير أنظمة تحديد الهوية، اكتشاف وتدمير وإزالة الاجهزة المتفجرة، وتعزيز الوعي الثقافي لدى القوات المنتشرة. وفي هذا المجال تم تخصيص دور مهم لمركز التفوق التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع عن الإرهاب، في أنقرة.

(1) Nato's Policy Guidelines On Counter-Terrorism, - Aware, Capable And Engaged For A Safer Future, Nato Graphics & Printing, P.3.

"تتطلب الاستجابة الفعالة لمكافحة الإرهاب نهجا شاملا متعدد الجوانب يشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة"[1]

الفرع الاول: التنسيق في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية

لعبت "خطة عمل الشراكة بشأن الإرهاب" دوراً مركزياً، بهدف المساهمة في الاستقرار الإقليمي من خلال بناء القدرات في البلدان الشريكة. وبهذه التدابير، اتخذت استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب هيئة ملموسة قائمة. بيد أن المبادئ التوجيهية للسياسة العامة وخطة العمل لم تكن غاية في حد ذاتها. ومع تطور بيئة الإرهاب بسرعة، تعين على استراتيجية مكافحة الإرهاب أن تتكيف مع الظروف المتغيرة. ولهذا السبب تم اتخاذ مبادرات جديدة وعديدة في السنوات التالية.

ففي عام 2016، تم إنشاء شعبة مشتركة مستقلة للاستخبارات والأمن في هيئة الأركان الدولية، لا تركز فقط على المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب، بل أيضًا على جميع التهديدات المحتملة التي تواجه الحلف، وفي الوقت نفسه تزايد الوعي بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب على نحو وقائي في بلدان المنشأ. ولتحقيق هذه الغاية بدأ العمل في عام 2016 بمفهوم "إبراز الاستقرار". وكان الهدف من هذا المفهوم تثبيت الحدود الخارجية للحلف من خلال تعزيز قوة البلدان المجاورة عسكريا ومنع انفلات مناطق بأكملها من أي شكل من التحكم. ويهدف هذا المفهوم أيضا إلى تعزيز قوات الأمن المحلية وتمكين البلدان الشريكة من التصدي لظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط بنفسها. وكما قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ستولتنبرغ":

"في الأمد البعيد، من الأفضل كثيراً أن نكافح الإرهاب وأن نفرض الاستقرار من خلال تدريب القوات المحلية وبناء المؤسسات الأمنية المحلية، بدلاً من نشر قوات منظمة حلف شمال الأطلسي بأعداد كبيرة من قواتنا القتالية في العمليات القتالية".[2]

(1) Nato's Policy Guidelines On Counter-Terrorism,Ibid,P.5.

(2) Doorstep Statement by NATO Secretary General Jens Stoltenberg ahead of the meeting of NATO Foreign Ministers", NATO, 31 March 2017.

في هذا الاطار قامت منظمة حلف شمال الأطلسي عام 2017، بإرسال فرق تدريب متنقلة إلى العراق، الأردن، مصر، موريتانيا، المغرب وتونس.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه بالفعل على ارض الواقع، فإن التنسيق في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية ظل صعباً للغاية. ولهذا ظهرت بوضوح في عام 2017 الحاجة إلى مبادرة جديدة في هذا المجال. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت "**خلية مستقلة للاستخبارات في قضايا الارهاب**" داخل شعبة الاستخبارات والأمن المشتركة المنشأة حديثا في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي. وكان الهدف من هذه الخلية ضمان تدفق وتنسيق أفضل للمعلومات الاستخبارية بشأن التهديدات الإرهابية والمقاتلين الأجانب، مما أتاح استجابة أسرع وأفضل للتهديدات الإرهابية الجديدة. وأخيرا تم إنشاء "**مركز توجيه استراتيجي**" داخل قيادة القوات المشتركة جنوب نابولي بايطاليا، وذلك للحصول على معلومات ومعرفة أفضل بالتهديدات المحدقة الناشئة في منطقة المتوسط بما في ذلك الإرهاب. وقد أدت جميع هذه المبادرات إلى توسيع نطاق استراتيجية مكافحة الإرهاب وتكثيفها بدرجة كبيرة. حيث نجح الحلف في تقديم نفسه بوصفه عنصرا أمنيا عالميا في مكافحة الإرهاب في مجال حدوده.[1]

إن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يشكل ضرورة أساسية للاستجابة الفعالة لمجموعة متنوعة من القضايا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك خطر التهديدات الإرهابية، والصراعات الطويلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والطوارئ المتعلقة باللاجئين. حيث نجد في هذا الاطار من التعاون والتنسيق الاستخباراتي عملية الاتحاد الأوروبي البحرية الأوروبية "**صوفيا**" التي تنتشر في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط، في حين تعمل عملية منظمة حلف شمال الأطلسي المسماة "**عملية الجارديان البحرية Guardian opérâtes**" في حوض البحر الأبيض المتوسط بالكامل. كما أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي نشاطًا جديدًا في بحر إيجة في عام 2016. فرغم أن كل عملية لها تفويضها الخاص، فإن تنسيقها كان ضرورة باعتباره عاملاً حاسماً في الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 2016.[2]

(1) Kris Quanten, What NATO's counter-terrorism strategy?, **Ndc Policy Brief,** No. 12 – May 2019, P.P 2.3.

(2) Ibid, P.14.

حققت هذه العمليات على الصعيد التكتيكي نجاحات في تعزيز الوعي بضرورة مكافحة الارهاب، ورصد الأنشطة الارهابية في منطقة المتوسط، وتقييد نشاط تهريب الأسلحة، والى حد ما تقديم المساعدات للمهاجرين. بيد أنها تواجه أيضا تحديات استراتيجية عدة بما في ذلك الفشل في تفكيك شبكات التهريب، وتأثير الردع المنخفض نسبياً، ودرجة محدودة من التعاون بين المؤسسات. وكانت عمليات مكافحة القرصنة هذه منسقة بشكل طفيف، ولكنها كانت قادرة على الوفاء بولايتها بنجاح.[1]

الشكل (7): **خريطة توضح عملية الحماية الموحدة ضد الارهاب في المتوسط**

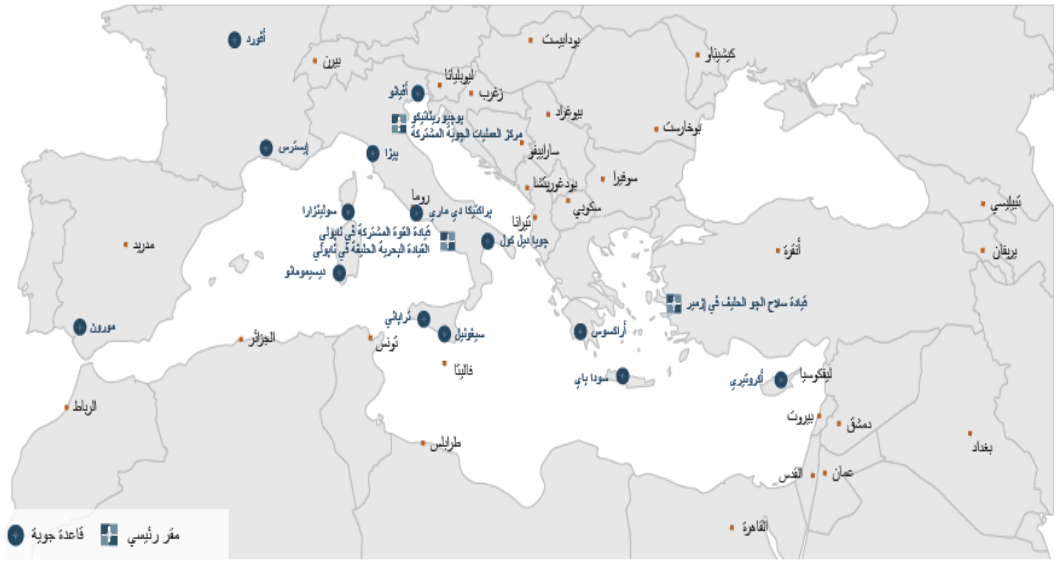

المصدر: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE222/RAND_PE222z1.arabic.pdf

الفرع الثاني: استراتيجية المسعى النشط لمكافحة الارهاب Active Endivor

تعتبر مبادرة "المسعى النشط" وقمة براغ الأطلسية 2002 المحاور الرئيسية في الاستراتيجية الاطلسية لمكافحة الارهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لقد نشأت هذه العملية التي اطلق عليها اسم "المسعى النشط " كرد فعل فوري لمنظمة حلف شمال الأطلسي على الهجمات الارهابية ضد الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث تهدف هذه العملية للتنسيق في مجال مكافحة الارهاب في حوض المتوسط، وتشكل مكافحة الارهاب عنصرا أساسيا في استراتيجيات العمل الذي تضطلع بها المنظمة، وجوهر دورها في هذه المعركة هو حماية

(1) Stefano Marcuzzi, NATO-EU maritime cooperation: for what strategic effect?, **NDC POLICY BRIEF,** No. 7 , December 2018, P.1.

الأفراد والمجتمع الدولي من الهجومات الارهابية، حيث تضيف المنظمة قيمة كبيرة لجهودها الرامية إلى ضمان أن يتمكن الأفراد من العيش في أمان بعيدا عن تهديد الارهاب.[1]

ولقد تم وضع وتفعيل "مبادرة المسعى النشط" من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي في اكتوبر 2001، مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك كرد فعل مباشر منها على هذه العمليات، باعتبارها أحد الاجراءات التي اتخذها الحلف في 4 اكتوبر 2001، وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها ضد الهجمات الموصوفة "بالإرهاب"، وذلك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف.[2] وقد احتج الحلفاء بالمادة 5 من معاهدة واشنطن، وهي المادة التي تنص عليها معاهدة الحلف للدفاع الجماعي، وذلك للمرة الاولى في تاريخ الحلف، وبعد ذلك قامت المنظمة بنشر قواتها البحرية في شرق البحر الابيض المتوسط في اكتوبر 2001، من أجل تنسيق عمل الحلف وتضامنه. وقد أطلق رسميا على العملية اسم "عملية المسعى النشط" في 26 اكتوبر 2001، والتي اتخذت من جنوب مدينة نابولي الايطالية مقر القيادة ومركز العمليات البحرية، حيث كانت هذه العملية نقطة تحول في منظمة حلف شمال الاطلسي للتحالف في مواجهة الارهاب في منطقة المتوسط.

ولقد صرح قائد العملية "المسعى النشط" الاميرال **روبرتو كازاريتي** :

> **"لقد ثبت أن "عملية المسعى النشط" هي اداة فعالة في مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد اكتسبت منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال سعيها النشط خبرة قيمة في العمليات البحرية وساهمت على نطاق واسع في صون السلم والاستقرار والأمن في منطقة استراتيجية ألا وهي منطقة المتوسط."**[3]

ويمكن القول بخصوص مبادرة المسعى النشط أنها تعد جزءا وامتدادا في نفس الوقت لمبادرة "الحوار المتوسطي" في سعيهما للعمل على التنسيق وبذل الجهود من اجل بناء استراتيجية

---

(1) Roberto Cesaretti, Combating terrorism in the Mediterranean, le 28/08/2019, at: http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html

(2) Briefing, Active Endeavour, combating terrorism at sea, le28/08/2019, in: http://www.nato.int/natostatic/assets.pdf

(3) Roberto Cesaretti, Op.cit.

فعالة لمكافحة الارهاب في منطقة المتوسط، وهذا ما اكده الأميرال البحري "أنجل تافالا بالدوز" Angel Taffala Bazldou " قائد قوات التحالف في مركز العمليات البحرية بنابولي في تصريح له لجريدة الوطن الجزائرية بقوله: "أمام هذه التهديدات الجديدة، نتطلع للوصول من خلال هذه المبادرة إلى قيادة مشتركة للعمليات، التي يجب القيام بها بين أعضاء الحوار المتوسطي والمنظمة، ان "عملية المسعى النشط" تركز في تدخلاتها متعددة الأبعاد على محاور استراتيجية، مضايق جبل طارق، سرت، قناة السويس والبوسفور."[1]

لقد وسعت مبادرة "المسعى النشط" لمنظمة حلف شمال الاطلسي لمكافحة الارهاب في منطقة المتوسط لتغطي المنطقة ككل ابتداء من 2003، بعد بداية انتشارها في شرق المتوسط في أكتوبر 2001، كإجراء رادع مراقب ومساند للتدخل الامريكي في أفغانستان، وتركز "عملية المسعى النشط" على تأمين الموانئ والممرات البحرية وكذا حماية الشحن أو النقل البحري واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.[2]

وبعد أن تحجج الحلفاء بالمادة الخامسة، ردا على الهجمات الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، اتفقوا في 4 اكتوبر 2001، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ ثمانية تدابير أولية لتنفيذها واتفقوا على وجه التحديد على: تبادل المعلومات والتعاون على الصعيد الثنائي، اتخاذ الاجراءات المناسبة على مستوى هيئات منظمة حلف شمال الاطلسي المختصة فيما يتعلق بالتهديدات التي يشكلها الارهاب، تقديم المساعدة حسب الاقتضاء وحسب قدراتها على الحلفاء والدول الاخرى التي قد تتعرض لتهديدات ارهابية متزايدة نتيجة لدعم للحملة ضد الارهاب، واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المزيد من الامن لمرافق الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء على أراضيها. كذلك منح الطائرات الأمريكية وغيرها من طائرات دول التحالف تصاريح تحليق شاملة للرحلات الجوية العسكرية المتصلة بعمليات مكافحة الارهاب، واتاحة امكانية وصول الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء إلى موانئ ومطارات

---

(1) بوزيد أعمر، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخارجية تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 340.ص، 2009.

(2) Roberto Casaretti, Op.cit.

في أراضي الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي للقيام بعمليات ضد الارهاب. كما وافق الحلفاء على نشر جزء من قوات الحلف البحرية الدائمة في شرق البحر المتوسط[1].

وهكذا تعتبر "استراتيجية المسعى النشط" من اولى عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الارهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي ركزت على عمليات الاعتراض البحري للعمليات الارهابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولم تكن تهدف إلى أن تصبح نموذجاً أو مثالاً للتخطيط المستقبلي لحلف الناتو لمكافحة الإرهاب. ويعتقد بعض خبراء منظمة حلف شمال الأطلسي الاستراتيجيين بضرورة توسيع نطاق عملية المسعى النشط بشكل أكبر، لتتأقلم مع تحديات المرحلة المقبلة[2].

المطلب الثاني: مبادرات تعزيز الحوار المتوسطي لمواجهة ظاهرة الارهاب

ان قرار منظمة حلف شمال الاطلسي بتطوير الحوار المتوسطي خاصة في قضايا الأمن المشتركة بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الارهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، جاء على وقع احداث 11 سبتمبر 2001. فقد واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي من جهتها تحسين التعاون في مجال مكافحة الارهاب من خلال حوارها المتوسطي الذي يشمل سبعة بلدان من خارج المنظمة وهي: الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب وتونس، ضمن سياق هذا المنتدى وضع المسؤولون في المنظمة خطط عمل فورية مع كل شريك، مشتملة غالبا على نشاطات تعاونية دعما لأهداف مكافحة الارهاب. فعلى سبيل المثال شدد الامين العام لمنظمة حلف شمال الاطلسي "جينز ستولتنبرج **Jens stoltenberg**" على عمل المنظمة مع الاستخبارات والقوات الخاصة التونسية لمكافحة الارهاب، كانت ايضا مبادرة اسطنبول للتعاون التابعة للمنظمة « **Nato's Istanbul Coopération Initiative**» والتي تشمل البحرين وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة منتدى للتعاون في مجال مكافحة الارهاب.[3]

---

(1) Roberto Cesaretti, Combating terrorism in the Mediterranean, le 28/08/2019, at: http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html

(2) بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص.300.

(3) مايكل ماكنيري وجياكومو بيرسي وأخرون، تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الابيض المتوسط، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الانية، منظور تحليلي، د.س.ن، د.ب.ن، ص. 13-14.

الفرع الأول: قمة براغ الاطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

قد عرفت قمة براغ الأطلسية نقلة نوعية في الحوار المتوسطي، أين قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار بشكل جوهري وتقوية التعاون خاصة في مجالات ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك تلك الخاصة بمكافحة ظاهرة الارهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد تبنى الحلفاء وثيقة بعنوان: "تعزيز الحوار المتوسطي" مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة حيث تندرج هذه الوثيقة ضمن بيان ما بعد الحادي عشر (11) سبتمبر. حيث أن الحلفاء عملوا على التعاون في مجال محاربة ومكافحة الارهاب، وعلى امكانية اشتراك الشركاء المتوسطيين في خطة عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الاوروأطلسي والشراكة من اجل السلام.[1] ففي ديسمبر 2001م أصدرت منظمة حلف شمال الاطلسي بيانا رسميا حول "رد الحلف على الارهاب" وذلك بالاتفاق مع شركائه في الحوار المتوسطي والذي تضمن ما يلي:

> **"نحن نحي الموقف الذي اتخذه شركاء الحوار بكل وضوح، حيث أدانوا هذه الهجمات دون تحفظ...، ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم المساعدة فرديا وجماعيا حسب الاقتضاء ووفقا لقدراتنا للدول او الحلفاء الاخرين، الذين قد يخضعون لتهديدات ارهابية متزايدة نتيجة لدعمهم الحملة ضد الارهاب"**.[2]

كما قرر مجلس حلف شمال الاطلسي في ماي 2002م: "رفع مستوى الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والتشاور مع الشركاء المتوسطيين حول القضايا الامنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإرهاب وذلك من أجل تقريب الشركاء المتوسطيين اكثر من حلف شمال الاطلسي واعطاء الحوار المتوسطي دفعة جديدة في قمة براغ.[3]

---

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري أوروبا، حلف الأطلسي، ص.172.

(2) Dick A. Leurdijk, NATO'S Mediterranean dialogues the Emergence of front line in the war on Terrorism, le 28/08/2019, In: http://www.atlcom.ml/ap-archive/PDF/AP2004m.4/lemdijk.pdf

(3) Ibid.

وحسب وثيقة "تعزيز الحوار المتوسطي"، فان تدعيم الحوار يجب ان يمر عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفرها الحوار المتعدد الأطراف/الثنائي الموجود. وعبر مواصلة العمل في سبيل اتصالات عالية المستوى وكذا تعزيز التكامل بين المبادرات الدولية (الحوار الامني الاور-متوسطي لمنظمة الامن والتعاون في اوروبا). وقد حددت هذه الوثيقة مجموعة من مجالات التعاون الممكنة لتدعيم الحوار أهمها:

- ❖ مشاركة مسؤولين سياسيين من البلدان الشريكة في اجتماعات محددة للحلف تخص مواضيع معينة.
- ❖ التعاون في اطار مجلس الشراكة الأورو-أطلسي والشراكة من أجل السلام.
- ❖ تكوين وتدريب وعقائد عسكرية للاستجابة لمتطلبات العملياتية وللسماح للدول المتوسطية للتأقلم مع اصطلاحات عقيدة ومناهج الحلف.[1]

وقد أعلن حلف شمال الأطلسي في قمة براغ 2002م عن رغبته التحول إلى العمل على المستوى العالمي، واطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الاوسط تقوم على تعزيز الحوار الامني المتوسطي لمنظمة حلف شمال الاطلسي لمكافحة مثل هذه الظاهرة الخطيرة في منطقة البحر المتوسط، الا أن بيان قمة براغ لم يوضح تفاصيل نوايا الحلف بشأن تفعيل التفاعل حول المسائل الامنية بل اكتفى فقط بذكر المزيد من المشاورات العادية والانشطة التعاونية مثل المؤتمرات، التدريب والتمارين العسكرية وغيرها من أشكال التعاون.[2]

وبذلك تمت الموافقة على المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب في مؤتمر قمة براغ نوفمبر 2002م. يشدد هذا المفهوم على أن الحلف مستعد لتقديم المساعدة لتجنب ووقف الهجمات أو التهديدات الارهابية التي تستهدف الحلفاء والهياكل الأساسية للحلف، والدفاع عن نفسه من هذه الهجمات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ضد الإرهابيين ومن يحتمون بهم، مساعدة السلطات الوطنية في إدارة عواقب الهجمات الإرهابية، دعم عمليات الاتحاد الأوروبي أو

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.172.

(2) Prague summit declaration, le 18/06/2019, In: https://bit.ly/3iJlhLA

المنظمات أو التحالفات الدولية الأخرى التي تضم الحلفاء، ونشر قوات الحلف للقيام بهذه المهام إذا لزم الأمر ذلك.

الفرع الثاني: قمة اسطنبول الاطلسية 2004 والانتقال من الحوار الى الشراكة

تم في قمة اسطنبول 2004م اتخاذ قرار بوضع اطار عمل تعاوني أكثر طموحا وتوسعا والهدف منه هو رفع مستوى الحوار الى شراكة حقيقية، قصد المساهمة في تحقيق الأمن الاقليمي والاستقرار، وتكملة للجهود الدولية والاتفاق مع الدول الشريكة لكل حالة على حدى، كما يتضمن القرار اقتراحات بخصوص توسيع وتجسيد التعاون العملي في مجالات تشمل التعاون العسكري، مكافحة الارهاب والتهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، أمن الحدود، تخطيط الطوارئ، الاصلاح الدفاعي، بالإضافة الى تقرير الحوار السياسي.[1]

وقد قرر الحلفاء في قمة اسطنبول تعزيز الحوار، حيث تبنوا وثيقة بعنوان "أجندة اكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي"، ورد فيها أن الحلفاء قرروا رفع الحوار الى شراكة حقيقية، وذلك قصد المساهمة في الأمن الاقليمي والاستقرار وتكملة الجهود الدولية، على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدى، وينطوي هذا القرار على تقرير الحوار السياسي الحالي، وتحقيق التحرك العملياتي المتبادل والمساهمة في مكافحة الارهاب في البحر الأبيض المتوسط.[2] ويسعى حلف شمال الأطلسي من خلال هذه المبادرة إلى تعميق التعاون الثنائي مع الدول المشاركة في المبادرة من جهة وتعزيز التفاعلات الجماعية من جهة أخرى، أما دول حوض البحر الابيض المتوسط ركزت على مسألة أمن الحدود ومكافحة تهديد الارهاب خاصة.[3]

وقد تبنت هذه الوثيقة معظم المقترحات الواردة في وثيقة براغ، ولهذا فقمة اسطنبول دشنت أمورا جديدة في الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الاطلسي، ومن بين النقاط الاساسية الواردة في هذه الوثيقة، تلك التي جاءت في خانة الاعتبارات الأخرى والتي تخص حديث

---

(1) التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع "، تم الاطلاع على الموقع 2019/05/20:

https://bit.ly/3ktRve7

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.173.

(3) SIPRI year book, Armament, Disarmament, and International Security,(Oxford University Press,2005), p245.

الحلفاء عن امكانية الحاجة لترتيبات قانونية ملائمة لتسهيل شراكة تامة وفعلية للشركاء المتوسطيين، فقد صرح "ياب دي دون ثيفر" الذي خلف روبرستون كأمين عام لمنظمة حلف شمال الأطلسي سنة 2004 أن:

"التهديد المتزايد للإرهاب يعني الشركاء السبعة للحوار: اسرائيل، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، موريتانيا والاردن، التي لها مصلحة مشتركة في التعاون مع الحلف(...)اننا نواجه تهديدات مشتركة تتطلب تطوير العلاقة مع الشركاء المتوسطيين إلى أبعد من مجرد حوار".[1]

فهناك عدة اسباب تعتبرها منظمة حلف الأطلسي مهمة لتشجيع الحوار الاطلسي وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، وأحد الأسباب الرئيسية هو أن عددا من التحديات الامنية الحالية مثل الارهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تعتبر تهديدات مشتركة للدول الأعضاء بالحلف وبلدان هذه المناطق، وهي بالتالي تستدعي ردودا مشتركة. فضلا عن ذلك وفي مواجهة هذه التهديدات، أصبح الحلف الأطلسي أكثر التزاما في المناطق التي تتعدى حدود اوروبا، وتندرج في هذا السياق دوريات بحرية لردع ومكافحة الارهاب في منطقة البحر الابيض المتوسط، وتعتبر ظاهرة الارهاب من أهم التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، خاصة ما يعرف حاليا بالإرهاب الدولي، والذي انتشر بصفة كبيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية في 11 سبتمبر 2001، وقد اتخذت العمليات الارهابية الدولية صورا عديدة ومتنوعة للوصول الى تحقيق الهدف الذي تنشده من تنفيذ هذه العمليات، فاليوم مع التطور السريع والمذهل في تكنولوجيات التسلح في العالم، وسهولة حصول الجماعات الارهابية على أحدث ما وصل اليه العالم من ادوات التسليح، بالإضافة الى التطور الكبير لوسائل الاعلام والاتصال، أصبح من السهل على الجماعات الارهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها منها: حجز الرهائن وخطف الطائرات والسفن، مهاجمة وخطف السياح الاجانب.

وقد بدأت منظمة حلف شمال الاطلسي بالتفكير في طرح مبادرة تدريبية لها، لتدريب القوات العسكرية التابعة للدول غير المتحالفة مع الحلف، والمنظمات الدولية الاقليمية في مناطق أوروبا والشرق الاوسط وافريقيا، ونظرا الى التزام المنظمة بتوطيد علاقاتها مع الشرق

(1) Dick A. Leurdijk, Op. Cit.

الاوسط وهو ما تم طرحه في قمة اسطنبول عام 2004م كأساس للعمل المستقبلي. جاءت قمة ريغا عام 2006م لتبرز أهمية سياسة الحلف في الشراكة والحوار والتعاون، كذلك غاياته ومهامه وفقا لمفهومه الاستراتيجي، فقد صادق رؤساء دول وحكومات الحلف في قمة ريغا 2006 على تأسيس شبكة واسعة للأنشطة التدريبية للمنفعة المتبادلة بين الحلفاء من جهة، وشركاء الحلف في كل من الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون من جهة اخرى، ويتمثل احد الأهداف الرئيسية لتلك الأنشطة بمساعدة من الدول المهتمة على تعزيز قدرات وامكانات قواتها العسكرية، وجعلها اكثر قدرة على تبادلية التشغيل مع قوات الحلفاء، وهناك أهداف محتملة أخرى يتم العمل على تحقيقها بناء على رغبة الطرفيين و تتضمن مساعدة تلك الدول على مكافحة الارهاب وعلى تحديث بنيتها الدفاعية.[1]

أما قمة بوخارست الأطلسية 2008م فقد أقرت بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح، التعاون وحق اتخاذ القرار من جميع الاطراف، مع تأكيد الحلف على سياسات الشراكة، الحوار والتعاون كجزء اساسي من اهداف الحلف والمساهمة في الامن والاستقرار في المنطقة الاورو-أطلسية وخارجها.[2]

بعد كل هذا، جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الاطلسي عام 2010م ليؤكد أن الحلف سيواجه حتى 2020م تحديات كبيرة منها: اسلحة الدمار الشامل، زيادة الهجمات الإرهابية في منطقة المتوسط، ولهذا يرى حلف شمال الاطلسي أنه من الضروري تكثيف التعاون في منطقة المتوسط لمواجهة تحدي الارهاب. وفي قمة شيكاغو 2012 Chicago summit صادقت منظمة حلف شمال الأطلسي على سياسات جديدة لمكافحة الارهاب تركز على ثلاث مجالات:

أولا: التزمت منظمة حلف شمال الأطلسي بتحسين التوعية بشأن التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات

(1) Jette Nordam, « Le dialogue méditerranéen: dissiper les malentendus et tablir la confiance », Dans **Revue, de L'OTAN,** Vol°45, N°4, Juill-Aout 1997. P.P 26-29.

(2) Bucharest Summit declaration, Issued by the heads of state and government in the meeting of the north Atlantic council, Bucharest April 2008, le 18/10/2019, in:

https://bit.ly/3hIPGZh

الاستخباراتية بين أعضاء منظمة الحلف، وعبر وحدة الاستخبارات التابعة لها، ومن خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية مع الشركاء عبر وحدات الاتصال الاستخباراتي التابعة لها.

ثانيا: عملت منظمة حلف شمال الأطلسي على تعزيز قدرات الأعضاء من حيث مكافحة الارهاب في منطقة المتوسط من خلال برنامج عمل الدفاع ضد الارهاب ومن خلال مراكز التميز التابعة لها بما فيها "مركز التميز للدفاع ضد الارهاب في انقرة." **centre of excellence for défense against terrorisme".**

ثالثا: عززت منظمة حلف شمال الاطلسي مشاركتها مع بلدان ومنظمات أخرى على غرار الاتحاد الاوربي و الامم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

اضافة الى هذه الجهود القائمة، قد يكون الدور الأهم للمنظمة هو قدرتها على نشر أعداد كبيرة من القوات لحالات الأزمات. حيث أسست عملية الحماية الموحدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام2011 " **Nato's opération unified protector in 2011** "، منظمة حظر جوي فوق ليبيا، ثم التصريح بموجبها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 من أجل حماية المدنيين. وفي حين أن العملية لم تكن تركز على مكافحة الارهاب، فهي تشكل مثالا جيدا على القدرات التي يمكن لمنظمة حلف شمال الاطلسي تقديمها من أجل الاضطلاع اما بمهمة مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط، أو بمهمة لبسط الاستقرار في بلد مهدد بأن يتحول الى ملاذ آمن للإرهابيين.[1]

ستسهم هذه الاستراتيجية أي الاستراتيجية الأطلسية لمكافحة الارهاب في تلبية أربعة أهداف رئيسية على الأقل وهي:

- ❖ تحديد طبيعة مخاطر الارهاب، التي يحتمل ان تهدد الحلف والدول الأعضاء على المتوسط والبعيد.
- ❖ تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لاستئصال أو على الأقل للحد من هذه الأخطار.

[1] مايكل ماكنيري وجياكومو بيرسي وأخرون، تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الابيض المتوسط، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الانية، منظور تحليلي، د.س.ن، د.ب.ن، ص.17.

- ❖ تقيم مدى فاعلية الوسائل المستخدمة في الوقت الراهن لمواجهة هذه المخاطر، وتوجيه الدول الأعضاء ان أمكن إلى تطوير القدرات والامكانيات ذات الصلة على المدى المتوسط والبعيد.
- ❖ ابراز دور الحلف ومدى ارتباطه بالمنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على محاربة الارهاب.[1]

من خلال ما سبق نستطيع القول أن ظاهرة الارهاب ستظل مصدر قلق وتحدي امني رئيسي للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي في المستقبل، ومن ثم فقد آن الأوان لوضع استراتيجية عملية من أجل مواجهة الاخطار الارهابية ذات الطبيعة المتغيرة، وذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة وتحديد مجالات العمل الضرورية ويحضرنا هنا قول وينستون تشرشل: "قد تكون الاستراتيجية جذابة ولكن على المرء أن يراقب نتائجها"، فان وضع استراتيجية لمحاربة الارهاب ما هو الا خطوة اولى تتطلب التزام قوى من جانب كافة الدول الأعضاء في الحلف لتحقيق الفاعلية من هذه الاستراتيجية، والتي تتمثل في نجاح الحلف في القضاء على الارهاب.

وقد قام الحوار المتوسطي على مبادئ استراتيجية هامة تم استخدامها في استراتيجيته لمكافحة الارهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث استند النجاح في بدء الحوار المتوسطي وتطويره لاحقا إلى خمسة مبادئ هي:

1. تقدم الحوار المتوسطي من حيث المشاركة والمضمون، فقد أتاحت هذه المرونة تزايد عدد شركاء الحوار، وتطور مضمونه مع مرور الوقت.
2. الحوار ثنائي في المقام الأول من حيث البنية (منظمة حلف شمال الأطلسي + 1). وعلى الرغم من الطابع الثنائي في الغالب، فإن الحوار يسمح بعقد اجتماعات متعددة الاطراف على أساس منتظم (منظمة حلف شمال الاطلسي +7).
3. عرض نفس اسس انشطة التعاون والحوار بين كل الشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ويعتبر عدم التمييز هذا سمة أساسية من سمات الحوار، وكان هو مفتاح نجاح إنشائه وتطويره فيما بعد.

---

[1] الموقع الرسمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/11/10، في الموقع:
https://bit.ly/3msxfeV

4. في هذا الإطار غير التمييزي، تتمتع بلدان الحوار بحرية اختيار نطاق وكثافة مشاركتها (التمايز الذاتي)، بما في ذلك وضع برامج تعاون فردية.
5. من المفترض أن يعمل الحوار على تعزيز وتكميل الجهود الدولية الأخرى، مثل مسار برشلونة في الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية المتوسطية)، ومبادرة البحر الأبيض المتوسط التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[1]

*** الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001**

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 سبباً في إحداث تحول جوهري في اتجاه الحوار المتوسطي، وذلك بوضعه في طليعة المبادئ الاستراتيجية التي تتبناها منظمة حلف شمال الأطلسي. فضلاً عن ذلك فإن الهجوم "سلط الضوء على الحاجة إلى تحرك أطراف منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو التقارب، فأثناء قمة براغ التي عقدتها منظمة حلف شمال الأطلسي في نوفمبر 2002، قرر حلف شمال الأطلسي أن يحسن إلى حد كبير من الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي. وكان من الضروري أن يتغير الحوار نتيجة للتهديد القوي الذي يفرضه الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط على أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائه. وطبقاً لرأي روبرتو ألبيوني:

"بسبب أهميتها الثقافية والسياسية للعالم الإسلامي وقرب أوروبا، فقد أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل أهمية خاصة بالنسبة للإرهاب العالمي"[2]

أصبح الحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأن "ضرورة إنشاء آلية لمنع الصراعات تصبح أكثر إلحاحاً بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر" (إطار عمل أكثر طموحاً وتوسعاً للحوار في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عام 2007). ونتيجة لذلك، ركزت منظمة حلف شمال الاطلسي في السنوات التي تلت ذلك على الحوار المتوسطي بوصفه آلية منع نشوب الصراعات اللازمة لمنطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط الكبير، وهذا يعني أن الحوار يجب أن يتطور وأن يتكيف مع البيئة الأمنية التي

(1) Jette Nordam, Op. cit, .P30.

(2) روبرتو ألبيوني، مصادر الصراع في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، ص.25.

تتحول. وقد أدركت منظمة حلف شمال الأطلسي وأعضاؤها، أن الحوار المتوسطي لابد أن يتغير نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي عام 2002، قررت منظمة حلف شمال الأطلسي إصلاح وتحسين الحوار القائم إلى شراكة أكثر تنظيما في المستقبل. وقد اقر إعلان مؤتمر قمة براغ:

"نحن نؤكد من جديد أن الأمن في أوروبا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لذا فقد قررنا أن نرفع إلى حد كبير الأبعاد السياسية والعملية لحوارنا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النهج التعاوني الذي يتبناه الحلف في التعامل مع الأمن. وفي هذا الصدد، نشجع التعاون العملي المكثف والتفاعل الفعّال في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالإرهاب، حسب الاقتضاء، حيث يستطيع حلف شمال الأطلسي أن يقدم قيمة مضافة"[1].

وكان لإعادة تشكيل الحوار خطوة ضرورية لكي تتخذ منظمة حلف شمال الأطلسي التدابير اللازمة للتأكد من أن المنطقة ستكون قادرة تماما على التصدي للتحديات التي كانت قائمة بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبحت الحاجة إلى تعزيز الحوار المتوسطي أكثر أهمية بعد الغزو الأميركي للعراق. و لقد أدت المشاركة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط إلى تعزيز المفاهيم السلبية التي كانت لدى شعوب المنطقة بشأن الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأميركية وأهدافها. بما أنه كان هناك دائما ارتباط بين الحلف والولايات المتحدة في عقول شعوب المنطقة وأصبح من الضروري أن يعالج الحوار المتوسطي هذه التصورات السلبية.

ونتيجة لذلك، حدثت أهم التغييرات في الحوار المتوسطي في عام 2004 أثناء مؤتمر قمة اسطنبول. حيث بحث وزراء خارجية المنظمة عن تقدم إضافي يفوق ما تحقق منذ قمة براغ في تطوير الحوار المتوسطي، ولقد اشتمل الإطار الجديد للحوار المتوسطي على قدر من التعاون العسكري اكثر من أي وقت مضى. على سبيل المثال، كان هدف الحوار المعلن يتلخص في

(1) OTAN, MC-472- Concept militaire relatif à la défense contre le terrorisme: Annexe-A, Prague2002, Op.cit.

"تعزيز الحوار السياسي القائم؛ وتحقيق التوافق المتبادل؛ وتطوير الإصلاح الدفاعي؛ والمساهمة في مكافحة الإرهاب" (إطار عمل أكثر طموحاً وتوسيعاً للحوار المتوسطي في عام 2007). وبالإضافة إلى إصلاح الحوار المتوسطي، أنشأ حلف شمال الأطلسي مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تعزز التعاون بين بلدان منطقة الشرق الأوسط، وتتضمن هذه المبادرة الثالثة عشرة نفس الأهداف للحوار المتوسطي الموسع، مثل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الدمار الشامل، لكنها تستهدف إطارا تعاونيا للشرق الأوسط، ومع توسع الحوار على مر السنين، تعددت وتنوعت البرامج التي يسيرها ويمولها حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط. يقول " بيير رازوإكس" أن:

" ارتفع عدد الأنشطة المشتركة من ستين في عام 1997 إلى أكثر من 600 في عام 2007، والذي تراوح بين أكثر من 27 منطقة متميزة،الانتقال من الاتصالات العسكرية العادية إلى تبادل المعلومات حول الأمن البحري، ومكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات".

ويمكن أن تعزى الزيادة في الأنشطة إلى تغير موقف البلدان المشاركة في أهمية التعاون والشراكة. وقد أدى الحوار الجديد إلى تغييرات استهدفت التهديدات المحتملة لعدم الاستقرار في المنطقة. ووجهت دعوات إلى بلدان الحوار لمراقبة أو المشاركة مع القوات في المناورات البحرية والبرية المشتركة بين حلف شمال الأطلسي والشراكة من أجل السلام، ومن المفترض أن تزيد التدريبات العسكرية التعاونية بين دول الحوار والاستعداد العسكري لنشوب الصراعات أو التهديدات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى أنشطة التعاون العسكري، واصل الحوار زيادة حجم النقاشات والاجتماعات بين العديد من دول منطقة المتوسط على غرار تونس والجزائر وليبيا واسرائيل. ومشاركتهما في برنامج "المسعى النشط"، أو عملية مراقبة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط لمنع الهجمات الإرهابية المحتملة".

بل إن حلف شمال الأطلسي استخدم شركاء الحوار في عمليات حفظ السلام. وقد ساهمت مصر والأردن والمغرب في قوة السلام الدولية المنتشرة تحت قيادة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ولكن حلف شمال الأطلسي لم يتمكن من تعزيز الحوار المتوسطي في المناطق غير العسكرية. وبما أن المشاكل التي سعت المنظمة إلى معالجتها ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي، فمن الصعب على المرء أن يفهم كيف يمكن معالجتها حصرا من خلال

التعاون العسكري. وبفضل التمويل والدعم المحدود، حقق البرنامج المتوسطي للفهرسة بعض النجاح، ولكنه لم يحقق كامل إمكاناته وأهدافه وخاصة الهدف المتمثل في القضاء بشكل نهائي على الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الرابع: قدرات منظمة حلف شمال الاطلسي للتصدي للإرهاب وأهم التحديات

"نحن رؤساء دول وحكومات دول منظمة حلف شمال الأطلسي، عازمون على استمرار الحلف القيام بدوره الفريد والجوهري الكامن في ضمان الدفاع و الأمن المشترك. إن مفهوم الاستراتيجية هذا سوف يقودنا تجاه مرحلة جديدة من التطور في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كي يظل فاعلا في عالم متغير وضد التهديدات المتجددة في منطقة المتوسط مع قدرات وشركاء جديدين".[1]

الفرع الأول: أهم قدرات المنظمة للتصدي لظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط.

إن منظمة حلف شمال الاطلسي تعمل جاهدة لتضمن أن يتوفر لدى الحلف القدرات الكافية لمنع التهديدات الإرهابية والتصدي لها وحماية منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث تشكل تنمية القدرات وتطوير التكنولوجيات الإبداعية جزءاً لا يتجزأ من الأعمال التجارية الأساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وتشكل أساليب التعامل مع التهديدات اللاتماثلية في منطقة المتوسط مثل الإرهاب أو استخدام الأسلحة غير التقليدية أهمية خاصة في هذا الصدد، والأداة الرئيسية في هذا المجال هي برنامج عمل الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW)، الذي يهدف إلى حماية القوات العسكرية والسكان المدنيين والبنية التحتية من الأعمال الإرهابية، التفجيرات الانتحارية، الهجمات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، نيران الصواريخ التي تستهدف الطائرات أو الطائرات المروحية. يستطيع الحلف مواصلة تطوير قدراته العسكرية من أجل مواكبة الأخطار والتهديدات اللاتماثلية. ويعتبر إنشاء قوة الاستجابة التابعة للناتو وتحديث هيكل القيادة مثاليين حيين على ذلك. ويواصل الحلف تطوير إمكانياته وقدراته عبر تبني آليات

[1] الموقع الرسمي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/18، في:

https://bit.ly/3c9GLyG

التخطيط العسكرية وتطوير تقنياته الحديثة[1]. ولمنظمة حلف شمال الأطلسي قدرات هائلة للتصدي لمثل هذه الظاهرة الخطيرة في منطقة المتوسط، ومن بين هذه القدرات نجد:

***مكافحة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية**

يعتبر نشر أسلحة الدمار الشامل واستعمالها المحتمل ووسائل إيصالها، وإمكانية وقوع هذه الأسلحة في ايدي الإرهابيين، من أكبر التهديدات التي تعترف بها المنظمة، وتضعها في سلم الأولويات. ولذلك ترى منظمة حلف شمال الأطلسي أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الدفاع ضد التهديدات والمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي تؤثر على سلامة وأمن شعوب بلدانها الأعضاء، أهدافا ذات أولوية عالية. إن قوة العمل المتعدد الجنسيات التابع لحلف شمال الأطلسي المعني ببناء شبكة بناء الثقة في المنطقة مكلف بالاستجابة وإدارة العواقب المترتبة على استخدام عملاء شبكة بناء الثقة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية حلف شمال الأطلسي، سواء داخل أو خارج المنطقة التي تقع تحت مسؤوليته. ويعمل المركز المشترك للتميز في الدفاع عن شبكة بناء الثقة، والذي يتخذ من جمهورية التشيك مقراً له ومعتمد من قِبَل منظمة حلف شمال الأطلسي، على تعزيز قدرات المنظمة في مجال مكافحة التهديدات الكيميائية والبيولوجية و الإشعاعية والنووية.

***عمليات منظمة حلف شمال الاطلسي:**

تدعم منظمة حلف شمال الأطلسي التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال نشر طائرات نظام الرصد والمراقبة المحمول جوا لنظام الانذار المبكر والتحكم (أواكس)[2]. ومنذ أكتوبر 2016، تسهم "الأواكس" في الحالة الجوية الشاملة للتحالف، من خلال توفير المراقبة والوعي الظرفي. وتعمل منظمة حلف شمال الأطلسي على الحفاظ على قدراتها العسكرية في إدارة الأزمات والعمليات الإنسانية. وعندما يتطلب الأمر نشر القوات المسلحة، فإنه كثيرا ما يكون من المفيد إدراج عنصر لمكافحة الإرهاب.

---

(1) سيدا جوركن، ألم يحن الوقت لتبني مقاربة استراتيجية لمكافحة الارهاب، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/07/10، في:
https://bit.ly/2FMfc2k

(2) AWACS: NATO’s 'eyes in the sky', 12/07/2020, in :
https://bit.ly/32HmEVu

وقد بدأت عملية "المسعى النشط" في عام 2001 بموجب المادة 5 من المعاهدة المؤسسة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وكانت هذه العملية جزءاً من الاستجابة الفورية من جانب حلف شمال الأطلسي للهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر2001، وكانت تهدف إلى الكشف عن التهديد الإرهابي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وردعه والتصدي له إذا لزم الأمر. وهذه العملية قد تطورت منذ إطلاقها وحتى الآن، حيث نفذ حلف شمال الأطلسي تفويضاً يركز بشكل خاص على مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط. إذ تم إكمال عملية المسعى النشط في أكتوبر 2016، وتعويضها بعملية "Sea Guardian"، التي توفر المرونة لأداء المجموعة الكاملة من المهام المتعلقة بعمليات الأمن البحري، بما في ذلك مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إذا لزم الأمر. وقد تم تنفيذ العديد من العمليات الأخرى لدعم مبادرات مكافحة الإرهاب الدولية، مثل قوة المساعدة الأمنية الدولية . بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والتي انتهت مهمتها في عام 2014 . ساعدت الحكومة الأفغانية في توسيع سلطتها وفرض الأمن، حتى لا تصبح ملاذاً للإرهاب الدولي. وتساهم بعثة الدعم الحازم في أفغانستان بطريقة مثالية في مكافحة الإرهاب.

***الأمن عبر إدارة الأزمات :**

إن خبرة منظمة حلف شمال الأطلسي الطويلة في التخطيط المدني في حالات الطوارئ، وحماية البنية الأساسية، وإدارة الأزمات، من الممكن أن تكون مفيدة في إتاحتها للحلفاء والشركاء عند الطلب. ويمكن أن تنطبق هذه التجربة مباشرة على مكافحة الإرهاب، وتعزيز المرونة، وتمكين التخطيط والإعداد الكافيين للاستجابة ومواجهة الأعمال الإرهابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويعتبر تدخل حلف شمال الاطلسي في ليبيا احد أهم العمليات التي قام بها حلف شمال الاطلسي في منطقة المتوسط، ففي 17 مارس 2011، أذنت الأمم المتحدة بالتدخل العسكري في ليبيا لحماية المدنيين، نظرا لعمليات العنف بين القوات الحكومية والمعارضين التي اندلعت. وبعد يومين من ذلك التاريخ بدأ حلف شمال الأطلسي التدخل، بما في ذلك إنشاء منطقة حظر طيران وشن هجمات جوية على القوات الحكومية. وبعد سبعة أشهر من تدخل حلف شمال الأطلسي، غزت قوات الثوار الليبية المدعمة من قبل الناتو البلاد، وانهت حكم القذافي بالقبض عليه وقتله في أكتوبر 2011.

وفي وقت سريع جدا، أشاد الساسة ووسائل الإعلام الغربية بالتدخل باعتباره تدخل إنسانيا نجاحا لأنه نجح في تجنب حرب اهلية في المطقة قد تكون لها عواقب على كل دول منطقة المتوسط. واستناداً إلى هذا النجاح الظاهري، يستشهد العديد من الخبراء الآن بليبيا باعتبارها نموذجاً لتنفيذ ما يسمى "المسؤولية عن الحماية". ولكن قبل تبني مثل هذه الاستنتاجات فمن الأهمية بمكان أن يتم تقييم أكثر صرامة لتأثير هذا التدخل على الأمن الانساني والعواقب التي قد يخلفها تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا.[1]

لقد حظيت عملية تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بقدر كبير من الترحيب باعتبارها تدخلاً نموذجيا. وذلك من خلال إشراك الشركاء في المنطقة وتقاسم الأعباء بين أعضاء الحلف. ولقد أظهرت مشاركة حلف شمال الأطلسي في ليبيا أن الحلف يظل يشكل مصدراً أساسياً للاستقرار. ولكن للحفاظ على هذا الدور، يتعين على حلف شمال الأطلسي أن يعمل على ترسيخ التماسك السياسي والقدرات المشتركة التي جعلت العملية في ليبيا ممكنة.

ولهذا يجب على المنظمة أن تعمل على تعزيز بنيتها الأساسية، إذا ما كانت تأمل في زيادة دورها في الأمن الاقليمي والعالمي. إذ إن البنية القيادية المتكاملة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتمويل المشترك تربط المنظمة في كيان واحد. إلا أن العديد من الفجوات ما زالت قائمة في قدراتها الإجمالية. على سبيل المثال فشل الحلف في تخصيص الموارد اللازمة لتنمية المهارات الأساسية، بما في ذلك القدرة على إيجاد وإشراك أنواع الأهداف المتنقلة المشتركة في العمليات المعاصرة، والتخطيط للعمليات المشتركة بالتوازي مع اتخاذ القرارات السياسية السريعة الخطى، وتقديم معلومات موثوق بها عن التطورات التنفيذية في الوقت المناسب. كما أهملت منظمة حلف شمال الأطلسي توظيف الأدوات الأساسية اللازمة للحملات العسكرية، مثل التنسيق في مجال الاستخبارات، المراقبة، الاستطلاع، الاستهداف الدقيق، وإعادة التزود بالوقود في الجو. على الرغم من مرور ما يقارب العقدين من الخبرة التي أثبتت قيمتها الحقيقية.[2]

لقد أظهر التدخل في ليبيا أن منظمة حلف شمال الأطلسي متماسكة سياسيا، قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية المتزايدة التعقيد والعالمية وخاصة التهديدات الإرهابية التي

(1) Alan J. Kuperman, NATO's Intervention in Libya: A Humanitarian Success?, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited 2013, P.191.

(2) Ivo H. Daalder and James G. Stavridis, NATO's Victory in Libya, **Foreign Affairs,** April 2012, N.2, P.4.

ازدادت انتشارا في الآونة الأخيرة. فقد ركزت منظمة حلف شمال الأطلسي طيلة السنوات الأربعين الأولى من عمرها على الدفاع عن حدود الدول الأعضاء. ولكن بعد الحرب الباردة وسع الحلف تركيزه إلى ما هو أبعد من الردع، الأمر الذي جعله شريكاً في الاختيار للعمليات الأمنية الدولية. وقد بدأ هذا الاتجاه بالشراكة من أجل السلام في منتصف التسعينيات، وهي عبارة عن برنامج للتعاون العملي والحوار السياسي مع الدول غير الأعضاء في مختلف أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى. كما استمرت حتى القرن الحالي، حيث وضعت خمسين دولة قواتها تحت قيادة حلف شمال الأطلسي كجزء من القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

بتولي منظمة حلف شمال الأطلسي زمام المبادرة في ليبيا، تبين الدور الذي تلعبه المنظمة في تحيقي الأمن والاستقرار عبر ادارة الأزمات بمفردها او متحالفة مع دول اخرى تقدم له الدعم الكافي للقيام بتدخلاته، فنجد العديد من دول المنطقة المتوسطية تفضل العمل والتنسيق مع الحلف في مثل هذه العمليات مثل الأردن، المغرب وتونس. كما شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل في العمليات التي قادها الحلف في كوسوفو وأفغانستان، كما عملت دول أخرى على تعزيز العلاقات الأوثق مع منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال الحوار بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ومبادرة اسطنبول للتعاون. ولقد أدت هذه البرامج، التي أطلقت في عامي 1994 و2004 على التوالي، إلى توسيع قدرة حلف شمال الأطلسي على المشاركة مع بلدان في شمال أفريقيا والبحر الابيض المتوسط.[1]

يرى البعض أن التدخل الاطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار وتكون الحليف الأكبر لحلف شمال الأطلسي، وهذا بدوره ما يسهل التموقع الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالحلف أمام تهديدات كبيرة في منطقة المتوسط خاصة تحت الظروف التي تعيشها ليبيا، فاستراتيجيته لمكافحة الارهاب مرهونة بوضع البيئة الأمنية لهذه المنطقة.[2]

***حماية السكان والهياكل الحيوية الأساسية**

تقع على عاتق السلطات الوطنية مسؤولية حماية سكانها والبنية التحتية الحيوية من عواقب الهجمات الإرهابية. لكن بوسع منظمة حلف شمال الأطلسي أن تقدم المساعدة لهذه

(1) Ibid, P.07.

(2) أشرف محمد كشك، اسرائيل والناتو : من التعاون إلى الشراكة، **السياسة الدولية**، أفريل 2007، ص.251.

البلدان من خلال تطوير ونسيق الآراء وتحديد المعايير، وأن تعمل كمنتدى لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتمكين البلدان من تحسين استعدادها وقدرتها على الصمود. وقد وضعت المنظمة مبادئ توجيهية وتنظيم دورات تدريبية دولية. كما تقدم أيضا المشورة للسلطات الوطنية بشأن إجراءات التأهب، وفرق الاستجابة لحالات الطوارئ. ويستطيع حلف شمال الأطلسي أن يعتمد على شبكة واسعة من الخبراء المدنيين، سواء من القطاعين العام او الخاص، للاستجابة لطلبات المساعدة. ويقوم المركز الأوروبي-الأطلسي لتنسيق الاستجابة للكوارث بتنسيق الجهود للاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان التي قد تتعرض للكوارث الطبيعية او اعمال ارهابية.[1]

وبما أن مكافحة الإرهاب على نطاق عالمي تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا، فقد قرر الحلفاء في المنظمة تكثيف الاتصالات والتعاون مع البلدان الشريكة والجهات الدولية الفاعلة.

"ان منظمة حلف شمال الاطلسي بحاجة لمزيد من التخطيط المنظم ضد التهديدات الامنية الجديدة المختلفة والغير تقليدية، التي يواجها الحلف من جهات غير حكومية والتي لم يتضح مفهومها الاستراتيجي الجديد بشكل كاف. مما يستدعي إعادة التفكير في المادة الخامسة من ميثاق الحلف."[2]

1-مع الشركاء:

يتزايد استخدام الشركاء لآليات الحوار والتعاون العملي في ميدان مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما لتعزيز القدرات الدفاعية. ويشجع الشركاء المهتمون على إدراج عنصر لمكافحة الإرهاب في اتفاقهم للتعاون الفردي مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ويركز الحلفاء بصفة خاصة على تقاسم المعرفة، وبناء القدرات، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات، لتمكين الشركاء من تحديد أوجه الضعف وحمايتها والاستعداد لمكافحة الإرهاب بمزيد من الفعالية.

---

(1) La lutte contre le terrorisme , 9 Jun. 2018 , sur:
https://bit.ly/3mSUHCn

(2) جاكلين ديفيس، الناتو بعد 11/09؛ المنظور الأمريكي، مجلة الناتو، تم تصفح الموقع يوم: 2020/08/23، في:
https://bit.ly/33SNvNF

إن مكافحة الإرهاب هي إحدى الأولويات الخمس لبرنامج علوم السلام والأمن التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وهذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز التعاون والحوار بين العلماء والخبراء من منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان الشريكة، يساهم في تحسين فهم التهديد الإرهابي، وهو مرافق لعملية الكشف والاستجابة وإنشاء شبكة من الخبراء. ويقترح تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية ومشاريع بحث وتطوير مرتبطة بالدفاع ومكافحة الارهاب، وتحديد التكنولوجيات اللازمة للكشف عن الأجهزة المتفجرة والأنشطة غير المشروعة، فضلا عن إدارة المخاطر، وتطوير الممارسات واستخدام التكنولوجيات الجديدة في التصدي للإرهاب. ففي عام 2017 على سبيل المثال، أطلقت دعوة لتقديم مقترحات لدراسة التقدم البشري والاجتماعي والثقافي والعلمي والتكنولوجي في مكافحة الإرهاب. وفي عام 2018، أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي مبادرة جديدة لتطوير نظام متكامل من أجهزة الاستشعار وتقنيات دمج البيانات القادرة على اكتشاف المتفجرات والأسلحة الخطيرة في الوقت الحقيقي اللازم، وتأمين وتطوير البنية التحتية في افاق عام 2021.

لقد شكل التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا تحديا للحوار والتعاون بين الشركاء في الحلف لمواجهة الارهاب، ففي أفريل 2014، أدان وزراء خارجية الحلف التدخل العسكري الروسي غير القانوني حسبهم في أوكرانيا وانتهاك روسيا للسيادة الإقليمية لأوكرانيا. كما أكدوا على أن منظمة حلف شمال الأطلسي لن تعترف بمحاولات روسيا غير القانونية وغير الشرعية لضم شبه جزيرة القرم. ولذلك قرر الوزراء تعليق كل برامج التعاون المدني والعسكري بين الناتو وروسيا بما في ذلك برامج مكافحة الإرهاب، الذي كان أحد العوامل الرئيسية في إنشاء مجلس حلف شمال الأطلسي وروسيا في ماي 2002. وقد أكد قادة دول الحلف هذا القرار في قمة ويلز في سبتمبر 2014، وحتى الآن، يظل التعاون العملي مع روسيا معلقاً.[1]

2-مع الجهات الدولية الفاعلة:

تتعاون منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل خاص مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتبادل الآراء والمعلومات مع هذه المنظمات، ولضمان اتخاذ التدابير المناسبة بمزيد من الفعالية في مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط. وتشكل استراتيجية

(1) Christopher S. Chivvis, Quelle orientation future pour l'OTAN ?, **revue Politique étrangère**, 2009, N5, P.60.

الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، إطاراً مشتركاً لأنشطة مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل وثيق مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، وكذلك مع فرقة العمل لمكافحة الإرهاب والعديد من الكيانات التابعة لها، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن خبرة مراكز التفوق التابعة لحلف شمال الأطلسي وفرص التدريب التي توفرها المنظمة، كثيراً ما تكون وثيقة الصلة بأولويات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة في مجال إدارة المتفجرات بشكل خاص، وتعمل منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بدور رئيسي في الاستجابة للكوارث الدولية وفي إدارة الازمات، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540،إن منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ملتزمان بمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويتبادلان بانتظام المعلومات عن مشاريع مكافحة الإرهاب والأنشطة ذات الصلة مثل حماية السكان المدنيين من الهجمات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. إن العلاقات مع قسم مكافحة الإرهاب في دائرة العمل الخارجي الأوروبية ومع مكتب منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي ومع الكيانات الأخرى في الاتحاد الأوروبي، يسهم في تحسين التفاهم المتبادل وزيادة التكامل بين المنظمتين. وتقيم منظمة حلف شمال الأطلسي علاقات وثيقة مع وحدة العمل لمكافحة الإرهاب التابعة لإدارة التهديدات عبر الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع المكاتب الخارجية لهذه المنظمة ومع كلية إدارة الحدود، التي تتخذ من دوشانبي (طاجيكستان) مقرا لها، والتي تسهم في تأمين الحدود المفتوحة عن طريق توفير التدريب المتخصص لكبار المسؤولين في وكالات أمن الحدود الوطنية.

وقد أدى استخدام الطائرات المدنية كأسلحة أثناء الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، إلى اتخاذ مبادرات لتعزيز أمن الطيران. وساهمت منظمة حلف شمال الاطلسي في تحسين التنسيق المدني - العسكري لمراقبة الحركة الجوية عن طريق العمل مع منظمة مراقبة

الطيران في اروبا، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والهيئة الاتحادية للطيران في الولايات المتحدة، وسلطات الطيران والسلامة الوطنية الرئيسية، ورابطة النقل الجوي الدولي.[1]

***التدريب:**

تقدم منظمة حلف شمال الأطلسي لحلفائها والبلدان الشريكة فرصاً مختلفة للتدريب في مجال مكافحة الإرهاب. ويمكن أن تعتمد على شبكة واسعة من المؤسسات، بما في ذلك مدرسة حلف شمال الاطلسي في "أوبرميرجاو Oberammergau" بألمانيا، وعلى قيادة القوات المشتركة بنابولي الايطالية وبرونسوم، التي تنظم دورات تدريبية متنقلة، وعلى مراكز التفوق، بما يخدم هيكل قيادة حلف شمال الأطلسي. وهناك حاليا أكثر من 20 هيئة من هيئات مكافحة الإرهاب التي وافقت عليها منظمة حلف شمال الأطلسي، وكثير منها يتصل بمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويعمل مركز التفوق في مجال الدفاع عن الإرهاب، الذي يقع في أنقرة (تركيا)، كمنتدى وحافزا للحوار الدولي والتبادل بشأن الإرهاب ومكافحته. ويقيم المجلس اتصالات مع أكثر من خمسين بلدا وحوالي أربعين منظمة.

ان التصدي لظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط، يعتبر من التحديات الأمنية الناشئة التي تواجه منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك للطبيعة المتعددة الجوانب لظاهرة الارهاب في المنطقة، ما ادى بالمنظمة القيام بتطوير وتحديث المناهج القديمة واستحداث وسائل مبتكرة جديدة لمواجهة هذا التهديد. وبناء على ذلك قامت المنظمة بتوسيع نطاق شبكة شراكاتها مع دول ومنظمات دولية أخرى، وعملت على تطوير هياكل قوية لتبادل المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لتسهيل دعم هذه العلاقات.

وفيما يتصل بالتعاون والتنسيق بين الشركاء، فإن النهج الذي يتبناه حلف شمال الأطلسي في التعامل مع مخاطر الإرهاب، يدرك أن التهديد قد يأتي من داخل حدود الحلف وخارجه ايضا. وفي هذا الجانب يتبين أن الحلف لم يعد بوسعه أن يعمل بمفرده. وهذا ما نلاحظه في تركيبة بعثاته في كوسوفو، أفغانستان وحتى في ليبيا. فشراكته هذه قد بنت مصداقية وشرعية جهوده في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأطر أساسية في إرساء ثقافة التعاون الأمني بين منظمة حلف شمال الأطلسي والجهات الفاعلة الأخرى التي تعزز الوعي

(1) Ibid, P.62.

بالسياسات الإقليمية والظروف الاجتماعية التي بدورها تعزز الاستجابات الناجحة للتهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط. وقد أكد المفهوم الاستراتيجي الجديد أهمية الشبكات القائمة مثل الحوار المتوسطي، ومبادرة اسطنبول للتعاون والشراكة من أجل السلام، واعترف كذلك بقيمة تطوير علاقات مرنة تتجاوز تلك الأطر التقليدية، لتلبية التطلعات المرجوة للشركاء على نحو أفضل.

ومن بين الدروس الجوهرية المستفادة من تجربة منظمة حلف شمال الأطلسي، أهمية تبادل المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو وثيق الصلة بمجال مكافحة الإرهاب. فعملية "المسعى النشط" في البحر الأبيض المتوسط، التي بدأت بعد أحداث 11 سبتمبر بفترة وجيزة، اعتمدت في البداية على القوات المنتشرة لرصد النقل البحري، والكشف عن النشاط الإرهابي وردعه وحمايته منه، ولكنه أصبح الآن قائما على شبكة من الشركاء، مما أدى إلى زيادة الوعي بالأوضاع البحرية من خلال استخدام تكنولوجيات التتبع والتحليل الحديثة. كما استفادت استفادة هائلة من التعاون مع الدول غير المساهمة بقوات في حلف شمال الأطلسي.[1]

من الممكن أن تتمثل إحدى الاستراتيجيات الفعالة لمنظمة حلف شمال الاطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في التعبير الكلاسيكي عن أفكار الدفاع والاسترخاء، فمن ناحية تستطيع المنظمة أن تتبنى سياسة القوة الناعمة الرامية إلى بناء نظام أمني إقليمي من خلال الشراكات والتعاون مع دول الشرق الأوسط. ويمكن أن يكون الجهد هنا هو تجهيز وتدريب بلدان المنطقة على عمليات حفظ السلام أو دعم السلام وبناءه، وتيسير إمكانية العمل المتبادل مع منظمة حلف شمال الاطلسي من أجل عمليات مشتركة محتملة. ويمكن لهذه الشراكات ذاتها أن تعمل أيضا على تعميق التبادلات الثقافية وتنمية وعي مشترك بين الثقافات لمواجهة ظاهرة الارهاب في المنطقة. ومن شأن هذه الشراكات أن تشكل في نهاية المطاف أساسا للمناقشات بشأن قضايا الأمن الإقليمي، بغية بناء هيكل جماعي للمنطقة بأسرها[2]. وسوف تشتمل نفس الاستراتيجية الناعمة على استعداد حلف شمال الأطلسي للاضطلاع بدوره في حفظ السلام في المنطقة المتوسطية إذا ما طُلِب منه أن يكون طرفاً في اي اتفاقية سلام في الشرق الأوسط. ومن

(1) Speech given by Brig. Gen. Massimo Panizzi, The emerging security challenges under NATO's New Strategic Concept, IMS Public Affairs and Strategic Communications Advisor, 16 Nov. 2011

(2) Christopher S. Chivvis, Op. cit, P.60.

ناحية أخرى، يرغب حلف شمال الأطلسي بكل تأكيد في الحفاظ على استراتيجية أمنية أساسية واضحة، للحفاظ على قدراته العسكرية و الجهود الدبلوماسية المبذولة، ومن أجل الحفاظ على هذه القدرة، سيكون من الضروري ضمان عدم قيام أعضاء الحلف بتخفيض ميزانياتهم الدفاعية، ومواصلة تكييف جيوشهم مع احتياجات ومتطلبات الحلف في عملياته[1].

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الاطلسية لمكافحة الارهاب في المتوسط

1- الاختلافات السياسية:

إن أحد اهم التحديات الرئيسية التي تواجه استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط يأتي من الدعم السياسي للدول الأعضاء في الحلف. والاشكال المطروح يتمثل في أن التهديد الإرهابي، فضلاً عن الاستجابة السياسية، لا يُنظَر إليهما بنفس الطريقة من قِبَل كل الدول الأعضاء. وفي هذا الاطار نحدد ثلاث عناصر تبرر ذلك[2]. أولاً، هناك توتر بين هؤلاء الذين يؤيدون دوراً متزايداً لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الإرهاب، مثل: (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، تركيا، والدنمارك)، وبين أولئك الذين يرون في هذا أساساً، مسؤولية الدول الأعضاء الفردية، مثل: (فرنسا وألمانيا). وتعتقد المجموعة الأخيرة أن منظمة حلف شمال الأطلسي ليس لديها الأدوات الكافية للتصدي لظاهرة الارهاب في مجمله، ولذلك يجب على الدول منفردة أن تأخذ زمام المبادرة.

ثانيا، نجد الانقسام عبر الأطلسي، لطريقة التعامل مع ظاهرة الارهاب، الذي تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه نهج "الحرب ضد الإرهاب" مستخدمة في ذلك الأساليب العسكرية، على النقيض من الأسلوب الأوروبي "الناعم"، الذي يعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية، القانونية، القضائية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. ففي حين يركز الأميركيون في الأساس على النهج العسكري، فإن الأوروبيين يركزون على البحث في الأسباب الجذرية الأساسية لظاهرة الارهاب.

ثالثا، اختلاف وجهات النظر في تحديد القضايا ذات الأهمية بين الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي، في حين ترى دول البلطيق او الشمال في التهديد

(1) Yannis A. Stivachtis Et Benjamin Jones, Nato's Mediterranean Dialogue: An Assessment Research Paper, November 2009, Research Institute For European And American Studies.

(2) A. Niglia, U.B. Yaakov, G. Ezra, Countering Terrorism and Urban Warfare: Training and Informative Operations, (Netherlands: IOS Press BV, 2018), P.47.

الروسي على الجناح الشرقي هو الأكثر اهمية، نجد دول الجنوب أكثر انشغالاً بحوض المتوسط وعدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ثم تسببت الأزمة في أوكرانيا في عام 2014 في تفاقم هذا الاختلاف والانقسام. وهذه الاختلافات في التصور تؤثر على تحديد الاولويات، وتعيق توافق الآراء بشأن خيارات السياسة العامة[1].

ان تحسين التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى للتصدي الفعال لظاهرة الارهاب، يتطلب اتباع نهج شامل متعدد الجوانب، يشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. من خلال التنسيق والتعاون في المجال السياسي والدبلوماسي، وإنفاذ القوانين، والتعاون القضائي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتوحيد الجهود العسكرية، ومراقبة الهجرة، والمعونة الانمائية، فضلا عن الادوات الاقتصادية والمالية. وبالتالي، فإن المساهمة العسكرية ليست سوى جزء محدود من الجهد العالمي لمكافحة ظاهرة الارهاب. وهذا ما يستلزم تنسيقا بعيد المدى بين الجهات الفاعلة المعنية، وهو ما ثبت في الممارسة العملية أنه صعب التحقيق. فقد ظل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يعلنان منذ فترة طويلة عن اعتزامهما المشترك في توثيق التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب. بيد أنه في الممارسة العملية لم يتحقق إلا القليل، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى استمرار انعدام الثقة المتبادل بين المؤسستين.[2]

2- <u>الميزة النسبية التي يتمتع بها حلف شمال الأطلسي</u>

لقد اكتسبت استراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة منذ عام 2001، وهي الآن تتصدر الأجندة الاستراتيجية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ففي حين تسعى منظمة حلف شمال الأطلسي لفرض نفسها لاعباً أساسياً في هذه الحالة، إلا أنها تجد صعوبات خاصة حين يتعلق الأمر بالنهج الصحيح. والواقع أن هذه الصعوبات المختلفة لها علاقة كبيرة بالرؤى السياسية المتباينة للدول الأعضاء. ولذلك فإن الاستراتيجية المتبعة هي استراتيجية رد الفعل، مدفوعة أساسا بالأحداث والتطورات على أرض الواقع، دون تصميم او تبني أي رؤية طويلة الأجل. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لمنظمة حلف شمال الاطلسي أن تلعب دورا هاما في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. تساعده في ذلك مجموعة من العوامل

(1) Yannis A. Stivachtis Et Benjamin Jones, Op. cit.

(2) Ibid.

على غرار، خلق إطار للتعاون بين الدول الأعضاء ومع الشركاء؛ واكتساب الشرعية الدولية؛ والوسائل العسكرية المتخصصة؛ وهياكل التخطيط ذات الخبرة.[1]

بعيداً عما تستطيع منظمة حلف شمال الأطلسي أن تقدمه من جهود في هذا الاطار، نجد القضية المتعلقة بالجانب المتعدد الاطراف في قضية مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط، والتي تتلخص في حقيقة مفادها أن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تستطيع المساهمة في الاستجابة إلا بالتنسيق الوثيق مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى. وهذا يعني ضمناً أن الحلف لابد أن يخرج من بوتقته، وأن يتعاون بشكل أكثر نشاطاً مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية. وهذا يعني أيضاً أن حلف شمال الأطلسي ليس من شأنه أن يلعب دوراً رائداً في مكافحة الإرهاب، دون التنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة الأخرى. للاستفادة من الجوانب العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب وطرق الوقاية المختلفة.

من الناحية العملية، فإن هذا يعني بذل المزيد من الجهود في مجال الشراكة، لا سيما مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا. وبدون الدعم والمشاركة النشطة من جانب الشركاء الإقليميين، فإن أي جهد يبذل للتصدي لظاهرة الإرهاب يبدو وكأنه محكوم عليه بالفشل. وعلى الرغم من أن التحديات الناشئة في مجال مكافحة الإرهاب التي تواجه منظمة حلف شمال الاطلسي لا تزال قائمة، فإن وضعها في اطار واضح يجعل من الممكن التصدي لها بقوة وعزم.[2]

يركز برنامج عمل حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب على مجالات أو استراتيجيات تكنولوجية رئيسية وهي:

- الحد من تعرض الطائرات المدنية والعسكرية الضخمة للصواريخ المحمولة.
- حماية الموانئ والسفن باستخدام تقنيات الاستشعار، وأجهزة الكشف الكهروضوئية، وقدرات الرد السريع، والمركبات غير المأهولة تحت الماء.
- الحد من تعرض المروحيات لمدافع آر بي جي.
- التصدي للمتفجرات، مثل السيارات المفخخة والقنابل الموضوعة على جانب الطريق، عن طريق كشفها أو تحييدها.

(1) A. Niglia, U.B. Yaakov, G. Ezra, Op. cit., P.50.

(2) Kris Quanten, What NATO's counter-terrorism strategy?, Op. cit., P.04.

- تعزيز التكنولوجيات اللازمة للاستخبارات والاستطلاع والمراقبة والاستيلاء على الأهداف.
- تحسين قدرات حلف شمال الأطلسي التكنولوجية والإجرائية فيما يتصل بالتخلص من المتفجرات فضلا عن إدارة العواقب المترتبة على الانفجار.
- تطوير تقنيات للدفاع ضد هجمات صواريخ الهاون.
- حماية البنية التحتية المهمة.[1]

المبحث الثاني: استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط.

ان مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي، وذلك لاقتحامها ميادين جديدة عن طريق اكتسابها تقنيات جد متطورة، وكذا انتقالها من العمل والنشاط التقليدي الى أشكال أخرى من التنظيم اكثر مرونة وتطورا باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. فالانتشار الواسع للجريمة المنظمة وتطور نشاطها وتشابكه، اصبحت تهديدا يضاف الى التهديدات الامنية اللاتماثلية التي تهدد كيان العالم عامة ومنطقة المتوسط بصفة خاصة.

ففي منطقة المتوسط لم تتعامل منظمة حلف شمال الأطلسي في السابق مع الجريمة المنظمة بكل اشكالها (الاتجار بالبشر، الاتجار بالأسلحة الخفيفة، تهريب المخدرات ...)، باستثناء بعثتها البحرية في بحر إيجة، لأن هذه القضايا كانت تعتبر في الغالب قضايا داخلية يحكمها القانون الداخلي لكل دولة. اذ نجد ان في حالة الجريمة المنظمة، تكون الدول مسؤولة في المقام الأول عن أمنها وقدرتها على الصمود والمواجهة من خلال أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والأجهزة القضائية الوطنية. ونجد هناك أيضاً عدة وكالات متخصصة غير تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في هذا المجال، مثل الإنتربول واليوروبول، والتي تركز على التعاون الشرطي؛ ومنظمة يوروجست التي تتعامل في مجال التعاون القضائي الجنائي؛ ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب، التي تدرب المسؤولين عن إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي.

(1) Tackling New Security Challenges, Briefing, P.7.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة: سياسات الوقاية والمكافحة

تعد مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد التحديات أو التهديدات الجديدة للمجتمع الدولي، وهي أكبر تهديد غير عسكري للأمن عامة ولتهديد الأمن البحري بصفة خاصة والاستقرار الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة. ووفقا لمنظمة حلف شمال الاطلسي فان :

"عائدات الجريمة المنظمة قد وصلت الى حوالي (50) مليون دولار أمريكي وهي في غالبيتها ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، غسيل الاموال، التهريب والاتجار بالبشر والسلاح والسيارات والسلع."[1]

وتشكل الجريمة المنظمة خرقا للسيادة الوطنية للدولة، فهي تدخل وتتغلغل داخل حدود الدولة دون موافقتها وتفتك باقتصادها وتدمره، وتستخدم أسواقها وتشكل تهديدا خطيرا لأمنها، هذا النوع من الجريمة لا يتوقف عند حدود بلد معين ولكنه ينتشر في العديد من الدول وينتقل من مكان لأخر وفقا لمصالحه. فالتعاون الدولي يعتبر ضرورة لمكافحة الجريمة المنظمة وذلك للطبيعة الخاصة لهذه الجريمة التي لا تقتصر أثارها على منطقة واحدة بل تصل لعدة مناطق يصعب او يستحيل على بعض الدول مكافحتها لوحدها. فقد حاولت منظمة حلف شمال الأطلسي جاهدة العمل من اجل التصدي لمثل هذه الظاهرة الخطيرة التي حلت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يظهر لنا أهمية التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة في المتوسط.

[1] مايكل ج. ماكنيرني، وأخرون، تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، (مؤسسة راند، 2017)، ص.8.

الفرع الأول: سياسة مكافحة الشبكات الاجرامية ضمن اولويات قمة اسطنبول

يعد تبني منظمة حلف شمال الاطلسي لسياسة مكافحة الشبكات الاجرامية، كالإتجار بالبشر إحدى نتائج أعمال قمة إسطنبول للحلف في عام 2004، ويرى القبطان كيت أولريد* أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعتبر جريمة تستحق الإدانة الدولية.

اذ تؤثر الجريمة المنظمة بكل اشكالها وانواعها على استقرار الحكومات والأنظمة الضعيفة. وقد تم تبني سياسة مكافحة الشبكات الاجرامية من قبل جميع رؤساء دول وحكومات منظمة حلف شمال الأطلسي الحلف المشاركين في هذه القمة، وهي تنطبق على جميع الدول التي تساهم بقواتها في عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي. وبعد مرور سنتين من انعقاد تلك القمة، ظهرت أثار التطور في تطبيق هذه السياسة، وأدت هذه المبادرة إلى بذل جهود عديدة لمعالجة مشكلة الجريمة المنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ونتيجة لإنتشار مثل هذه الظواهر، بادر السفيران النرويجي والأمريكي لدى منظمة حلف شمال الأطلسي إلى طرح مقترح سياسة شاملة لحلف الناتو لمعالجة قضايا الجريمة المنظمة وخاصة ظاهرة الاتجار بالبشر في مارس 2004. ووضعت هذه السياسة التي تم إقرارها أخيراً في قمة اسطنبول حلف الناتو على مسار جديد ينبغي أن يمنع قوات الحلفاء من التورط في أنشطة تسهل أو تدعم ممارسة الاتجار بالبشر وكل انواع الجريمة المنظمة الأخرى[1].

وتتطلب هذه السياسة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي أن تتخذ مجموعة من الإجراءات لتقليص ممارسة الشبكات الاجرامية كالإتجار بالبشر خاصة. وتتضمن هذه الحزمة من الإجراءات، مراجعة التشريعات الوطنية والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والقبول ببنودها أو الموافقة عليها وعلى بروتوكولاتها الخاصة بمنع وحظر ومعاقبة الاتجار بالبشر، وخصوصاً النساء والأطفال. كما تتضمن

* القبطان كيث أولريد هو قاضي الادعاء الاستشاري بفرع المستشار العدلي العام بالقوات البحرية الأمريكية. وخلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2005، كان يعمل ضمن هيئة التدريس في مركز جورج مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية في مدينة غارميش بارتنكيرشن بألمانيا.

[1] كيث أولريد، مكافحة الاتجار بالبشر، **مجلة حلف الناتو**، العدد 12،2006، ص.5.

الإجراءات تدريب جميع الأفراد المشاركين في العمليات التي يقودها حلف شمال الاطلسي واتخاذ الإجراءات التعاقدية التي تحظر على المقاولين المتعاقدين مع القوات المسلحة التورط أو العمل على تسهيل الاتجار بالبشر، والتزام الدول الأعضاء بتقييم تنفيذ جهودها ضمن المراجعة والمتابعة المتواصلة لهذا العمل التي ستقوم بها السلطات المعنية[1].

لقد تحقق معظم التطور الذي حدث مؤخراً في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر عن طريق سن قوانين جديدة، ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية والاقليمية خاصة منظمة حلف شمال الأطلسي، وهيئات ومؤسسات تطبيق القانون والأجهزة القضائية والعدلية، وذلك لمساعدة الأشخاص الذي يتعرضون للاستغلال في هذه الممارسة، إلى جانب الاستفادة من أفضل الممارسات الممكنة في مجالي التحقيق والمحاكمة.

على سبيل المثال، قامت السويد بوضع سياسة وطنية للعمل من أجل مكافحة الاتجار بالبشر خلال عام 2003، وأصدرت خطة منقحة في يونيو 2005. وتنص هذه الخطة على التعرف إلى الضحايا وزيادة الجهود للتعرف إلى ممارسي الاتجار بالبشر وتقديمهم للمحاكمة، وتم تنفيذ هذه الخطة خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2008.

وتقوم دول أخرى اعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة بأساليب أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحلف يعكف على تنفيذ مراجعة شاملة لهذه السياسة على أساس التوصل إلى تعزيزها إذا رأى مجلس الحلف ضرورة لذلك. وبينما جرت بالفعل بعض التحركات الإيجابية في هذا الاتجاه، فإن من المبكر للغاية حتى الآن أن نقيّم تأثير كل هذه المبادرات التي تجري صياغتها وتطويرها مؤخرا. خاصة بعد دخول هذه المبادرات بالفعل حيز التنفيذ، وسوف تعمل على تعطيل وإضعاف المؤسسات والشبكات الإجرامية التي تستفيد من الجريمة المنظمة والاتجار المنظم بالبشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الاطار يجب على حكومات الدول أن تتخذ المزيد من الخطوات اللازمة لمنع قواتها المسلحة من تسهيل عمليات الاتجار بالبشر عن طريق توفير الرعاية للمؤسسات والشبكات التي تتستر على الأشخاص الذين يتعرضون للإتجار بهم. كل هذا يوضح لنا المدى

[1] المرجع نفسه، ص. 6

الذي ستصل إليه هذه السياسة الجديدة التي تبنتها منظمة حلف شمال الأطلسي في المساعدة على تقليص انتشار الشبكات الاجرامية بكل انواعها التي ظهرت وازدهرت في عالمنا المعاصر.[1]

الفرع الثاني: الحماية من انتشار الأسلحة بكل انواعها:

قد غير عدد من العوامل طبيعة التهديد الذي يشكله انتشار مختلف انواع الأسلحة في القرن الحادي والعشرين. في هذا الاطار تواصل منظمة حلف شمال الاطلسي تكييف سياساتها وأنشطتها مع البيئة الامنية المتطورة. وتكثيف انشطتها في هذا المجال، واطلاق العديد من المبادرات للحماية من انتشار الأسلحة في منطقة المتوسط. ففي عام 2002، اتخذ عدد من المبادرات لتحسين قدرة قوات منظمة حلف شمال الأطلسي على العمل في بيئات مهددة بعوامل كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية. ونلاحظ وجود حاجة ملحة داخل منظومة الحلف لإعطاء اولوية اكبر لنزع السلاح والحماية من انتشاره، ومحاولة بناء إجماع بخصوص هذه القضايا.

برز هذا الاهتمام خاصة بعد المحاولات التي تبذلها الجماعات الإرهابية، لحيازة تقنية الأسلحة وخبراتها، وتورط أطراف غير حكوميين في الاتجار بتلك الأسلحة. ومما يوضح هذا، التجارب التي أجراها تنظيم القاعدة في أفغانستان قبل عام 2002، وشبكات إرهابية في أوربا الغربية مؤخرا لتطوير أسلحة بيولوجية وكيميائية، وبعد استخدام غاز الكلور في هجمات المتمردين في بغداد عام 2007، مثالا آخر يوضح كيف تستهوي الأسلحة المتطورة غير التقليدية الأطراف غير الحكومية[2].

وهناك انشطة اخرى تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي، للحماية من انتشار الأسلحة في المنطقة المتوسطية، تتمثل في العمل والسعي إلى تحسين استعداد القطاع المدني وقدرات إدارة الأزمات في حالة وقوع اي هجومات على الأفراد التابعين لشبكة بناء الثقة في

---

(1) National Security Council. N.d. 'Strategy to Combat Transnational Organized Crime.', The White House. As of 27 November 2016:

https://bit.ly/336wVuD

(2) محمد خلفان الصوافي، اسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1010)، ص.16.

منطقة المتوسط، كما تشجع المنظمة على التعاون العلمي وتواصل دعمها القوي لمختلف نظم تحديد الاسلحة ومنع انتشارها، ومكافحة جميع صور وأشكال الجريمة المنظمة ووسائل دعمها.

تلحظ الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية " **The US Strategy to Combat Transnational Organized Crime**" أن الشبكات الإجرامية والإرهابية تتعاون من أجل تحسين وصولها إلى التمويل، والدعم اللوجيستي، والتخزين، والشراء، والملذات الآمنة، وتيسير الخدمات والمواد. وعلى الرغم من أن المجموعات الإرهابية تعتبر مدفوعة بأهداف أيديولوجية بحته، في حين أن الشبكات الإجرامية مدفوعة بربح مالي، فثمة أسباب مقنعة لها من اجل التعاون.[1] فالجماعات الارهابية في نشاطها وعملها تحتاج إلى شراء المعدات والتجنيد ونقل الطعام والمؤونة إليهم، تستطيع الشبكات الاجرامية اما توفير هذه السلع والخدمات مقابل موارد مالية تدفعها الجماعات الارهابية، أو تعاون مع مجموعات إرهابية في مجال الاستحواذ على الأموال معا من خلال أنشطة غير مشروعة مدرة للربح.

وفي حين تقر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي على حد سواء بالتهديدات المتنامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجود صلة بين الجريمة المنظمة أو الشبكات الاجرامية و الإرهاب، تواجه وحدات منظمة حلف شمال الاطلسي في مكافحة الجريمة ومكافحة الإرهابيين تحديات كبيرة من حيث تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق في مجال العمل على الحد من انتشارها، اضافة إلى ذلك، ثمة ندره في الأبحاث التي تحلل تفاصيل هذه الروابط أو الاتجاهات المستقبلية. إذ أن التعقيدات التي ينطوي عليها تعزيز مثل هذا التعاون في سياق متعدد الجنسيات صعب التحقيق، ويبدو أنها تتطلب انتباها كبيرا من جهة المنظمات والحكومات، وخاصة من طرف منظمة حلف شمال الاطلسي التي تعمل جاهدة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة بكل اشكالها والتي لها مصلحة في امن البحر الأبيض المتوسط.[2]

---

(1) D'Alfonso Steven, 'Why Organized Crime and Terror Groups Are Converging', 4 September 2014, As of 25 November 2016:

https://ibm.co/3cB3jbK

(2) European Parliament, 2012. Europe's Crime-Terror Nexis: Links Between Terrorist and Organized Crime Groups in the European Union, Directorate-General for Internal Policies. As of 27 November 2016:

https://bit.ly/2GhRVp6

نجد كذلك اشكال آخر يتعلق بوجود ثغرات مهمة في التشريعات الوطنية، تتعلق بآليات تطبيق القانون لمنع انتشار الأسلحة، وهنا تدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، والتقنيات المرتبطة بها[1].

أيدت حكومات الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في قمة براغ التي انعقدت في شهر نوفمبر 2002، تنفيذ المبادرات الدفاعية الخمس التالية، سواء النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتي من شأنها أن تعزز من قدرات الحلف الدفاعية ضد انتشار الأسلحة:

- نموذج تجريبي لمعمل تحليل شبكة NBC قابل للنشر.
- فريق تقييم مشترك من شبكة NBC.
- مركز امتياز افتراضي للدفاع عن شبكة NBC.
- مخزون من الدفاعات البيولوجية والكيميائية لدى منظمة حلف شمال الاطلسي.
- نظام مراقبة وبائية.

وفي ماي 2006، أنشئ مركز منع انتشار الاسلحة، فهذا المركز متأصل في شعبة التحديات الأمنية الناشئة ويعمل على تعزيز الحوار والتفاهم المشترك بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن قضايا الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط، وتعزيز المشاورات بشأن قضايا عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ودعم جهود الدفاع التي تعمل على تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة للمخاطر التي تفرضها هذه الأسلحة، كما قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتطوير قوة العمل المشتركة للدفاع عن شبكة بناء السلام في شمال الأطلسي، والتي أنشئت لأداء مجموعة كاملة من المهام. تتراس هذه الكتيبة الدفاعية المتعددة الجنسيات وفريق التقييم المشترك دولة عضوة في الحلف بالتناوب، وبناء على هذه القدرة، افتتح في جويلية 2007 مركز ميشيلنس للدفاع المشترك في فيسكوف، جمهورية التشيك، ويقدم المركز خبرة مركزة عالية للتدريب في هذا الميدان، ويعطي فرصة الاتصال

[1] محمد خلفان الصوافي، أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة، مرجع سابق، ص.14.

بالشركاء والمنظمات الدولية والاقليمية والذي من شانه ان يساعد في تطوير فهم مشترك لتهديد انتشار الأسلحة.

وهذا من شأن الاتصال بالشركاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن يساعد في تطوير فهم مشترك لتهديد أسلحة الدمار الشامل. وتنظم منظمة حلف شمال الاطلسي حلقة دراسية سنوية بشأن منع انتشار الاسلحة النووية تضم دولا غير أعضاء.[1]

تقوم منظمة حلف شمال الاطلسي بمشاريع لحماية أراضي قوات وسكان بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من التهديدات الصاروخية. وهذه المشاريع هي استجابة لانتشار الأسلحة بكل انواعها ووسائل إيصالها، بما في ذلك القذائف من جميع النطاقات، ويتوقع حلف شمال الأطلسي أن تكون لديه قدرة على حماية القوات المنتشرة ضد القذائف القصيرة والمتوسطة المدى من خلال اعتراض هذه القذائف. وسيكون هذا الدفاع الفعال المتعدد الطبقات ضد القذائف فعالا أيضا ضد الطائرات والمركبات الجوية غير المأهولة وغيرها من التهديدات الجوية. وفي مؤتمر قمة براغ في عام 2002، تم اقتراح دراسة جديدة بشأن الدفاع الصاروخي. وقد تولت قيادة هذه الدراسة وكالة **C3** التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي و(NC3A) كجزء من برنامج الاستثمار الأمني التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.[2]

وتقول الدكتورة جاكلين ديفيس في هذا الصدد:

"من أجل تبني نهج حديث حقيقي لجعل حلف شمال الاطلسي مواكب للتهديدات الأمنية في القرن الواحد والعشرين، فإن الحلف بحاجة إلى ترشيد الإنفاق والمزيد من الالتزام والتخطيط الواضح."

المطلب الثاني: جهود وسبل التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط

بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز التهديدات الأمنية اللاتماثلية في حوض البحر الأبيض المتوسط، جاء قرار منظمة حلف الأطلسي بتطوير استراتيجياتها لمواجهة هذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية، والتي قد تهدد استقرار جناحه الجنوبي مثل الإرهاب، وانتشار الاسلحة، والهجرة غير

(1) Tackling New Security Challenges, Op. cit, P.3.

(2) Division Diplomatie publique, manuel de l'OTAN, Bruxelles, Belgique, 2006, P.198.

الشرعية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن كثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هذا المنظور، فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي ينص على الحفاظ على علاقات سلمية وغير قائمة على المواجهة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. إن الاستقرار والسلام في هذه المنطقة الواقعة على أطراف أوروبا، من الأمور المهمة حقاً بالنسبة لأمن منظمة حلف شمال الأطلسي، خاصة بالنظر إلى تطور القدرات العسكرية وانتشار تكنولوجيات الأسلحة واستفحال الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية، التي يمكن أن تنعكس سلبا على اراضي الدول الأعضاء في الحلف.[1]

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم قد انعكس سلبا على الدول مما ادى الى عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها بما في ذلك الدول الكبرى والمتقدمة، بحيث برزت الجريمة المنظمة وانتقلت في ممارسة نشاطاتها الاجرامية من النطاق الداخلي الى النطاق الدولي مستغلة في ذلك عدم وجود تنسيق كافي بين الدول في مختلف المجالات خاصة المجال القانوني والقضائي والمجال الأمني، وهذا يوضح لنا أنه لا يمكن إيجاد حلول لمكافحة هذه الظاهرة في النطاق الداخلي للدولة فالجريمة المنظمة بأنشطتها المتعددة والمختلفة تسعى للتأثير على تماسك المجتمعات واستقلال الدول وبالتالي التأثير على المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية وهذا ما دفع المجتمع الدولي بالاهتمام بهذه الظاهرة وذلك بتنسيق الجهود الدولية[2].

الفرع الأول: التعامل مع تهديد الجريمة المنظمة في البحر الابيض المتوسط

ان الواقع يثبت الاهتمام الكبير لمنظمة حلف شمال الأطلسي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وهذا ما يمكن ملاحظته في الخطاب السياسي لحلف شمال الأطلسي، حيث أن العديد من زعمائه يشاركون فكرة إقامة روابط مع بلدان هذه المنطقة، التي تهدد بزعزعة الاستقرار الأمني في ظل استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[3].

(1) Javier Solana, « NATO and the Mediterranean », Mediterranean Quarterly, Mars 1997, P. 11.

(2) صالح محمد فوزي، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان، مذكرة ماجيستير، الجزائر: جامعة المدية، 2009، ص.09.

(3) Le Concept stratégique de l'Alliance approuvé par les chefs d'État et de gouvernement participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord, Rome, novembre 1991, paragraphe 12.

يقول ميكايل ف. راسموسن Mikkel.v rasmussen ، مدير المعهد الدانماركي للدراسات العسكرية، بخصوص تطوير المنظمة لاستراتيجياتها لمواجهة خطر الجريمة المنظمة إنه :

"لقد نجحت هذه المنظمة في ضمان سلامة أعضائها خلال الحرب الباردة، وهي تعتمد الان استراتيجيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط لضمان نفس الهدف بالرجوع إلى مفهوم الخطر كتصور جديد للتهديد[1]."

ومن وجهة نظر الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن التحدي الجديد يتمثل في استفحال هذه التهديدات وترابطها مع بعضها البعض، حيث أصبحت الجريمة المنظمة، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات والبشر أكثر ترابطا. إن العلاقة بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية عبر الوطنية تتيح للمجرمين إمكانية الحصول على التمويل والأسلحة، مما يسمح لهم بتوسيع نطاق وصولهم الجغرافي وتعزيز قدراتهم. والعوامل التي تسمح بهذه الاتصالات المتبادلة هي إمكانية الوصول دون عوائق إلى الأماكن غير الخاضعة للرقابة، والطرق البحرية غير الخاضعة للإشراف، والحدود غير الخاضعة للحراسة. وهذا ما يؤدي إلى خلق بيئة تزدهر فيها الجريمة المنظمة والإرهاب، بروابطهما السرية.[2]

وتعتبر الجريمة المنظمة كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته الى المنطقة المتوسطية لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه الشبكات والجماعات الارهابية في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

فنجد ان الجريمة المنظمة تشكل خطرا إضافيا على أمن دول المنطقة المتوسطية وعلى أمن شعوب العالم كلها، فكثيرا ما يقود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب

(1) Andreas Behnke, Inscriptions of Imperial Order: NATO's Mediterranean Initiative, **The International Journal of Peace Studies**, vol. 5, no 1, Mars, 2000.

(2) Le Concept stratégique de l'Alliance approuvé par les chefs d'État et de gouvernement participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord, Op. cit, paragraphe .14.

الأسلحة الخفية والمخدرات إلى إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات، فإنهار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر تفكك المؤسسات والبنى التحتية، يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أمن أوروبا[1].

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما يرتبط بها من مشكلة الفساد، تشكل مصدراً للقلق الأمني بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الشريكة لها في المنطقة المتوسطية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل انواع الجريمة المنظمة التي تحظى باهتمام خاص، جريمة الاتجار بالبشر، والجريمة الإلكترونية، وإنتاج وتهريب المخدرات غير المشروعة، وهي تجارة تبلغ قيمتها 320 بليون دولار سنويا. وقد ازدهرت جريمة الاتجار بالبشر مع زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولكي يتسنى لمنظمة حلف شمال الأطلسي الحد من هذه الجريمة وآثارها السلبية، تحتاج إلى تبني توجه متعدد الجوانب لتعزيز قوة فرض القانون والتعاون القضائي عبر الحدود الوطنية. فبوسع المجرمين الإلكترونيين أن يساعدوا الإرهابيين في أنشطتهم العابرة للحدود، في حين قد تشكل تجارة المخدرات مصدراً مهماً لتمويل المنظمات الإرهابية وعملها في المنطقة. إن الجريمة المنظمة الحديثة، التي من المتوقع أن تظل تشكل تجارة مربحة للغاية بالنسبة للمجرمين وتهديدا متناميا لأمن أوروبا والمنطقة المتوسطية، تتطلب نهجاً متعدد التخصصات واستراتيجية جادة من طرف منظمة حلف شمال الأطلسي لمنع الجريمة ومكافحتها بفعالية.

وفي الماضي، لم تتعامل منظمة حلف شمال الأطلسي مع الجريمة المنظمة أو الاتجار بالبشر إلى أي حد كبير (باستثناء بعثتها البحرية في بحر إيجة)، لأن هذه القضايا كانت تعتبر في الغالب قضايا إنفاذ القانون. وفي حالة الجريمة المنظمة، تكون الدول مسؤولة في المقام الأول عن أمنها وقدرتها على الصمود من خلال أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والأجهزة القضائية الوطنية. وهناك أيضاً عدة وكالات متخصصة غير تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في هذا المجال، مثل الإنتربول واليوروبول، والتي تركز على التعاون الشرطي؛ ومنظمة يوروجست التي تتعامل مع التعاون القضائي؛ ووكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون، التي

[1] مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، عدد03، 2011، ص.510.

تدرب المسؤولين عن إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي. فمنذ عام 2016، كانت الأصول البحرية لدى حلف شمال الأطلسي تشارك في الجهود الرامية إلى السيطرة على الجريمة المنظمة بشتى أشكالها.

وأخيرا، فيما يتصل بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإن مساهمة منظمة حلف شمال الأطلسي كانت تتألف في الأساس من الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة في مياه حوض المتوسط وقبالة سواحل الصومال، والتعاون كذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة. وعلى هذا الاساس يتعين على حلف شمال الأطلسي أن يظل يشكل تحالفاً عسكرياً يلعب دوراً داعماً وليس رائداً في إدارة فرض القانون ومجابهة التهديدات الأمنية غير العسكرية. وللقيام بهذا الدور، يتعين على الحلف أن يزيد من مساهمته في أمن الدول الأعضاء تطوير استراتيجيته للقدرة على مواجهة مثل هذه التهديدات في البحر الأبيض المتوسط.[1]

الفرع الثاني: التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة.

لا يمكن لمنظمة حلف شمال الأطلسي او اي دولة أن تواصل مكافحة الجريمة المنظمة بمفردها، لأنها ظاهرة متعددة الأبعاد تعبر الحدود والمناطق الجغرافية. وثمة حاجة إلى تعاون وثيق وتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية، الإقليمية والوطنية لملاحقة أعضاء جماعات الجريمة المنظمة، والقبض عليهم ومحاكمتهم. وللتغلب على الآثار السلبية لأنشطتها، وللحيلولة دون تطوير أنشطة جديدة، وضعت منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا شبكة واسعة من التعاون مع المؤسسات التي تشارك في أنشطة مكافحة الجريمة المنظمة.

ففي عام 2011، واصلت منظمة حلف شمال الاطلسي التعاون الوثيق بشكل خاص مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي.[2] وبالإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة بعدد من الأنشطة المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة، من بينها برامج إدارة الحدود والعمل على مكافحة المخدرات

(1) Thanos Dokos, The Security Implications of Crime, Terrorism, and Trafficking, New respective on shared security: Nato's next 70 years, November 28, 2019, P.3.

(2) Division Diplomatie publique, manuel de l'OTAN, Op. Cit., P.201.

في وسط آسيا، مركز المعلومات والتنسيق الإقليمي لوسط آسيا، مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، رابطة الدول المستقلة، مجلس الأمن الأوروبي، مجموعة مكافحة الإرهاب المشتركة بين الوكالات لمكافحة غسل الأموال في الولايات المتحدة، اللجنة الأوروبية، المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها، الشبكة الأوروبية لمعاهد العلوم الشرعية، بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، فريق العمل المعني بالإجراءات المالية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومنظمة العمل الدولية، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، المنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما قامت منظمة حلف شمال الأطلسي التنسيق مع العديد من المنظمات الاقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة، على غرار منظمة التعاون والتنمية ومجلس التعاون الإقليمي، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ورابطة شرطة جنوب شرق اوروبا، (اتفاقية تعاون الشرطة لجنوب شرق اوروبا)، ووكالة المملكة المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة، وادارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، كما اشتركت منظمة حلف شمال الاطلسي مع الوكالات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، مثل مكتب الشرطة الجنائية الاتحادي الألماني، ومركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، وأكاديمية الشرطة الوطنية التركية؛ وكلية جامعة دبلن (UCD).[1]

وأخيرا، تجدر الاشارة إلى تعاون السلطات المضيفة في الدول الأعضاء في منظمة الامن والتعاون ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا ودعم الهيئات المكلفة بمجابهة الجريمة المنظمة بكل اشكالها، مثل المركز الدولي للتدريب على مكافحة المخدرات التابع لأكاديمية الشرطة في موسكو، وأكاديمية الشرطة التابعة لمديرية طاجيكستان، ووكالة مراقبة المخدرات في طاجيكستان، والاكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

ان الارهاب والجريمة المنظمة كان هما الهدفين الأوليين من عقد الحوار المتوسطي، وذلك قبل ظهور مسائل أخرى الى السطح. حيث كانت الجريمة المنظمة أحد أهم اهتمامات قمة واشنطن لعام 1999 لحلف شمال الأطلسي، فقد اتخذت قرارات غيرت الرؤيا الامنية التي تم

(1) D'Alfonso, Steven, why organized crime and terror groups are governing, 4 September, as of 25/11/2016, in:

https://ibm.co/338s4sU

تبنيها خلال حقبة الحرب الباردة، وبذلك أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي، ومن هنا حددت الوثيقة التي اتخذتها القمة التهديدات العالمية والامنية التي تستدعي تدخل الحلف، والتي من بينها استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط.[1] وبحضور نائب الامين العام للشؤون السياسية والامنية لحلف شمال الاطلسي السفير Therasyvoulos Sterry Stamatopoulos وذلك للاحتفال بالذكرى العشرين لاطلاق الحوار الاطلسي، أكد وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة على أن :

"منطقة المتوسط تواجه تهديدات متنوعة، ولكن تلك المتعلقة بالإرهاب الدولي وعلاقته بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان تحتل الاولوية من بين اخطر التهديدات."[2]

المبحث الثالث: استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط.

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أخطر الظواهر التي تشهدها المنطقة حاليا نظرا لتوسعها في العديد من الدول، وارتباطها بجرائم أخرى كجرائم الاتجار بالبشر وجرائم الارهاب وغيرها، فضلا على نتائجها السلبية على الدولة المستقبلة، خاصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وحتى الصحي، فضلا على الخسائر البشرية الكبيرة الناتجة على غرق سفن نقل المهاجرين، والتي تضاهي خسائر الحروب والكوارث الطبيعية. وقد اخذت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة منحنى خطير جدا على الساحة الوطنية والدولية، وذلك لانعكاساتها الخطيرة على التطور الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي و الامني للدول المتوسطية. هذا ما جعل منظمة حلف شمال الاطلسي تفكر في وضع استراتيجية أو سياسة كفيلة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، والحد من تفاقمها وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

(1) Mourad termoul, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", el moudjahid, le 15/12/2019

(2) Ibid.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية: الاهتمام الجديد لحلف شمال الاطلسي في منطقة المتوسط

أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية في أغلب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تصنف من أهم القضايا الامنية خاصة بالنظر الى العلاقة المحتملة بين الارهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للمنطقة المتوسطية ، وقد ركز الاهتمام من طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين الى الشواطئ الاوروبية بأليات أقل ما يقال عنها امنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد اقتصاداتها، وبذلك أصبح ينظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الشمالية على انها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الاوروأطلسي، وهذا ما يؤدي الى انتشار حالات عدم الاستقرار والانفلات الأمني.

فقبل الخوض في استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، تعتبر هذه الظاهرة أحد اهم القضايا الأساسية التي يركز عليها حلف شمال الاطلسي لإيجاد حلول لها، وذلك بالتعاون مع الدول الشريكة في "الحوار الأطلسي"، ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة تهم بالدرجة الاولى واكبر دول جنوب اوروبا والمشاطئة للبحر الأبيض المتوسط أكثر من أي دولة اخرى من دول حلف شمال الأطلسي، نظرا لقربها الجغرافي من دول جنوب المتوسط، هذا ما يجعلها المتضررة الاولى من النتائج السلبية لحركات الهجرة السرية نحو اوروبا، بدليل أن هذه الدول (أي دول جنوب اوروبا)هي التي ألحت واجبرت منظمة الحلف الاطلسي على الاهتمام بهذه الظاهرة التي تعتبر إحدى التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي يواجهها حلف شمال الاطلسي في حقبة ما بعد الحرب الباردة.[1]

(1) "Migration Flows and Trends in the Mediterranean- Challenges for Migration Management Systems" International Center for Migration Policy Development, ICMPD, EUROPOL and MTM, Brdo, 7-9 June 2006, P2.

الفرع الأول: مبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

إن صورة الدور الذي تلعبه منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية لن تكتمل من دون النظر في تواجده في حوض البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تشارك بشكل مباشر في إدارة الهجرة غير الشرعية. وهو تحدٍ رئيسي آخر نشأ في المنطقة في الأعوام الأخيرة، إلا أنها ساهمت في إطار نطاق محدود في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأزمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ففي فيفري 2016، كلف الحلف المجموعة البحرية الثانية الدائمة التابعة لحلف شمال الأطلسي (SNMG2)، بإجراء عمليات استطلاع ومراقبة المعابر غير القانونية لبحر إيجة، وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية التركية واليونانية، وكذلك وكالة فرونتكس التابعة للاتحاد الأوروبي، ودعمها في جهودها لمكافحة التهريب غير المشروع للمهاجرين واللاجئين. بعد بضعة أشهر في جويلية 2016، تم إطلاق "عملية الجارديان البحرية" في عرض البحر المتوسط، بهدف ثلاثي يتمثل في دعم الوعي بأهمية الأمن البحري من خلال تبادل المعلومات؛ تعزيز جهود مكافحة الهجرة و الإرهاب البحري؛ والمساهمة في بناء القدرات الأمنية البحرية. وكجزء من ولايتها، ساهمت في عملية صوفيا التي تركز على الهجرة في الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة الوعي (من خلال تعزيز تبادل المعلومات) وتوفير الدعم اللوجستي.[1]

وبوصفه شريكاً رئيسياً في المنطقة، فإن الاتحاد الأوروبي يقوم أيضاً بدوره الخاص من أجل "ترسيخ الاستقرار" في جنوب منطقة المتوسط، وبوسعه أن يقدم فرصة ذهبية للتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد وضعت بالفعل بعض استراتيجيات التعاون العملية والفعالة، كما يتضح من الدعم الذي قدمته عملية "سي غارديان" لعملية صوفيا، وكما هو الحال في الظروف الأخرى التي تجتمع فيها أنشطة كل من الحلف والاتحاد الأوروبي. يتطلع الحلف والاتحاد الأوروبي إلى التعاون الوثيق من أجل تجنب أي ازدواجية أو إهدار محتمل للجهود. وفي سياق المجموعة المشتركة من المقترحات التي أيدها وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي في البيان الذي أدلوا به بشأن تنفيذ الإعلان المشترك بين حلف شمال الأطلسي

---

[1] محمد مطلوع، الاتحاد الاوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات، بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، د.ع، د.س.ن، ص.24.

والاتحاد الأوروبي الموقع في وارسو في عام 2016، على سبيل المثال، اختيرت تونس كبلد رائد في المنطقة. وكان الهدف هو استكشاف زيادة التعاون بين المنظمتين في المجالات التي بدأ فيها العمل ذي الصلة[1]. وكان التنسيق بين الموظفين وتبادل المعلومات متكرراً ومفتوحاً ومفيدا للغاية. وهو ما يؤيد التكامل (كلما كان ذلك مرغوباً وممكناً)، والتفاهم المتبادل، وتقديم مظهر عملي آخر للتعاون والتضامن عبر الأطلسي. وفي ضل هذا التنسيق والتعاون تفاقمت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الشمال، خاصة من منطقة شمال افريقيا ودول الساحل الافريقي الفقيرة، حيث أن أوربا ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط و الأمن داخل القارة الأوربية.

وفي مؤتمر بعنوان: "حوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: تدفقات الهجرة والاتجاهات في المتوسط؛ تحديات لأنظمة إدارة الهجرة". والذي تم انعقاده في مدينة بردو بسلوفينيا، من طرف المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة، شاركت فيه 14 دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وثلاث دول من الشركاء في الحوار الأطلسي، اكد المشاركون في هذا المؤتمر على أن تقديم مساعدات تنموية للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي عامل حاسم في التقليل من تدفقات الهجرة غير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث عبروا عن رغبتهم في تحويل هذه التصريحات إلى نشاطات فعلية على ارض الواقع.[2]

فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقات مع الجنوب على أنها تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين، والذي يولد أزمة تعدد الثقافات أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة للتحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات. وهي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 في اوروبا، وصنفت كإحدى المشاكل التي تواجه اوروبا. وقد اعتبرت إدارة الهجرة غير الشرعية كمسألة امنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع اكثر الفواعل، وقد تم أمننة الهجرة باعتبارها رهانا أمنيا خلال الثمانينات عبر

(1) Progress report on the implementation of the common set of proposals endorsed by NATO and EU Councils on 6 December 2016. Accessed 19 Dec. 201 9, Available at:

https://bit.ly/3jazPEk

(2) "Migration Flows and Trends in the Mediterranean- Challenges for Migration Management Systems", Ibid, P.3.

خطاب اجتماعي وسياسي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين في منطقة المتوسط كتهديد للهوية الوطنية المحدد ثقافيا، في حين انها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية وكان ينظر للمهاجرين كعمال مغتربين. وتسعى الدول الاوربية المتوسطية إلى اشراك باقي الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في هاجسها الامني المتمثل في الهجرة غير الشرعية والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لمواجهة التهديدات، وربطها بالمخاطر التي يرتكز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الاستراتيجي الجديد كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبناء على هذا اتخذ حلف شمال الاطلسي استراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة غير شرعية في منطقة المتوسط وذلك في مؤتمر بروكسل والذي كان في ديسمبر 2004 وتنص على مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية باعتبارها تهديدا لأمن دول البحر الابيض المتوسط.[1]

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة جنوب المتوسط في السنوات الأخيرة كان واضحاً وملموسا، ولا شك أن خطر تهديد هذه الظاهرة على امن المنطقة المتوسطية يعكس موجة الأنشطة والمبادرات المبينة أعلاه التزاما جادا من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي بالتعاون مع شركائها الجنوبيين - حيثما أمكن، بالتوازي مع الاتحاد الأوروبي، وبالتنسيق معه- لبناء قدراتهم حتى يتسنى لهم التصدي بفعالية أكبر لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

في ظل هذه الظروف، اعتمدت منظمة حلف شمال الأطلسي بالتنسيق والتعاون مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لإقناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث قالت "Benita Ferrero-Waldner" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية: "هذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأساوية في البحر التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس، إن مسألة الهجرة هي أولوية في علاقاتنا مع الدول المجاورة، وهذه المجموعة من التدابير مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جيراننا على تحسين إدارة حدودهم ورعاية المهاجرين"[2]. ويركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع

(1) Alan Ingram and Klaus Dodds, Spaces of Security and Insecurity: Geographies of the War on Terror, (England: Ashgate publishing limited, 2009), P. 196

(2) Commission Européenne, Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE,-IP/967, 10/ 07/ 2006, Disponible à l'adresse :

https://bit.ly/342fbj6

دول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة.

ولمواجهة هذه الظاهرة عقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي (دول اعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي) والمغاربي على غرار مؤتمر الرباط جوان 2006، وطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، وتؤيد الجزائر النهج الأفريقي-الأوروبي الذي لا يمكن بموجبه فصل حل مشكلة الهجرة عن مسألة التنمية في جميع المجالات. ففي أفريل 2006، استضافت الجزائر اجتماعاً لخبراء أفارقة رفيعي المستوى دعوا إلى "نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك" لظاهرة الهجرة غير الشرعية. لكن الأوضاع التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا مفتوحا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الأوروبية، حيث سجلت وكالة رصد الحدود الخارجية الأوروبية (Frontex) ما لا يقل عن 31500 مهاجر غير شرعي على السواحل الإيطالية كانوا يخططون للهجرة نحو اوروبا[1]. أما بالنسبة لموريتانيا، فقد وقعت في جوان 2003 وفي مارس 2006 اتفاقات بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات، يجب عليها أن تقبل وجود القوات الإسبانية على أراضيها وإعادة قبول المهاجرين الموريتانيين إلى ترابها، وكذلك قبول مواطني الدول الأخرى الذين حاولوا الوصول إلى إسبانيا من شواطئها. وفي المقابل تعهدت إسبانيا بتوفير المعدات والتدريب للسلطات الموريتانية لتعزيز السيطرة على حدودها البحرية[2].

الفرع الثاني: قدرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية

ان التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجه مجتمعنا اليوم، والتي تواجه المنطقة المتوسطية خاصة، تستدعي التوفر على قوات مجهزة تجهيزا ملائما ومنظما حتى يتسنى لها التصدي لتهديدات مثل الارهاب وانتشار الأسلحة والهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. ففي اوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي كانت منظمة حلف شمال الأطلسي قد بدأت فعلا في اعادة النظر في قدراتها العسكرية وذلك بهدف النأي عن التشكيلات الجامدة التي اتسمت بها فترة الحرب الباردة. وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في تسريع هذه العملية،

(1) Portes Thierry, La Lybie redevient la plaque tournante du trafic de migrants africains, **Le Figaro**, 2013

(2) Rapport Amnesty international, Mauritanie personne ne veut de nous, 1 juillet 2008, N° d'index : AFR 38/001/2008, Disponible à l'adresse :

https://bit.ly/30kpDBw

وخلال مؤتمر القمة المنعقد عام 2002 في براغ، استعرض قادة الحلف اصلاحات واستراتيجيات أساسية من شأنها اعادة بناء الهياكل العسكرية للحلف، حيث حددوا مجموعة من المجالات تتطلب التطوير والتحسين، واتفقوا على انشاء قوة الرد السريع وبسطوا الهياكل القيادية العسكرية وذلك في محاولة منهم ليكون الحلف أكثر قدرة على الاستجابة لمختلف التهديدات الامنية خاصة الهجرة غير الشرعية سواء داخل أو خارج نطاق المنطقة المتوسطية.

وقد تبنت منظمة حلف شمال الاطلسي قدرات جديدة لمواجهة مثل هذه التهديدات وخاصة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط ومن بين هذه القدرات:

❖ تحديث القدرات العسكرية للحلف:

تم خلال مؤتمر قمة براغ تم تحديد ثمانية مجالات باعتبارها مجالات تشوبها العديد من النقائص تحتاج إلى المعالجة، وتشمل هذه المجالات النقل الجوي والبحري الاستراتيجي، الدفاع الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، والمراقبة الجو-أرضية. وقد أبدى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي التزامهم باكتساب هذه القدرات التي تُعدّ أساسية لتمكينهم من الرد على التهديدات الجديدة. ومنذ مؤتمر قمة براغ، وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، انكب حلف شمال الاطلسي على استكشاف مجالات أخرى تحتاج إلى التحديث، لا سيما في مجال التحكم في الرقابة البحرية ورصد شبكات الهجرة غير الشرعية وتفكيك علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الارهابية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

❖ قوة الرد السريعة التابعة للحلف:

يتمثل الهدف من إنشاء قوة الرد السريع التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعروفة ب " إن.آر.إف "في اكتساب القدرة على الاستجابة بالسرعة المطلوبة على أنواع مختلفة من حالات الأزمات والتهديدات المختلفة في جميع أنحاء العالم وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بوصفها قوة متقدمة يمكن أن تعزِّز قوات إضافية في مرحلة لاحقة. وتستند قوة الرد السريع إلى قوات أساسية يمكن تعزيزها عند الاقتضاء. كما أنها قوة متعددة الجنسيات تتألف من وحدات برية وجوية وبحرية وقوات خاصة بمقدورها الانتشار في فترة تقل عن خمسة أيام من تاريخ الإشعار والاستمرار في تنفيذ العمليات لمدة 30 يوما أو لفترة أطول إذا تم إعادة تزويدها بحاجياتها. وبالإضافة إلى سرعة انتشارها واستعدادها القتالي، تعتبر قوة الرد السريع رأس حربة الجهود الذي

يبذلها الحلف لتغيير منهجه في التعامل مع التهديدات المختلفة وخاصة الهجرة غير الشرعية، حيث يعمل الحلف على تدريب طاقم موظفيه على العمل في بيئة صعبة وعلى استخدام التكنولوجيات الحديثة ضمن سياق تتعدد فيه جنسيات الطواقم العاملة. يشار إلى أن نوعية التدريب تعتبر تجربة يكتسبها كل واحد من المشاركين، وهو ما يساهم في تشكيل حافز للتغيير داخل القوات الوطنية وضمن التشكيلات متعددة الجنسيات.

❖ ترشيد الهياكل القيادية

وضمن إطار عملية التأقلم مع المشهد الأمني لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، قام حلف شمال الاطلسي بإعادة النظر في هياكل قيادته العسكرية في سبيل دعم قوات تكون أصغر حجماً وأكثر مرونة وأسرع حركة في حوض البحر المتوسط للمساهمة الفعالة في رصد تحركات شبكات الهجرة غير الشرعية، حيث أقدم الحلف على تخفيض جذري لعدد من القيادات العسكرية، بل الأهم من ذلك، أنه أسند دور قيادة الجهود الرامية إلى تغيير أساليب عمل حلف شمال الأطلسي إلى القيادة الاستراتيجية ومقرها في الولايات المتحدة التي تعرف ب :" **قيادة حلف الناتو لشؤون التحول**"، وفي الوقت ذاته تولت القيادة الاستراتيجية في أوروبا مسؤولية عمليات الحلف كافة، وباتت اليوم تعرف باسم قيادة عمليات الحلف. يمثل تبسيط الهياكل القيادية العسكرية عملية مستمرة يهتم الحلف بمراجعتها وإعادة النظر فيها بشكل منتظم[1].

وفي هذا الاطار أعلن قائد قوات الناتو في أوروبا، الجنرال فليب بريدلاف، أن الحلف استكمل استعداداته العسكرية، عقب القرار الذي اتخذه، مؤخرا، لمحاربة. وقال إن الحلف، تحرك بشكل سريع عقب اتخاذ قراره في اجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء، وأكمل استعداداته لمحاربة الهجرة غير الشرعية. وان السفن وصلت، يوم 12 فبراير 2016، إلى بحر إيجة. وأرسل الحلف "المجموعة البحرية الدائمة 2" إلى بحر إيجة، فيما تقوم خمسة سفن بينها سفينة دعم، كمرحلة أولى بعملية استطلاع ورصد في حوض المتوسط. وصرح "ستولتنبيرغ"، الأمين العام لحلف الناتو، بأنه من المقرر أن يتم إعادة توجيه مهمة الناتو البحرية الحالية في البحر

[1] منظمة حلف شمالي الأطلسي، معاً من أجل الأمن لفهم مدخل منظمة حلف شمالي الأطلسي، قسم الدبلوماسية العامة، بروكسِل – بلجيكا، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/22، في:

https://bit.ly/3l1HaGP

المتوسط ليتم نقلها إلى المياه الواقعة بين تركيا واليونان بدون تأخير. وقال "ستولتنبيرغ"، في أعقاب القرار الذي اتخذه وزراء دفاع الحلف، إن الناتو سيساهم بالمعلومات المهمة والمراقبة، للمساعدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية والشبكات الإجرامية المختلفة، ومن المقرر أن يعمل التحالف العسكري بشكل وثيق مع السلطات اليونانية والتركية، بالإضافة إلى قوة حراسة الحدود[1].

المطلب الثاني: برنامج 5+5؛ نظام الأمن الاوروأطلسي لمجابهة الهجرة غير الشرعية

لقد دفعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الدول الاوربية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي الى اتخاذ العديد من السياسات لمواجهة تدفق هذه الأخيرة، حيث يشكل موضوع هذه الظاهرة في البحر الأبيض المتوسط أهم الموضوعات في أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي خاصة واجندة العلاقات المتوسطية عامة، فأوروبا تريد وقف تدفق هذا النوع من الهجرة بأية صورة، أما دول جنوب المتوسط فهي لا تملك القدرة على وقف تدفقها، كما أنها لا تملك القدرة حتى على معالجة أسبابها، حيث شهدت السنوات الأخيرة تفاعل في العلاقات الاوربية-المتوسطية وفي هذه المعادلة وفي اطار جهود منتدى 5 +5، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد تحول نحو العولمة، أو حتى ما هو أبعد من ذلك كما هو الحال مع سياسة الجوار الأوروبي، وإعادة التركيز بشكل محدود على قضايا منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط.[2]

لقد تم ادراج ملف الهجرة غير الشرعية لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي انعقدت بتاريخ 16 و 17 اكتوبر 2002 التي خصصت لدراسة الهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي، ثم في اجتماع الرباط الذي عقد في 22 و 23 اكتوبر 2003، وكذلك لقاء وهران في سبتمبر 2004، الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنتدى بما فيهم دول اعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، واعتبرت قضية الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل باقي التهديدات الأمنية الأخرى في المنطقة المتوسطية والتي تشكل

---

(1) هل نجحت وكالة "فرونتكس" بإيقاف تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ؟، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2020/02/03، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/30، في:

https://bit.ly/36kBDH4

(2) Abdenour Benattar, Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration, **L'Année du Maghreb**, 2013, P.P. 59-60.

تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة، واتضح من اللقاء تباين في وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه القضايا خاصة قضية الهجرة غير الشرعية، حيث تسعى الدول الاوروبية التخلص من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون شواطئها قادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك بإقامة مراكز عبور في بلدان الضفة الجنوبية لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين المطرودون من اوروبا، الامر الذي ترفضه دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر التي طالبت بتقديم مزيد من الدعم اللوجيستي من اجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من افريقيا للعبور الى اوروبا.

في اطار هذا المنتدى، في 13 جويلية 2006 طلبت ازيد من 60 دولة افريقية واوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، وقد صدر البيان وتمت المصادقة عليه واتفق المجتمعون على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة الظاهرة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة، مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين غير الشرعيين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة في المنتدى.

الفرع الأول: مبادرة 5+5 كإطار أمني إقليمي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن مبادرة 5+5 التي تم إطلاقها في عام 1990 هي أقدم إطار أمني إقليمي في المنطقة المتوسطية، حيث بعد توقيف نشاطها في عام 1992 بسبب قضية لوكاربي الليبية، أعيد إطلاق عمل هذا المنتدى في عام 2001، بمشاركة ليبيا. والتي عقدت أول قمة لها في تونس بمناسبة اعادة إطلاق عملها. اذ تعتبر من اوائل المبادرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تشهد مثل هذا النوع من المبادرات من قبل. وقد عقدت المبادرة قمتها الثانية في أكتوبر 2012 في مالطا، في سياق خاص وغير مسبوق، وهو سياق ثورات الربيع العربي. وقد جاء في قمة مالطا بعدين أساسيين، تمثل الأول في: افتتاح اجتماع وزراء الخارجية لممثلي المجتمع المدني حيث قبل المجلس الأوروبي بالتزام الاتحاد الأوروبي بتوفير بُعد برلماني للحوار، وقد اتخذت هذه المجموعة اتجاهاً آمناً للغاية باعتماد وزراء الدفاع في باريس في ديسمبر 2004، بناء على اقتراح فرنسي، "لمبادرة الدفاع 5+5". أما البعد الثاني الذي جاء في "بيان النوايا" الذي تمت الموافقة عليه في هذه المناسبة، فقد أعرب زعماء حلف شمال الاطلسي في هذا البيان عن "فهم مشترك للقضايا

الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في سياق يتسم بمكافحة التهديدات اللاتماثلية، والتصدي خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث قالوا:

> **"نتمنى أن تكون الجهات الفاعلة حريصة على أمنها من خلال الشراكة للرد على التهديدات الجديدة، لتحقيق ذلك يعربون عن إرادتهم في تطوير مبادرة تعاون متعددة الأطراف بهدف تعزيز الأمن في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال أنشطة التعاون العملي".**[1]

إن "مبادرة الدفاع في البحر الأبيض المتوسط"، وهي الوثيقة التي تم تبنيها في اجتماع باريس، تهدف إلى تحسين التعاون بين القوات المسلحة في البلدان الشريكة. وبالتالي زيادة التعاون والتنسيق إطار غير رسمي وغير ملزم، يقوم على أساس كل شريك أن يتعاون وفقا لاحتياجاته وقدراته وسرعة استجابته. ومنذ اعتماد هذه المبادرة تجتمع مرة واحدة في السنة في دورة عادية، يتناوب الدول الأعضاء رئاسة المبادرة.

تعمل "مبادرة الدفاع 5+5" على تطوير مشاريع تعاونية في المناطق التي تعتبر ذات أولوية: الأمن البحري، سلامة الطيران، مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية ومجابهة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة المتوسطية وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن اجل تنفيذها، يتم اعتماد خطط عمل سنوية تشمل مجموعة من الانشطة التي تتفق عليها الدول الأعضاء في المبادرة، إن جميع مجالات التعاون هذه تقوم على إمكانية التشغيل المتبادل وتجميع الموارد الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنظم عدة حلقات دراسية واجتماعات، بما في ذلك التدريبات العسكرية، و المسائل التي تحظى بتوافق الآراء والتي تيسر التعاون الامني في مجال مكافحة مثل هذه التهديدات الامنية اللاتماثلية.[2]

تضمنت المبادرة اعطاء دفعة لمجموعة من الوسائل للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاربتها، تتمثل في:

---

(1) Benattar Abdenour, «Politique européenne de voisinage et le Maghreb» et «Méditerranée occidentale: un espace euromaghrébin à construire », in Benattar Abdenour (dir.), L'Europe et le Maghreb : proximité géographique et distanciation stratégique, Alger 2010, CREAD.p.18.

(2) Bigo Didier, L'immigration à la croisée des chemins sécuritaires, **Revue européenne des migrations internationales,** 1998, vol. 14, n°1, P.P. 45-46.

- ❖ تدعيم الإمكانيات المالية واللوجستية والتقنية والمادية والبشرية من أجل التحكم في تدفق الهجرة والذي من شأنه أن يسمح لدول المنطقة المتوسطية تكييف إمكانياتها مع حجم وخطر الهجرة غير الشرعية.
- ❖ التعاون العملياتي (التعاون بين الشرطة، تبادل المعلومات، تبادل التعاون القضائي،) بين جميع الدول المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية، و الاتجار بالأشخاص و الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية، التي يجب أن تقوم كذلك بتقييم النتائج المحتملة خاصة في مجال حل شبكات التهريب العابر للحدود.
- ❖ مراقبة الأقاليم والحدود مع احترام السياسة الوطنية انطلاقا من مسؤولية الدول، هذه الرقابة ضرورية لحل الشبكات واكتشاف دروب الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأعضاء البشرية والجريمة المنظمة (الدعم التقني والتكوين المتواصل).
- ❖ التعاون حول إعادة المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية مع احترام حقوق الإنسان وكرامته، (اتفاقيات إعادة القبول) مع جميع الدول المعنية في المنطقة المتوسطية.
- ❖ تطبيق أعمال فعالة ضد هيئات الاستقبال التي تشجع العمل غير المصرح به والذي يجب أن يتجسد في تبني سياسات طوعية ومناسبة للوقاية ومحاربة العمل غير الشرعي، وشبكات الاتجار بالأشخاص وهو عامل هام مؤدي لتدفق الهجرة غير الشرعية اتجاه الدول الأوروبية[1].

وقد اكدت هذه المبادرة أن التعاون في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر اليه من خلال المنظور المزدوج للهجرة غير الشرعية والارهاب في منطقة المتوسط الذي يستولي على مختلف مبادرات التعاون والتنسيق المبرمجة. ولقد أدى هذا إلى بحث المبادرة عن دعم للاستعانة بالنماذج الأوروبية وبمصادر خارجية لكي تتحول إلى امتداد لخطط أخرى. وذلك من خلال إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية في قائمة الدفاع «5+5»، فقد فرض الأوروبيون هذه القضية باعتبارها قضية شائكة تتطلب معالجة وتعاون كثيف من اجل الحد أو حتى التخفيف

(1) Stephen C. Calleya , Security Challenges in the Euro-Med Area in the 21st Century: Mare Nostrum, (London: Routledge, 2013) P.P. 99-100.

من انتشارها في منطقة البحر الابيض المتوسط، إذ أن استيعاب البلدان المتوسطية لعملية الأمن الأوروبي لا يعني تسوية مسألة الهجرة في المنطقة الأوروبية. ونتيجة لهذا فإن قضية الهجرة غير الشرعية تولد تشابكات وتوترات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي بدورها تزيد من التفاعلات بين الدول الأعضاء في المبادرة .[1]

وعلى الصعيد الإقليمي، تهدف مبادرة الدفاع هذه إلى استكمال الترتيبات القائمة عن طريق تكرار مجالات معينة مثل قابلية تبادل حوار منظمة حلف شمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط، أو المراقبة البحرية بدعم من "عملية المسعى النشط". إذ أن عدم التأثير على ديناميات الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يحد من نطاق هذه المبادرة. ومن غير الممكن أن تكون بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط "أول الجهات الفاعلة في أمنها" إذا لم يكن للدول الأعضاء أي تأثير على علاقاتها في مجال التعاون والتنسيق لإيجاد آليات مناسبة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. من خلال ما سبق لا تزال مسألة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية هيكلية ولا تغطي المشهد الأمني المتوسطي.[2]

الفرع الثاني: آليات المبادرة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

يمكننا القول ان منتدى 5+5 جاء كألية مشتركة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك اساسا من خلال:

- ❖ تنسيق التعاون الامني على مستوى المعلومات والمعطيات، لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الاطار، وفي هذا السياق تم عام 1992 احداث مركز للمعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.
- ❖ العمل المشترك بين الدول المحيطة بالضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط لمراقبة الحدود البحرية، وقد يتعلق الامر بتنظيم دوريات مشتركة لمثل هذه المبادرات، إلا أنها

(1) Den Boer Monica, 1998, Crime et immigration dans l'Union européenne, **Cultures & confits**, n°31-32, automne-hiver, P.P. 101-123.

(2) Bigo Didier, Op. Cit., P.48.

تبقى محدودة فهي الى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجيستيكيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية، وبالتالي فان فعاليتها تظل محدودة جدا.

- ❖ احداث مجموعة تريفي (TREVI)، التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ اجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين اللذين أصبحوا مدعوين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.[1]

وفي مجال تبادل الخبرات والتعاون من أجل مراقبة الحدود من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخصوصا بين الجهات الأمنية المختصة بذلك و قد بادرت الدول الاوروبية إلى ذلك بالدعوة إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد و تدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود (فرونتاكس)، ثم ولإدراكها بأهمية التنسيق بين الوحدات الأمنية دعت اللجنة الأوروبية إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها في قرارها رقم 2005/267 و قامت لتشكيل شبكة خبراء في 19فيفري 2004 بموجب القرار 2004/377 أنيط لها مهام دراسة و تبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير الشرعية والتعاون مع مختلف الأجهزة الأوروبية المختصة في هذا المجال كمصالح تنظيم الهجرة و ضباط التنسيق المختصين بها ومع دول المنطقة المتوسطية المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

و يشمل تبادل الخبرات و المعلومات كل النقاط المتعلقة بالهجرة غير الشرعية خاصة الطرق التي يستعملها المهاجرون غير الشرعيون للتسلل عبر الأقاليم أي المناطق التي تستعمل كمنافذ للتسلل إلى الأقاليم، وكذلك مختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل الخاصة بشبكات التهريب والوسطاء، مع التركيز على مراقبة تحركات هذه الشبكات لمعرفة مجالات نشاطها والأماكن التي تتموقع فيها و الإحاطة بالطرق التي تستخدمها لاستقطاب المهاجرين والخلايا التي تستعملها للترويج لأعمالها، وكذلك كيفية ضمان توصيل المهاجرين وما ينتج عن ذلك من علاقة بين المهربين و موظفي الدولة الذين يتم إرشائهم من طرف هذه الشبكات

---

(1) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، مجلة دراسات،(طرابلس :المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، العدد28، 2007)، ص.130.

(2) Stephen C. Calleya , Op. Cit. P.P. 100-101.

ليوفروا كل الظروف اللازمة لتسهيل تسلل المهاجرين غير الشرعيين ودخولهم وعادة ما يكون هؤلاء المستخدمين هم موظفون إداريون أو حرس حدود أو عمال موانئ و بواخر[1].

ان هذه الخطوات والتدابير تبقى محدودة ويصعب أن تكون فعالة للحد من الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فيجب العمل على مواجهة الاسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية والتي تعود غالبا الى الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها دول جنوب المتوسط كالفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم ضرورة وضع سياسة انمائية واستراتيجيات بعيدة المدى تؤدي الى خلق فرص العمل وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وذلك من أجل استتباب الاستقرار والامن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثالث: ميكانيزمات مكافحة الهجرة غير الشرعية في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي

يرى العديد من الدارسين لهذا الموضوع أن الحل يكمن في اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد عندما يتعلق الأمر بوضع سياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تأخذ بعين الاعتبار الكرامة واحترام حقوق الإنسان لكل شخص، بغض النظر عن دينه وعرقه ولونه وانتمائه وفكره السياسي. فالتطورات الأخيرة وموجات المهاجرين فرضت على الحكومات الأوروبية إعادة التفكير في ميكانيزمات وسياسات مشتركة من شأنها المساعدة على التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ووقف تدفق المهاجرين من دول جنوب المتوسط. ويأتي في هذا السياق طرح مسألة المساعدة في تنمية الدول المصدرة للمهاجرين والدول التي تشكل منطقة عبور في مقدمة الحلول المقترحة. ويعتقد الخبراء بان دول الضفة الشمالية للمتوسط تتحمل مسؤولية أخلاقية وتاريخية تجاه دول جنوب المتوسط فيما يتعلق بالمساعدة في تنمية هذه البلدان ودعم الأمن والاستقرار فيها.

إذ ان المتتبع لمسار الحوار الأطلسي سيرى بوضوح أن جل العمليات التي قام بها حلف شمال الاطلسي مع شركاءه المتوسطيين في اطار هذه المبادرة، قد كانت بهدف مواجهة الارهاب الدولي في حوض البحر الابيض المتوسط وتضييق الخناق على الجماعات الارهابية التي تنشط في

[1] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص.82.

هذه المنطقة من العالم، غير أنه بعد عام 2001 وبعد التأكد من ارتباط هذه الظاهرة بالهجرة المتجهة من جنوب حوض البحر المتوسط –الدول المغاربية خاصة- نحو الشمال أي أوربا تم ادخال مكافحة الهجرة غير الشرعية كأحد الأهداف الأساسية الجديدة، وتم تكييف ميكانيزمات مكافحة الارهاب التي دخلت حيز التنفيذ سنوات قبل ذلك وفقا للأهداف الجديدة والمتمثلة في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والارهاب.[1]

اضافة الى ذلك فان من أسباب ادراج قضية الهجرة غير الشرعية ضمن برامج عمل منظمة حلف شمال الاطلسي، هو كون الهجرة غرب المتوسط وراء مقتل 22 ألف مهاجر غير شرعي منذ عام 2000 حسب احصائيات المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية.[2] ووفقا لما يحصل في حوض البحر الأبيض المتوسط، حاولت منظمة حلف شمال الاطلسي أن تدرج ضمن حوارها مع دول الضفة الجنوبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد المواضيع الأساسية للعمل عليها، والتي تتطلب حلولا فعالة ومستعجلة .حيث ترى ألين سينز أن:

"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن معالجتها بصورة افضل من خلال المراقبة واتباع سياسة اجتماعية أفضل داخل الدول المعنية أو خارجها."[3]

وليصبح حلف شمال الاطلسي أكثر فاعلية في التواصل مع الدول الاخرى من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يجب عليه التعامل معها بالطرق الدبلوماسية، كما عليه أن يدرج برامج سياسية واقتصادية في صلب التخطيط العسكري، والعمليات التي عليه تنفيذها، فقد استعمل الحلف ميكانيزمات جد مهمة لمجابهة هذه الظاهرة التي غمرت حيز كبير من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهذه الميكانيزمات استعملها الحلف ضمن حواره المتوسطي وتبرز خاصة مع عملية **"المسعى النشط"** والتي كانت كفيلة بمحاربة ظاهرة الارهاب بصفة اولية لكن بعد الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة الامريكية في 11 سبتمبر 2001، قام الحلف باحضار المادة (5) الخامسة من معاهدة واشنطن والمتعلقة باتفاقية الأمن الجماعي، وحسب

---

(1) أخبار اليوم، "الهجرة السرية في المتوسط... واقع مؤلم ومستقبل مرعب"، الجزائر: يومية أخبار اليوم، 2015/01/03.

(2) المرجع نفسه.

(3) ألين سينز، قمة ريغا وما بعدها :التحول السياسي لحلف الناتو، **مجلة حلف شمال الأطلسي**، ع12، 2006، ص.5.

هذه المادة فقد قام الحلف بنشر قواته البحرية الدائمة كإجراء أولي شرق المتوسط وذلك اظهارا منه بتضامنه مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أطلق على هذه العملية تسمية مبادرة "المسعى النشط" في 26 اكتوبر 2001. وهذه العملية هي مهمة بحرية يقوم بها حلف شمال الاطلسي من أجل كشف وتدمير وردع النشاط الارهابي في البحر الأبيض المتوسط، وفي أفريل 2003 قام الحلف بتوسيع العملية لتشمل مهمة مراقبة السفن بما في ذلك قوارب وسفن نقل المهاجرين غير الشرعيين، وبما ان المهمة نجحت في شرق المتوسط قام الحلف بتوسيع نطاقها لتشمل كافة البحر الأبيض المتوسط، حيث جدد الحلفاء في قمة ريغا 2006 التزامهم بهذه العملية البحرية كما رحبوا بأي دعم اضافي من طرف الشركاء.[1]

ولقد اكد "نيكولا دي سانتوس":

"أن الحلف قد عرض على دول الحوار المتوسطي الانضمام الى عملية المسعى النشط منها الى أن بعض الدول قد اظهرت اهتماما بهذه المشاركة."[2]

الفرع الأول: جهود تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

1- مبادرة المسعى النشط:

قد أكد "دي هوب شيفر" الامين العام للحلف دور هذه المبادرة قائلا:

" ان مبادرة المسعى النشط قد ساهمت بشكل ملحوظ في أمن و استقرار المتوسط. فقد ساهمت العملية في انقاذ حوالي 250 لاجئ في سنة 2002 حيث أصبحت هذه المبادرة الوسيلة الهامة لتطوير تعاون عملياتي وتبادل الخبرات بين أعضاء حلف شمال الأطلسي والشركاء المتوسطيين ليتم تعميقها لتشمل شركاء في قمة اسطنبول عام 2004."

(1) NATO, «combating terrorism at sea», nato briefings, (Brussels: nato public diplomacy division, 2008), P.P 2-3.

(2) Ibid, P.5.

ان مبادرة المسعى النشط لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط لم تحقق الكثير فيما يتعلق بالحد من هذه الظاهرة أو على الأقل التحكم فيها ومراقبتها، فوضع حد نهائي لها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يعتبر امرا شبه مستحيلا، مادامت الاحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول المصدر والعبور لا تزال مزرية، مما يضع وسائل وأليات المسعى النشط موضع النقد، فهل يجب تبني وسائل أكثر صرامة وعسكرية أم لابد من زيادة المساعدات التنموية، والا يجب البحث عن الحلول الفعالة التي تجعل من مبادرة المسعى النشط تنجح في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد النجاح النسبي في مكافحة الارهاب في منطقة المتوسط.[1]

وقد اطلق رسميا على العملية اسم "المسعى النشط" في 26 أكتوبر وهي المهمة البحرية التي يقوم بها حلف شمال الاطلسي من أجل كشف وردع وتدمير النشاط الارهابي في البحر الأبيض المتوسط، وفي أفريل 2003، قام الحلف بتوسيع المهمة لتشمل مراقبة السفن المشبوهة (بما في ذلك قوارب وسفن نقل المهاجرين غير الشرعيين. وفي مارس 2004، ونتيجة لنجاح هذه المبادرة في منطقة المتوسط، قام حلف شمال الاطلسي بتوسيع نطاقها لتشمل كافة منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي قمة ريغا في نوفمبر 2006، جدد الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي التزامهم بهذه العملية البحرية، كما رحبوا بأي دعم إضافي من طرف الشركاء.

لقد تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل كبير في منطقة المتوسط، الا انه لم يكن هنالك تشريع يعالج أو يحد من هذه الظاهرة التي تنامت بشكل كبير في السنوات والازمنة الاخيرة، حيث أصبحت المنطقة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وقد اقتصرت وسائل المعالجة على حملات التوعية الاعلامية، فحلف شمال الأطلسي أصبح يعمل جاهدا من اجل التصدي ومواجهة هذه الظاهرة، وذلك من خلال وضعه لمجموعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية وكذا الأمنية، فمنها ما تم تجسيده على الواقع ومنها ما هو مبرمج لاحقا. وتتمثل مخططات الحلف أساسا في أنه قرر انشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد انشأ الحلف مركز جديد لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتسلل جنوب منطقة المتوسط وذلك بالقرب

(1) "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير الشرعية والناتو يبدي استعداده للتدخل"، نقلا عن موقع الحرة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/18، في:

https://arbne.ws/2Gcjuka

من ميناء نابولي بإيطاليا، حيث تم تحويله جزئيا الى مركز عسكري جديد للعمليات البحرية للحلف، وهي الفكرة التي اقترحها أعضاء وقادة حلف شمال الاطلسي في سنة 2017.[1]

كما عبأت منظمة حلف شمال الأطلسي طاقة مركز نابولي الجديد صوب أهداف مكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي أضحت تشكل تهديدا واضحا على أمن واستقرار المنطقة المتوسطية، فيرى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي "ستونتلبرج" أن المركز العسكري الجديد للمنظمة في نابولي سيتكامل عملياتيا مع مركز القيادة والتحكم التابع للمنظمة في جزيرة سيشل وهو المركز الذي يتولى ادارة عمليات طائرات الاستطلاع التابعة للحلف ذات المهام الاستطلاعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ويرى الامين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي:

"إن اقامة مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية يشكل تطورا جديدا على صعيد توسيع نطاقات عمل منظمة حلف شمال الأطلسي دفاعيا بعد أن كانت في معظمها متجهة صوب شرق اوربا لمواجهة ما يعتبره الشركاء والدول الأعضاء في الحلف الاطلسي بالتهديدات الروسية.. "[2]

ومن الأسباب الأساسية التي دفعت دول الحوار الأطلسي الإنظام إلى هذه المبادرة، فبالإضافة إلى القوات التي تتمتع بها قوات منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي يمكن للدول الشركاء الاستفادة منها، فضلا عن المساعدات والتدريبات التي يمكن أن تقدمها لهم، فإن أكثر ما يخشاه الشركاء، هو تراجع الأهمية الاستراتيجية الإقليمية، ومن المفارقة أن هذا الإحساس بالعزلة كان أحد العوامل المفسرة لالتزام المغرب، الجزائر وإسرائيل بمبادرة المسعى النشط.[3]

---

(1) المصراوية، "الناتو يقرر إنشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/21، في:

https://bit.ly/3cLlDz8

(2) المرجع نفسه.

(3) Rachid El Houdaïgui, L'opération Active Endeavour et son impact sur le Dialogue méditerranéen de l'OTAN, NATO Defense College, Academic Research Branch, Rome: CSC. GRAFICA, Juin 2007, P.20

2- خطط حلف شمال الأطلسي في بحر ايجة:

قرر وزراء دفاع منظمة حلف شمال الاطلسي المجتمعون في بروكسل إشراك منظمة حلف شمال الاطلسي في بحر ايجه لمواجهة تهديد الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. حيث كانت ألمانيا وتركيا قد اقترحتا للمرة الأولى تواجد حلف شمال الأطلسي في بحر إيجة، وذلك بمناسبة زيارة قامت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى أنقرة. وسرعان ما أعربت اليونان عن تأييدها لهذا التواجد، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى الأطراف في منظمة حلف شمال الاطلسي. في الواقع، هناك مجموعة من سفن حلف شمال الأطلسي موجودة بالفعل في شرق البحر الأبيض المتوسط، أما المجموعة الدائمة أو المجموعة الثانية التابعة للمنظمة ، تحت القيادة الألمانية وبالتركيبة التركية، فهي موجودة في المنطقة. وتألف التعزيز الجديد من سفينة ألمانية وكندية وتركية ثم عززتها الدانمارك وإيطاليا فيما بعد. كما قدمت المستشارة المساعدة من الوكالة الاتحادية لتقديم المساعدة التقنية، إلى تركيا في مجال مساعدة اللاجئين واستقبالهم.

كشف الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، "ينس ستولتنبرغ"، تفاصيل الإجراءات التي سيتم اتخذاها حيال مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين بناءً على طلب تقدمت به كل من تركيا وألمانيا واليونان. وأشار ستولتنبرغ، أنَّ "مجموعة المهمات البحرية الدائمة-2" للناتو ستجري عمليات الاستطلاع والمراقبة في المياه الإقليمية لليونان وتركيا في بحر إيجه وستقدم المعلومات للسلطات في البلدين، وستكون في حالة تنسيق مع وحدات خفر السواحل اليونانية والتركية"، مبينا أنَّ هذه الإجراءات ستساهم في تعقب شبكات تهريب البشر وستنسق عملياتها بشكل مباشر مع وكالة الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود الخارجية "فرونتيكس". وأوضح ستولتنبرغ أنَّ القوات التركية أو اليونانية لن تجري عمليات بحرية في المياه الإقليمية للبلد الآخر. وأضاف أنَّ "إنقاذ البشر في حال واجهوا أوضاعاً إنسانية خطيرة مسؤولية عالمية تقوم بها كافة السفن، وإن واجهت سفن الناتو مثل هذه الحالات فإنها ستؤدي ما يمليه عليها واجبها، فإن كانت سفن اللاجئين قادمة من تركيا ستتم إعادتها إليها." ولفت أمين عام الناتو أنَّ أزمة اللاجئين والهجرة هي "مأساة إنسانية معقدة"، يجب مشاركة الجميع في حلها قائلاً إنَّ الناتو "يؤدي ما يقع عليه من واجب." وكان حلف شمال الأطلسي "الناتو" قرر قبل أسبوعين، في

اجتماع وزراء دفاع الحلف، تقديم المساعدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين بناءً على طلب تقدمت به كل من تركيا وألمانيا واليونان، فيما يخص مراقبة الهجرة في بحر إيجه[1].

تهدف هذه البعثة الى كبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط من خلال، أولا، رصد السواحل التركية واليونانية من أجل تأمين الطريق في البحر خاصة السفن التي تتجه نحو اليونان. ثانياً، تقديم المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين المعرضين للخطر. ثالثا، من خلال السيطرة على السواحل وحركة المرور البحرية، من خلال اعتراض ووقف المهربين والاتجار بالبشر، مما يساعد في عرقلة طرق الهجرة غير الشرعية. وأخيرا، سوف تضطلع منظمة حلف شمال الأطلسي أيضاً بمهمة مساعدة "فرونتكس" في أنشطتها في المنطقة ومساعدة السلطات الوطنية، وخاصة اليونانية والتركية. والنتيجة المتوقعة من كل هذا هي خفض تدفق المهاجرين غير الشرعيين وخاصة بمساعدة اليونان على رصد وكبح شبكات المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تركيا.

ومن بين الأسئلة التي اثار ت الشكوك آنذاك، هي كيفية عمل هذه البعثة بسفنها في مياه بحر ايجه، والجزء الأكبر من المياه الإقليمية المشتركة بين اليونان وتركيا. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرغ " إن السفن التركية واليونانية لن تعمل إلا في مياهها الإقليمية[2]. وبالمثل، ذكر وزير الدفاع اليوناني، "بانوس كاممينوس"، أنه:

> **"سوف يكون هناك احترام مطلق للسيادة الوطنية والحدود من جانب كل الدول المشاركة. ومن الواضح تماماً أن تركيا، التي تشارك في قوات مجموعة حلف شمال الأطلسي، لن تعمل إلا في المياه والمجال الجوي التركي، واليونان سيعمل في المياه والمجال الجوي اليوناني".**

---

(1) تفاصيل خطة "الناتو" لمكافحة الهجرة غير الشرعية في بحر إيجه، وكالة الأناضول للأنباء، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/20، في:

https://bit.ly/3kVT7xq

(2) الناتو يكشف تفاصيل خطته لمكافحة الهجرة غير الشرعية في بحر إيجة، فيفري 2016، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/22، في:

https://bit.ly/2G6R4Iq

ولقد قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بنشر 5 بوارج حربية قبالة اليونان لمكافحة الهجرة غير الشرعية الى اوروبا، حيث قال الأمين العام لمنظمة حلف شمال الاطلسي "ينس ستولتنبرغ" ان المنظمة نشرت 5 بوارج في بحر ايجه في اطار مهمتها لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وأضاف ستولتنبرغ في مؤتمر صحفي في بروكسل مع رئيس المفوضية الاوروبية "جان كلود يونكر" ان سفن الناتو متواجدة حاليا في منطقة تحوط بجزيرة ليسبوس اليونانية، مضيفاً "وسعنا منطقة عملياتنا ودخلنا المياه الاقليمية اليونانية والتركية." واضاف "بدأنا بتركيز (جهودنا) في المنطقة المحيطة بجزيرة ليسبوس اليونانية، لكننا ننوي التقدم اكثر نحو الجنوب في الايام والاسابيع المقبلة"، متابعاً قررنا ايضا زيادة عدد السفن المشاركة في المهمة التي وافق عليها وزراء دفاع الاطلسي. ونظرا لقربها من السواحل التركية، باتت هذه الجزيرة بوابة العبور الرئيسية إلى أوروبا. وتابع الامين العام للناتو "هناك حاليا خمس سفن في المنطقة، سينتشر فيها المزيد في الايام المقبلة غالبيتها مزودة بمروحيات ومعدات حديثة للمراقبة. واضاف هذا الامر مهم لان سفن الاطلسي تجمع معلومات وتتولى المراقبة والاستطلاع. انه مهم لخفر السواحل اليونانيين والاتراك وفرونتكس، الذين ينسقون في هذه المنطقة في محاولة لاحتواء تدفق اللاجئين وتجنب حوادث الغرق[1].

وفيما يتعلق بمنظمة حلف شمال الاطلسي، لا تزال هناك شكوك بشأن فعالية عملها في مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في عرض البحر المتوسط. خاصة بعد ان تبين ان الشبكات غير القانونية التي تساعد المهاجرين غير الشرعيين الوصول إلى أوروبا عبر تركيا تعمل في اغلب الأحيان على البر وليس عن طريق البحر. وحتى وان استعملوا البحر في طريقهم للهجرة كما أوضحت مصادر عديدة بالفعل، فإن دور المهربين في معظم الحالات يقتصر على إرسال القوارب وترك الناس بمفردهم على متن القوارب.

في هذا الاطار قال "اوريلي بونثيو" المستشار الانساني في المجموعة "ان اكثر من 300 رجل وامرأة وطفل غرقوا في بحر ايجه في محاولاتهم اليائسة للوصول لاوروبا خلال سنة واحدة فقط". وفي هذا السياق، فإن عمل منظمة حلف شمال الاطلسي في "مراقبة المعابر غير

---

(1) الناتو ينشر 5 بوراج حربية قبالة اليونان لمكافحة الهجرة الى اوروبا، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/22، في: https://bit.ly/3iinoov

القانونية" يتسم بقصر النظر إلى حد ما. خاصة في ظل استمرار محاولات الهجرة غير الشرعية واستمرار الناس في المجازفة بحياتهم للعبور الى الضفة الأوروبية، بصرف النظر عن العقبات التي وضعها الاتحاد الأوروبي وزعماء حلف شمال الأطلسي في طريقهم.[1]

وقد أطلق الاتحاد الأوروبي **"عملية صوفيا"*** في 22 جوان 2015، حيث نشرت ثماني سفن أولية و12 سفينة جوية لمعالجة تهديد الهجرة غير الشرعية في وسط البحر الأبيض المتوسط. غير أنها اتبعت نظرتين متعارضتين بطريقة ما. فقد كانت نظرة الاتحاد الأوروبي السائدة في عام 2015 هو أن البعد الإنساني ينبغي أن يكون الأولوية القصوى لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح في حوض البحر المتوسط، وعندما تبين أن السيناريو المتبع أسوأ كثيراً مما كان متوقعا، نشأ نهج ثان يهدف إلى معالجة البعد الأوسع لهذا التهديد من مختلف جوانبه. ونتيجة لذلك، تضمنت "عملية صوفيا" عددا من المهام التي تمت إضافتها تدريجيا، وتمثلت هذه المهام في : معالجة حالات الطوارئ في أعالي البحار وبناء صورة شاملة لنشاط التهريب وطرقه؛ أما المهمة الثانية فتمثلت في الصعود إلى متن السفن، أو البحث عن سفن المهربين في أعالي البحار والاستيلاء عليها وتحويل مسارها. إضافة إلى امتداد النشاط الأخير لعملية صوفيا إلى المياه الإقليمية الليبية وذلك بموافقة طرابلس. وكانت المهمة النهائية للعملية تتألف من سحب القوات من بحر الأبيض المتوسط. ولقد عكس هذا توقعات الاتحاد الأوروبي بأن يتحسن الارتباك في ليبيا ـ والذي نشأ في أعقاب ثورة 2011 المناهضة للقذافي بعد إطلاق العملية.

وقد بدأ نشاط عملية بحر إيجة التي تقوده منظمة حلف شمال الأطلسي في مارس 2016 بهدف دعم "فرونتكس" واليونان وتركيا لكسر خطوط الاتجار بالبشر والعبور غير القانوني بين تركيا وأوروبا، فقد شاركت سبع سفن تابعة للمجموعة البحرية الثانية التابعة لحلف شمال الأطلسي والتي تتولى المراقبة والاستطلاع في المياه الدولية والإقليمية لليونان وتركيا. ولقد سمحت ترتيبات الاتصال بين القيادة البحرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ماركوم) وشركة

---

(1) Francesca Rondine, OTAN en Egée: l'UE institutionnalise-t-elle le refoulement?, sure: https://bit.ly/3ihZ7Px.

* أطلقت عملية «صوفيا» في 22 جوان 2015، بهدف تعطيل شبكات تهريب المهاجرين في جنوب البحر المتوسط، وتعقب المهربين، إلى جانب مراقبة وجمع معلومات حول هذا النوع من الأنشطة غير القانونية في البحر.

"فرونتكس" بتبادل المعلومات والتنسيق في مجال كبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لصالح المنظمتين.

غير أن النطاق الاستراتيجي لعملية صوفيا البحرية كان أقل وضوحا مما يبدو. ففي مستهل الأمر عارضت تركيا العملية، وكانت موافقتها لاحقاً على نشر قوات حلف شمال الأطلسي جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً قامت بها أنقرة لمحاذاة الأوروبيين مع أهدافها في المنطقة، وخاصة إدارة تركيا للحدود السورية وبالتالي فإن التعاون في منطقة بحر إيجة كان يعكس أولويات تركيا أكثر من تلك التي يتبناها المروجون للعملية، ألمانيا واليونان والاتحاد الأوروبي. ولقد كان لعملية الامن البحري. ولعملية "الجارديان البحرية" (OSG) "نطاق أوسع، وهي مصممة للاضطلاع بثلاث مهام أساسية هي: توسيع وتطوير الحراسة البحرية، مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات.

ولذلك فإن لعملية صوفيا ومجموعة الدول المؤسسة مهام مختلفة جدا، جغرافيا وقانونيا وعمليا. ومع ذلك فقد التزمت المنظمتان بالتعاون. وقد تم إنشاء مثل هذا التعاون في الترتيب الإداري بين المقر التنفيذي لماركوم وصوفيا، والذي تم التوقيع عليه في 30 ماي 2017. ومن أبرز جوانب هذا البرنامج تبادل المعلومات ذات الصلة من أجل تعزيز الوعي الظرفي البحري. ولا يتم هذا من خلال اتفاق رسمي لتقاسم المعلومات ـ كما هو الحال بين منظمة حلف شمال الأطلسي وفرونتيكس في بحر إيجة. كما اتفقت المنظمتان على دعم بعضهما البعض بالتسهيلات في جميع مجالات التعاون لكل منهما. ومن الناحية النظرية، كان من المتصور أيضاً تقديم الدعم المباشر من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي لسفن صوفيا؛ على سبيل المثال، عندما يتعين على الاتحاد الأوروبي تحويل سفن مشتبه فيها، فإن عملية صوفيا من الممكن أن تطلب من منظمة حلف شمال الأطلسي توفير مرافق إضافية ودعما كافي للعملية، ورغم ذلك فإن هذا التعاون لم يحقق الأفق المرجوة الى غاية الآن.[1]

أما الوسائل الأخرى المقترحة من طرف الحلف الاطلسي للحد من الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط هي تشديد الرقابة الأمنية على الشواطئ والحدود، وهو ما ثبت عدم جدواه وحده خاصةً على سواحل دول تعانى من فوضى أمنية مثل ليبيا. كما تشمل رصد وتدمير القوارب

(1) Stefano Marcuzzi, NATO-EU maritime cooperation: for what strategic effect?, Op. Cit, P.2.

قبل أن يدفع فيها المهاجرون وهو ما يحمل مخاطر تُعرّض مراكب صيادين أبرياء للقصف وللحد من الهجرة السرية أو غير الشرعية التي تطفو على المنطقة المتوسطية والأخرى بمناسبة غرق قارب جديد يحمل في كل مرّة بضعة مئات من الأشخاص في البحر المتوسط، معظمهم من دول إفريقية، قرّر قادة حلف شمال الأطلسي مضاعفة الأموال المخصصة للبحث والإنقاذ بما يناهز ثلاث مرات، وزيادة عدد السفن والطائرات التي تراقب مياه البحر ودراسة سبل الاستيلاء على قوارب المهرّبين وتدميرها قبل أن يستغلها المهاجرون.

3- تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين:

في ظل موجات ما يعرف بثورات الربيع العربي، وتداعياتها الكبيرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، عاد الكلام ليتعزّز عن موضوع الشراكة الأوروبية -الأطلسية، حيث سعت أوروبا حينها إلى إعادة تفعيل دورها في المنطقة في وقت كانت أمريكا تجتهد في الاستحواذ على هذا الدور بالكامل. ومن المنظور الأوروبي يشكل الأمن هاجساً حقيقياً، يتطلب معالجته. ولهذه الغاية، أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المتوسطية وبلدان الاتحاد الأوروبي لهدف تحقيق الأمن والقضاء خاصة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة المتوسطية، مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان المتوسطية. فالتهديدات تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وتلاشي الصراع شرق – غرب، الذي كان سائداً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان البحر المتوسط أحد بؤره من خلال تكديس الأسلحة الهجومية وأسلحة الدمار الشامل.

إنّ الشراكة الأوروبية– الأطلسية تضع المسألة الأمنية في سلم أولوياتها، كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق "مفهوم الأمن الغربي الشامل" الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها، بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن الإقليمي العربي، ومن إلغاء له[1].

لقد أصبح التركيز على تطوير تعاون اكثر عملية بين الشركاء المتوسطين والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي، حيث تمثلت الأهداف المحددة في: استكمال التنسيق المشترك

[1] أحمد ادريس، تونس والمنطقة المتوسطية أمام تحديات أمنية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، **ورقات سياسية**، عدد جوان 2016، ص.5.

للعمليات أي تحسين قدرة العسكريين في بلدان الحوار وكذا المساهمة في محاربة الارهاب والقضاء على الهجرة غير الشرعية، والتعاون في مجال الاصلاح الدفاعي.[1]

لقد أصبحت التدريبات والمناورات العسكرية بين دول حلف شمال الاطلسي والشركاء المتوسطيين أحد أهم الميكانيزمات التي عمد إليها أعضاء الحوار الاطلسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط، حيث تركز هذه التدريبات على أمن الحدود ومهمات الانقاذ البحري في حالات الهجرة غير الشرعية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية في الميدان وغيرها من الأهداف التي من شأنها أن تجعل منطقة المتوسط أكثر أمنا واستقرارا. وهناك العديد من نماذج التعاون العملياتي، فمثلا بين المغرب و حلف شمال الاطلسي نجد: "قيام اربع سفن تابعة للحلف من 9 إلى 11 مارس 2007 بتدريبات للبحرية المغربية في اطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث وبعد وصولها إلى ميناء الدار البيضاء، قامت بمناورات مشتركة مع البحرية المغربية."[2]

اما بالنسبة للجزائر، فقد شكلت زيارة الامين العام لحلف شمال الأطلسي "جاب دي هوب شيفر" إلى الجزائر في نوفمبر 2004، مرحلة نوعية جديدة في العلاقة بين الجزائر وحلف شمال الاطلسي، والتي كان من بين اول نتائجها مشاركة وحدات من الجيش الجزائري لأول مرة في تاريخه في مناورات أطلسية قبالة السواحل الكرواتية بمشاركة 14 دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي.

أما من حيث الجانب الأساسي للتعاون العسكري بين الجزائر والحلف يبقى تحديث القدرات العسكرية الجزائرية، وهذا في اطار العقود المختلفة المبرمة على هذا المستوى، فحسب الكولونيل "تاج بوساحلة" فإن الجزائر قد شاركت لحد الساعة في ما يزيد عن 720 نشاط تعاون عسكري، ونظمت في الجزائر 19 نشاطا عسكريا.[3]

---

(1) منظمة حلف شمال الأطلسي، التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، بروكسل: منظمة حلف شمال الأطلسي، 2005،ص.8.

(2) "3 مناورات بحرية للناتو بالمياه المغربية في إطار مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية"، 10 /2007/03، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/15، في:

https://arbne.ws/3il8huq

(3) Mourad TERMOUL, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", **El moudjahid**, N.N.C, 22/10/2014.

وفي 19 سبتمبر 2014، رست خمس سفن حربية تابعة لقوات مكافحة الألغام بمنظمة حلف شمال الاطلسي في ميناء الجزائر، في زيارة كانت مقررة منذ أكثر من عام واستمرت لمدة أربعة أيام حيث أجرى من خلالها الأميرال "توماس ارنسث" مسؤول القيادة البحرية محادثات مع السلطات البحرية الجزائرية تتعلق بصفة خاصة بعمليات مكافحة الارهاب التي يقودها حلف شمال الأطلسي، كما أجرى الجانبين تدريبات بحرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط.[1] وبهدف مجابهة والحد من تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية اتخذت دول حوض البحر الأبيض المتوسط مجتمعة مع دول منظمة حلف شمال الاطلسي في إطار التنسيق الثنائي والجماعي إلى وضع خطط استراتيجية ذات أبعاد سياسية، أمنية، اقتصادية، ويمكن اختصار هذه السياسات الاوروأطلسية فيما يلي:

- ❖ الحرص على وضع مخطط شامل لتحقيق التنمية بكل أشكالها على الصعيد الوطني والدولي.
- ❖ تشجيع المبادرات التي من شأنها تحسين حياة سكان الحدود، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والثقافية.
- ❖ العمل على انشاء شبكات لتبادل الخبراء في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بين دول المنشأ والمقصد والعبور، وإشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.
- ❖ تشجيع التعاون بين البلدان الأرو-متوسطية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.
- ❖ تثمين سياسات وأليات التعاون الامني المشترك بين دول الشراكة الأرو-أطلسية والعمل على سن تشريعات وقوانين بينها في اطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.[2]

---

(1) "مناورات بحرية مشتركة بين الجزائر والناتو"، 30 سبتمبر 2014، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/15، في:

https://bit.ly/3il0kpl

(2) جهيدة ركاش، تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورو-متوسطية: المخاطر واستراتيجيات المواجهة، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الهجرة غير الشرعية في ظل التحولات السياسية، يومي 13/12 ديسمبر 2018، ص.14.

الفرع الثاني: سبل التعاون الاطلسي للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية

إن دول الضفة الجنوبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تحاول تقديم نفسها كشريك في مسار بناء الأمن في المنطقة المتوسطية، وترى في مسار التعاون الامني بين الجانبين فرصة للعمل المشترك، تعمل من خلالها على تغيير النظرة النمطية تجاهها كمصدر للتهديدات والأخطار بمختلف اشكالها، ومجالا لكسب الخبرة والحصول على المساعدة التقنية من أجل تحديث وتوسيع اجندة منظمة حلف شمال الاطلسي وتحديث القدرات الدفاعية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

ولقد تم طرح قضية الهجرة كتحدي امني في خطاب منظمة حلف شمال الاطلسي في سنة 1990، وهو الخطاب الذي ألقاه "امينيه مانفريد ورنر" في الدورة السنوية السادسة والثلاثين لمنظمة حلف شمال الاطلسي. وعلى مر السنين بموازاة تدفقات الهجرة غير الشرعية المتزايدة وتحول وتوسع حلف شمال الاطلسي، فقد دخل موضوع الهجرة بالتدريج إلى أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي، باعتبارها انشغالاً مرتبطاً بتهديدات أمنية أخرى، مثل الصراعات المسلحة، والإرهاب، وتغير المناخ، والمياه، أو نقص الغذاء. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، بدأ حلف شمال الأطلسي وبلدانه الأعضاء في إعادة تحديد دور الحلف ومهمته من خلال تكييفه مع أمن ما بعد الحرب الباردة الجديد. وكان الهدف من وراء ذلك هو أن يواصل حلف شمال الأطلسي توفير الحماية الفعالة لأعضائه من التهديدات الأمنية الحالية والملموسة التي يوجهونها. ولقد تم الترويج لعدة مبادرات، مثل برنامج الشراكة من أجل السلام، وقد ساهم الحوار الاطلسي إلى جانب هذه المبادرات على غرار مسار برشلونة والاتحاد من اجل المتوسط...الخ، في تقريب وجهات النظر بين ضفتي المتوسط حول مسألة الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص.[2]

وقد توسع حلف شمال الأطلسي ليشمل وسط أوروبا في عام 1999، وإعادة تعريف العلاقة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا. وفي هذا السياق، دعا حلف شمال الاطلسي إلى اتباع

---

(1) علي الحوات، مرجع سابق.

(2) محمد الحسيني،" التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، الكويت :جريدة الأنباء، 2008، ص.29.

نهج أوسع نطاقا إزاء الامن المتوسطي مع إصدار مفهومين استراتيجيين وعلى هذا النحو، التزمت منظمة الدفاع الجماعي هذه بأنشطة من أجل الاستقرار وصون السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد التهديدات الجديدة التي لم تكن عسكرية، مثل الإرهاب، والصراع العرقي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي، والهشاشة الاقتصادية وخاصة الهجرة غير الشرعية. ولقد مهد هذا الطريق لتوسيع أجندة حلف شمال الأطلسي ومهمته التي أدت إلى تحول الحلف.

وانطلاقاً من إعادة تعريف حلف شمال الأطلسي، أقر أعضاءه في عام 2006 وثيقة سياسية بعنوان **"التوجيه السياسي الشامل"**، والتي تحدد إطار وأولويات الحلف في العقد القادم. وفي هذه الوثيقة، هناك توسع في قائمة التهديدات الأمنية، مع إشارة محددة إلى الهجرة غير الشرعية. وفي ضوء ذلك، بدأ حلف شمال الأطلسي في المشاركة في مجالات جديدة، مثل الإجراءات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في السلام والأمن، فضلا عن مكافحة القرصنة وبعثات الهجرة المضادة. وبوضع العلامات التي يلحقه بها في وضع تحول حلف شمال الأطلسي والتحول من بنية دفاعية جماعية إلى منظمة أمنية جماعية. وفيما يتصل بالهجرة غير الشرعية، كان أحد التواريخ البارزة في تاريخ الحادي عشر من فيفري 2016، عندما وافق وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي على تقديم الدعم من قِبَل منظمة حلف شمال الأطلسي للمساعدة في أزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا، وخاصة في الحدود الجنوبية لحلف شمال الأطلسي. وبشكل أكثر تحديدا، قرر حلف شمال الأطلسي، بناء على طلب مشترك من ألمانيا واليونان وتركيا، الاستجابة للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير النظاميين عبر بحر إيجة. ووفقا لما ذكره أمين عام الحلف، "جينز ستولتنبرغ"، وكان الهدف من ذلك الإسهام في المعلومات المهمة والمراقبة اللازمة للمساعدة في مكافحة الإتجار بالبشر والشبكات الإجرامية وعدم وقف قوارب اللاجئين أو إعادتها إلى الوراء. وأشارت مشاركة حلف شمال الأطلسي في بحر إيجة إلى نشر سفن بحرية تابعة لمنظمة الحلف للمساعدة في الجهود الدولية الرامية إلى وقف تدفق الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط والإتجار بالبشر.

إن نشاط عملية بحر إيجة التي يقوم به حلف شمال الأطلسي تركز على نقل المعلومات إلى فرونتكس و قوات البحرية اليونانية والتركية وخفر السواحل من خلال القيام بمهام المراقبة

والقيام بأعمال الدورية. وقد بدأ هذا النشاط الذي تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي عملية تعاون مع فرونتكس. إذ إن انتشار حلف شمال الأطلسي في بحر إيجة يشتمل على تسيير الدوريات، والاستطلاع، والمراقبة، القيام بأنشطة التدريب وجمع المعلومات في الوقت الحقيقي اللازم وتقاسم المعابر غير القانونية، دعما للسلطات التركية واليونانية "ولفرونتكسFrontex". ويتعلق تكوين هذه المشاركة التشغيلية في منظمة حلف شمال الأطلسي بالقدرات البحرية والجوية، التي لا تزيد إلا عن ست سفن حربية، تم تنظيمها في إطار المجموعة البحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي. ولا تشير منطقة العمليات إلى المياه الإقليمية لليونان وتركيا فحسب، بل إنها تمتد أيضاً إلى المياه الدولية.[1]

وإلى جانب ذلك، أطلقت منظمة حلف شمال الأطلسي في نوفمبر 2016 مهمة جديدة تغطي النطاق الكامل للأمن البحري. وبناء على ذلك، أعلن حلف شمال الأطلسي في قمة وارسو التي عقدت في سبتمبر 2016 عن تحويل عملية مكافحة الإرهاب "المسعى النشط" في البحر الأبيض المتوسط، التي بدأت في عام 2001 إلى بعثة أمنية بحرية، تحت عنوان "**عملية الجارديان البحرية**" لمراقبة ورصد شبكات الهجرة غير الشرعية. فهذه العملية، التي تقودها القيادة البحرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، فلديها تفويض أوسع نطاقا يستجيب لمجموعة كاملة من مهام الأمن البحري. وتشمل هذه المهام التوعية الظرفية البحرية التي تركز على تبادل المعلومات والتنسيق في مجال رصد تحركات المهاجرين غير الشرعيين، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، وبناء القدرات الأمنية البحرية ومكافحة الإرهاب البحري. وعلاوة على ذلك، تسهم "الجارديان البحرية" في حماية الملاحة باستخدام أدوات المراقبة، والحظر البحري، العمليات الخاصة، ونشر كتائب إنفاذ القانون، واستخدام القوة، عند الاذن بذلك. مع التوعية بالأوضاع البحرية، وتقوم بأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية والارهاب في منطقة البحر الابيض المتوسط، كما تسهم في بناء القدرات الأمنية البحرية. وهذه المهام تعزز الامن البحري في المنطقة

(1) "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير المشروعة والناتو يبدي استعدادا للتدخل"، موقع الحرة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/06/19، في:

https://arbne.ws/3nfyf6D

المتوسطية وتغطي الطبيعة المتعددة الجوانب للأمن، وهي تتعلق بالأمن التعاوني وإدارة الازمات والدفاع الجماعي.[1]

لقد فتحت مشاركة حلف شمال الاطلسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط أثناء انتشاره في بحر إيجة وأثناء "عملية سي غارديان" أو "عملية حارس البحر" طريقا جديدا وغير مألوف للحلف. فهو يمثل نوعاً جديداً من المهام والتحول في وظيفة منظمة حلف شمال الاطلسي الجارية الآن. وعلى هذا، فرغم أن منظمة حلف شمال الأطلسي أدرجت مصطلح التشهير في لغته الخطابية منذ عام 1990، فإنه يتعامل مع الأسباب الجذرية وراء عدم الاستقرار في منطقة البحر الابيض المتوسط، مثل الصراعات التي تنتج تدفقات من اللاجئين. والانشطة الاجرامية التي لها صلة بالهجرة غير الشرعية[2]. على سبيل المثال، في عام 2006، خلال عملية المسعى النشط في البحر الأبيض المتوسط، ساعدت منظمة حلف شمال الأطلسي خفر السواحل اليوناني في منع تهريب البشر من خلال تقديم معلومات عن هذا النشاط الإجرامي. ولكن أزمة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا في عام 2015 كانت سبباً في تزويد حلف شمال الأطلسي بالأساس اللازم لإعادة توجيه تركيزه نحو نطاق الهجرة غير الشرعية. وفي هذا الصدد، اضطلع حلف شمال الأطلسي بدوره في نشر قواته في بحر إيجة لدعم الاتحاد الأوروبي في كفاحه ضد الهجرة غير الشرعية. ورغم أن تفويض حلف شمال الأطلسي كان مقتصراً على مهام المراقبة، فقد مكن الحلف من المشاركة في نشاط تنفيذي جديد، واكتساب الخبرات، وبناء نهج للمشاركة على هذا النحو. وعلى نحو مماثل، وبعد بضعة أشهر، في قمة وارسو التي عقدها حلف شمال الأطلسي في سبتمبر2016، أعلن حلف شمال الأطلسي عن تحويل العملية "المسعى النشط" التي تمت بموجب المادة 5 الخامسة لمكافحة الإرهاب في البحر الأبيض المتوسط إلى مهمة أمنية بحرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وهذه البعثة الجديدة، التي تحمل عنوان "عملية سي غارديان"، لها ولاية أوسع نطاقا تستجيب لنطاق كامل من مهام الامن البحري. وفي نفس القمة أيضاً أنشأ حلف شمال الأطلسي فرقة مشتركة جديدة للاستخبارات والأمن في مقر

(1) Antonia-Maria Sarantaki, Frontex & Nato: A New Partnership In The Making, Working Paper Nr 100, 2019, Hellenic Foundation For European And Foreign Policy, January 2019, P.14.

(2) "سفن الناتو تبدأ مراقبة المهاجرين في بحر إيجة"، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/25، في:

https://bit.ly/3ijb9rX

منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل. وهذا ما يوصف بأنه الإصلاح الأكثر أهمية في تاريخ الاستخبارات المتحالفة لأنه يعمل على تعزيز نهج شامل وأكثر شمولاً في التعامل مع الأمن من خلال الدمج بين الاستخبارات المدنية والعسكرية. ومن خلال وضع التهديدات المدنية والعسكرية في الحسبان، حيث تم تنظيم طريقة حلف شمال الأطلسي في جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية. وهذا يسمح لمنظمة حلف شمال الاطلسي بوضع اتجاهات جديدة، فضلا عن التكيف والاستجابة بمزيد من الكفاءة للأولويات السياسية والامنية والعسكرية الناشئة لبيئة التهديد الحالية.[1]

وفي عام 2017، أنشأ حلف شمال الأطلسي مركز التوجيه الاستراتيجي في جنوب حلف شمال الأطلسي، يسمح المركز الذي يتولى قيادة القوة المشتركة للحلفاء في نابولي، بالتركيز على التهديدات الأمنية المتطورة، بما في ذلك الهجرة والإرهاب وزعزعة الاستقرار والتطرف. وعلاوة على ذلك، تهدف إلى تعزيز حوار أمني مركزي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالتالي، فإنه لا يمكن حلف شمال الأطلسي من بناء قنوات الاتصال فحسب، بل أيضا تعزيز ممارسات التعاون وبناء بيئة من الثقة يمكن أن تمتد إلى مجالات مختلفة مثل التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية والتخطيط الدفاعي وذلك من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنتشرة بكثرة في منطقة البحر الابيض المتوسط. وقد أظهرت الأهمية التي تولتها منظمة حلف شمال الأطلسي لهذا المجال الجديد من المشاركة والنشر، من بين أمور أخرى، زيارة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرغ" إلى فريق إدارة الخدمات العامة في بون، الذي يعد رائدا في المجموعة، أثناء عمله في بحر إيجة في أفريل2016. وخلال هذه الزيارة، أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي على أهمية إسهام الحلف ودوره في السيطرة على الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط، وخاصة في مجالات جمع المعلومات، والتي مكنت اليونان وتركيا وفرونتيكس من تصميم وتنفيذ إجراءات فعّالة ضد تجار البشر ومهربي المخدرات.[2]

(1) Mohamed Khachani, "Dialogue Sur La Coopération Migratoire En Méditerranée Occidental: Des Liens Entre Migration Et Développement", Rabat: Association Marocaine D'etudes Et De Recherches Sur Les Migrations, D.N.C. P.25.

(2) Mohsen Dridi, "Le Maghreb Et L'immigration", Citing, Le 23/08/2020.

https://bit.ly/3jjQd5x

وعلاوة على ذلك، تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي كمنبر للاتصالات، وتعزيز التعاون التنفيذي بين اليونان وتركيا في مجال ذي أهمية مشتركة، مثل تدفقات الهجرة بين هذين البلدين. وتعزيز مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الهجرة غير الشرعية، وقد أجرى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مناقشات حول أزمة اللاجئين والمهاجرين مع العديد من مسؤولي الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك رئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، والمفوض الأوروبي للهجرة، فضلاً عن المستشارة الالمانية "أنجيلينا جولي"، المبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشير هذا النوع الجديد من الأنشطة، والعلاقات، والزيارات، والتعديلات البنيوية إلى تطور منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو ليس تطوراً مؤقتا. بل إنه يشكل تطوراً قد يمكن حلف شمال الأطلسي من مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الحالية. وعلى أية حال، فإن إدراج تفويض أوسع نطاقاً يتجاوز الوظائف العسكرية بحيث يشمل النطاق الكامل من التحديات الأمنية غير التقليدية من شأنه أن يمنح الحلف نفساً جديداً.[1] ولهذا السبب، يسلط المسؤولون في منظمة حلف شمال الأطلسي الضوء بشكل منتظم على نجاح حلف شمال الأطلسي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. على سبيل المثال، في بيانه، ولقد دعم الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ينس ستولتنبرغ " الدور الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية والقيمة المضافة المقدمة، حيث يعمل الحلف على تعزيز القدرات في مسرح العمليات، فضلاً عن تيسير عملية تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. كما تجري فرونتكس نفس التقييم الإيجابي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث يرى أن منظمة حلف شمال الأطلسي ساعدت في إدارة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ولكن هناك تقييمات متناقضة فيما يتصل بمساهمة حلف شمال الأطلسي، حيث طالبت تركيا، وهي واحدة من الدول التي بدأت تواجه منظمة حلف شمال الأطلسي في بحر إيجة، بإنهاء هذه المشاركة، وذلك بسبب انخفاض معدلات التخوف والاعتبارات الخاصة بالسيادة.[2]

(1) محمد الحسيني، مرجع سابق، ص.31.

(2) Mohsen Dridi, "Le Maghreb Et L'immigration", Op. Cit.

وفي المحصلة، من الصعب حقاً قياس أو تقدير تأثير منظمة حلف شمال الأطلسي على تدفقات الهجرة غير الشرعية. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي لا يشكل سوى إجراء واحد في خضم العديد من التغييرات السياسية التي أجراها الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالحد من حالات وصول المهاجرين غير الشرعيين، وعلى سبيل المثال البيان الأوروبي التركي الصادر في 18 مارس 2016، لم يتم نشر منظمة حلف شمال الأطلسي كعلاج للهجرة غير الشرعية، بل باعتبارها عنصراً في استراتيجية أوسع تشمل مجموعات مختلفة لإدارة أزمة الهجرة من خلال توفير الدعم العملياتي. وعلى هذا فإن نشاط منظمة حلف شمال الأطلسي في بحر إيجة يساهم في الجهود المتعددة الجنسيات الرامية إلى التعامل مع المشكلة المعقدة المتعددة الأبعاد المتمثلة في الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ولكن نظراً لطبيعتها وأصولها العملياتية، فإن تواجد الحلف أولاً في بحر إيجة ثم في البحر الأبيض المتوسط مع عملية الجارديان البحرية فان هذا لا يشير إلى دور مختلف للحلف فحسب، بل إنه يشكل أيضاً سياقاً جديداً للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.[1]

إذا تعتبر الدولة المتوسطية الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي بذلك تعتبر مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة. ومع نهاية الحرب الباردة اصبحت فجأة تعتبر خط الازمة الجديد" في مواجهة التهديدات الاستراتيجية في هذه الفترة. فالأزمات والتوترات التي تحيط بالمنطقة، ولا سيما من جنوب البحر الأبيض المتوسط، تثير خلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة بشأن طبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن، وتقاسم الأدوار في هذه المنطقة. وعلى هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط تبدو وكأنها منطقة غير مستقرة، حيث تتغذى الأزمات على التفاوت الواضح بين الجنوب والشمال، هذا ما قد يؤدي إلى ثورات شعبية مزعزعة لإستقرار المنطقة.[2] ويتميز الفضاء المتوسطي بالتعدد وعدم التجانس سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وهذاما أثر ويؤثر في سلوك

(1) Manuel Manrique Gil, Judit Barna Et Autres, Flux Méditerranéens Vers L'europe: La Migration Et La Politique Etrangère De L'union, Département Thématique, Direction Générale Des Politiques Externes Au Parlement Européen, Bruxelles, Union Européen, Mars 2014. P.10.

(2) Jean-François Coustilliere, La sécurité en Méditerranée: Un état des lieux à la lumière des politiques de sécurité et de défense de l'UE et de la Politique Européenne de Voisinage, P.6.

الفواعل المنتمية لهذا الفضاء خاصة مع التفاقم الكبير للتحديات والقضايا الأمنية على ضفتي المتوسط وهذا ما جعل العلاقة بين دول ضفتي المتوسط مقيدة بالهواجس الامنية في ظل تباين الإدراك اتجاه التهديدات الموجودة في المتوسط.[1]

في نهاية هذا الفصل ما علينا سوى القول بأن منظمة حلف شمال الأطلسي قامت بوضع استراتيجيات خاصة، كما قامت باستحداث وسائل وآليات اخرى للعمل من خلالها و مع شركائها المتوسطيين على مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمتمثلة أساسا في: الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتي كان من بين هذه الوسائل والعمليات تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ما يسمى "بمبادرة المسعى النشط" التي تطرقنا لها من خلال هذا الفصل، حيث لابد من الإشارة إلى أن هذه الوسائل وجدت في البداية بهدف مواجهة تهديد الإرهاب الدولي في الحوض المتوسطي، ثم تم بعدها توسيع أهدافها وتطوير آلياتها لتشمل مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. كما لا ننسى أيضا استراتيجية او "مبادرة الحوار الاطلسي المتوسطي" التي تعتبر بمثابة مغامرة لابد على الدول المتوسطية وخاصة دول غرب المتوسط خوضها ، غير أنها مطالبة بحسن استغلالها فيما يضاعف مكاسبها ويقلل من تكاليفها.

(1) Ersin Kalaycioglu, «la construction de la confiance en méditerranée orientale: une perspective turque», IVème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en méditerranée: Dix ans du processus de Barcelone: résultats et nouveaux objectifs, Barcelone, CIDOB, septembre 2005, P.P 49.50.

الـخاتـمـــة

الخاتمة:

في ختام دراستنا توصلنا الى أن منطقة البحر الابيض المتوسط تشكل أحد أهم الفضاءات الجغرافية التي أصبحت تثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويعود ذلك لكون ان هذه المنطقة تعد مفترق طرق حضاري وتاريخي، وكذا مسرح لمواجهة العديد من التهديدات الامنية اللاتماثلية التي باتت بمثابة محرك رئيسي لسياسات القوى الكبرى، بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب فإن هذه المنطقة تعاني من شتى أنواع التهديدات الامنية اللاتماثلية التي ظهرت في الأفق بعد نهاية الحرب الباردة، على غرار الجريمة المنظمة بكل اشكالها وظاهرة الهجرة غير الشرعية.

تعد نهاية الحرب الباردة تحولا استراتيجيا في طبيعة النظام الدولي، ويبرز هذا التحول اكثر في تحول دور منظمة حلف شمال الاطلسي كحلف عسكري غربي والذي أنشئ بموجب المادة الخامسة (5) من المعاهدة المنشئة، كإطار جديد يسعى لفرض الإستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم تجديد عقيدته العسكرية بالتوسع في شتى المناطق التي يمكن أن تشكل تهديدا لأمنه واستقراره.

وقد عملت منظمة حلف شمال الاطلسي جاهدة من أجل تطوير ألياتها واستراتيجيتها في مكافحة التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة البحر الابيض المتوسط، ولتكملة جهود البحث عن الاستقرار في هذه المنطقة وتوسيع انشطتها وتعميقها في المستقبل، سعت منظمة حلف شمال الأطلسي بتعظيم مكاسبها الامنية عبر عدة سياسات وشراكات، من بينها الحوار الاطلسي المتوسطي. إذا يمكننا القول أن الدور الجديد لمنظمة حلف شمال الاطلسي أخذ أبعادا واسعة وذلك من خلال التواجد عبر أليات تم تسخيرها لتحقيق استراتيجيتها الجديدة، وتعد "مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي" التي تم رفعها وتعزيزها لمستوى الشراكة مع قمة إسطنبول 2004، آلية من الأليات التي استطاعت منظمة حلف شمال الاطلسي من خلالها التغلغل في المنطقة وتحقيق الهيمنة والتوسع في مناطق نفوذها التقليدية فكانت بذلك نتيجة حتمية للتحولات التي جسدها المفهوم الاستراتيجي الجديد نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط.

من خلال دراستنا هذه قمنا بتحليل ومناقشة دور واستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط لمجابهة التهديدات الامنية اللاتماثلية، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالاتي:

- ❖ منذ نهاية الحرب الباردة قامت منظمة حلف شمال الاطلسي بالسعي للحفاظ على بقائها، وتجاوز أزمة الهوية التي عرفتها عقب هذه الفترة، حيث تعرض امنها وخاصة الامن المتوسطي للتهديد، مما دفع بها إلى خلق مناخ جديد يتماشى ومتطلبات البيئة الامنية الجديدة، وقد انتقلت المنظمة من هوية الدفاع الجماعي إلى الامن التعاوني، وذلك عبر مجموعة من المفاهيم جاءت عقب انتهاء الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، محاولة منها للتكيف من أجل ضمان البقاء والاستمرار في بيئة ما بعد الحرب الباردة.
- ❖ إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت تبلور بيئة أمنية أكثر تعقيداً- ومن المتوقع أن يستمر هذا المشهد في القرن الحادي والعشرين. وقد تنبأ المفهوم الاستراتيجي الذي تبنته منظمة حلف شمال الاطلسي بعد الموافقة عليه في عام 1999، ببروز العديد من التهديدات والتحديات للبيئة الأمنية الجديدة.
- ❖ عملت منظمة حلف شمال الأطلسي على تطوير وصقل المفهوم الاستراتيجي الجديد الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في قمة لشبونة، ومن الواضح أن الغرض الاساسي والدائم للمنظمة، هو حماية حرية وأمن أعضائها، والتزام الامم بالدفاع الجماعي على النحو المبين في المادة 5، ستظل دون تغيير. بينما يقدم فريق الخبراء تحليلاته وتوصياته لمساعدة الفريق على صياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد.
- ❖ في بداية القرن الواحد والعشرين، واجهت منظمة حلف شمال الاطلسي مشاكل مضاعفة، فقبل هجمات11 سبتمبر 2001، كان من الواضح أن التهديدات اللاتماثلية مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية قادمة من خارج أوروبا، مما جذب انتباه الولايات المتحدة نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط. لكن، طالما اعتبرت منظمة حلف شمال الاطلسي نفسها المسؤولة الوحيدة عن إدارة الأمن المتوسطي، فأن أي تركيز للولايات المتحدة خارج أوروبا سيعتبر تركيز خارج نطاق منظمة حلف شمال الاطلسي.
- ❖ لا تزال منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة ذات بيئة شديدة التقلب وعدم الاستقرار والنشاط، وقد تترتب على تفككها عواقب أمنية كبيرة، ولا سيما بالنسبة لأعضاء منظمة حلف الاطلسي في الجنوب. ولهذا السبب فإن منظمة حلف شمال الأطلسي لديها مصلحة في ضمان استمرار البلدان الشريكة في المنطقة في تعزيز

مؤسساتها الدفاعية وتعزيز قدرتها على الصمود. وقد أحرزت المنظمة تقدما من خلال إسهامها القيم في مكافحة الإرهاب، ووجودها البحري المعزز وأطر الشراكة الفعالة. ومع استمرار تطور البيئة الأمنية، ستواصل المنظمة مواكبة التهديدات والتحديات الناشئة، كما ستلعب دورا بارزا في هذا الخصوص.

- منذ هجومات الحادي عشر سبتمبر 2001، عملت منظمة حلف شمال الاطلسي على إعادة تركيز جهودها الرامية إلى التكيف مع واقع وجود تهديدات غير متكافئة، حيث أصبح يستند بشكل أوسع وأكبر إلى نهج أمني طموح من خلال توسيع نطاق شراكاته، وتحديث قواته، وتقديم المساعدة في المناطق الجديدة بالنسبة له التي تشهد أزمات. بهذا فان المنظمة تعمل على تسريع عملية التحول من أجل صياغة وتفعيل علاقات سياسية جديدة وقدرات عملية أقوى من أجل التعاطي مع عالم تطغى عليه موجة العولمة وتسوده تهديدات جديدة، وذلك في سبيل تأمين الدفاع عن الدول الأعضاء وسلامتها وأمنها.
- ان الخطاب الامني الأطلسي حول منطقة المتوسط والاهتمامات الامنية الجديدة للاتحاد الأوربي والحلف الاطلسي كبنية لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن ولكن تحليل "باري بوزان" للأمن العالمي يرى أن الأمر يتعلق بأمن الغرب فقط وهو المهدد الوحيد اما أمن الجنوب فهو غير مهدد، وهو يعكس الاختلاف في مدركات التهديد بين الشمال والجنوب من جهة، واصبحت التهديدات التي هي عبارة عن بناء ذهني وتركيب لخطابات سياسية اجتماعية الهدف منها الاستجابة للحاجيات الأمنية الاوربية الجديدة بعد زوال التهديد الشيوعي، وضمان استمرارية المؤسسات الامنية، وتبرير سياسات الأمننة في المنطقة المتوسطية من جهة أخرى، وبسبب طبيعة هذه التهديدات العابرة للحدود والاوطان أصبح العامل العسكري غير كاف لحماية الدول لنفسها، فالقوة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتأسس على مصادر هي من قبيل القوة اللينة، وأصبح الامن اللين يعني التهديدات غير المباشرة كتهريب المخدرات والجريمة المنظمة وهذه التحولات البنيوية مست بدورها منطقة المتوسط لتعرف ديناميكيات تحول نحو هيكلة ترتيب امني متوسطي جديد يرتكز على قضايا ومسائل الامن اللينة.
- ان فكرة الحوار الاطلسي المتوسطي تأكد أن هناك علاقة ما بين الحوار الاورو متوسطي كمبادرة استراتيجية اوروبية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة باعتبار حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء استراتيجي بالنسبة لمنظمة حلف

شمال الاطلسي، راغبة من وراء ذلك في تبني سياسة أمنية مستقلة، بالتالي هناك علاقة بين الحوار الاور متوسطي كمبادرة استراتيجية اوربية والتهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة البحر الابيض المتوسط. التي أعقبت نهاية الحرب الباردة باعتبار الحوض المتوسط فضاء استراتيجي مهم. إن الحوار الأطلسي الذي عمد حلف شمال الأطلسي إلى عقده مع دول جنوب المتوسط، كان وكما رأينا مدخلا لتبديد سوء التفاهم بين الطرفين الأوروبي والعربي-الإسلامي لحوض المتوسط، كما كان آلية لتفعيل التعاون بين الضفتين ومواجهة أخطار وتهديدات مشتركة، إضافة إلى العمل على جعل منطقة المتوسط فضاء للسلم والاستقرار بما يضمن الأمن الأوروبي، وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يرى أن أمنه هو رهين بتحقيق الأمن المتوسطي، والقضاء على أشكال الصراع وعدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط.

- ❖ إن النظرة الامنية لدول منظمة حلف شمال الأطلسي تفسر بوضوح أسباب عودة اهتمام الحلف "بالحوار الاطلسي المتوسطي" الذي أطلقه سبع سنوات قبل احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما تفسر كذلك أسباب ادخال الهجرة غير الشرعية التي لم تكن ضمن محاور العمل المشترك عند اطلاق الحوار الاطلسي في السنوات الاخيرة الماضية كأحد المواضيع الأساسية والهامة، والتي دعت دول الاتحاد الاوروبي الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي إلى ضرورة التعاون بشأنها والعمل معا على الحد منها، والذي اعتبرته أمرا ملحا، ويتطلب حلولا مستعجلة وفعالة.
- ❖ منذ عام 2016، كانت الأصول البحرية لدى حلف شمال الأطلسي تشارك في الجهود الرامية إلى السيطرة على الهجرة غير النظامية، وخاصة من خلال نشر قوات الحلف في بحر إيجة. تتولى المجموعة البحرية الثانية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي مهمة استكشاف ومراقبة المعابر البحرية غير القانونية بين تركيا واليونان. وتقدم هذه المجموعة معلومات في الوقت الحقيقي لحرس السواحل اليوناني والتركي، ولوكالة فرونتكس، وهي وكالة حرس الحدود والسواحل التابعة للاتحاد الأوروبي، على مواقع قوارب اللاجئين والمهاجرين. ولكن بسبب جغرافية بحر إيجة، والطبيعة الحساسة للبعثة، والعقبات المؤسسية التي تحول دون تبادل المعلومات السرية بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وربما المنافسة المؤسسية بين المنظمتين، فإن إسهام الحلف في وقف الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط كان محدوداً إلى حد كبير.

- ذكر حلف شمال الأطلسي الإرهاب بوصفه تهديدا في منطقة البحر الابيض المتوسط في مفهومي عام 1999 وعام 2010 الاستراتيجيين. ومنذ عام 2001، كرس الحلف موارد كبيرة لأنشطة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط (عملية المسعى النشط، التي حلت محلها شركة Sea Guardian في عام 2016)؛ وفي أفغانستان والعراق؛ وعلى نطاق أوسع، في إطار التحالف الدولي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، والاتجاه الاستراتيجي الذي تسلكه منظمة حلف شمال الأطلسي وخلية استخبارات مكافحة الإرهاب في مقر حلف شمال الأطلسي.
- تحددت الاستراتيجية الأمنية الاطلسية الجديدة وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد الاول عام 19991 والثاني عام 1999 والثالث عام 2010، وجاءت في هذه المفاهيم المحاور والتوجهات الكبرى للحلف كتحديد المهام والأدوار الأمنية الجديدة إلى جانب تحديد التهديدات الامنية في منطقة المتوسط، وعليه شرع الحلف بإقامة ترتيبات امنية بهدف القضاء على مصادر التوترات في تلك المنطقة، كما يمكن القول ان الاستراتيجية الامنية للحلف اخذت أبعادا واسعة استطاع الحلف من خلالها تعظيم مكاسبه في منطقة البحر الابيض المتوسط بما يتماشى ومصالحه عن طريق التواجد عبر أليات تم تسخيرها لتحقيق وفرض استراتيجيته الامنية الجديدة.
- وفي التعامل مع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار بالشر، والهجرة غير الشرعية، يتعين على منظمة حلف شمال الأطلسي أن تركز على زيادة السيطرة على الطرق البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط، وجمع المعلومات الاستخباراتية، ومراقبة أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية في المناطق غير الخاضعة للسيطرة، وتوفير نظام الإنذار المبكر لرصد العمليات الإجرامية وسيكون من الضروري فتح نقاشات جادة لوضع مبدأ مشترك لمكافحة هذه التهديدات الامنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، وفيما يتصل بقضية التهديدات الارهابية على سبيل المثال، فيتعين على الحلف الاطلسي أن يعمل على وضع مبدأ يحدد العتبة التي قد تؤدي إلى تحريك استجابته إذا تعرض أحد أعضائه للهجوم، فيحدد طبيعة هذه الاستجابة: استجابة متطابقة، أو استخدام أدوات عسكرية أكثر تقليدية. وأخيرا، ينبغي أن تتخذ منظمة حلف شمال الاطلسي إجراءات محددة لحماية أعضائها، وذلك بالإسهام في أمن الموانئ، أو بوضع نظام لمنع دخول الاسلحة بكل انواعها سرا إلى أراضي الحلفاء. وقد يؤدي هذا

إلى زيادة كبيرة في القدرة "الذاتية" والقدرات المشتركة التي يحتفظ بها حلف شمال الأطلسي، باستثناء المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء.

- ❖ وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فقد أظهر الحلف قدرته على المساهمة من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية القابلة للتنفيذ، وإجراء عمليات الحظر البحري والعمليات العسكرية خارج أراضي حلف شمال الأطلسي. ومن أجل تقديم مثال ملموس للكيفية التي يستطيع بها الحلف أن يفعل المزيد في هذا المجال، فقد يكون بوسعه أن يستخدم قدرته في علم المقاييس الحيوية للتعرف على المقاتلين الأجانب.
- ❖ إن أحداث 11 سبتمبر، أدت إلى إعادة تنظيم أجزاء كبيرة من الخارطة الجيو- سياسية العالمية، و هذا معناه بالمفهوم السياسي أن" العنصر الأمني " أصبح السمة المهيمنة على العلاقات الدولية. والدليل أن الشرق الأوسط أضحى تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، و من جهة أخرى الاتحاد الأوروبي يحاول أن يكون شريكا فاعلا في رسم معالم النظام الدولي الجديد عن طريق طرحه عدة مبادرات من بينها منتدى 5+5 الذي تحاول اوربا من خلاله تحصين نفسها من التوترات والاخطار القادمة من الجنوب. ومن المحاور الأساسية لهذا المنتدى الحواري بين الشمال وجنوب غرب المتوسط محاولة إيجاد سبل لاحتواء ظاهرة الارهاب الدولي عامة والارهاب المتوسطي خاصة ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة.

في الأخير نقول أنه لا شك أن منظمة حلف شمال الأطلسي تستطيع أن تفعل المزيد ولكنها لا يستطيع أن تفعل كل شيء، وذلك لأنها تمتلك من الوسائل والموارد المحدودة، ويتعين عليها تكييف استراتيجياتها مع البيئة الأمنية الجديدة، لكي تظل اكثر فاعلية. ويتعين على الحلفاء أن يتخذوا القرارات استناداً إلى تحليل التكاليف والفوائد للموارد المستثمرة في مقابل النتائج التي سيتم التوصل إليها. ويجب عليها الاسراع في عملية البحث عن سبل لتحسين الربط بين الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن في منطقة المتوسط، وكذا تطوير استراتيجيتها لمواجهة ومكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في هذا الاطار ظلت البيئة الأمنية وآليات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتغير منذ نهاية الحرب الباردة، وبالتوازي مع هذه التغيرات ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الاطلسي حيث، تزايد عدد القضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض

المتوسط. كما أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين تحت مظلة منظمة حلف شمال الأطلسي في تعريف سياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأنشأت آليات تعاون جديدة استجابة للبيئة الأمنية المتغيرة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: باللغة العربية:

أ –الكتب:

1. أبو الخير السيد مصطفى أحمد، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام. ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
2. أبو عامر محمد سعيد، المفهوم العام للأمن، (مصر: جامعة حلوان، بدون سنة نشر).
3. أحمد ابراهيم مصطفى سليمان، الارهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، (القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 2006).
4. أمين سمير، قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة: سنا أبو شقراء، (بيروت: دار الفرابي، 1992).
5. الأيوبي هيثم واخرون، "الموسوعة العسكرية"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).
6. الحاج علي، سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
7. الحيالي نزار اسماعيل، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).
8. الشهاوي طارق، الهجرة غير الشرعية، رؤيا مستقبلية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، دون طبعة، 2009).
9. الصيفي مصطفى، عبد الفتاح وأخرون، الجريمة المنظمة: التعريف و الأنماط والاتجاهات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 1999).
10. الزنتاني محمد أعبيد إبراهيم، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الإجتماعية، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث،2008).
11. بخوش مصطفى، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والاهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
12. بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: عبد الله جوزيف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993،).
13. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة، 2005).
14. بن هادية علي، بلحسن لبليس وأخرون، قاموس الجديد للطلاب، (الجزائر: الموسوعة الوطنية للكتاب، 1991).

15. بيلس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،ط1، 2004).

16. جاد عماد، حلف الأطلنطي في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998).

17. دي سانتيس نيكولا، الاتصال والتعاون بين حلف شمال الأطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي، (الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2010).

18. ديلو فضيل واخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، (قسنطينة: مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، 2003).

19. رزيق المخادمي عبد القادر، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة...إلى حروب الهيمنة؟، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014).

20. رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية، (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر،1989).

21. شبيب نبيل ، حلف شمال الأطلسي واستهداف العالم الإسلامي، د ب ن ، د د ن ، 2009.

22. شحاتة علاء الدين، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2000).

23. شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية. (الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، 1978).

24. صقر نبيل، قمراوي عز الدين، الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري، (الجزائر: دار الهدي، موسوعة الفكر القانوني، بدون طبعة، 2008).

25. الصوافي محمد خلفان، اسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1010).

26. عثمان حسن محمد نور وعوض ياسين الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008).

27. عرنوس سليمان خليل، دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011).

28. عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط، (عمان: دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013).

29. علوي سيف مصطفى، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، (الامارات ع م: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

30. عوض محي الدين محمد، دراسات في القانون الدولي الجنائي، (القاهرة: دار الفكر العربي).

31. فهمي خالد، النظام القانوني لمكافحة الاتجار بالبشر، (مصر: دار الفكر، ط1، دسن).

32. كاظم نجيب، الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوربي، (الكتاب الثاني، د. ب .ن، 2000).

33. ماكنيرني ج. مايكل، وأخرون، تحديات متعددة الجوانب وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، (مؤسسة راند، 2017).

34. محسن عبد الحميد أحمد، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،1999).

35. ناي جوزيف ، فهم النزاعات الدولية، (اديسون – ويسلي، 2006).

36. هانز بورن وأخرون، الرقابة والتوجيه أهمية الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن، (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ،2010).

ب- المجلات والدوريات:

1. ادريس أحمد، تونس والمنطقة المتوسطية أمام تحديات أمنية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، **ورقات سياسية**، عدد جوان 2016.

2. أولريد كيث، مكافحة الاتجار بالبشر ، **مجلة حلف الناتو**، العدد 12،2006.

3. البيوني روبرتو ، البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ترجمة: سلوى حبيب، "**السياسة الدولية**"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 118، 1994.

4. حامد ربيع، البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط، **قضايا عربية**، بغداد، العدد 4.

5. حسون محمد ، الاستراتيجية التوّسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، م26،العدد الثاني، 2010.

6. حسون محمد، استراتيجية الناتو الشرق الاوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م24، العدد الاول ،2008.

7. الحسيني محمد،"التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، الكويت : **جريدة الأنباء**، 2008.

8. الحوات علي، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، **مجلة دراسات**،(طرابلس :المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، العدد28، 2007).

9. خاطر مايا، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27، عدد 03، 2011.

10. روبرثو ألبيوني، مصادر الصراع في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، **مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية**.

11. روفيجيس أليساند، مستقبل الناتو شرقا في البحر المتوسط، ترجمة: حسن ضوة، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الاهرام، مجلد 38، عدد152، (أفريل 2003).

12. زرقونة صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، **السياسة الدولية**، العدد 129، أفريل1997.

13. سفيان طبوش، محمد غربي، الامن في المتوسط بين التعاون والتنافس، "**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**"، جامعة الشلف، العدد17، جانفي 2017.

14. سينز ألين، قمة ريغا وما بعدها :التحول السياسي لحلف الناتو، **مجلة حلف شمال الأطلسي**، ع12، 2006.

15. شرقي محمود، التوجهات الجديدة لحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد8، (جانفي 2014).

16. صابر عنتر محمد، الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي؟، **قضايا عربية**، بغداد، العدد4.

17. صبري مقلد إسماعيل، الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد17، (القاهرة، 1966).

18. عبد اللطيف خالد، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، **مجلة السياسة الدولية**، مصر: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 1996،123.

19. عبد الله الحربي سليمان، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد19، (صيف 2009).

20. عبد الله علي عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد 65، 2017.

21. فريجه أحمد وفريجه لدمية، الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة، عدد14، جانفي2016.

22. كشك أشرف محمد، اسرائيل والناتو : من التعاون إلى الشراكة، **السياسة الدولية**، أفريل 2007، ص.251.

23. مجدوب طه، الأمن الاوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 124، 1996.

24. محمد الحرماوي، "استراتيجية حلف شمال الأطلسي"، **الحوار المتمدن**، العدد 4199، 2013.

25. محمد غربي، التحديات الامنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر نموذجا، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة الشلف، العدد 8، جوان 2012.

26. محمد كشك أشرف، "حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية "، **السياسة الدولية**، العدد 185، 2011.

27. مسعودي يونس، رضوان بن تومي، المصادر الجديدة المهددة للأمن في المتوسط، **مجلة العلوم السياسية**، عدد4، جوان 2015.

28. مطلوع محمد، الاتحاد الاوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات والمستجدات، بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، د.ع، د.س.ن.

29. يونسي وليد، قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 2، المجلد 11، 2019، ص.351.

ج- الرسائل والأطروحات:

1. بوزيد أعمر، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخارجية تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر،2009.

2. بوعمامة زهير، سياسة ادارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2007.

3. حبيب الفرج مشعل، حلف شمال الأطلسي (الناتو) واسهاماته في حفظ السلم والامن الدوليين في منطقة الخليج العربي من 1991-2012، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2013/2012.

4. حدادي جلال، الامن الجزائري في اطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر2001م، مذكرة ماجيستير، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2015.

5. رياض مزيان، حلف شمال الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 31/2004.

6. زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية؟ حالة الحوار المتوسطي-الأطلسي، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ص.106.

7. شيبي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة– (1991م-2008م)، مذكرة ماجيستير، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009).

8. شيخ الشيوخ زهرة، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة 1991-2008، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاسلامية والاعلام، جامعة الجزائر،2012/2011.

9. صاغور هشام، أثر التهديدات الامنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2018/2017.

10. فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة: الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

11. فني كنزة، منظمة حلف شمال الاطلسي ودورها في إدارة التهديدات الامنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 2018/2017.

12. قوجيلي سيد أحمد، الحوارات المنظورية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

د- روابط الانترنت:

-1 ما هو حلف شمال الاطلسي، تم الاطلاع على الموقع في: 2018/11/11 على:
http:/www.nato.int/nato-welcom/index-ar.html

-2 "لبنان في 2019: تأزم الوضع السياسي في ظل صعوبات اقتصادية"، وكالة الأنباء الجزائرية، تم الاطلاع على الموقع في: 2020/03/30، على الرابط:
https://bit.ly/3i0V3Uw

-3 عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/03/20 عبر الموقع:
http:/doc.abhatoo.net.ma/img/doc/afkar7.5.doc

-4 ماتيناز لويس، الإشكالية الامنية للبحر المتوسط، تم الاطاع على الموقع يوم: 2020/04/15 في:
https://bit.ly/327bBo9

-5 الكيلاني مصطفى، خريطة التنظيمات الإرهابية في شمال افريقيا، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2018/11/25 في:
https://bit.ly/3jTfYta

-6 عبد الهادي رمضان محمد احمد، امثلة للإرهاب البحري في العصر الحديث، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/03/15 في:
https://bit.ly/3maQFVu

-7 نور الدين الفريضي، الهواجس الأمنية لأروبا الموحدة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/10/10، في:
www.soissinfo.ch/ara/archive.html

-8 التعاون الأمني مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع "، تم الاطلاع على الموقع 2019/05/20:
https://bit.ly/3ktRve7

9- سيدا جوركن، ألم يحن الوقت لتبني مقاربة استراتيجية لمكافحة الارهاب، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/07/10، في:

https://bit.ly/2FMfc2k

10- جاكلين ديفيس، الناتو بعد 11/09؛ المنظور الأمريكي، **مجلة الناتو**، تم تصفح الموقع يوم: 2020/08/23، في:

https://bit.ly/33SNvNF

11- منظمة حلف شمالي الأطلسي، معاً من أجل الأمن لفهم مدخل منظمة حلف شمالي الأطلسي، قسم الدبلوماسية العامة، بروكسِل – بلجيكا، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/22، في:

https://bit.ly/3l1HaGP

12- هل نجحت وكالة "فرونتكس" بإيقاف تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ؟، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2020/02/03، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/30، في:

https://bit.ly/36kBDH4

13- "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير الشرعية والناتو يبدي استعداده للتدخل"، نقلا عن موقع الحرة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/18، في:

https://arbne.ws/2Gcjuka

14- المصراوية، "الناتو يقرر إنشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/21، في:

https://bit.ly/3cLlDz8

15- تفاصيل خطة "الناتو" لمكافحة الهجرة غير الشرعية في بحر إيجه، وكالة الأناضول للأنباء، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/20، في:

https://bit.ly/3kVT7xq

16- الناتو يكشف تفاصيل خطته لمكافحة الهجرة غير الشرعية في بحر إيجة، فيفري 2016، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019/12/22، في:

https://bit.ly/2G6R4Iq

17- "مناورات بحرية مشتركة بين الجزائر والناتو"، 30 سبتمبر 2014، موقع بوابة إفريقيا الإخبارية، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/15، في:

https://bit.ly/3il0kpl

18- "الأوروبيون يبحثون أزمة الهجرة غير المشروعة والناتو يبدي استعدادا للتدخل"، موقع الحرة، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/06/19، في:

https://arbne.ws/3nfyf6D

19- "سفن الناتو تبدأ مراقبة المهاجرين في بحر إيجة"، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2020/08/25، في:

https://bit.ly/3ijb9rX

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- Books:

1. Alan J. Kuperman, NATO's Intervention in Libya: A Humanitarian Success?, (France: Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited 2013.
2. Alcaro Riccardo end Andrea Dessì, The uneasy balance: potential and challenges of the west's relations with the Gulf States, (Roma: edition nova culture, 2013).
3. Aybet Gülnur end Rebecca R Moore, NATO in search of a vision**, (**Washington: Georgetown University Press, 2010.)
4. Barry Buzan, People, State And Fear The International Security Problem In International Relations, (great Britain: wheatsheef book, 1983).
5. Benantar Abdenour, Les perception arabe et européenne de la méditerranée, in aire régionale méditerranéé, (Paris: unesco, 2001).
6. Benattar Abdenour, «Politique européenne de voisinage et le Maghreb» et «Méditerranée occidentale: un espace euromaghrébin à construire», in Benattar Abdenour (dir.), L'Europe et le Maghreb: proximité géographique et distanciation stratégique,(Alger: 2010, CREAD).
7. Blin Arnaud, Géopolitique De la Paix Démocratique, (Paris: Descartes & Cie, 2001).
8. Boniface Pascal, l'année stratégique 2013: analyse des enjeux internationaux, (Paris: Armand colin, 2012).
9. Callies De Salies, Bruno. Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants, (Paris: Jean Maisonneuve, 2010).
10. Callies De Salies, Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants, (Paris: Jean Maisonneuve, 2010).
11. Christos Katsioulis, The new NATO strategy a temporary compromise, (Germany: friedrich ebert stiftung, 2011).
12. Cogen Marc, An Introduction To European Intergovernmental Organizations, (England: ashgate, 2015).
13. Dana Leo-paul, Economies of The Eastern Mediterranean Region: Economic Miracles in The Making, (UK: world scientific publishing, 2000).
14. Divide Rousseau and Thomas. Walker c "Liberalism," in the Rutledge handbook of security studies, ed Mariam Dunn Cavity and Victor Mauer, (London: Routledge, 2016).
15. H. Gonca Coskun, H. Kerem Cigizoglu, M. Derya Maktav, Integration of Information for Environmental Security, (Turkey: Istanbul technical university, 2006).
16. Haglund G David, « Canada and Atlantic Alliance: An Introduction and Overview », in What NATO for Canada,(Kingston Canada, Centre for International Relations, Queen's University, 2000).
17. Hendrickson C Ryan, diplomacy and war at NATO: The Secretary General and Military Action After the Cold War, (USA: university of Missouri press, 2006).
18. Ingram Alan and Dodds Klaus, Spaces of Security and Insecurity: Geographies of the War on Terror, (England: Ashgate publishing limited, 2009).
19. Jack Snyder, Religion and International Relations Theory, (New York: Columbia university press, 2011).
20. Lucy Dumas, les lieux de la méditerranée: présentation géographique, (Paris: fondation pour les études des la défense nationale, 1992).
21. Ludlow Peter, Europe and the Mediterranean, (UK: Published by Brassy's, 1994).

22. Marquina Antonio, Perceptions mutuelles dans la Méditerranée. Unité et Diversité, (Paris, Editions Publisud, 1998).
23. Niglia. A, U.B. Yaakov, G. Ezra, Countering Terrorism and Urban Warfare: Training and Informative Operations, (Netherlands: IOS Press BV, 2018).
24. Paul R Viotti, Mark V Kauppi, Internationale relation theory, (london: Allyn bacon,1999).
25. Paul robert, micro-poche dictionnaire du français promidial, (France :s.m.d,1984).
26. Philippe Marchesin, Les Nouvelles menaces, les relations nord-sud des 1980 à nos jours, (paris: karthala, 2001).
27. Rebecca R. Moore, NATO's New Mission: Projecting Stability in a Post-Cold War World, (London: Praeger Security International Westport, 2007).
28. Sean Kay, NATO and the future of European security, (USA: Rouman and Littlefield Publishers, 1998).
29. SIPRI year book, Armament, Disarmament, and International Security, (Oxford University Press,2005).
30. Stephen C. Calleya , Security Challenges in the Euro-Med Area in the 21st Century: Mare Nostrum, (London: Routledge, 2013).
31. Traublinger Julian, Boat Refugees in the Mediterranean: Tackle the Root Causes or Build Fortress Europe, (Germany: Anchor Academic Publishing, 2014).

B- Periodicals:

1. Andreas Behnke, Inscriptions of Imperial Order: NATO's Mediterranean Initiative, **The International Journal of Peace Studies**, vol. 5, no 1, Mars, 2000.
2. Benattar Abdenour, Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration, **L'Année du Maghreb**, 2013.
3. Bigo Didier, L'immigration à la croisée des chemins sécuritaires, **Revue européenne des migrations internationales,** 1998, vol. 14, n°1.
4. Christopher S. Chivvis, Quelle orientation future pour l'OTAN ?, **revue Politique étrangère**, 2009, N5.
5. Croft Stuart, Jolyon Howorth, Terry Terriff And Mark Webber, "Nato's Triple Challenge", **International Affairs**, 76/3.
6. Den Boer Monica, 1998, Crime et immigration dans l'Union européenne, **Cultures & confits**, n°31-32, automne-hiver.
7. Dominique David, L'alliance atlantique 1949.2009, **Revue Politique Etrangére**, avril 2009.
8. Doorstep Statement by NATO Secretary General Jens Stoltenberg ahead of the meeting of **NATO Foreign Ministers**", NATO, 31 March 2017.
9. Duhem, Vincent. Trafic de drogue : un réseau international démantelé au Maroc. **Jeune Afrique**, le: 20/03/2012.
10. Eudeline Hugues, «Terrorisme stratégiques : une menace en mer», **Défense nationale et sécurité collective**, mars 2009.
11. F.Stephe Larrebee, and oth , Nato's Mediterranean initiative copporation, **Policy Issues And Dilemmas**, Rand, 1999.
12. Forster Anthony, William Wallace, What is NATO for?, **Journal Survival Global Politics and Strategy**, volume: 43, issue: 4, (winter 2001- 2002).
13. Galthier Mathieu, Libye la proie des trafiquants, **Sud Ouest**, du 18/02/2013.

14. Gilles Favaral Garrigues, La Criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ?, **l'économie politique**, n55, 2002.
15. Guéhenne Jean Marie, L'otane après la guerre froide…une nouvelle jeunesse ?, **revue critique internationale**, n7, décembre 2000.
16. Helene Sjursen, On The Identity Of Nato?, **International Affaire**, vol 80, 4 (julay, 2004).
17. Hugeux Vincent, Les armes de Kadhafi, un legs mortel pour l'Afrique. **L'expresse**, le 2/04/2012
18. Ivo H. Daalder and James G. Stavridis, NATO's Victory in Libya, **Foreign Affairs,** April 2012, N.2.
19. Jean Sylveste Morigrenier, «La Nouvelle Otan,: Des Rivages Nord.; Atlantiques Aux Confins Eurasiatiques», **La Découverte**, N° 118, 3ième Trimestre, 2005.
20. Jette Nordam, « Le dialogue méditerranéen: dissiper les malentendus et tablir la confiance », Dans **Revue, de L'OTAN,** Vol°45, N°4, Juill-Aout 1997.
21. Jeune Afrique. 96 inculpations liées au démantèlement d'un réseau de trafic de drogue. **Jeune Afrique**, le: 30/01/2009.
22. Joseph S. Nye, Jr. and Robert O. Keohane, transnational relation and World politics: An introduction, **international Organization**, vol.25, no.3,(summer 1971).
23. Kris Quanten, What NATO's counter-terrorism strategy?, **Ndc Policy Brief,** No. 12 – May 2019.
24. Lagdami1Khanssa, La menace du terrorisme maritime en Méditerranée, **Neptunus revue électronique**, Vol. 18, 2012.
25. Mariller Rosline, Ribet Suzanne Lalonde, L'OTANE: vers une conception élargie de la sécurité, **Revu R.D.U.S**, volume: 37, 2007.
26. Nies Susanne, L'élargissement De L'otan : Quelles Répercussions Sur Les Nouveaux Membres Et Sur La Structure De L'alliance ? Armand Colin, **Revue Internationale et Stratégique** , N°59, 2005/3.
27. O'Hanlon Michael, Transforming NATO: The Role of European Forces, **Journal Survival Global Politics and Strategy**, volume: 39, issue: 3, 1997.
28. OTAN, Manuel de l'OTAN, 3e éd, **Bureau de l'information et de la presse de l'OTAN**, Bruxelles, 2005.
29. Portes Thierry, La Lybie redevient la plaque tournante du trafic de migrants africains, **Le Figaro**, 04/10/2013.
30. Réflexion, (quotidien algérien), Selon la Gendarmerie Nationale : plus de 300.000 armes en circulation en Algérie », du 01mars 2010.
31. S. Stefano, "The new NATO policy guidelines on counterterrorism:, analysis, assessments and actions", **Strategic Perspectives**, No.13, US Institute for National Strategic Studies, 2013.
32. Speech given by Brig. Gen. Massimo Panizzi, The emerging security challenges under NATO's New Strategic Concept, **IMS Public Affairs and Strategic Communications Advisor**, 16 Nov. 2011
33. Stefano Marcuzzi, NATO-EU maritime cooperation: for what strategic effect?, **NDC Policy Brief,** No. 7 , December 2018.
34. termoul Mourad, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", **el moudjahid**, le 15/12/2019
35. Termoul Mourad, "20e anniversaire du dialogue méditerranéen de l'Otan", **Elmoudjahid**, N.N.C, 22/10/2014.
36. Thierry Portes, La Lybie redevient la plaque tournante du trafic de migrants africains, **Le Figaro**, 2013 Rapport Amnesty international, Mauritanie personne ne veut de nous, 1 juillet 2008, N° d'index : AFR 38/001/2008.

37. yahia zoubir, démocratie, terrorisme et sécurité en mediteranée occidentale, **idées politique**, 2007.

C- Teheses:

1. Caroline Demoulin, Les flux migratoires en Méditerranée, Mémoire de Magistère, Droit Public, spécialité sécurité et défens transméditerranéenne, université du sud, 2010-2011.
2. Saidy Brahim, Le Primat Du Securitaire Dans, Le Partenariat Mediterraneen De L'otan Avec Les Pays Du Maghreb - Les Limites D'une Approche De Projection De Sécurité, Thèse De Doctorat, Université Du Québec A Montréa ,Juin 2009.

D- Reports:

1. "Active engagement, modern defense: strategic concept for the defense and security of the members of the North Atlantic Treaty Organization", NATO, 2010.
2. "Military Concept for Defense against Terrorism (MC-472)", NATO, 2012.
3. Alexander R. Vershbow, Lauren M. Speranza, MORE IN THE MED How NATO Can Refocus its Efforts in the South and Italy Can Lead the Charge, Atlantic Council, Scowrfot center for strategy and security,2019.
4. Centre de recherche en économie appliqué (c.r.e.a), l'émigration maghrébine en Europe, exploitation ou coopération, Alger, société nationale d'édition et de diffusion 1985.
5. Colson Bruno, la réforme de l'OTAN initiée en 1991 s'est faite «pour que le leadership américain en ressorte consolidé». Colson, supra note 21.
6. Commission Européenne, The Mediterranean at the Throeshold of the XXI Century: Objectives & Perspectives of Euro-Mediterranean Relations, Bruxelles, Juin 1999.
7. Coustilliere Jean-François, La sécurité en Méditerranée: Un état des lieux à la lumière des politiques de sécurité et de défense de l'UE et de la Politique Européenne de Voisinage.
8. Déclaration De Rome Sur La Paix Et La Coopération, Publiée Par Les Chefs D'état Et De Gouvernement Participant A La Réunion De Conseil De L'atlantique Nord, 7 Et 8 Novembre 1991. Rome sur la paix et la coopération» (11 mars 2007).
9. El Houdaïgui Rachid, L'opération Active Endeavour et son impact sur le Dialogue méditerranéen de l'OTAN, NATO Defense College, Academic Research Branch, Rome: CSC. GRAFICA, Juin 2007.
10. Jaroslav nad and peter Bàtor, The nato summit in chicago –tasks , results and challenge.
11. Jean-François Coustilliere, La Sécurité En Méditerranée: Un Etat Des Lieux A La Lumière Des Politiques De Sécurité Et De Défense De L'ue Et De La Politique Européenne De Voisinage
12. Jean-Michel LOUBOUTIN, Interpol et la lutte contre la criminalité organisée, ouvrage: La criminalité organisée. Droit français, droit international et droit comparé, Lexis Nexis, France, 2012.
13. Le Concept stratégique de l'Alliance approuvé par les chefs d'État et de gouvernement participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord, Rome, novembre 1991, paragraphe 12.
14. Nato's Policy Guidelines On Counter-Terrorism, - Aware, Capable And Engaged For A Safer Future, Nato Graphics & Printing.
15. Organisation du Traité de l'Atlantique Nord [OTAN), Traité de l'Atlantique Nord, Bruxelles, Conseil de l'Atlantique Nord, 1949.

16. Paul Gallis, The NATO Summit at Bucharest, CRS Report for congress, 2008.
17. Rapport Amnesty international. Mauritanie personne ne veut de nous, 1 juillet 2008, N° d'index: AFR 38/001/2008.
18. Raymond Kendall, Interpol et lutte contre la criminalité organisée transnationale, in « La criminalité organisée » sous la direction de Marcel Leclerc, la documentation française (I.H.E.S.I°, 1996).
19. Report on the Comprehensive Review of the Euro-Atlantic Partnership Council and Partnership for Peace, Prague, OTAN, 21 novembre 2002.
20. Rouby Gilles, « L'OTAN et l'UE Partenariat ou concurrence ?.OTAN, Communiqué de presse, NAC-S (99) 65, 24 avril 1999, paragraphe 6.
21. Smith Julianne, Transforming NATO (…again), A Primer for the NATO Summit in Riga 2006, center for strategic and international studies, November 2006.
22. Thanos Dokos, The Security Implications of Crime, Terrorism, and Trafficking, New respective on shared security: Nato's next 70 years, November 28, 2019.

E- Working Papers:

1. Alberto bin, «Nato Mediterranean dialogue » in martin Ortega, « the futur of the euro-Mediterranean security dialogue », occasional papers 14, paris iss, march 2000.
2. Alexis Willer, « Les aspects maritimes de lutte contre le narcotrafic, le terrorisme et le trafic de migrants: l'exemple français », Bulletin d'Études de la marine n°30, décembre 2004.
3. Antonia-Maria Sarantaki, Frontex & Nato: A New Partnership In The Making, Working Paper Nr 100, 2019, Hellenic Foundation For European And Foreign Policy, January 2019.
4. Ersin Kalaycioglu, «la construction de la confiance en méditerranée orientale: une perspective turque», IVème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en méditerranée: Dix ans du processus de Barcelone: résultats et nouveaux objectifs, Barcelone, CIDOB, septembre 2005.
5. Hamntan Michail, NATO Past, Present… Future?, Paper presented in the 4th Euro-Atlantic Conference titled '21st Century: Challenges facing Europe and North America' on the 18th of March 2005 at the Egmont Palace in Brussels, 2004-2005
6. Kalaycioglu Ersin, «la construction de la confiance en méditerranée orientale: une perspective turque», IVème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en méditerranée: Dix ans du processus de Barcelone: résultats et nouveaux objectifs, Barcelone, CIDOB, septembre 2005.
7. Khachani Mohamed, "Dialogue Sur La Coopération Migratoire En Méditerranée Occidental: Des Liens Entre Migration Et Développement", Rabat: Association Marocaine D'etudes Et De Recherches Sur Les Migrations, D.N.C.
8. Manuel Manrique Gil, Judit Barna Et Autres, Flux Méditerranéens Vers L'europe: La Migration Et La Politique Etrangère De L'union, Département Thématique, Direction Générale Des Politiques Externes Au Parlement Européen, Bruxelles, Union Européen, Mars 2014.
9. Migration Flows and Trends in the Mediterranean- Challenges for Migration Management Systems" International Center for Migration Policy Development, ICMPD, EUROPOL and MTM, Brdo, 7-9 June 2006.

10. Yannis A. Stivachtis Et Benjamin Jones, Nato's Mediterranean Dialogue: An Assessment Research Paper, November 2009, Research Institute For European And American Studies.

F- Web links

1. Moravicsk Andrew, Liberal international relations theory: Asocial scientific assesement, published by the Watherhead center for international affaire, Harvard university, April 2001, availabel at:

   http//dev.wcfia.harvard.edu/sites/…/607-Moravscik.pdf.

2. «Déclaration de Madrid sur la sécurité et la coopération euro-atlantiques», (11 mars 2007), en ligne:

   http://www.nato.int.

3. «Déclaration de Washington» (11 mars 2007), en ligne: OTAN

   http://www.nato.int.

4. OTAN, MC-472- Concept militaire relatif à la défense contre le terrorisme: Annexe-A, Prague 2002.

   http://www.nato.int/ims/docu/terrorism-annex-f.htm

5. Euro-Méditerranéen: Pression migratoire en Méditerranée, le05/03/2020 sur:

   http://euro-mediterranee.blogspot.com/

6. Commission Européenne, Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE.-IP/967, 10/ 07/ 2006. Disponible à l'adresse:

   http://europa.eu/rapid/press-release_IP-06967_fr.htm? locale=FR.

7. Gestion concertée des flux migratoires entre la France et le Mali, le:12/11/2019 sur:

   http://www.diplomatie.gouv.fr/

8. Rapport de la commission mondiale sur, « Les Migration Internationales, Les Migration dans un monde interconnecté : Nouvelles prospectives d'action », octobre2005, p.35 disponible, consulte le :06/08/2019 sur :

   http//www.gcim.org/mm/file/frensh.pdf

9. Stratégie Européenne de Sécurité, une Europe sûre dans un monde meilleur, 12 décembre 2003, sur:

   https://bit.ly/2F0KNNU

10. De Vasconcelos, Álvaro, «Comprendre la sécurité autrement: une issue à l'impasse du processus de Barcelone », consultable sur le site:

    https://b-it.ly/328ECje

11. Conseil de Sécurité. Lutte contre le trafic de drogues en Afrique de l'ouest: le conseil appelle à une action coordonnée pour renforcer l'application des initiatives régionales. Déclaration présidentielle, séance-matin, 7090, du 18/12/2013. Consultable sur le lien:

    http://www.un.org/News/fr-press/docs/2013/CS11224.doc.htm

12. Office des Nation-Unies contre la drogue et le crime, rapport mondial sur la drogue, 2013, consultable sur le lien:

    https://bit.ly/2GKOYh7

13. Maghreb Emergent, Algérie : plus de 59 tonnes de résines de cannabis saisies en quatre mois, du 06 juillet 2014. Disponible sur le lien :

https://bit.ly/2FsYuVm

14. Pezard, Stéphanie. Glatz, Anne-Kathrin. Armes légères et sécurité en Mauritanie, une perspective nationale et régionale. une étude du Small Arms Survey, publiée en juin 2010, p. 92. Disponible à l'adresse :

https://bit.ly/3k2Ufiv

15. Roberto Cesaretti, Combating terrorism in the Mediterranean, le 28/08/2019, at:

http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html

16. Briefing, Active Endeavour, combating terrorism at sea, le28/08/2019, in:

http://www.nato.int/natostatic/assets.pdf

17. Dick A. Leurdijk, NATO'S Mediterranean dialogues the Emergence of front line in the war on Terrorism, le 28/08/2019, In:

http://www.atlcom.ml/ap-archive/PDF/AP2004m.4/lemdijk.pdf

18. Bucharest Summit declaration, Issued by the heads of state and government in the meeting of the north Atlantic council, Bucharest April 2008, le 18/10/2019, in:

https://bit.ly/3hIPGZh

19. La lutte contre le terrorisme , 9 Jun. 2018 , sur:

https://bit.ly/3mSUHCn

20. National Security Council. N.d. 'Strategy to Combat Transnational Organized Crime.', The White House. As of 27 November 2016:

https://bit.ly/336wVuD

21. European Parliament, 2012. Europe's Crime-Terror Nexis: Links Between Terrorist and Organized Crime Groups in the European Union, Directorate-General for Internal Policies. As of 27 November 2016:

https://bit.ly/2GhRVp6

22. Progress report on the implementation of the common set of proposals endorsed by NATO and EU Councils on 6 December 2016. Accessed 19 Dec. 201 9, Available at:

https://bit.ly/3jazPEk

23. Commission Européenne, Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE,-IP/967, 10/ 07/ 2006, Disponible à l'adresse :

https://bit.ly/342fbj6

24. Dridi Mohsen, "Le Maghreb Et L'immigration", Citing, Le 23/08/2020.

https://bit.ly/3jjQd5x

فهرس الأشكال والجداول

الأشكال والخرائط:

	العنوان	الصفحة
01	شعار منظمة حلف شمال الأطلسي.	30
02	خريطة تبين حوض البحر الأبيض المتوسط والدول المحيطة به.	99
03	البحر الأبيض المتوسط "مسطح مائي محصور بين قارات العالم القديم الثلاث أفريقيا وأسيا وأوربا".	100
04	خريطة توضح منطقة البحر الأبيض المتوسط.	101
05	خريطة تبين الاهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.	106
06	خريطة تبين ابرز الطرق التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون في المنطقة المتوسطية.	144
07	خريطة توضح عملية الحماية الموحدة ضد الارهاب في المتوسط	181

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
ملخص الدراسة
خطة الدراسة
مقدمة 01
الفصل الأول: الاستراتيجية الأطلسية الجديدة؛ تغير أجندة منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الوضع الدولي الجديد. 17
المبحث الأول: الاستراتيجية الاطلسية خلال الحرب الباردة 19
المطلب الأول: نشأة وأهداف منظمة حلف شمال الأطلسي 21
الفرع الأول: التطور الكرونولوجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي 23
الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي 30
المطلب الثاني: البنية العسكرية والسياسية الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي 34
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي وفق معاهدة المنشأ 34
الفرع الثاني: اعادة هيكلة القوات الأساسية والبنية العسكرية 37
المطلب الثالث: استراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة 40
الفرع الأول: استراتيجية الاحتواء 41
الفرع الثاني: استراتيجية الانتقام الشامل 41
الفرع الثالث: استراتيجية الحرب المحدودة والاستجابة المرنة 42
المبحث الثاني: منظمة حلف شمال الاطلسي في سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ التحول الاستراتيجي الجديد للحلف 43
المطلب الأول: النظريات المفسرة لاستراتيجية منظمة حلف شمال الاطلسي 46
الفرع الأول: النظرية الواقعية والأداء العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي 47
الفرع الثاني: النظرية الليبرالية وتصوراتها الأمنية 49
الفرع الثالث: النظرية البنائية والبعد الأمني- الاجتماعي 55
المطلب الثاني: مجالات التحول؛ من الدفاع الجماعي الى الأمن الجماعي 58
المطلب الثالث: تبني منظمة حلف شمال الأطلسي لما يعرف بالمفاهيم الاستراتيجية الجديدة 61
المبحث الثالث: منظمة حلف شمال الاطلسي والموجة الثانية من التجديد بعد أحداث سبتمبر 2001. 69
المطلب الأول: الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي 74
الفرع الأول: الوظيفة العسكرية ومتطلبات فرض السلام 75
الفرع الثاني: الوظيفة السياسية من خلال تعزيز الأمن والاستقرار الأورو-أطلسي 76
الفرع الثالث: الوظيفة الاقتصادية عبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء 77
المطلب الثاني: المفاهيم الاستراتيجية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 80
الفرع الأول: المفهوم الاستراتيجي لعام 2002 ضمن أولويات قمة براغ 81
الفرع الثاني: قمة إسطنبول 2004 وتوسيع عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي 83
الفرع الثالث: قمة ريغا 2006 والتركيز على بناء القدرات وتقييم الأداء 84

الفرع الرابع: الرؤية الاستراتيجية للمنظمة ضمن اهتمامات قمة بوخارست 2008 85
المطلب الثالث: الاستراتيجية الاطلسية لإدارة الأزمات؛ نحو تكريس مفاهيم استراتيجية جديدة. 87
الفرع الأول: قمة لشبونة 2010 وتكريس مفاهيم الدفاع الجماعي والتعاون الأمني 87
الفرع الثاني: إدارة الأزمات كاستراتيجية جديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي 90
الفصل الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي؛ تعدد الرهانات وتنوع المقاربات . . 94
المبحث الأول: منطقة المتوسط كخط امني جديد 96
المطلب الأول: منطقة المتوسط؛ رؤية مفاهمية 97
الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط 102
الفرع الثاني: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط 105
المطلب الثاني: الأهمية الأمنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 106
الفرع الأول: الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الاقليمية 107
الفرع الثاني: تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط 110
الفرع الثالث: الأمن البيئي في منطقة المتوسط 111
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والحضارية لمنطقة المتوسط 111
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط 111
الفرع الثاني: الأهمية الحضارية لمنطقة المتوسط 114
المبحث الثاني: دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ مقاربة معرفية . . . 116
المطلب الأول: المقاربة الأمنية للأمن المتوسطي 117
المطلب الثاني: مفهوم ومصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية 118
الفرع الأول: المفهوم العام للتهديدات الأمنية اللاتماثلية. 118
الفرع الثاني: مصادر التهديدات الأمنية اللاتماثلية 122
المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط 124
الفرع الأول: أطروحة الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية اللتماثلية في المنطقة 125
الفرع الثاني: العوامل والأسباب الداخلية 126
الفرع الثالث: دور العامل الخارجي في ظهور التهديدات الأمنية اللاتماثلية 128
المبحث الثالث: واقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط حسب الاستراتيجية الأطلسية. 129
المطلب الأول: تدفقات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط 130
الفرع الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط 130
الفرع الثاني: تعدد وتنوع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط وأسباب التدفق 138
الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية في التصور الأمني للضفة الجنوبية للمتوسط 144
المطلب الثاني: ظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط 146
الفرع الأول: توصيف خطر ظاهرة الارهاب على دول المنطقة 147
الفرع الثاني: الأعمال الإرهابية في عرض البحر المتوسط 151
المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط 152
الفرع الأول: في مفهوم الجريمة المنظمة 153

الفرع الثاني: واقع الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط 163
الفرع الثالث: صور ومظاهر الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط 165
الفصل الثالث: الاستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المتوسط؛ ميكانيزمات وآليات جديدة من أجل الامن المتوسطي **173**
المبحث الأول: الاستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط 176
المطلب الأول: الناتو؛ اطار عمل متطور لمكافحة الارهاب في منطقة المتوسط 178
الفرع الأول: التنسيق في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية 179
الفرع الثاني: استراتيجية المسعى النشط لمكافحة الارهاب 181
المطلب الثاني: مبادرات تعزيز الحوار المتوسطي لمواجهة ظاهرة الارهاب 184
الفرع الأول: قمة براغ الاطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي 185
الفرع الثاني: قمة اسطنبول الاطلسية 2004 والانتقال من الحوار الى الشراكة 187
المطلب الثالث: قدرات منظمة حلف شمال الاطلسي للتصدي للإرهاب وأهم التحديات 195
الفرع الأول: أهم قدرات المنظمة للتصدي لظاهرة الارهاب في منطقة المتوسط 195
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الاستراتيجية الاطلسية لمكافحة الارهاب في المتوسط 205
المبحث الثاني: استراتيجية حلف شمال الاطلسي لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط 208
المطلب الاول: الجريمة المنظمة؛ سياسات الوقاية والمكافحة 209
الفرع الأول: سياسة مكافحة الشبكات الاجرامية ضمن اولويات قمة اسطنبول 210
الفرع الثاني: الحماية من انتشار الأسلحة بكل انواعها 212
المطلب الثاني: جهود وسبل التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط 215
الفرع الأول: التعامل مع تهديد الجريمة المنظمة في البحر الابيض المتوسط 216
الفرع الثاني: التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة.. 219
المبحث الثالث: استراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط. . 221
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية: الاهتمام الجديد لحلف شمال الاطلسي في منطقة المتوسط 222
الفرع الاول: مبادرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية 223
الفرع الثاني: قدرات منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية 226
المطلب الثاني: برنامج 5+ 5؛ نظام الأمن الاوروأطلسي لمجابهة الهجرة غير الشرعية 229
الفرع الاول: مبادرة 5+5 كإطار أمني إقليمي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية 230
الفرع الثاني: آليات المبادرة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية 233
المطلب الثالث: ميكانيزمات مكافحة الهجرة غير الشرعية في اطار الحوار الأطلسي المتوسطي . . . . . - 235
الفرع الأول: جهود تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين لمكافحة الهجرة غير الشرعية 237
الفرع الثاني: سبل التعاون الاطلسي للحد من تهديدات الهجرة غير الشرعية 248
خاتمة 257
قائمة المصادر والمراجع 265
فهرس الاشكال والجداول 280
فهرس المحتويات 282